

عام الطالب محمد بن عبد الله
مركز المكتبة



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
مكة المكرمة
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
فرع الاقتصاد الإسلامي

الْحِكْمَةُ

١٠٠٢٤٧٧

وموقف التشريع الإسلامي منه

دراسة مقارنة
بين النظم الاقتصادية والإسلام

رسالة مقدمة لنيل درجة التخصّص الأولى « الماجستير »
في الاقتصاد الإسلامي



إعداد الطالب
موسى محمد الطيّب جلفي

إشراف الأستاذين

الدكتور محمد بن عبد الله جعفر و الدكتور حسين جابر حسّان

١٤٠١ - ١٤٠٢ هـ
١٩٨١ - ١٩٨٢ م

١١٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَبِهِ نَسْتَعِينُ

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرو وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير المرسلين محمد بن عبد الله الصادق الأمين ولا اله الا الله الملك الحق المبين وبعد :
فاننى اتقدم بالشكر الجزيل لجامعة أم القرى التي هيأت لي فرصة الالتحاق بقسم الدراسات العليا الشرعية فرع الاقتصاد الاسلامي وأخص بالشكر سعادة الدكتور راشد الراجح وكيل الجامعة وسعادة عميد كلية الشريعة الدكتور عباس على الحكيم وسلفه الدكتور عليان محمد الحازمي لما قدموه من حسن ارشاد وتوجيه ورعاية .

واتقدم بواغفر الشكر والرفق للمشرفين الدكتور محمد عبد المنعم عفسر الذي واكب هذه الرسالة وتتمها بكل دقة وعناية والدكتور حسين حامد حسان الذي قام بالاشراف على الجانب الشرعي باهتمام بالغ رغم كثرة مشاغله حتى ظهرت هذه الرسالة ، ولم يكتفيا بالزمن الرسمي بل فتحا لي بيتهما اتردد عليهما في كل لحظة لاستشارتهما فجزاهما الله غنى خير الجزاء .

كما أشكر كل من أسهم في هذا البحث بتوجيه او اعانة بكتاب ونحوه وخاصة اساتذة هذا القسم وطلابه من زملائي الافاضل فجزى الله الجميع وأحسن اليهم وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه والحمد لله ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم .

المقدمة

الحمد لله رب العالمين الذي لا اله الا هو الملك الحق الباقى
وأصلى وأسلم على نبيه الأئمة محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن
تبعهم الى يوم الدين ، وبعد :

فقد أنعم الله عليّ بالالتحاق بقسم الدراسات العليا الشرعية بجامعة
أم القرى فرع الفقه والأصول وقد مكثت مدة به وعند سماعي بافتتاح
شعبة الاقتصاد الاسلامي سارعت بتقديم طلبي له فقلت وسعدت بذلك
لما في نفسي من شغف شديد لخدمة هذا القسم واطهار معالمه ومحاسنه
ليحتل مكان الصدارة التي انتزعها منه ما يسمى بالاقتصاد الوضعي في
غيبته التي كانت بسبب ما أصاب المسلمين من تخلف وبعد عن دينهم وبعد
أن اكملت العامين التمهيديين بهذا القسم قلبت النظر كثيرا فيما اختار من
موضوع من بين العديد من الموضوعات التي تحتاج الى الكتابة . واستقر رأيي
على أن اكتب في الأسواق ولما كان معظم هذه الأسواق يتسم بالاحتكار
خاصة الوضعية أحببت أن اكتب عنه لا أوضح آثاره وأضراره وعلاجه ببيان
النظم الاقتصادية والاسلام وفي نظري فان أغلب حالات الكساد وارتفاع الاسعار
وخفض الانتاج مفتعلة من قبل المحتكرين سواء أكانوا منتجين أو بائعين ومن
ثم حاولت أن اتعرف على هذه الأسواق واطهار حقيقتها فشرعت في تقديم
رسالتي بعنوان (الاحتكار وموقف التشريع الاسلامي منه) لتكون دراسة مقارنة
بين النظم الاقتصادية والاسلام ليقف المسلم على حقيقة دينه ومواقفه لحياة

الناس في كل زمان ومكان ديناً قيمياً .

الذواق لا اختيار الموضوع : مما دفعني الى الكتابة في هذا الموضوع ما يأتي :

١ - أن الاحتكار لم يفرّد في الدراسات الاسلامية بدراسة خاصة مع أهميته وخطورة آثاره إلا الأستاذ قحطان الدوري (١) فقد ألف كتاباً فسي ذلك صغير الحجم وكذلك الأستاذ مذكور في مجلة القانون والاقتصاد فقد كتب بحثاً عنه (٢) .

٢ - كذلك لم يفرّد بحث خاص في الدراسات الاقتصادية الا ضمن دراستهم للنظرية الاقتصادية بالرغم من اعترافهم بخطورة آثاره .

٣ - كما أنه لم يخص بحث مقارن بين النظم الاقتصادية الوضعية فيما بينها ولا بين النظم الاقتصادية والاسلام وهذه أول دراسة مقارنة في هذا المجال وهذا ما دفعني اكثر لادلاء بجهدى وأداء للواجب الذى انيط بهذا القسم .

٤ - تتسم أغلب الاسواق العملية والواقعية اليوم بالاحتكار بدرجات متفاوتة دفعت هذه الحالة الباحث لتوضيح حالة الاحتكار وتعريف الناس به ليفهموا واقع الاسواق .

٥ - لما كان الاحتكار منهيًا عنه في الاسلام اقتضى هذا انكاره قياماً بحق الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وأول ما يتوجب هذا على الغارفين بحقيقته وقد شاء الله لنا ذلك فأصبح من واجبنّا انكار ذلك .

(١) له كتاب سماه (الاحتكار واثاره في الفقه الاسلامي) لم يتعرض فيه للجانب الاقتصادي إلا عرضاً .

(٢) انظر العدد الثالث السنة السادسة والثلاثون سهرى .

منهج البحث وخطته : لقد سلكت في منهجي أسلوبا علميا مجردا عن العاطفة ،
ولأن الموضوع ذو شقين اقتصادي وشرعي فكنت أقوم من الناحية الشرعية
ب طرح آراء الفقهاء في كل مسألة ثم أثنى بذكر دليل كل فريق ثم وجه هذا الدليل
فان لم أجد لهم وجها مذكورا استنبطت من قواعد المذهب العامة ، فمثلا
إذا كان لفظ الدليل يدل على النهي وكان المذهب المصين قد ذكر الكراهة
دون وجه الدليل فاستنبط ذلك من حمل النهي على الكراهة بدلا من حمله على
التحريم وأعلل ذلك بكتب الأصول . ثم بعد ذكر وجه الدليل ناقش هذه الأدلة
وهكذا بالنسبة للآراء الأخرى ثم اذكر أعيرا الترجيح وأدلته من الشرع والعقل
والواقع الاقتصادي الذي نعيشه . ولا أتقيد أحيانا برأي الجمهور لمجرد أنه
للجمهور بل أبحث المسئلة التي من أجلها نهى الشرع والتي يدور^{عليها} الحكم وجودا
وعدا فمثلا ، أن الجمهور يرون أن الاحتكار في الطعام أو القوت سواء للناس
والدواب أو للناس فقط وكان رأي الباحث على غير رأي الجمهور لأن المسئلة
التي من أجلها نهى الشرع عن الاحتكار هي الضرر وهذا يتحقق في الطعام
وغيره وقد تقوى هذا بعموم الأدلة (١) .

وأما منهجي من الناحية الاقتصادية الوضعية فأنني اذكر رأي الاقتصاديين
في المسئلة المعنية أولا دون تعليق وأحيانا يقتضيني الأمر أن اعلق في ذات
الوقت مستشهدا اما برأي علماء الاقتصاد أنفسهم أو اكتفى برأي الشخص
ثم في نهاية المسئلة أتى برأي فقهاء المسلمين موضعها البديل وكاشفا ضعف
الاقتصاد الوضعي وقد أدم رأي الاسلام في بعض الأحيان برسومات بيانية

(١) انظر الباب الثاني من هذه الرسالة ص ٣٢

ليكون ذلك أوقع للقارىء وأوضح وقد اجتهدت في محاولة ايجاد رسومات بيانية من عندى محاولا تقريب المعاني وفهم الحقيقة (١) .

مخطط البحث : لقد سرت في خلتي سيرا منطقيا في تقسيمها علميا فسي

منهجها فالرسالة تتضمن مقدمة اشتملت على سبب اختياري للموضوع ودوافعه ثم بلى المقدمة باب تهيدى اشتمل على فصلين أولهما في مفهوم المنافسة الكاملة في النظم المعاصرة ورأى الاسلام فيها ،والذى دفعنى الى ذلك هو اعطاء فكرة للقارىء عن المنافسة الكاملة حتى يسهل ويتعمق في ذهنه تصور

الاحتكار ان هو نقيضها فيتصورها يزداد فهم القارىء للاحتكار . وثانيهما في نشأة الاحتكار وآثاره ، ليزداد وضوح القارىء للاحتكار ورغبة في معرفته ليتجنب آثاره ومخاطره ثم جئت بالباب الثاني في الاحتكار الشرعي ليصرف القارىء موقف الاسلام من الاحتكار فيكون مستعدا لفهم الاحتكار في الاقتصاد الوضعي وقد اشتمل هذا الباب على خمسة فصول هي : الأول في تعريف الاحتكار لغة واصطلاحا والثاني في الأشياء التي يكون فيها الاحتكار الشرعي والثالث في شروط الاحتكار والرابع في حكمه والخاص في الوسائل التي عالج الاسلام بها الاحتكار قبل وقوعه وبعد وقوعه .

ثم بعد ذلك يأتي الباب الثالث في الاحتكار الوضعي وأنواعه وموقف الاسلام منه ويشمل ثمانية فصول : الأول في احتكار البيع والثاني في احتكار الشراء والثالث في الاحتكار التبادلي والرابع في الاحتكار التناهي والخاص في

(١) انظر الباب الثالث الفصل الاول فقد حاولت تحليل منتج فرد في المجتمع الاسلامي وهذا مجرد مثال ان لي محاولات في مواطن اخرى فسي الرسالة .

احتكار القلعة والسادس في المنافسة الاحتكارية والسابع في الاحتكار الحكومي والثامن في علاج الاحتكار عند الاقتصاديين وقد رتب ذلك على أساس التدرج من أعلى درجة للاحتكار وهي حالة كونه فردا إلى أن يزداد ^{عدد} حتى يكونوا قريبا من المنافسة الكاملة ، وتأخير الاحتكار الحكومي لا يعني أنه أهون حالة من حالات الاحتكار الأخرى بل قد يكون في بعض حالاته أكثر خطرا من المنتج الفرد ولكني أخوته لما في معناه من الكثرة باعتبار أن الحكومة تضم عددا من المصانع والمؤسسات في ظاهرها كثرة تزيد على مفهوم المنافسة الاحتكارية .

يلى هذا الباب خاتمة الرسالة والتي تضمنت نتائج البحث التي توصلت إليها ثم المراجع مرتبة على حسب حروف المعجم يلي ذلك فهرس عام لموضوعات الرسالة .

الضعفيات التي واجهتها : لقد واجهتني صعوبات عديدة - وما ذلك إلا لأن

هذا المجال حديث عهد بالكتابة ولم يستوف بعد حقه من الدراسة . ومن

هذه الضعفيات على سبيل المثال :-

١ - أن الفقهاء الذين عرفوا بالدقة والاستنباط في كل ما عرقوه من

دراسة لم يسلكوا في موضوع الاحتكار ما عهدناه فيهم من ذكر الأدلة وإظهار وجه

الدلالة فيها ومناقشتها والاعتراض عليها وترجيح ما يرويه مناسبا فقد كانوا

في كثير من الأحيان في موضوع الاحتكار يسردون المسألة سردا لا تكاد تتبين الأدلة

ولا يتعرضون للمخالف إلا نادرا وكثيرا ما يكتفوا بعبارة (وظاهر الأحاديث ترد عليه)

فلم نلمس دقتهم التي ساروا عليها ولذلك تعبت كثيرا في البحث عن دليل لكل فريق على ضوء قواعد المذهب العامة كما كتب أتلنس وجه الدليل لا أوضح رأيهم للقارىء ما جعلني أرجع الى مراجع عديدة للمذهب الواحد . كما أن بعض المذاهب يصعب على الباحث استنباط ما يريد من منهم بسبب فهرستهم ، ففي كثير من مسائل الاحتكار لا تجد لها عنوانا في فهرستهم فأضطر لقراءة (باب البيع كله) وقد لا أجد بغيتي وإنما أجد أحيانا في كتب الحديث فأرجع اليها وهكذا وأحيانا أجد ما في غير باب البيع .

٢ - وما أن هذه الرسالة في مجال بدأ حديثا كان من الصعوبة أن نجد مراجع في الاقتصاد الاسلامي خاصة في مجال التأسيس النظري لهذا العلم لأن ما كتب حتى الان معظمه في مجال المصارف الاسلامية ولمّا ينضج بعد ، أما ما كتب في النظام الاقتصادي الاسلامي عبارة عن خطوط عريضة ويرجع السبب في ذلك لندرة المتخصصين في هذا المجال وقصر الفترة الزمنية التي مضت على بداية الدراسة الحديثة والجدادة في هذا المجال وهذا ما جعلني وغيري من الباحثين ألاّ نسلّم بما كتب الا بعد تفهّل وتروى وبالرغم من ذلك فان دراسة الاحتكار تعد من ضمن الدراسة الخاصة بالنظرية ويدخل تحت التحليل الجزئي وهذا ما لم يأت دوره بعد ولم يلتفت اليه الا نادرا جدا وقد حاول الدكتور محمد عبد المنعم عفر محاولة جدادة في بعض مؤلفاته (١) .

٣ - وما أن هذه الدراسة غطت جانبها من الدراسة الاقتصادية الوضعية فقد واجهتها أيضا صعوبة المراجع المتخصصة في هذا المجال ان معظمها

(١) له مؤلفات في هذا المجال منها نظرية الاثمان والأسواق انظر ص ٣٣١ ط
١٩٨١ الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية وانظر نظرية الدخل والاستقرار
طبع الاتحاد الدولي ايضا ص ٢٩١ .

باللغة الانجليزية ولا يخفى على أحد صعوبة على غالب الدراسات الشرعية
وكان ينبغي تعلمها قبل الدخول في هذا المجال ولكن استحسن الذين
بدأوا هذا المجال أن يقدموا ولو قليلا للعالم الاسلامي شيئا يستطيع
أن يواجه تيار الاقتصاد الوضعي الذي كان أن يجرف العالم الاسلامي الى
الهاوية ، والهداية لا بد لها من تعثر . كما ان المراجع التي كتبت باللغة
العربية بدأت مع تعريب الدراسة في كثير من الجامعات العربية والاسلامية
ومن ثم يندر وجودها في المكتبات الجامعية وغيرها مما زاد من صعوبة الامر
فلجأت الى التجوال داخل المملكة على حساب الجامعة فذهبت وزملائي في
هذا القسم مرتين لعمرض الكتاب الدولي في الرياض ، ثم ذهبت الى جامعة
الرياض ، فجامعة الملك عبد العزيز مرات ومرات ولم نجد شيئا في المكتبات
التجارية يشبع طموحنا - وعندما سافرت الى السودان نظرت في مكتبته
فمشرت على القليل في غير مجال الاحتكار وعلى كل استطعت أن أجمع شتات
المادة من مراجع عديدة متفرقة والحمد لله .

٤ - ومن الصعوبات ان الاقتصاديين الوضعيين لم يتعرضوا الى الاحتكار
الحكومي بالدراسة والتفصيل كما تعرضوا للأنواع الأخرى من الاحتكارات بالرغم
من خطورة هذا النوع وازدياد أمره واتجاه الدول له في الآونة الأخيرة بحجة
الحفاظ على حقوق الشعب وممتلكاته وفي الواقع فان هذا النوع تتجه فيه
أغلب الموارد الى خدمة أغراض الحزب الحاكم عن طريق صرف الموارد السي
طائفة الجيش وقادة الحزب وغير ذلك بدلا من أن تتجه الى خدمة الناس عامة
وتسهيل معيشتهم . كذلك فقد تعبت جدا في الحصول على مادة الاحتكار

الحكومي وقد زاد الأمر صعوبة أن كتب الاقتصاد الاشتراكي بصفة خاصة لا توجد في المكتبات الجامعية وغيرها الا نادرا .

وبالرغم من كل هذه الصعوبات حاولت أن اعطى الموضوع حقه فاتجهت الى كتب الفنون المختلفة من فقه وتفسير وحديث و أصول و لفة بالاضافة الى كتب الاقتصاد الوضعي والاسلامي لحاجة هذا الفن الى كل ذلك .

وأحسب نفسي أنني وفقت في وضع لجنة جديدة في هذا المجال الذي أرجو له ان يصل الى مرحلة النضج كغيره من العلوم بل يعتقد الباحث أنه آن الا وان لكي يحتل هذا العلم مكان الصدارة بعد فشل الاقتصاد الوضعي في شتى المجالات ومن بينها معالجته للاحتكارات والتي اتضح عجزه في معالجتها ، والحمد لله على ما وفقت اليه وما توفيقى الا بالله عليه توكلت واليه أنيب .

السبب التمهيدي

في

مفهوم المنافسة الكاملة ونشأة الاحتكار وآثاره بين النظم

الاقتصادية والاسلام

*

ويشمل فصلين هما :

- الفصل الأول : المنافسة الكاملة والنظم الاقتصادية

الفصل الثاني : نشأة الاحتكار وآثاره .

*

الفصل الأول

المنافسة في النظم الاقتصادية المعاصرة

أولاً - المنافسة في النظام الرأسمالي :

اهتم الاقتصاديون بصفة عامة بإقامة نظرية محددة وواضحة لكيفية تحديد

الثمن والكميات التي تباع من السلعة أو الخدمة في سوق الخلقوا عليه سوق

المنافسة الكاملة وحظيت هذه السوق بأكبر نصيب من الدراسة والاهتمام وعلى ضوءها

قام تحليل الأسواق الأخرى التي تقرب أو تبعد من هذه السوق وأطلقوا على

كل سوق منها اسماً خاصاً به.

شروط المنافسة الكاملة: (١)

----- لهذه السوق شروط اجمع الاقتصاديون عليها تؤهل كلها

الى خمسة هي :

١ - شرط كثرة الماعمين والمشتريين والمعتبر في الكثرة الأهمية النسبية

للفرد في السوق وعدم تأثيره فيها .

٢ - شرط التماثل والتجانس في السلع والمبيرة في ذلك بما يقوم بهذه

المستهلك ووجهة نظره ، فهو الذي يحدد هذا التجانس والتماثل .

٣ - شرط حرية الدخول والخروج من وإلى الصناعة وعدم وجود أي

عقبات تقف في وجه ذلك .

(١) هذه الشروط تخص المنافسة الكاملة أما المنافسة الحرة فشروطها الأولى

والثاني والثالث فقط إذ هذه السوق أقل كمالاً من سوق المنافسة

الكاملة . انظر احمد جامع النظرية الاقتصادية ط ٣ ١٩٧٧م

دار النهضة العربية مصر القاهرة
وكذلك احمد ابو اسماعيل اصول الاقتصاد دار النهضة العربية ١٩٦٦م

ص ٢٩٣ بالهامش .

٤ - شرط العلم التام باحوال السوق والمقصود بهذا الشرط العلم

بجميع ما يخص السلعة من صفاتها وتكلفتها ولريقة انتاجها ومدى توفرها

وطرؤف كل من العرض والطلب للبائع والمشتري والمنتج .

٥ - شرط حرية تنقل عوامل الانتاج جميعها دون قيود او نفقات

تحول دون حرية تنقلها حتى تستطيع التنقل الى المكان الذى ترغبه (١)

وما عدا هذه الشروط فانها تؤول الى هذه الشروط الاساسية كشرط عدم

وجود معاملة تفضيلية او تكاليف نقل لعوامل الانتاج أو ان لا يكون بين

المستهلكين او المنتجين اتفاق ضمني او صريح او عدم تحكم اى عامل غير

المصلحة الذاتية ، فان كل هذه الشروط تؤول الى الشرطين الثالث والخامس (٢)

هذه
بمعنى ان الشروط تؤدى الى ايجاد قيود ومن ثم تمنع هذه القيود من

الحرية المطلوبة لتحقيق سوق المنافسة الكاملة .

نتيجة هذه الشروط: ----- الهدف الذى تؤدى اليه شروط المنافسة الكاملة هو

الوصول الى تفاعل حقيقي بين العرض والطلب من اجل ان يتحدد الثمن ويستقر

السوق وتتحقق الغايات التي تصل بالانتاج الى مستواه المطلوب .

(١) انظر هذه الشروط عند كل من احمد جامع النظرية الاقتصادية ط ٣

١٩٧٧م دار النهضة العربية مصر القاهرة ج ١ ص ٥٧٤ ، على حافظ منصور

ومحمد عبد المنعم عفر مبادئ الاقتصاد الجزئى المجمع العلمى جدة ١٩٧٩م

ص ٢٠٢ ، وحمدية زهران المبادئ الاولى في النظرية الاقتصادية عين شمس

القاهرة ١٩٧٥م ص ٤٦٥ ، وهازم البيلالوى اصول الاقتصاد السياسى

منشأة المعارف الاسكندرية ١٩٧٤م ص ٦٩٤ . واحمد ابواسماعيل اصول

الاقتصاد دار النهضة العربية القاهرة ١٩٦٦م ص ٢٩٣ . ومحسون بهجت

جلال مبادئ الاقتصاد ط ٢ ج ٢ النظام الاقتصادى التنافسى ١٩٧٣م .

(٢) انظر منصور وعفر مرجع سابق ص ٢٠٢ . وكذلك حمدية زهران مرجع سابق

ص ٤٧١ . ويوسف محمد رضا دراسات في الاقتصاد السياسى المكتبة المصرية

صيدا بيروت ص ٢٤٢ .

مزايـا المنافسة الكاملة : ----- لسوق المنافسة الكاملة مزايا عديدة جعلت الاقتصاديين

يدافعون عنها ويشيدون بها من هذه المزايا ما يأتي :

١ - استخدام افضل الطرق واكثرها كفاءة للموارد الاقتصادية حتى تبلغ

حدها الاً مثل الذى تقل عنده تكاليف الانتاج الى أدنى حد ممكن .

٢ - تتيح للمستهلك حرية في اختياره للسلع المختلفة وحرية للمنتجين

فيما يختارون من مجالات الانتاج المختلفة والتي تحقق لهم اقصى ربح ممكن

او ادنى خسارة ممكنة وحرية للعامل فيما يختار من عمل او مهنة .

٣ - تؤدى الى تحقيق احداث اللرق للانتاج والاختراع والتقدم والاستقرار

الاقتصادى .

٤ - بناءً على ماسبق من مزايا يتضح ان المنافسة الكاملة تحقق انتاجية

ذات تكلفة منخفضة ومن ثم احداث رخاء ورفاء عام نتيجة لانخفاض السعر (١)

هذه هي سوق المنافسة الكاملة التى افترضها الاقتصاديون واعتسفوا بأنها

قلما توجد في الحياة الواقعية وانها مجرد خيال لا حقيقة له بل مجرد فرضى نظرى (٢).

وصعوبة واقعيتها يكمن في استحالة توافر شروطها مجتمعة خاصة فسي

واقعنا الماشى ان ان شرط الكثرة المنتجة او المشتري أصبح من الصعب توفره

لأن الذى يتولى الانتاج او البيع في غالب الاحيان شركات او دول ذات نفوذ

واسع بحيث يؤثر انسحاب شركة او دولة على السوق ، اذف الى ذلك أن السوق

المطلبي ليس مفتوحا لكل الدول لظهور التكتلات (٣) ووجود الشركات الضخمة (٤)

(١) انظر هذه المزايا في كل من حمدية زهران مرجع سابق ص ٤٧٢ واحمد جامع ج ١ ص ٦٢

(٢) انظر المرجعين السابقين الصفحات ٤٧٢ ، ٦٦٩ ، كذلك انظر يوسف محمد رضا مرجع سابق

ص ٣٤٧ (٣) العالم الان انقسم الى عدة تكتلات منها دول الكومينكون ودول المجموعة الاوربية ودول امريكا اللاتينية وغيرها .

(٤) خاصة الشركات متعددة الجنسية انظر عادل عبد المهدى ، التضخم المالى والتخاف ،

الاقتصادى معهد الانماء العربى طرابلس ص ٥٩ .

التي تتجه بالانتاج نحو التوسع الكبير له . وأما است حالة شرط التحاش والتماثل فيكفي فيه قول تشمبرلين (١) . ان يقول (فان المنتج يعد متنوعا اذا ما وجد أى اساس ذى مغزى لتمييز تلك السلعة أو الخدمة التي يقدمها بائع ما عن تلك التي يقدمها بائع آخر) (٢) وقد بات زوال هذا الشرط واضحا للعيان فاما من سلعة الا وتجدها تختلف عن الأخرى ولو كان هذا الاختلاف لا يتحدى الشكل او اللون . بل حتى السلع الزراعية التي غالبا ما تتشابه أصبحت الان تتميز عن بعضها سواها عن طريق التغليف أو غيره فالقمح والذرة الذي لا يختلف من قطر لقطر أصبح يعلب ويتميز بهذا التغليف عن غيره .

وقد استحال ايضا وبصورة واضحة شرط الحرية سواها الدخول والخروج من وإلى الصناعة أو حرية تنقل عوامل الانتاج فالتكتلات الاقتصادية والمعااهدات التفضيلية والحماية الجمركية والحدود الإقليمية كل ذلك حدّ من حرية التنقل وحرية الدخول بل أصبحت هذه القيود من الهديهيات (٣) .

وأما شرط العلم بجميع ما يخص السلعة فيندران تجد شخصا ما أو مجتمعا ما يلم بذلك بل حتى لو استطاع معرفة ذلك لما أمكنه لمحدودية علاقته البشرية وكنمان المنتجين لتكاليف السلع ومواصفاتها مما يجعل من المستهلك تحقيق هذا الشرط . وقد ظهرت جمعيات لحماية المستهلك مهتمتها اصدار بيانات توضيحية للمواصفات والتكاليف وغير ذلك في بعض الدول الا انها محدودة وتواجه صعوبات في نشر هذه البيانات والحصول عليها لما ذكرنا من كنمان المنتجين بكل ما يخص السلعة أو الخدمة .

(١) اقتصادي مشهور صاحب نظرية المنظم

(٢) انظر احمد جامع مرجع سابق ج ١ ص ٢٩٤

(٣) انظر حمدي زهران مرجع سابق ص ٤٦٥ .

ومع استحالة شروطها نود ان نفترض جدلا بواقعيته لننظر هل ستمحقق تلك المزايا التي ذكرناها ؟ وهل هي ذات آلية تستطيع ان تصمود بالتوازن الى حالته الطبيعية اذا حدث ما يخل به ؟

الواقع فعلا ان النظام الرأسمالي الذي يؤمن بهذه السوق كثيرا ما يتعرض الى اضطرابات وتقلبات (١) هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فان المنافسة الكاملة في ظل الرأسمالية لا تمكن تفضيلات جميع المواطنين منتجين ومستهلكين بل تعكس أثر التفاوت في الدخول - أي تحقق القيمة الحدية الخاصة لا القيمة الحدية الاجتماعية - ومعنى ذلك أن المنافسة الكاملة لا تحقق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع لأنها مبنية على القيمة الحدية الاجتماعية (٢) كذلك بالنسبة للانتاج نتيجة للوفورات والاضرار الخارجية في كل من الانتاج والاستهلاك لأن بعض الأفراد يقوم بنشاط يعود بالنفع على آخرين ولا يحصلون على ثمن في مقابله كما يحدث العكس فيقوم البعض بعمل يترتب عليه ضرر لأفراد آخرين دون تحمل نفقة الضرر (٣) .

كذلك ما يوجه اليها من نقد ان الفرد المنتج في سبيل تحقيق أقصى ربح ممكن لا يهتم بانتاج السلع التي لا تدركه ربحا عظيما فهو يلبس رغبات اصحاب القدرة الشرائية في المجتمع وهم لا يطلون كافة المجتمع مما يعنى عدم تخصيص للموارد بصورة مثلى تحقق رغبات عامة المجتمع (٤)

(١) و (٢) و (٣) انظر رفعت الموضى نظرية التوزيع الهيئة العامة لشئون

المطابع الاميرية ١٩٧٤ م ص ١١٩

(٤) انظر محمد عبد النعم عفر ، السياسات الاقتصادية في الاسلام ط ١٩٨٠

الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية ص ٦٣ .

ثانيا - مفهوم المنافسة في المذهب الاشتراكي :

اما المذهب الاشتراكي بما فيه المذهب الشيوعي فانه لا يقر من البداية بما يسمى بالمنافسة الكاملة التي تعلى الحرية الفردية في التملك فهذان المذهبان يؤمنان بالملكية الجماعية ويتولى الدولة لوسائل الانتاج (١) . وقد نادى بعض الاقتصاديين الاشتراكيين امثال أوسكار لانجه وديكسون بالمنافسة تختلف عن المنافسة الكاملة عند الرأسماليين منافسة تعلى قدرا من الحرية في التملك وقدرا من حرية التنقل لمعامل الانتاج ليستعد السوق عن الاحتكار الحكومي وتقترب من المنافسة الكاملة وما ذلك الا لانهما تأثرا واعجبهما بما حققته المنافسة الكاملة من مزايا وهذا ما جعلهما يختارانهما في الفترة ما بين الحربين أساسا لإدارة الاقتصاد القومي في الدولة الاشتراكية المثالية مع احلال الملكية الاجتماعية محل الملكية الخاصة (٢) .

ويمكن تلخيص محاولة أوسكار لانجه لبيان كيفية إدارة النظام الاشتراكي

بحيث يحقق الكفاءة في توزيع السلع وتخصيص الموارد في النقاط التالية :

١ - فيما يتعلق بالمستهلكين فانهم يتبعون احدى هاتين الحالتين :

(أ) - ينفق المستهلكون دخولهم بالقدر الذي يحقق لهم أقصى اشباع

يمكن وهذا يعنى توافر سيادة المستهلك وهو نفس الاسلوب المتبع في ظل

المنافسة الكاملة .

(ب) - الحالة الثانية ان تقوم السلطة بتحديد تفضيلات المستهلكين تاركة

لهم حرية الاختيار مع ملاحظة انه في هذه الحالة يسود سوق السلع

(١) راجع الهاب الثالث الفصل السابع عن احتكار الدولة في هذه الرسالة ص ٢٤٣

(٢) انظر احمد جامع ج ١ ص ٦٦٧

الاستهلاكية سمران يستهدف احدهما توزيع السلع الاستهلاكية ويستهدف
السمرالآخر توجيه الانتاج وفقا لتفضيلات السلطة عن طريق فرض الضرائب غير
المباشرة والاعانات على السلع الاستهلاكية التي لا تريد السلطة مثلا زيادتها أو
ترغب في زيادة سلع أخرى بمعينها فلو أرادت مثلا نقص الناتج من سلعة
معينة تفرض عليها ضرائب لكنها تترك حرية الاستهلاك للمستهلك ، كذلك لو
أرادت زيادة الناتج من سلعة أخرى منحت المنتج لها اعانة وهكذا ، وهذا
الاسلوب يختلف عن اسلوب توزيع السلع بالطاقت (١) .

٢ - فيما يخص الانتاج فان اسلوب الانتاج يتبع احدى القاعدتين الاتيتين :

(أ) - تفرض القاعدة الاولى اختيار مجموعة العناصر الانتاجية على كل وحدة

منتجة . بحيث تتحمل الوحدة المنتجة اقل نفقة متوسطة ممكنة وهي في سبيل

انتاج حجم معين من المنتج وهو نفس الاسلوب المتبع في ظل المنافسة الكاملة .

(ب) - تفرض القاعدة الثانية تحديد حجم الانتاج الأمثل الذي تتساوى عنده

النفقة الحدية مع ثمن السلعة المنتجة وهو نفس الاسلوب المتبع في ظل

المنافسة الكاملة (٢) .

ولكن الاسلوب المتبع حتى الان هو سيطرة الدولة لجميع وسائل الانتاج

وهي التي تحدد المعينات المنتجة والتي ترغب الدولة في انتاجها وتوزيعها عن

لحريق البطاقات والميزة البارزة في الاقتصاديات الاشتراكية والشيوعية على وجه

الخصوص هي الاتجاه بالموارد نحو الانتاج العسكري بشكل ملحوظ ورفضها

لنظام المنافسة الكاملة .

(١) و (٢) انظر محمد سلطان ابو على وهناء خير الدين الاسعار وتخصيص

الموارد ط ١٩٧٩ م دار الجامعات المصرية الاسكندرية ص ٣٧٥ .

ثالثا - رأى الاسلام في المنافسة الكاملة :

قبل ان نتحدث عن شروط المنافسة الكاملة على ضوء الأسس والقواعد
الاسلامية نوضح ان الاسلام حرص كل الحرص على ان يحقق حياة طيبة وعيشة
كريمة تقوم بحفظ النفس وتبعد عنها الهلاك حتى يستطيع الفرد ان يؤدي
دوره الذي خلق من أجله وهو عبادة الله بمعناها الواسع في الأرض .

وقد رأينا ان المنافسة الكاملة قد عجزت عن تحقيق تفضيلات جميع
الناس ومن ثم فشلت في تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع لأن هدف المنتج
هو تحقيق أقصى ربح ممكن ما يجعله لا يهتم بإنتاج السلع التي لا تدر له
ربحا عظيما ولذا يلبي فقط رغبات اصحاب القدرة الشرائية في المجتمع (١) .

والاسلام ترجع تكاليفه الى حفظ مقاصده التي تكون اما ضرورية واما حاجية
واما تحسينية وهذه الضروريات هي حفظ الدين والنفس والنسل والمال والعقل
وحفظ النفس والعقل يكون بتناول المأكولات والمشروبات والملبوسات والسكنات
وما أشبه ذلك (٢) . ولا يحقق ذلك الى سوق يتوجه الانتاج فيه الى تحقيق
هذا الهدف لكافة الناس ما يعنى ان الانتاج في الاسلام يستلزم التوجيه
ولا يترك للمنتجين ان ينتجوا حسب اهوائهم او اغراضهم لكن يمكن ان ينتجوا
ضمن الخطة المطلوبة والتي تفي بحاجات الناس ومتطلباتهم .

ويعنى هذا المفهوم ان المنافسة الكاملة بتلك الشروط التي تكلم عنها
اصحابها لا تفي بالفرغ المنشود في ظل تعاليم الاسلام واحكام شريعته
لأنها لا تخلق عرضا يلبي اللب الحقيقي الذي يراعي الطبقات

(١) انظر رفعت الموضى مرجع سابق ص ١١٩ ومحمد عفر ، السياسات الاقتصادية
في الاسلام ط ١٩٨٠ م ، الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية ص ٦٣

(٢) انظر الموافقات لأبي اسحاق ابراهيم بن موسى المعروف بالشافعي طبع مكتبة
ومطبعة محمد علي صبيح واولاده بالازهر تحقيق محمد محي الدين ج ٢ ص ٤
وما بعدها .

الفقيرة التي لا تتوفر لديها القدرة الشرائية لأن المنتجين لا يلبون إلا الطلب
الفعال في السوق وهو الطلب الذي تعززه القدرة الشرائية ، وهذا يعنى انتاج
سلع معينة قد تكون كمالية اكثر من كونها ضرورية وعليه فلا بد من وجود سوق
تحقق أولا ضروريات الحياة من مأكل وملبس ومسكن ثم تتجه الى تحقيق
الكميات ويمكن ان يسير الانتاج على نمط يحقق كلا الطرفين او كل الطلب
المطلوب لكن بدرجة متفاوتة على حسب الحاجة والاولوية وعليه فقد رأينا .
ان نتحدث أولا عن رأى الاسلام في شروط المنافسة الكاملة وما يدخله من
تعديلات عليها .

رأى الاسلام في شروط المنافسة الكاملة :

١ - رأى الاسلام في شرط كثرة البائعين والمشتريين :

هذا الشرط المقصود منه ألا يؤثر واحد البائعين على الكمية المعروضة
ولا المنتجين على الكمية المنتجة حتى لا يتأثر السعر وكذلك المشتري (١) ،
اذن فالأقتصاديون يفترضون هذا الشرط خشية التأثير في السعر عن طريق
التأثير في العرض .

وهنا مفرق الخلاف بين الاسلام والنظم الاقتصادية فالاسلام يستنظمه
على أساس لا يحق لأفراد تجاوزها والتغلب عليها ان في ذلك ضرر على الناس
ولذا فهو في مجال الانتاج جعل الذين يقومون به أنهم يؤدون فرضا كفائيا
عن بقية المجتمع ان يأثم المجتمع اذا لم يقوم بذلك أحد كما انه يصبح هذا
الفرض عينيا لمن تأملوا للقيام به ، فحاجه الناس للطعام والشراب والملابس
والمسكن ترجع الى حفظ النفس والمقل كما ذكرنا فلا بد من قيام بعض الناس
بذلك والا لو تركت (لبطلت المعاش وهلك الخلق) (٢) ولا نن هذه

(١) انظر احمد جامع مرجع سابق ج ١ ص ٥٧٤ بتصرف

(٢) انظر عبد السميع المصرى التجارة في الاسلام ، مطبعة الانجلو المصرية ١٩٧٥ ص ٢٢

الحرف والمهن ذات مصلحة عامة ليس الحق فيها لواحد بعينه (١) لذا يمسد تعلمها فرض كفاية ينفي للقائم بها امتثال الامر واسقاط الطلب عن المسلمين (٢) وهذا الفرض الكفائي لو تمالا^{*} الناس على تركه أثموا وقوتلوا (٣) فلا يحق بعد ذلك لأحد أن يخرج من دائرة الانتاج الا اذا كان هناك من يؤدى عنه هذا الواجب لأن الاسلام عندما يكلف احدا بشئ^{*} يريد منه ان يمدل فيه ويقوم به ليحقق مصالح الدنيا والاخرة وكل ما يتعلق بهذا الواجب (٤).

ومن هنا زال ما كان يتخوف منه الاقتصاديون ففي الاسلام لا يخرج المنتج الا اذا قام بما أوكل اليه خير قيام ولا يكون ذلك الا بتحقيق الهدف المطلوب فلا ينسحب من السوق ليحدث أثرا يضر الناس . كما ان المشتري في الاسلام اذا اشترى اكثر من كفايته فهو يلزم ببيعها عند حاجة الناس اليها (٥) لأنه بفعله هذا يضر الآخرين اما برفع السعر لأنه قلل من كمية العرض أو بالتضييق عليهم في حالة نفاذ السلعة المطلوبة .

ولا يفهم ما سبق ان للحاكم ان يلزم اناسا معينين بهذا الفرض الا اذا تمين عليهم او انعدم من الناس من يقوم به تلوعا ففي هذه الحالة له ان يلزم جماعة بعينها لادائه والقيام بحقه وما ذلك الا لأن الناس مسلطون على أموالهم ليس لأحد أن يأخذها أو شيئا منها بغير طيبة انفسهم (٦) لحديث : (انه لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبة من نفسه) ولحديث (لا يحل لامرئ ان يأخذ فضا مال أخيه بغير طيبة نفس منه) فدللت هذه على تحريم مال المسلم الا^{*}

-
- انظر الطرق الحكمية لابي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن القيم الجوزية ، المؤسسة المصرية للطباعة والنشر القاهرة ١٩٦٥ م ص ٢٩٧
- (١) انظر دافع السلك في طبائع الملقا لابي عبد الله بن الأزرق المالكي ، وزارة الثقافة والفنون بالمصر اق تحقيق وتعليق على سامي ص ٣٩٨ وانظر الاشباه والنظائر لابن نجيم مؤسسة الحلبي القاهرة ١٩٦٨ م تحقيق عبد المزي محمد الوكيل ص ٣٧٩ وانظر الحسبة لأحمد بن عبد الحلیم (ابن تيمية) تحقيق صلاح عزاصطيوعات الشهاب ط ١٩٧٢ م ص ٢٨٩/٢٩٠
- (٢) انظر نهاية المحتاج لشمس الدين بن شهاب الرملی ، مصطفى البابي الحلبي وأولاده بصرة طبعه الأخيرة ١٩٦٧ م ج ٥ ص ٨٢
- (٣) انظر اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان وضع محمد فواز عبد الباقي ، عيسى البابي الحلبي القاهرة ص ٢٨٤ (٦) انظر الحسبة (٥) انظر الفصل الخامس من الباب الثاني ص ١٣٩ من الرسالة (٦) انظر الحسبة ص ٣٨
- (٧) انظر سيل السلام لمحمد بن اسماعيل الصنعاني ، المكتبة التجارية الكبرى ، ص ٦٠ وما بعدها .

بطبيعة من نفسه وان قل والاجماع واقع على ذلك هذا هو الأصل لكن خرج ما كان في حكم الحاجة والضرورة فانها تؤخذ كرهاً (١) . وما جرى على المال يجرى فيه غيره من الأعمال والصناعات فتكون على أصلها بالاختيار الا ما احتاج الناس اليه وتعين على عدد منهم .

قد يعتقد البعض أن فرض الكفاية يتنافى مع ما اشترطوه من عدد يقوم بعملية البيع أو الانتاج في ظل المنافسة الكاملة ولكن ليس هذا الاعتقاد سليماً تماماً فقد يكون نفس العدد الذي يؤدى فرض الكفاية هو ذاته العدد الذى يلزم لتحقيق غرض المنافسة الكاملة هذا من حيث الكم فقط أما الكيفية فليست متطابقة تماماً لأننا أشرنا الى أن المنتجين أو البائعين في المنافسة الكاملة يبحثون عن تحقيق الطلب الفعال في السوق والذي تدعمه القوة الشرائية وقلنا قد ينحرف الانتاج الى تحقيق الكماليات لهذا الطلب في الوقت الذى يحتاج فيه الناس الى تحقيق ضرورياتهم وهذا هو محل الخلاف مع ملاحظة أن العدد قد يكون متساوياً وقد لا يكون متساوياً وهو المتوقع في ظل الاسلام لأننا نتوقع في بعض الأحيان زيادة العدد المنتج اكثر من العدد الذى يمارس العملية الانتاجية في ظل المنافسة الكاملة وقد يحدث العكس وعلى كل فالاسلام يوجب عدداً يفي بالفرض لأن حفظ النفس والمال واجبان وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب وهذا العدد هو الذى يحقق المصلحة ويقوم بالواجب وبدونه يلحق بالناس ضرر لأن نقص هذا العدد يؤدى الى نقص الانتاج ومن ثم لا يفي بحاجة الناس فيخشى هلاك نفوسهم التى جاء الشرع بحفظها (٢) .

(١) انظر سبل السلام ج ٣ ص ٦١ مرجع سابق

(٢) لمزيد من الايضاح راجع الموافقات ج ٢ ص ٤ وما بعدها .

٢ - رأى الاسلام في شرط الدخول والخروج من وإلى الصناعة :

المقصود من هذا الشرط ألا تكون هناك عقبات تؤدي إلى افساد المنافسة الكاملة فتحولها إلى احتكار أو تقلل من درجة التنافس فتؤثر على الأسعار بطريقة التأثير في الكميات المنتجة . وهو شرط ذو هدف جميل لكن لم يتحدث الاقتصاديون عن كيفية تحقيقه ولا وضعوا ضوابط له لم يخرج المنتج وكيف يخرج؟ وما سبب خروجه؟ وإلى أي فرع من فروع الانتاج يتجه ؟ وهل هذا الفرع أو ذاك يحقق الصالح العام أم لا ؟

أما الاسلام فالأصل فيه ان المسلم مقيد بتعاليم ربانية يسير على نهجها لا يحق له مخالفتها فهو حر ما دام يتحرك في الإطار الذي رسم له ، وقد رأينا في الفقرة السابقة أن المصد الذي يؤدي فرض الكفاية واجب لكن لا يلزم به اناس من البداية وانما تترك للناس فرصة الاختيار فمن اختار جانبها ممينا للزم به ان لم يكن ثمة شخص يخلفه فيه ، وقد يلجأ الحاكم - اذا تمسك بوجود افراد يؤدون فريضة كفايا - بحضارادتهم - إلى الزامهم وهنا الأمر كذلك فليس للحاكم ان يمنع أحدا من الدخول او الخروج من وإلى الصناعة إلا اذا كان فعله يؤدي إلى ضرر تلزم ازالته بل ولا لأهل الصناعة أن يمنعوا بمنعهم من الدخول فيما أرادوا . يقول ابن عابدين (يعلم من هذا عدم جواز ما عليه أهل بعض الصنائع والحرف من منعهم من اراد الاشتغال في حرفتهم وهو متقن لها أو اراد تعلمها فلا يحل التحجير) (١) . (وكل فعل يؤدي إلى مصلحة لا يجوز الصنع منه طالما يحقق هذه المصلحة) أما ان كان الفعل يحقق مصلحة ويعود بمفسدة توازي المصلحة أو تزيد منع) (٢)

(١) انظر حاشية ابن عابدين لمحمد أمين الشهابي ابن عابدين مصنف في الهامى الحلبي
(٢) انظر الموافقات مرجع سابق ج ٤ ص ١٩٦

ففي داخل الحدود المرسومة للمسلم فالفرد حر التصرف في ماله وعمله
يفتار على حسب ما يريد ويصرف ماله في الجهة التي يريد الا اذا أضرا أو أفسد
أو اسرف يقول تعالى (ولا توتوا السفهاء أموالكم) (١) ويقول الرسول صلى
الله عليه وسلم في حديث طويل فيه (. . . وكره لكم قيل وقال وكثرة السؤال
واضاعة المال) (٢) واضاعته أنه لا أنفق في غير وجهه السانين فيه شرعا (٣) .
وخلاصة القول ان حزية الدخول والخروج من وإلى الصداقة مكولة في
الاسلام في حدود الاسس العامة له فيراعى فيها ألا تؤدي الى سرر أو افساد
أو اسراف وما الى ذلك حتى تحقق غرضها وهدفها وهو هنا تحقيق كفاية الناس
من السلع والخدمات فاذا كان الدخول والخروج من وإلى الصداقة محققا لذلك
أجيز والا منع لقاعدة ما يتحمل فيه الضرر الخاص لدفع ضرر عام (٤) .

٣ - رأى الاسلام في شرط العلم :

المقصود من هذا الشرط ضمان اتحاد السعر وألا يخدع المشتري في
السلمة . والاقتصاديون لا يهتمون الا بمعرفة السعر والتكاليف وما عدا ذلك
من معرفة المبيع وصفته والقدرة على تسليمه وأن يكون المبيع منتفعا^{به} وغير ذلك من
شروط المعقود عليه فلا نجد لذلك ذكرا عندهم والجهل بما ذكرنا يورث
الى المشاحنات والخصومات ولذلك اهتم الاسلام بكل ما يخص المبيع فاشتراط
له شروطا لا بد ان تتوفر فيه والا كان المبيع باطلا . فقد جاء عن حكيم بن حزام
انه قال : قلت يا رسول الله يأتيني الرجل فيسألني عن المبيع ليس عندي ما أبيع
منه ثم أبتاعه من السوق . فقال : لا تبع ما ليس عندك (٥) أى ما ليس في

(١) آية ٥ من سورة النساء (٢) انظر فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ١ ص ٤٠٥
(٣) نفس المرجع السابق ج ١ ص ٤٠٨
(٤) انظر الاشباه والنظائر مرجع سابق ص ٨٧
(٥) رواه الخمسة انظر نيل الاوطار لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني الطبعة
الاخيرة مصطفى البابي الحلبي بمصر ج ٥ ص ١٧٥ .

ملكك وقد رتبك كالعهد المفصوب والآبق والطير المنقلت والسك في البحر (١)
 ويدخل في ذلك المضاريات الوهمية وما في معناها . كذلك لا بد (ان يكون
 الثمن معلوما فان باع السلعة برقمها أو بالف درهم ذهباً وفضة أو بما
 ينقطع به السعر أو بما باع به فلان - ولا يعرف المشتري بكم اشترى فلان هذا -
 أو بدنياً مطلق وفي البلد نقود غيره لم يصح البيع (٢) كذلك لا بد من
 معرفة صفة السلعة الغائبة فإذا وجد الوصف مطابقاً للسلعة صح البيع والا
 فلا بيع بينهما (٣) وأما إذا كان جاهلاً بقيمة المبيع فقد أعطاه الشرع الخيار
 إذا غبن غنناً فاحشاً لما جاء في الحديث (غبن المسترسل ربا) (٤) وإذا
 جهل المشتري الثمن لم يصح البيع (٥) .

وهذا يعني ان الاسلام يعتنى بالعلم الذي يشمل جميع ما يخص السلعة
 من أجل سد الخصومات والمشاحنات ورتب على اختلال شرط من شروط المعرفة
 بالمعقود عليه عدم صحة البيع وهو أمر يحاول ان يتفاداه البائعون وهذا في
 حد ذاته يؤثر على سير حركة السوق لتكون أكثر فاعلية وواقعية حتى يتحقق
 التصريف السليم للسلع ويهبط المشتريين ثقة بالسوق فيكثر تعاملهم معه مما
 يؤدي الى اثار حميدة في مجالات الاستهلاك ومن ثم زيادة الانتاج فانتماش
 حركة التنمية .

-
- (١) انظر نيل الأوطار المصدر السابق .
 (٢) انظر المغنى ويليهِ الشرح الكبير لأبي محمد عبدالله بن احمد بن قدامة ،
 دار الكتاب العربي بيروت ١٤٧٢م ج٤ ص ٣٣
 (٣) انظر المحلى لأبي محمد علي بن احمد (ابن حزم) المكتب التجاري بيروت مسألة ١٤١٢ .
 (٤) انظر مجموع فتاوى ابن تيمية ، دار العريضة لبنان تمهيد ط ١٣٩٨ هـ ج ٢٩ ص ٢٥٤ .
 (٥) انظر المغنى لابن قدامة مرجع سابق ج ٤ ص ٣٢ .

٤ - رأى الاسلام في شرط التماثل والتجانس :

المقصود من هذا الشرط هو اتحاد السعر اذا كانت السلع والخدمات

متماثلة تماما مع انه من الصعب ان يوجد تماثل كامل ومن كافة الوجوه ما بين

الاشياء المادية المختلفة (١) ، ولكننا مع هذا نجد صورا عديدة لسلع متماثلة

ومتجانسة تماما فالثلاجات ذات العلامة الواحدة وسيارات (الموديل) الواحد

وهكذا - مع ملاحظة ان الثلاجات اذا اعتبرناها سلعة واحدة بجميع انواعها

انعدم التماثل والتجانس فيها وهكذا بالنسبة للسيارات والادوات الجديدة التي

بين أيدينا .

فهل لو تماثلت السلع وتجانست في مجتمع اسلامي ستؤدي الى وحدة

الثن وما قول العلماء في ذلك . وقبل ان نشرع في أقوال العلماء نوضح حال

المشتري فنقول هم :- اما عالم بالسعر او جاهل به أو غير ما كس أي لا يلح

في المطالبة والمحاورة مع البائع او مضطر . والعالم لا نتوقع ان يرضى بأن يباع

سلعة بسعر مرتفع وشيلتها في السوق بأقل سعر منها ان هذا تصرف غير

رشيد ولا متصور الا في حالة هبته للزيادة أو لسبب معين اقتنع به هو خارج

عن دائرة ما نحن فيه كأن يريد ان يتصدق بما زاد عن السعر وغير ذلك وهذا

أمر يخصه ولا يحدث الا نادرا فلا يكون قاعدة للجميع ولذلك فلا أمر الطبيعي

الأي يرضى العالم بالسعر غير السعر الطبيعي المماثل لسعر السلع المتشابهة .

(وأما المضطر الى طعام الفيرا اذا بذله له بما يزيد على القيمة فان له

أن يأخذه بقيمة المثل . فانه يجب عليه ان يبيعه وان يكون بيعه بقيمة المثل (٢)

ويدخل في الطعام غيره من الضروريات . وسعر المثل هنا لا يكون الا في التماثلات

والتجانسات . (واذا امتنع البائع من سعر المثل ومن البيع أجبر عليهما) (٣)

(١) انظر احمد جامع مرجع سابق ج ١ ص ٥٢٦

(٢) و (٣) انظر مجموع فتاوى ابن تيمية ج ٢٦ ص ١٩١ مرجع سابق .

وليس التماثل في السلع بل أيضا في الاعمال فان احتاج الناس الى فلاحه

قوم او نساجتهم أو بنائهم صار هذا العمل واجبا يجبرهم ولى الأمر عليه اذا
امتنعوا عنه بموضع البخل ولا يمكنهم من مطالبة الناس بزيادة عن عوض البخل (١)
وهذا يعنى ان النساج اذا كان يأخذ على أجرة يومه مئلفا مئلفا تعارف
الناس عليه في المدة المصينة كان لئله أن يأخذ نفس الأجر مع نفس المدة ولا
يعلى اكثر من ذلك الا اذا زاد عن ذلك أوزاد عن المدة .

وأما الجاهل بالسعر أو الماكس الذى لا يطالب ولا يحتاج فيطلق

عليهما اسم المسترسل ولذلك (فلا يجوز ان يباع الا بالسعر الذى يباع
به غيره . ومن علم منه أنه يغبنهم فانه يستحق العقوبة بل يمنع من الجلوس
فى سوق المسلمين ، حتى يلتزم طاعة الله ورسوله ، وللمغبون ان يفسخ البيع
فيرد السلعة وبأخذ الثمن (٢) .

وقد ألزم المالكية الذين ينفردون بالسعر دون اهل السوق سواء برقمه
أو حظيلته أى ترخيصه أن يرجعوا الى سعر اهل السوق فقالوا (والى هذا
- أى اجبار الواحد والاثنين - ذهب جماعة انه ليس لهما البيع بأرخص مما يبيع
اهل السوق دفعا للضرر (٣) لأن المراءى سعر الجمهور وبه تقوم المبيعات .
ولأن الخروج عن سعر الجمهور اذا كانت السلع تماثلة يؤدى الى افساد السوق
والى الشغب والخصومة ففى منع الجميع مصلحة (٤) ولذلك قال أبو الحسن من
المالكية أن من باع بثمانية والناس يبيعون بخمسة أو باع بخمسة والناس يبيعون
بثمانية منع (٥) .

(١) انظر الحسبة لابن تيمية ص ٣٠ ، والطرق الحكيمة لابن القيم ص ٢٨٩ مرجعين سابقين .

(٢) انظر مجموع فتاوى ابن تيمية ج ٢٩ ص ٣٦٠ مرجع سابق

(٣) انظر مولانا الامام مالك شرح الزرقاني لابي عبد الله محمد بن عبد الباقي الزرقاني ، مصر لفي

(٤) و (٥) انظر الحسبة لابن تيمية ص ٣٩/٣٨ ط ١ ١٩٦١ بمصر ج ٣ ص ٢٩٦ .

وعلى هذا لا يحق للشخص ان يبيع بسعر اقل من سعر الناس اذا اضر

بهم أو بالسوق وان الذى يحط السعر - اى ينزله - او يدخل على الناس

فسادا أمر بسعر الناس او الخروج من السوق (١) .

وهذا الذى قاله المالكية وابن تيمية وابن القيم قال به ايضا الا حناف لانهم

قالوا بعدم التسعير على المحتكر ولكن يقال له بيع كما يبيع الناس ولا يتركونه

يبيع باكثر من سعر الناس (٢) ، وهذا لا يتصور الا في المثليات لانه لا يمكن

أن يبيع شيئا يختلف عن الآخر بسعر واحد فيكون مقصودهم هو ما ذكرنا .

وانا اريد للسوق ان تستقر ولا تحدث منازعات ومشاحنات وخصومات بين

البائعين والمشتريين فلا بد من اتحاد السعر في السلع المتشابهة تماما لأن

زيادة السعر في السلع المتماثلة يؤدى الى ما ذكرنا ويفسد السوق ويلحق

بالناس غنا وضررا فالمصلحة تقتضى وحدة السعر وقد كان ابن بسام المحتسب

يكلف من قبله من ينظر له حالة السوق من اهل كل صنعة حتى تستقر الاسعار (٣)

ولضمان تعامل البائعين والمشتريين في السوق وضع الاسلام ضوابطها لمنع

اى خلل يلحق بها ويفسد علاقة الناس مع بعضهم لأن الاسلام حريص على

وحدة الصف والاخاء واكثر ما يزعزع هذه الوحدة هو التنازع والخصومات في

المعاملات التى تجرى يوميا وقد رأينا ان المنافسة الكاملة عند الاقتصاديين

لا تعرف ضوابطها على ضوئها يسير الناس في معاملاتهم .

(١) انظر احمد سعيد المجيلدى تقديم موسى لقبال ، التيسير في احكام

التسعير ، الشركة الوطنية للنشر الجزائر ص ٦١

(٢) انظر الاختيار شرح المختار للموصلى لعبد الله بن محمود الموصلى مطبعة حجازى بالقاهرة

١١٦٦ ص ٣

(٣) انظر ابن بسام المحتسب ، نهاية الرتبة في طلب الحسبة ، مطبعة المعارف

بغداد ١٩٦٨ م ص ١٨ .

وركز الاسلام على ضمانات معينة اذا تحققت فسوف يسود السوق استقرار

تام وتكون عملية البيع والشراء أبعد من الخصومات والنازعات وهذه هي

الضمانات اجمالاً :-

- ١ - منع لاسلام الفبن
- ٢ - منع كل تدخل يؤول الى افساد السوق عن طريق الوساطة
والسوسة وما الى ذلك .
- ٣ - منع الضرر والربا
- ٤ - منع كل اعلان او دعاية تؤول الى تضليل المشتري وخداعه
- ٥ - منع الفس والكذب .

وستناولها بشئ من التفصيل دون ان نطيل في ذلك لأن المقصود هو

اعطاء فكرة عن صورة السوق التنافسية في الاسلام .

أولاً - الفبن :

هو ان يخدع المشتري في البيع او ثمنه فيشتري السلعة باكثر

ما جرت به العادة (١) ، والا صل فيه حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال :

ذكر رجل للنبي صلى الله عليه وسلم أنه يخدع في البيوع . فقال : اذا بايعت

فقل لا غلبة (٢) ومع ان القصة وردت في رجل بعينه ومن العلماء من خصصها

به ومنهم من رأى التميم كالا مام احمد ومالك رحمهما الله وهو ما تبناه صحيحاً

لأن الشرع حكم بالخيار في عدة مسائل غبن فيها المشتري كالمسترسل وغيره

ولأن قصد الشارع هو رفع الظلم والضرر عن الناس وازالة المشاحنات والخصومات

وهذه العلل تحدث لهذا الرجل ولغيره فلا داعي لحصرها فيه وتخصيصها به .

(١) انظر الانصاف لعلامة ابن أبي الحسن البغدادي مطبعة السنة المحمدية . القاهرة
ط ١ ١٩٥٦ م ج ٤ ص ٢٩٤ ، وفتاوى ابن تيمية مرجع سابق ج ٢٩ ص ٣٦٠

(٢) الحديث متفق عليه انظر فتح الباري ج ٤ ص ٣٣٧ ، نيل الاوطار ج ٥ ص ٢٠٦
وسبل السلام ج ٣ ص ٣٥ مراجع سابقة .

حد الغبن الممنوع : من العلماء من حدّ الغبن الممنوع بالزيادة على ثلث قيمة

الصبيح وقيل بقدر السدس (١) ومن العلماء من جعله بما يزيد على ما يتسامح به

الناس عادة أى لعرفهم وعاداتهم فما عدوه غبنا فهو غبن وما تسامحوا فيه فليس

بغبن (٢) ، وهذا أقرب للصواب لأنّ الناس يختلفون من مكان لآخر وبحسب

ظروفهم المادية والمعيشية فإذا حدّ بالزيادة على ثلث الصبيح مثلاً فقد يسبب

لبعض الناس مشقة وضرراً إذا كانت حياتهم المادية لا تتحمل ذلك والمعكس لمجتمع

آخر صحيح . أما إذا ترك للعرف والعادة فإن المسألة تصبح محكومة بظروف

كل مجتمع وهذا ما يليق بمقصد الشريعة الإسلامية ، وشمولية أدلتها لكل زمان ومكان .

وإذا غبن المشتري غبنا يخرج عن العادة والعرف فله فسخ البيع أو

امضائه وأخذ الثمن (٣) . ولا شك أن هذا الضابط يعيد للسوق استقرارها

وللناس الثقة في التعامل معها فتؤدي دورها الذى من أجله قامت ويعتمد

من ثم عن الخصومات والمنازعات وهو ما يقصده الاسلام ويسمى اليه .

ثانياً - ضابط منع كل تدخل يؤول الى افساد السوق :

من ذلك منع الاسلام من بيع الأخ على بيع أخيه لحديث الرسول صلى الله

عليه وسلم (لا يبيع الرجل على بيع أخيه) (٤) وقصد الشارع من هذا النهي

ألاّ يؤول الى الهضاه والمشاغبة وإثباتاً لاستقرار البيع بين المتعاقدين (٥) .

(١) و (٢) انظر الانصاف ج٤ ص ٣٩٤ وفتاوى ابن تيمية ج٢٩ ص ٣٦٠

(٣) انظر فتاوى ابن تيمية ج٢٩ ص ٣٦٠

(٤) و (٥) انظر سبل السلام مرجع سابق ج٣ ص ٢٢/٢٣ والحديث متفق

عليه .

وكذلك نهى الشرع عن تلقى الركبان والجلب لأن في تلقيهم غبن
لهم في السعر وإذا هبلوا إلا سواق فهم بالخيار ان شاءوا امضوا البيع وان
شاءوا ردوا لحديث (١) (لا تلقوا الجلب فمن تلقى فاشترى منه فإذا أتى
سيده السوق فهو بالخيار) (٢)

ثالثا - ضابط الضرر والربح :

الضرر عرفه المالكية بأنه (ما شك في حصول احد عويفه ، أو أنه مالا يدري
أيتم أم لا ؟) (٣) وقد مثلوا له ببيع الطير في الهواء والسمك في الماء وغير
ذلك . والبيع في هذه الحالة يتردد بين حصول المبيع وعدمه فالمشتري يدفع
الثمن وهو غير متيقن من حصول المعقود عليه (٤) وقد نهى الشرع عنه لحديث :
(نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الحصاة وعن بيع الضرر) (٥) لما
فيه من أكل اموال الناس بالباطل (٦) ويستثنى منه امران :
أحدهما :- ما يدخل في المبيع تبعا بحيث لو افرد لم يصح بيعه كبيع اللبن
في الضرع تبعا للداية .

والثاني :- ما يتسامح بحثله عادة اما لحقارته أو للمشقة في تمييزه أو تمييزه
كدخول الحمام بالاجرة مع اختلاف الناس في الزمن ومقدار الماء المستعمل . فماعد
هذين الأمرين يحرم التعامل به وهو صور كثيرة (٧) . وعلة النهي فيما

هــ

(١) انظر الباب الثاني الفصل الرابع ص ١٠١ من الرسالة

(٢) انظر صحيح مسلم بشرح النووي لمحمد بن شرف النووي المطبعة المصرية ومكتبتها

١٣٤٩ هـ ج ١٠ ص ١٦٢ .

(٣) و (٤) انظر حكم الشريعة الاسلامية في عقود التأمين لحسين حامد حسان

ط ١٩٧٦ م دار الاعتصام ص ٤٨

(٥) رواه مسلم انظر سيل السلام ج ٣ ص ١٥

(٦) انظر فقه السنة لسيد سابق المطبعة النموذجية بالحلمية ج ١٢ ص ١٠٠

(٧) انظر المرجعين السابقين ج ٣ ص ١٥ ، ج ١٢ ص ١٠٠

ينطوى عليه هذا البيع من خداع يوءى الى التنازع والخصام ويفقد الثقة بين المتبايعين .

ولضمان ان يكون السوق بعيدا عن الضرر منع الشرع المسلم من بيع ما ليس

عنده ليظهر المرض الحقيقي في السوق ليواجه اللب الفعلى وبهذا يكون

لا مجال للمضاربات الوهمية التي يشوبها الجهل والغرر وتوءى الى تذبذب

الأسواق واضطرابها فقد نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن بيع ما لم يقدر

على تسليمه أو خارجا عن ملكه في حديث حكيم بن حزام رضى الله عنه قال

(نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع ما ليس عندي قال حكيم يا رسول

الله يأتيني الرجل فيريد مني بيع ما ليس عندي فابتاع له من السوق . قال لا تباع

ما ليس عندك) (١) وهذا نهى واضح عن بيع أى سلعة لا يملكها البائع ولا يقدر

على تسليمها وهذا خلاف جوهرى بين التعامل في السوق الاسلامية والتعامل

في الأسواق الوهمية التي تقتل في كثير من الأحيان بمقد صفقات لا يصرف

المشتري صفتها ولا قدرها ولا يدري أتم أم لا ؟ فأعمال البورصات لا يتم

فيها تسليم وتجري على شئ مجهول (٢) ، مما يوءى الى افساد السوق واظهار

للمرض بغير حجه الحقيقي فيقع الناس في المنازعات والمخاضات ويلحق بهم

الضرر وقد يقول قائل ان الاسلام أباح السلم وهو عقد على شئ غير موجود ولكن

الأمر في السلم غير ما ذكرنا تماما فالسليم واضح لحديث (من أسلف فى شئ

ففسى كيل معلوم ووزن معلوم الى أجل معلوم) (٣) وله شروط لا يسد

(١) انظر شرح الحديث في نيل الاوطار مرجع سابق ج ٥ ص ١٧٥

(٢) انظر محمد عفر ، السياسات الاقتصادية مرجع سابق ص ٧١

(٣) انظر فتح البارى بشرح صحيح البخارى مرجع سابق ج ٤ ص ٤٢٩ من رواية

من توفرها من تحديد للسلمة وجودتها وكميتها ووقت تسليمها ودفع الثمن وقت العقد .

أما ضابط الربا . فقد جاء النهي عنه صريحا بقوله تعالى (وأحل الله البيع وحرم الربا) (١) وقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين . فإن لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رؤس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون) (٢) وجاءت السنة النبوية موضحة لأنواع محذرة منه . عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلا بمثل ولا تشفوا - أى لا تفضلوا - بعضها على بعض ولا تبيعوا الورق بالورق إلا مثلا بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض ولا تبيعوا منها غائيا بناجز (٣) والمراد بالغائب ما غاب عن مجلس البيع مؤجلا كان أولا والناجز الحاضر (٤) .

وتحريم الاسلام للربا يعنى جريان التعامل بين الناس على أسس بعيدة عن الاستغلال والكسب الحرام وانتهاز الغرض واستغلالها حتى يقدم الناس على عملية المبايعة بصورة شريفة سليمة (٥) .

رابعا - ضابط الدعاية والاعلان عنها :

تحدث الاقتصاديون عن اسلوب الدعاية والاعلان في حالة المنافسة الكاملة وقصروه على توضيح الاسعار والمواصفات وكل ما يحتاج اليه البائعون والمشترون من أمور تخص احوال السوق والأمر كذلك في الاسلام مع تركيز على الصدق والحمد

-
- (١) آية ٢٧٥ من سورة البقرة
 - (٢) الايتان ٢٧٨ و ٢٧٩ من سورة البقرة
 - (٣) الحديث متفق عليه انظر سبل السلام ج ٣ ص ٣٧
 - (٤) نفس المرجع السابق ج ٣ ص ٣٨
 - (٥) راجع موضع الربا من البناء الاقتصادي لعميسى عده وضع الربا في البناء الاقتصادي دارالاعتماد ط ٢ ١٩٧٧ م ص ٨٧ .

عن الكذب . . فلا يحق لمسلم ان يكذب لقوله تعالى (ان الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون) (١) ولحديث ابي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر اليهم ولا يزكهم ولهم عذاب اليم - وفيهم - ورجل بايع رجلا بسلعة بعمد العصر فحلف له بالله - اى خلف كاذبا - لاأخذها بكذا وكذا فصدقه - اى المشتري - وهو على غير ذلك - اى ان البائع لم يصدقه في السعر) (٢) فهذا ارتكب امرين عظيمين الحلف بالله والكذب في قيمة السلعة (٣) . فلا بد ان يكون الاعلان صادقا واضحا يساعد الناس على حقيقة الاسعار لا على غموضها وسترها ولولم يقم البائع نفسه بالاعلان الصادق سيقع الفتن على المشتري وفي هذه الحالة بعد مصرفتهم بحقيقة السعر لهم فسخ البيع وأخذ الثمن وهذا ما لا يحقق غرض البائع ولا المشتري بل تحدث منازعات تؤدى الى ما لا يحمد عقاه وتفقد الثقة بالسوق .

وينبغي للبائع ان يعتمد عن تدليس السلع حتى لا يختلط على المشتري أمرها بل يجب ان يوضح له عيوبها ولا يحسنها له وما ذلك الا لان التدليس يميته الله فقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال (من باع عيبا لم يمينه لم يزل في مقت الله ولم تزل الملائكة تلعنه) (٤) وكذلك الفش لما فيه من خديعة وكذب واغواء لحقيقة الشئ . فقد روى ابو هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه مر على صميرة من طعام فأدخل يده فيها فنالست

(١) الآية ١١٦ من سورة النحل .

(٢) الحديث متفق عليه انظر سبل السلام مرجع سابق ج ٢ ص ١٣٤

(٣) نفس المرجع السابق ج ٢ ص ١٣٤ .

(٤) انظر سنن ابن ماجه ج ٢ ص ٧٥٥ ، عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي .

أصابه بللا فقال ما هذا يا صاحب اللعامة ؟ قال أصابته السماء يا رسول الله
قال : أفلا جعلته فوق اللعامة كي يراه الناس من غش فليس مني (١)
والاسلام عندما منع من الكذب والغش والتدليس وكل اعلان يؤدي الى تشويه
الحقيقة إنما قصد معنى لا يفقهه رجال الاقتصاد لأنه خارج عن دائرة المحسوس
وهذا المعنى اتضح في حديث حكيم بن حزام قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم (اليمين بالخيار ما لم يتفرقا - أو قال حتى يتفرقا - فان صدقا
وبينا بورك لهما في بيعهما وان كتما وكذبا محقت بركة بيعهما) (٢)
وأوضح من ذلك حديث ابي هريرة رضي الله عنه قال (نهى رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن كثرة الحلف فقال : (الحلف منفعة للسلعة محقة
للمركة) (٣) فهذان الحديثان يدلان على ان البائع قد يتعرض للكساد
والخسران لا لشيء الا بسبب كذبه وخديعته وأن هذا البائع قد تزداد
تجارته ويزداد كسبه وربحه بسبب صدقه ووضوحه وهذا من الأمور التي
انفرد بها الاقتصاد الاسلامي عن غيره من الاقتصاديات الوضعية .
واسلوب الدعاية والاعلان في المجتمعات الاسلامية يؤدي الى توفر
الثقة بين البائعين والمشتريين وتوفر هذه الثقة يقود الى توسيع نطاق السوق
وترويج المبيعات فيه لأن الناس يأمنون على كل صادقة تتم بينهم .

(١) رواه مسلم انظر سبل السلام ج ٢ ص ٢٩

(٢) انظر فتح الباري مرجع سابق ج ٤ ص ٣١٢ وانظر متن عمدة الاحكام ص ٧٥

(٣) انظر فقه السنة مرجع سابق ج ٢ ص ١٠٨ وعزاه اليه البخاري

نستخلص من هذه الضمانات هدفاً واضحاً هو ضمان سير حركة السوق

بصورة سليمة تعكس عرضاً للانتاج صادقاً لمواجهة الطلب الموجود في السوق ويتسنى

للسلسلة على ضوء ذلك ان تشرف اشرفاً دقيقاً على تحقيق رغبات الناس -

وحاجاتهم فان كان العرض ناقصاً سمعت على زيادته ليطغى الطلب الفعلى

وان كان زائداً تسمى لتقليله حتى لا تضيع الموارد هدرًا وبدون هذه

الضوابط يصبح العرض متأرجحاً تتجاذبه عوامل المد والجزر لا يدري أين

يقف به الملف وهذا ما أدى وسيؤدي الى ظهور حالات الكساد الخطيرة..

ونستطيع بعد ان اوضحنا رأى الاسلام في شروط المنافسة الكاملة

وفي الضمانات التي وضعها الاسلام صيانة لحقوق الناس ومنهم من المشاحنات

والخصومات أن نتصور المنافسة الاسلامية على ضوء مبادئه وأسسها وتتلخص

في الآتي :

أولاً :- وجود عدد كافٍ لتحقيق ما يحتاجه الناس من صناعة ونساجة ومساكن

وغير ذلك من اصول الصناعات فقد ذكر اصحاب الشافعي واحمد بن حنبل وابو

حامد الفزالي وأبو الفرج بن الجوزي وغيرهم ان هذه الصناعات فرض على

الكفاية (١) فانه لا تتم مصلحة الناس الا بها بل جعلها ابن تيمية فرض عين عند

الحاجة اليها (٢). وهذا ما يجعل أن المنافسة الاسلامية اكثر واقعية لأن

المسلمين مكلفين بتحقيقها ولا مجال لهم غيرها لأن الاحتكار بجميع صورته محرم

ممارسته..

(١) انظر الحسبة ص ٢٨ ، فتاوى ابن تيمية ج ٢٩ ص ١٩٤ ، نهاية المحتاج

ج ٨ ص ٨٢ وانظر الفقرة التي ناقشنا فيها الشرط الاول من المنافسة

الكاملة ص ١٩ من الرسالة

(٢) انظر مجموع فتاوى ابن تيمية ج ٢٩ ص ١٩٤ .

ثانياً :- تكفل حركة الدخول والخروج من وإلى الصناعة بكل سهولة خاصة في مجالات النقى اما عن طريق آلية السوق ومؤسسات البيع فيها او من قبل السلطة التي تراقب سير الانتاج ليقلام مع حركة الطلب والحاجات الاساسية وفي هذه الحالة يمكن ان تدعم الدولة الافراد الذين ترى من الاصلح انتقالهم من جهة لاخرى . ولا شك ان مرونة الحركة تسهل كثيرا انتعاش الانتاج وسرعة استجابته للطلب مع ملاحظة أنه لا توجد قيود على حركة التنقل من منطقة لاخرى او من بلد لاخر فالأمة الاسلامية أمة واحدة .

ثالثاً :- في ضوء الضوابط التي ذكرناها يصبح من السهل أن يتحدد السعر للسلع والخدمات المتماثلة والمتجانسة لأنه يصعب على البائع أن يضمن المشتري وهو يعلم ان له حق الخيار اذا اكتشف ذلك وسيفسخ العقد ويأخذ الثمن مع ملاحظة أن الاعلان الاسلامي سيكون مركزا على نصح المسلمين وتوضيح ما يهمهم من أمردنياتهم ان لم يكن من جانب البائعين فمن جانب الدولة التي ما هي الا مثله لهم ومن حقهم عليها ان تناصحهم وتنصحهم فالدين النصيحة فيجب بذلها لأئمة المسلمين وعامتهم (١) .

رابعاً :- دعا الاسلام الى المعرفة والعلم وفي مجال المعاملات استلزم ان يكون المبيع معلوم القدر ومقدور التسليم ومعلوم الثمن فاشتراط كل ذلك حتى يتوفر العلم بأحوال المبيع كلها فان جهل شيء عن المبيع يبطل العقد فلم يبق امام البائعين الا ان ينتجوا بصورة جيدة متقنة فان الله يحب من المرء اذا عمل عملا ان يتقنه . وليس له الا ذلك . وقد ذكر الفزالي كلاما جميلا

(١) انظر الباب الثاني الفصل الرابع الفقرة الخاصة ببيع الحاضر للبادي وهل ينصح به فقد وضعنا فيها النصيحة ص ١١٤ من الرسالة .

في هذا المعنى بعد اعتراض تخيله بقوله (فلا تتم المعاملة مهما وجب
على الانسان أن يذكر عيوب المبيع - فقال ليس كذلك ، ان شرط التاجر
أن لا يشتري للمبيع الا الجيد الذي يرتضيه لنفسه) (١)

فهذه هي صورة الحافسة الاسلامية ميسرة بنودها واقعية التطبيق
هدفها تحقيق مصالح الناس وسد حاجاتهم ورغباتهم متجنبية للاسراف بصيدة
عن الدعاية الكاذبة ، تعتمد عن كل ما فيه ضرر وتقترب لكل ما فيه مصلحة .

(١) انظر احيا علوم الدين لأبي حامد محمد بن محمد الخزالي دار المعرفة ،
بيروت ج ٢ ص ٧٧

الفصل الثاني

في نشأة الاحتكار وآثاره

المبحث الأول : في نشأة الاحتكار :

ينقسم الاحتكار الى نوعين بحسب شخص المحتكر ، احتكار عام وخاص .
الاحتكار العام هو الذي تقوم به الدولة بنفسها او هيئات عامة
تمثلها بانتاج وبيع السلع والخدمات اما بقصد هدف مادي للحصول على
ايراد يوجه الى الاتفاق العام او الى الاستثمار . أو بقصد هدف اجتماعي
لاشباع الحاجات العامة بصورة افضل مما لو قام به الافراد (١) .

أما الاحتكار الخاص فهو ذلك النوع الذي يقوم به فرد او افراد لا يمثلون
الا مصالحتهم . ولكل قسم من هذين القسمين ظروف تساعد على نشأته
ووجوده ، لأن بعض صور الانتاج لا يصلح له الا الاحتكار العام كما ان البعض
الاخر لا يصلح له الا الاحتكار الخاص .

ولا يعنى هذا التقسيم ان الباحث يقرب ذلك او ان الاسلام يؤيده
فللاسلام موقفه من الاحتكار بل لا يعنى كذلك تأييد الاقتصاديين للاحتكار
وانما نقصد مجرد الانفراد بانتاج السلعة او الخدمة دون نظر الى آثاره .

العوامل التي ادت الى نشأة الاحتكار :

هنالك عوامل عديدة ادت الى نشأة الاحتكار منها :

- ١ - العامل الطبيعي ونقصد به طبيعة نوع الانتاج ان هنالك بعض
انواع الانتاج بطبيعتها تتصل اتصالا مباشرا بمصالح العامة وفي اعلها

(١) مثال الاحتكار ذي الهدف المادي كأن تحتكر الدولة صناعة الصابون
والزجاج وغيرهما ومثال الاحتكار ذي الهدف الاجتماعي احتكار خدمات
البريد والكهرباء وتوريد الماء وغير ذلك .

يمكن ان تكون قابلة للملك الخاص لكن لو تملكها الافراد سيضر ذلك بالعامه
ولذلك لا بد ان تقوم الدولة بانتاج هذا النوع او تشرف على انتاجه اشراقا
مباشرا مثال ذلك خدمات المرافق العامة ، والصناعات الحيويه . فطبيعة هذه
الخدمات والصناعات يورث الى نشأة احتكارها احتكارا طبيعيا لكي يتحقق
الهدف العام وبأحسن الوسائل واكفأ الطرق فاستلزم هذا قيام الدولة بذلك
ولا يعني ان قيام الدولة بها قد يورث الى اضرار كما ان قيام الافراد بها
قد يحقق هدفا منشودا خاصة في ظل الاسلام .

٢ - العامل القانوني : نقصد بهذا العامل ان يقوم فرد او افراد
بانتاج سلعة او خدمة بحكم السلطة القانونية والتي قد يكون سببها براءة الاختراع
او السبق في هذا المجال فتتمتع الدولة الاولوية في هذا المجال فينشأ
لذلك ما يسمى بالاحتكار القانوني انه لا يحق لاحد ان ينافسه في ذلك
لكن ان عجز عن القيام بها اوكل اليه فللدولة ان تمنع منه هذا الحق
وتمنحه لمن يقوم به بصورة مثلى وحسنه (١) . لأن المقصود هو مصلحة العامة
فاذا اضر بهم او اخل بالانتاج منع . مثال ذلك ان تمنع الدولة شخصا
ما حق الافراد بخدمة المواصلات وغيرها من الخدمات او تمنحه الافراد بانتاج
معدن لاستخراجها وتصنيعه .

ويحتاج هذا النوع من الاحتكار الى مواقف جادة ومراقبة فعالة للنتيج
حتى لا يتضرر العامة لأن الغالب في هذا اللون ان يتجه المنتج الى استغلال
موقفه ليحقق ارباحا لنفسه على حساب المجتمع وقد يحاول كسب السلطة الى
جانبه كما انه يستطيع ان يدافع عن حقه بالوسائل القانونية معتمدا على الحق

القانوني وبراءة الاختراع .

٣ - العامل الاقتصادي : نقصد به قدرة بعض الأفراد المادية التي تجعلهم يقومون بمجالات انتاج لا يستطيع البعض منافستهم فيه كأن يمتلكون رؤوس اموال ضخمة فيستطيعون انشاء صناعة للسيارات مثلاً والتي تحتاج الى تكاليف باهظة فينفردون بهذا المجال فينشأ احتكار العامل الاقتصادي والذي يكون من الصعب دخول منافسين معهم لأنه لا بد من مراعاة حجم السوق والطاقة الانتاجية فان سحقوا بالمنافسة فان ذلك يؤدي الى مصلحة عامة والا فسوف يتضرر المنتجون المنافسون بسبب زيادة التكاليف المتوسطة .

٤ - عامل الخبرة الميدانية والزمانية : نقصد بهذا العامل ان يكتسب شخص ما خبره تمكنه من السيطرة على مصادر عناصر الانتاج ويكتسب كذلك شهرة في محيطه فيكون من الصعب على غيره منافسته فينشأ احتكار مصادر عناصر الانتاج .

فاذا اراد شخص ما ان ينافسه فان هذا يستلزم تضحية واسعة للانفاق على الدعاية والاعلان ولزيادة اجور عناصر الانتاج ورعاية وفوائدها حتى يستطيع منافسته وهذه ليست بالسهلة ما يجمل الكثيرين يعتمدون عن هذا المجال .

٥ - عامل الاستقلال والجشع : نقصد بهذا العامل ان المحتكر أنشأ احتكاره هذا عن طريق استغلال منافسيه بسبب تقدمه عليهم في هذا المجال فيتجه الى خفض السعر مؤقتاً لكي لا يستطيع المنتج الجديد أن يجاريه ان لوباع بسعره سيخسر ولا يستطيع مواصلة الانتاج فيخرج من السوق فينفرد هو بالسوق ويرفع السعر مرة اخرى (١) . والدافع الى هذا هو البحث عن

(١) انظر هذه العوامل عند احمد جامع ج١ ص ٦٢٨ ، ومحمد عفر

وعلى منصور ص ٢٢٩ مرجعين سابقين .

أقصى ربح ممكن بلا ضوابط تمنعه ولهذا فسيؤدي الأمر إلى ضرر بليغ
بالناس .

أما في الإسلام فللربح حدود فلا يكون ربها فاحشا وهو الذي
يزيد عن حد الغبن وقد حذّاه العلماء بثلاث قيمة البيع وبعضهم بأكثر
من ثلاث قيمة البيع والبعض الآخر تركه للعرف فما عدّه غبا فهو غيبس
يستلزم رد البيع إن أراد المشتري ذلك كما أن الإسلام حث على الساحة
في البيع والشراء ومن الساحة ألا يغالى في الأسعار ابتغاء الربح الكثير
والربح الفاحش هو أكل مال الناس بالباطل لأنه لا يحدث إلا بحبس
الشيء عن الناس فيضطروا لشراؤه بأعلى مما هو عليه في حالته الطبيعية
أو عندما يخفض المنتج الكمية المنتجة فيقل العرض وهذا ظلم فلذلك
حاش التسعير وغيره من الوسائل العلاجية سدا لذريعة الربح الفاحش (١)

(١) انظر الفصل الأول من الباب التمهيدى ص ٤٨ وانظر التسعير في
للشورى الشورى شركة الاسكندرية للطباعة والنشر ١٣٩٣ هـ
الإسلام/ص ٧٦ وما بعدها ، وانظر كذلك الباب الثانى
الفصل الخامس وسائل معالجة الإسلام للاحتكار ص ١٣١

البحث الثاني : في آثار الاحتكار :

للاحتكار آثار سيئة تعود على المجتمع بنتائج خطيرة سواء كان الاحتكار من قبل الافراد والمؤسسات والشركات او كان من قبل الدولة كما في النظام الاشتراكي (الشيوعي) وهذه هي اثاره :

١ - يؤول الاحتكار الى ارتفاع الاثمان التي تنتجم عن تقليل الانتاج

عدا من قبل المحتكر ليحصل على اكبر ايراد ممكن وقد يصل الانتاج فسي

ظليل الظروف الاحتكارية الى النصف ما يجب ان يكون عليه (١) بل في

الاقتصاد الموجه (الشيوعي) تثبت هذه الاثمان لفترة طويلة قد تبلغ

سنوات ما يؤول الى انحرافات في الانتاج تجعله يتجه الى سلع الطلب

عليها قليل ويترك سلعا الطلب عليها كبير (٢) . وقد يصل جهاز الثمن

بشاته هذا الى حالة المجز فلا يوجه الاقتصاد القومي التوجيه المطلوب ان

لا يستطيع المخطط أن يصرف ان وجهها مميئا من الاستثمار اكثر فعالية من غيره

ولا اجرا^١ فنيا مميئا يمكن ان يتبع ليمود بالفائدة على الاقتصاد القومي (٣) .

٢ - من آثار الاحتكار انه يؤول الى عدم التوزيع الا^٢ مثل للموارد ، لأن

المستهلك في الظروف الاحتكارية يدفع للسلمة سعرا اكثر من نفقاتها في الاجل

البلويل بسبب حرص المحتكر على تحقيق اقصى ربح ممكن^{هذا} في النظم الغربية

وأما في الاقتصاد الموجه (الشيوعي) فان ضالة الخوافر المادية وعدم جدوى

مؤشرات نجاح المشروع يؤول الى خفض الانتاج وعدم الاستخدام الا^٣ مثل للموارد (٤)

(١) انظر وهيب مسيحة ، الاسعار والنفقات ، دار النهضة العربية القاهرة ١٩٦٢ م ص ٢٤٦ .

(٢) و (٣) انظر مجلة مصر المعاصرة عدد أكتوبر ٣٣٨ لعام ١٩٦٩ ص ٨٢
المقال لا^٤ أحمد جامع

(٤) انظر رفعت المحجوب ، الاشتراكية دار النهضة العربية القاهرة ١٩٧٠ ص ١٧٠

فالمحتكر لا يحاول أن يصل الى الطاقة الانتاجية القصوى ليحصل من وراء ذلك على الربح المطلوب الا ان هذه الطاقة الانتاجية مرتبطة بالسوق وحجمه فلما اتسع السوق اضطر الى زيادة الطاقة الانتاجية والا سيجد نفسه امام منافسة الفير محاولين امتصاص هذا الربح ومشاركته له فيه ولكن بالرغم من ذلك فان الحالة الاحتكارية لا تؤدي الى استخدام أمثل وبالصورة المطلوبة بل يقف الانتاج في اكثر الحالات دون الحد الأدنى للكفاءة المطلوبة (١) .

٣ - الاحتكار لا يدفع الصناعة لكي تصل درجة الابتكار والتجديد في الفن الانتاجي ، وسبب ذلك ان المحتكر لا يحاول ان يغير معداته الانتاجية الا بعد استهلاكها تماما او يضطر الى تغييرها في حالة اكتشاف آلات جديدة يمكن ان تحقق له ربحا اكثر من سابقتها او انه يرى زيادة ارباحه الانتاجية في حالة توسعه أفقيا ورأسيا ليحقق ارباحا اكثر وهو في كل ذلك لا تهتم الجودة في الصناعة ولذا لا يحرص على الابتكار (٢) .

٤ - الاحتكار يؤدي الى تهديد بعض الموارد المالية في مجال الدعاية والاعلان محاولا جذب المستهلك (وما من شك في ان النفقات للدعاية والتنوع الذي ليس له لزوم يعتبر ضياعا للمجهود) (٣) (بل اسرافا وتهديدا فوجود عدد كبير من اصناف السجائر والصابون يعتبر خسارة على المجتمع) (٤)

== ومجلة مصر المعاصرة العدد ٣٢٦ مرجع سابق ص ٣٠٤ ، على جريشة ، التخطيط للدعوة الإسلامية ، رابطة العالم الاسلامي ١٤٠١ هـ ص ٦٨

(١) و (٢) راجع هذه الآثار مفصلة عند سعد ماهر ص ٧٥٣ ، احمد جامع ج ١ ص ٧٤١ حمدية زهران ص ٥٤٧ وهيب مسيحة ص ٢٤٦ مراجع سابقة .

(٣) انظر مصطفى كمال فايد ، البطالة ووسائل التوظيف : الكمال لكون ص ١٦٦

(٤) انظر محمد محروس ، والليثي ، مقدمة في الاقتصاد دار النهضة العربية

بيروت ١٩٧٢ م ص ٣٢٣ .

٥ - ومن آثار الاحتكار في النظام الموجه (الشيوعي) ان الاجور تصل

الى دون مستوى الكفاف اذ ان الانتاج يمشى وفق مصالح السياسة الحزبية

وليس وفق احتياجات العمال (١) كما ان النظام لا يهتم بأولويات الانتاج

من سلع ضرورية وخدمات لأنه يتجه الى زيادة السلع الانتاجية وخاصة الحربية

فالخطط الخمسية كلها كانت تتجه الى هذا الغرض (٢) . لذا لا يستجيب

الانتاج لتلبية رغبات المستهلكين نسبة لعدم اخذ تفضيلاتهم في الاعتبار (٣)

ويترتب على هذا ظهور سوق سوداء تكاد تكون في هذا النظام ملازمة له (٤)

لحالة ان الدولة لا تستطيع بمفردها معرفة تفضيلات المستهلكين ولا علاج لهذه

السوق السوداء الا بافساح المجال للمنافسة او تكوين جهاز باهظ التكاليف

شديد التعميد ليقوم بمهمة منع هذه السوق . وهذه السوق لا تظهر فقط في

هذا النظام وانما في كثير من البلدان التي تهتكر بعضها من مجالات الانتاج (٥)

وظاهرة السوق السوداء تكون دائما مصاحبة لحالات الاحتكار لما ذكرنا

من ان الاحتكار يؤدي الى ضعف الانتاج فيكون المخرج في معظم الحالات أقل

قدرى

(١) انظر ميلوفان وجيلاس ترجمة / قلمجي الطبعة الجديدة دار الكاتب العربي بيروت

ص ١٥٩

كذلك احمد محمد موسى مؤشرات تقييم الاداء في قطاع الاعمال ،

دار النهضة العربية القاهرة ١٩٧٢ م ص ٩٤

(٢) انظر على الحفي ومسييس أسعد ، التنمية والتخطيط الاقتصادي ١٩٧٩ م

عين شمس ص ٥٥٦ وانظر جورج وبير ترجمة رياضي بيضون / المنشورات

الاشتراكية

العربية ص ٩٩ وطوفان وجيلاس المرجع السابق ص ١٥٦

(٣) انظر سلطان ابو علي مرجع سابق ص ٣٦٥

(٤) انظر وليم انشتين ترجمة وديع سعد الديوقراطية والشيوعية دار الكرنك القاهرة

ص ١٠١

وأحمد جامع ج ١ ص ٢٩٦ و سلطان ابو علي ص ٤٠٨ مرجعين سابقين .

(٥) انظر وليم انشتين مرجع سابق ص ٢٦١

من الطلب الحقيقي وتزيد الدول بتدخلها الطين بلة بفرضها في غالب الأحيان اسعاراً جبرية لا تحقق الاهداف المنشودة فتؤدي الى المزيد من ظهور هذه السوق (١) اضافة الى كل ذلك ان الاحتكار الحكومي فسي النظام الموجه يؤدي الى ظهور البروقراطية الادارية بصورة تؤدي الى اضعاف الجهد والوقت في غير ما غائل والى اضعاف موارد مالية بسبب ذلك (٢) .

٦ - الاحتكار من ضمن اثاره السيئة انه يؤدي الى البطالة وهذا وانح من الاثار السابقة الدالة على ان المحتكر يسعى لتقليل طاقته الانتاجية وهذا يعني ان المحتكر يسعى الى ان يوظف من العمال عدداً أقل مما تتسع له طاقته الفعلية . يقول احد الاقتصاديين (وعلينا الان ان نبحث نوعاً ثالثاً من البطالة غير الدورية والبنائية) او اكثر من هذا عاملاً من شأنه ان يزيد من حدة البطالة في جميع الاحوال وهذا العامل هو الاحتكار بما فيه ما يسمى بالتنافس الاحتكاري (٣) ولا يقف عند هذا بل يؤدي الى زيادة الاضطراب الاقتصادي عن طريق سحب المحتكر لنقوده من التداول في فترات الكساد وزيادة التفاوت في توزيع الدخل بين مختلف الطبقات (٤) .

(١) انظر الباب الثالث الفصل الثامن معالجة الاحتكار عند الاقتصاديين

ص ٢٦٦ من الرسالة .

(٢) انظر ميلوفان د جيلاس ترجمة قلمجي مرجع سابق ص ١٦٠ ، كذلك

انظر مجلة الاهرام الاقتصادي العدد ٢٤٥ اول نوفمبر لعام ١٩٦٥م

(٣) انظر مصطفى كمال فايد في ترجمته ، البطالة ووسائل التوظيف الكامل

لكوك مرجع سابق ص ١٦٣ وما بعدها .

(٤) انظر المرجع السابق ص ١٦٦

وواضح من هذه الاثار ان الاحتكار ذو خطر عظيم على المجتمع
البشرى يتمثل في حرمانهم ضروريات حياتهم مما يستلزم محاربتة بكل الوسائل
ولكن حالة العالم اليوم تشير الى المزيد من ظهور مجالات الاحتكار بسبب
التوسع الانتاجي الكبير الذى تمتلكه شركات معدودة يصب على السلطات
محاربتها وسنرى ان الدول وقفت في كثير من الاحيان مؤيدة للاحتكار كما
ان القوانين التى سنتها الدول لحماية الناس من الاحتكار كانت غير لى جدوى
بسبب التحايل عليها وتفسيرها على حسب أغراض المحتكرين لعدم وضوحها
ودقتها (١) .

والأمل الذى يمكن ان يعيد للناس حقوقهم وابعاد الظلم عنهم هو
الاسلام لانه وقف منذ البداية حجر عثرة في طريق المحتكر فحرم عليه هذا
الفعل بل وسدت الشريعة كل ذريعة تؤدى اليه قبل وقوعه وبعد وقوعه وفرضت
رقابة محكمة على المحتكرين من قبل المحتسب الذى يعتبر عمله هذا نوعا من
المعبادة يحاسب عليه ان قصر فيه . وفوق هذا وذاك فان الاسلام رب افراده
تربية يندران يوجد فيها من يركب عصا الطاعة ومن شذ فان الله يزع
بالسلطان ما لا يزعج بالقرآن وقد فصلنا القول في ذلك فيما يأتى (٢) .

(١) انظر الفصل الثامن من الباب الثالث ص ٧٥ من الرسالة

(٢) انظر الفصل الخامس من الباب الثاني ص ٩٨ من الرسالة .

الباب الثاني

الاحتكار في الشريعة الإسلامية

ويشمل خمسة فصول

هي :

- الفصل الأول - تعريف الاحتكار لغة واصطلاحاً
- الفصل الثاني - الأشياء التي يكون فيها الاحتكار
- الفصل الثالث - شروط الاحتكار
- الفصل الرابع - حكم الاحتكار .
- الفصل الخامس - الوسائل التي عالج بها الإسلام الاحتكار .

الفصل الأول

تعريف الاختكار لفظة واصطلاحاً

تعريف الاختكار لفظة :

لفظة مأخوذ من الحكر وهو الظلم واساءة المعاشرة أى المعاملة .
وبالتحريك ما احتكر أى احتبس انتظارا لفلاسه .. وفلان حكر أى مستبد
بالشيء (١) . محتجبه له (٢) . وفيه حكر أى عسر والتواء وسوء معاشرة ،
وفيه محاكرة أى مارة . واحتكر فلان اللعام : احتبسه للفلاء (٣) والناس
يحتكرون فى بيهم أى ينظرون ويترهبون . وفلان حكر أى لا يزال يحبس
سلعته والسوق مادة (٤) حتى يبيع بالكثير من شدة حكره . وأصل
الحكرة الجمع والاساك . وتقول : فلان يحكر فلانا أى يدخل عليه مشقة
ومصئرة فى معاشرته ومعاشته (٥) .

اذن هذه المادة لفظة تعنى الحبس والاستبداد والعسر والتواء
وسوء المعاملة والترهب وادخال المشقة والضرة على الناس فى معاملتهم
ومعاشتهم .

(١) انظر القاموس المحيط لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادى ط
دار الجيل بيروت ص ١٢٠ .

(٢) و (٣) انظر اساس البلاغة لجار الله أبى القاسم محمود بن عمر الزمخشري

ط دار صادر ودار بيروت ١٩٦٥ ط ص ١٣٦

(٤) السوق مادة أى ملائى رجالا وسبوعا . انظر لسان العرب / ص ٢٠٨

(٥) انظر لسان العرب لأبى الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور

جمع ط دار صادر وبيروت ١٩٦٨ ط / ص ٢٠٨ .

تعريف الاحتكار في اصطلاح الفقهاء

تعريفه عند الاحناف : هو حبس الطعام المشتري من فسطاط المسلمين مترصا به
 الفلاء فيلحق ضررا بهم (١) وهو عند ابي حنيفة مقيد بقوت البشر (٢) .
 وعند محمد بن الحسن في القوت والشباب (٣) وأما عند ابي يوسف (كل ما أضر
 بالمامة حبسه فهو احتكار) (٤) وعند عامة فقهاء الاحناف أن الاحتكار يكره
 في اقوات الادميين والبهائم (٥) .

من هذا التعريف يتضح لنا أن الاحناف لم يجمعوا على تعريف معين
 ولم يتفقوا على ما يجري فيه الاحتكار ولكن نلمس من تعريفهم عناصر اربعة هي
 الحبس والشراء وترص الفلاء والضرر . وتقول كلها لعنصر الضرر ان لو حبس
 ما اشتراه ولم يترص الفلاء او حتى لو ترص الفلاء ولكنه لم يحدث ضررا بالناس
 لا يعد احتكارا بدليل قولهم (اذا كان ذلك - اي الاحتكار - في بلد يضر
 بهم ذلك بخلاف ما اذا لم يضر) (٦) فيفهم من هذه العبارة أنه اذا لم يضر
 فلا يكره احتكاره .

وتعريف ابي يوسف لا يحتمل اكثر من عنصر الضرر فكل شيء يضر
 احتكاره يقول بكراهته سواء كان المحتكر حبس عن طريق الشراء أو غيره ،
 لهما ما وغيره .

(١) انظر بدائع الصنائع للكاساني ط ١ و ط ٢ دار الكتاب العربي بيروت ج ٥ ص ١٢٩
 وحاشية رد المحتار لابن عابدين مرجع سابق ج ٥ ص ٣٥٠ وشرح فتح القدير
 لكمال الدين بن محمد بن عبد الواحد دار احياء التراث العربي بيروت
 ج ٨ ص ٤٩١ .

(٢) و (٣) انظر حاشية رد المحتار مرجع سابق ج ٥ ص ٣٥٠

(٤) و (٥) انظر المراجع السابقة نفس الاجزاء والصفحات

(٦) انظر شرح فتح القدير مرجع سابق ج ٨ ص ٤٩١

تعريفه عند المالكية : قال سحنون (سمعت مالكا يقول الحكرة في كل شيء

في السوق من اللعام والزيت والكتان وجميع الاشياء والصوف وكل ما أضر
بالسوق (١) والناس (٢) .

ويظهر ان المالكية لا يعتبرون الا عنصر الضرر ان لم يذكروا عنصر الشراء
ولا تربص الغلاء وكان ذلك من مستتبعات الاحتكار ومسبباته وبهذا فهم
يتفقون تماما مع أبي يوسف . وواضح انهم يقولون بالاحتكار في كل شيء
يضر بالناس أو الاشواق .

وعارة الضرر في الاشواق عارة تستحق الوقفة لأن ما يضر الناس قد
لا يضر الاشواق ولتوضيح ذلك نقول أنه قد يحتاج الناس الى سلعة بعينها
فيمتنع البائعون عن بيعها فيلحق ذلك ضررا بالناس لا بالسوق . ولكن
ضرر السوق يكون من البائعين أنفسهم بمحاربة بعضهم لبعض لاخراج المنافس
من السوق . فقد يتفق بائعان او اكثر على تخفيض السعر ليضطر البائعون
على البيع به فيخسروا ويخرجوا من السوق ثم يتحكم الباقي المتفق في السعر
فهنا افساد للسوق أولا بلحوق الضرر ببعض البائعين ، ثم يضرر الناس فيما بعد
وهذا ما يسمى في لغة الاقتصاد (بسياسة اغراق الاشواق ، وسياسة
حرب الاسعار) (٣) فقد دلت عبارة المالكية على سعة افقهم ودقة تعريفهم .

(١) انظر المدونة الكبرى للإمام مالك بن انس ط ١ مطبعة السعادة مصر

١٣٢٣ هـ ج ١ ص ١٢٣

(٢) مواهب الجليل لأبي عبدالله محمد بن محمد الطرابلسي (الخطاب) مكتبة

النجاح ليبيا ج ٤ ص ٢٢٨ .

(٣) سيأتي الحديث عن ذلك في الباب الثالث .

تعريفه عند الشافعية : الاختكار (سواء القوت وقت الغلاء وبسببه بعد ذلك

بأكثر من ثمنه للتضييق حينئذ) (١)

وعنصر الاختكار عند الشافعية هو الشراء المتصل بوقت الغلاء فلو

كان في وقت الرخص لا يمد اختكاراً ثم عنصر البيع بأكثر من ثمنه وهو لا يحدث

الا بالتريص غالباً وهذا يؤدى الى التضييق .

وبفهم من تعريفهم ان الاختكار في الأقوات ولم يوضحوا هل تدخل أقوات

المهائم أم لا ؟ ولكن ابا الضياء عند شرحه لهذا التعريف اعترض على قصره

بالأقوات فقال (لعل وجه الاستدلال أنه دلت قرينة على أن المراد القوت

خاصة والا فالحديث شامل له ولغيره) (٢) ويقصد حديث (لا يحتكر الا

خالصاً) المذكور في متن المنهاج .

ونقول لا قرينة في هذا الحديث تدل على الأقوات الا اذا قيدوه

بالأحاديث التي ورد فيها ذكر الطعام وسنأتي لنقاش ذلك . وفهم من قول ابي

الضياء انه يقول بأن الاختكار في القوت وغيره x ولفظة غيره تدخل كل شئ

يضر بالناس .

تعريفه عند الحنابلة : لم يذكر الحنابلة تعريفا للاختكار بل قالوا الاختكار المحرم

ما اجتمع فيه ثلاثة شروط (٣) وذكروها ونرى ان التعريف الذى يجمع هذه

الشروط هو (الاختكار شراء القوت الآدمى (٤) في بلد يضر به اسم)

(١) انظر نهاية المحتاج لشمس الدين الرملي الطبعة الأخيرة ١٩٦٧ م ج ٣ ص ٤٧٢

(٢) انظر نهاية المحتاج مرجع سابق ج ٣ ص ٤٧٢ الحاشية .

(٣) الشروط هي (أ) ان يشتري فلو جلب او ادخر من غلته فليس بمحتكر (ب) أن يكون المشتري قوتا (ج) أن يضيق على الناس عن طريق صفر البلد او حاجة الناس

الى ذلك . انظر المفتى لابن قدامة مرجع سابق ج ٤ ص ٢٨٣

(٤) لأنهم نصوا على ان الآدمى والحلواء والعسل والزيت وغلط الميهائم ليس

فيها احتكار . انظر المفتى مرجع سابق ج ٣ ص ٢٨٣ .

وهذا قريب من تعريف الاحناف ان لا يختلف عنه الا في قصر الحنابلة الاحتكار في الاقوات الآدمية . ويعنى هذا انهم يوافقون ابا حنيفة ان قصر الاحتكار على قوت البشر كما مر . وكان ينبغي للحنابلة ان يأخذوا بالحديث الصحيح (لا يحتكر الا خالصاً) فيقولوا بعمومية الاحتكار لان مذهبهم يقوم على ذلك وأن أشهر علماء الحنابلة كابن تيمية وابن القيم قد ذهبوا الى ان الاحتكاسار في كل شىء يضر بالناس (١) .

تعريفه عند الظاهرية : يقول ابن حزم (والحكرة الضرر بالناس حرام - ويمنع من ذلك . والمحتكر في وقت رخاء ليس أثماً) (٢) .

معنى تعريفه : يقصد بالحكرة . الحبس فيكون معناه . الحبس المضرب بالناس حرام ويمنع فاعل ذلك . ولذلك قال والمحتكر أى المحتبس في وقت الرخص وكثرة الشىء ليس أثماً لأنه لم يضر بأحد .

ويتضح من تعريفه انه لا يعتبر الا عنصر الضرر فلم يذكر عنصر الشراء ولا تربص الغلاء ولكن يفهم التربص من عبارة (والمحتكر في وقت رخاء) فلو كان في وقت غلاء منع . كما ان ابن حزم يقول بأن الاحتكار في كل شىء يتحقق فيه الضرر .

وهذا المعنى هو اللائق بذهب ابن حزم القائم على الاخذ بظاهر الأدلة وخاصة قد احتج هو بحديث (لا يحتكر الا خالصاً) وهو لفظ عام يناسب ما قاله .

(١) سيأتي ذكر رأييما بعد قليل عند القول الذى نرجحه .

(٢) انظر المحلى لأبي محمد على بن احمد بن سعيد بن حزم ، المكتب التجارى بيروت ج ٩ ص ٦٤ .

تعريفه عند الشيعة الامامية : جاء عن جعفر بن محمد أنه قال (إنما الحكرة

ان تبتري لعاما ليس في المصغيره فتحكره) (١) وقال (وكل حكرة تضر

بالناس وتغلى السعر عليهم فلا خير فيها) ويخص الحكرة بالحنطة

والشعير والزيت والزبيب والتمر (٢) .

ونلاحظ ان/تعريف الشيعة الامامية يتفق مع تعريف الاحناف الى حد

كبير والحنابلة لتوفر عنصر الشراء والطعام وتخصيص ذلك بالمصر والاضرار

بالناس الا أنهم حددوا مادته بأنواع يبدو أنها هي التي كانت مشاعة

بين الناس وغالب اعتمادهم عليها مما يدل على قصر أفقهم والا فلا يمثل

ان يكون لفظ الطعام قاصرا على ما ذكروا اللهم الا اذا خصوا الأدلة بما

كان موجودا في ذاك الزمان والعبارة في امور الشرع بمصوم اللفظ لا بخصوص

السبب .

التعريف الراجح :

يرى الباحث ان الاحتكار في كل شئ* يضر بالناس (٣) وهو ما ذهب

اليه المالكية وأبو يوسف وأبو الضياء من الشافعية والظاهرية وهو قول ابن

تيمية فقد ذكر في فتاواه (أن الشرع نهى عن الاحتكار الذي يضر الناس في

قوله صلى الله عليه وسلم (لا يحتكر الا خالئ) فكل ما اضطر اليه الناس

من لباس وسلاح وغير ذلك (٤)

(١) و (٢) انظر دعائم الاسلام لأبي حنيفة النعمان بن محمد التميمي المشري

٢ دار المعارف بمصر ١٩٥٩م ج ٢ ص ٣٥

(٣) سيأتي عند مناقشة الانواع التي تدخل في الاحتكار ونوضح هناك لم قلنا به .

(٤) انظر مجموع فتاوى ابن تيمية دار المصرية ببيروت تصوير الطبعة الاولى

١٣٦٨هـ ج ٢ ص ١٩٢ . وكذلك انظر الحسبة مرجع سابق ص ٢٤ ويمكن

تفسير ما جاء في الحسبة (بأن المحتكر هو الذي يمسد الى شراء ما يحتاج

اليه الناس من الطعام فيحبسه عنهم ويريد اغلاء عليهم) بأن هذه صورة

من صور الاحتكار فلا تنفي انه عام في كل شئ* يحتاج اليه الناس لأن هذه

عبارة جامعة للطعام وغيره .

فعبارة وغير ذلك تدل على ادخال كل شيء يضر حيسه بالناس .
 كما انه لم يذكر عنصر الشراء ولا غيره فترك الأمر مسلطاً ، وذهب ايضا الى
 القول بذلك تلميذه ابن القيم حيث قال : (ومن ذلك - اى ما ينكره
 الشخص الذى يتولى الحسبة - الاحتكار لما يحتاج ^{الناس} اليه - الوان يقول -
 ولهذا كان لولى الأمر ان يكره المحتكرين على بيع ما عندهم ، مثل من عنده
 الطعام لا يحتاج اليه والناس في مخصصة ، أو سلاح أو غير ذلك) (١) اهـ
 وهو قول الشوكاني اذ يقول (وظاهر أحاديث الباب ان الاحتكار محرم من
 غير فرق بين قوت الأدمى والدواب وبين غيره - الى أن يقول - والحاصل ان
 المسألة اذا كانت هي الاضرار بالمسلمين لم يحرم الاحتكار الا على وجه
 يضر بهم) (٢) وقال بذلك ايضا الصنعاني بقوله (وظاهر حديث مسلم
 تحريم الاحتكار للطعام وغيره) (٣)

دليل الترجيح :

من الأدلة التي تجعلنا نرجح ان الاحتكار في كل شيء ما يأتي :
 أولاً - الأحاديث :

- ١ - عن سعيد بن المسيب عن ميمون بن عبد الله عن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال (لا يحتكر الا خالئاً) وفي رواية (من احتكر فهو
 خالئاً) (٤)

-
- (١) انظر الطرق الحكمية لابن القيم ص ٢٨٤ مرجع سابق .
 - (٢) انظر نيل الاوطار ج ٥ ص ٢٥٠ مرجع سابق .
 - (٣) انظر سبل السلام لمحمد بن اسماعيل الصنعاني ج ٣ ص ٢٥ مرجع سابق .
 - (٤) انظر صحيح مسلم بشرح النووي ج ١ ص ٤٣ مرجع سابق .

٢ - حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا (من احتكر حكره يريد ان يغالى بها على المسلمين فهو خالئ) (٢)

٣ - وعن معقل بن يسار قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (من دخل في شئ من أسرار المسلمين ليفليه عليهم كان حقا على الله أن يقمده بعظم من النار يوم القيامة) (٢) .

وجه الدلالة في هذه الأحاديث :

١ - جاءت الفاظ هذه الأحاديث عامة مطلقة فتحمل على عمومها وإطلاقها .

٢ - وردت بعض الأحاديث (٣) مقيدة بلفظ (الطعام) ومعانها

أقل صحة من الأحاديث المطلقة إلا أننا نجيب على أنه إذا وردت أحاديث مطلقة ومقيدة فلا يعنى حمل المطلق على المقيد لعدم التعارض بينهما لأن التقييد من باب التنصيص على فرد من أفراد المطلق لأن نفي الحكم عن غير الطعام إنما هو بمفهوم اللقب وهو غير معمول به عند الجمهور (٤) .

(١) انظر فتح الباري ج ٤ ص ٣٤٨ المطبعة السلفية بالروضة القاهرة . قال

فيه ابن حجر أخرجه الحاكم ولم يتكلم عليه ابن حجر ورواه أحمد أيضا انظر نيل الأوطار مرجع سابق / ص ٢٤٩

(٢) انظر نيل الأوطار مرجع سابق / ص ٢٤٩ قال عنه الشوكاني بقية رجاله رجال الصحيح لا زيد بن مرة .

(٣) سنذكرها فيما بعد عند تناول آراء الفقهاء فيما يجرى فيه الاحتكار .

(٤) انظر نيل الأوطار ج ٥ ص ٢٥٠ وسمل السلام ج ٣ ص ٢٥ ومذكرة أصول

الفقه لمحمد الأمين الشنقيطي طبع الجامعة الإسلامية بالمدينة

المنورة ص ٢٤٠ .

ثانياً : اتفق الفقهاء جميعاً حتى القائلين بأن الاحتكار في الاقوات فقط او الطعام - ان علة الاحتكار الضرر بالمسلمين الناجم عن حبس السلع عنهم وترى الفلاء - والضرر كما يتصور في الطعام يتصور في غيره وان كان في الطعام أشد باعتبار الحاجة الملحة له مع ملاحظة ان الحاجة مسألة نسبية فقد تستوى حاجة الطعام واللباس مثلاً لأن الشرع اوجب ستر العورة بل لو احتكر احد الناس او بعضهم سبل المواصلات مثلاً لألحق ضرراً كبيراً بهم .

ثالثاً : اللفظة . فالذين قصره بالقوت وحده او الطعام لم يعملوا بمعنى اللفظة ولا الشرع ان لم يرد عن المشرع تحديد مادة الاحتكار بسلع دون اخرى وانما ذكر الشارع لفظ (الطعام) وفهم منه البعض ان الشارع يقصد القوت والبعض الاخر فهموا انه يقصد بعض انواع الطعام وهي المعروفة في ذلك الوقت كالقمح والشعير والحنطة وما شابهها فاخراج التمر واللحم والسمن والمسل وغيره لا معنى له لأن لفظ الطعام لفة يشملها (١) ومادة حكر في اللفظة تعنى كل ما حبس انتظاراً لفلائه (٢) .

رابعاً : قواعد الاسلام العامة التي تدعو الى رفع الحرج والمشفة ودفع المفساد والمضار .

ولكي يعرف القارى عظمة فقهننا ودقة عباراته نعرض عليه تعريف الاحتكار في الاقتصاد الوضعي ومقارنته بتعريف الفقهاء .

(١) الطعام في اللفظة اسم جامع لكل ما يؤكل . انظر لسان العرب مرجع

سابق ج ١٢ ص ٣٦٣

(٢) راجع تعريف الاحتكار في اللفظة ص ٨ / من هذه الرسالة .

تعريفه عند الاقتصاديين : الاحتكار في حالته النادرة هو الا يواجه المحتكر

اي نوع من المنافسة بسبب عدم وجود بدائل لما يحتكره . وهذه الحالة يقر الاقتصاديون بندرتها بل استحالتها (١) ، ولذلك فالتعريف الذي نختاره هو الحالة التي ينفرد فيها شخص ما أو هيئة بانتاج أو بيع أو شراء سلعة أو خدمة سواء وجد لها بديل لكنه ليس كاملا أو لم يوجد .

الفرق بين التعريفين : يظهر للباحث من خلال التعريفين عدة فروق منها :

- ١ - أن كلمة الاحتكار عند الاقتصاديين هي الانفراد وعند علماء الشريعة الإسلامية هي الضرر .
- ٢ - لا يسمى المنفرد محتكرا عند علماء الشريعة الا اذا كان انفراده سببا في الحاق الضرر وغلاء السعر .
- ٣ - عدم وضوح عبارة الاقتصاديين فيما تؤدي اليه من معنى ان لا يستطيع احد أن يحكم على شخص ما انه محتكر الا اذا وجدتته منفردا في انتاج أو بيع سلعة ما أو خدمة ومن الصعب ادراك الانفراد الا باجراء عملية مسح عام لمعرفة أهو منفرد أم لا ؟
- ٤ - انفراد السلطة العامة بمعنى المرافق التي تخص المصلحة العامة لا تمد احتكارا بالمعنى الشرعي ان في الغالب لا يقصد بها الضرر وكذلك يعدها الاقتصاديون محمدة ما يعنى اخراجها من ضمن معنى الاحتكار والحال انها تدخل ضمن التعريف ما يدل على عدم الدقة في توضيح المراد .

(١) انظر كلا من احمد ابواسماعيل ص ٣٥٢ واحمد جامع ج ١ ص ٦٢٣ وحازم الهبلاوي ص ٦٩٩ حمدي زهران ص ٥٢٦ وسلطان ابو علي ص ١٩٧ مراجع سابقة .

وعلى ضوء هذا التعريف قسم الاقتصاديون الاحتكار الى عدة اقسام منها ما هو محل اتفاق مع علماء الشريعة ومنها ما لا يعد احتكارا فسي الشريعة الاسلامية .

وينبغي ان يتنبه القارئ الى ان الاحتكار الذي يمنعه الاقتصاديون يرجع اساسا الى الاثار التي يحدثها على الاقتصاد القومي وهي العملة التي يجب ان تضمن في تعريفاتهم ليتضح المقصود . وسنوضح رأى الاسلام في هذه الأنواع فيما بعد .

أقسام الاحتكار عند الاقتصاديين :

- ١ - احتكار البيع
- ٢ - احتكار الشراء
- ٣ - الاحتكار المتبادل
- ٤ - المنافسة الاحتكارية
- ٥ - احتكار القوة
- ٦ - الاحتكار الثنائي
- ٧ - الاحتكار الحكومي

وسأتي توضح لهذه الأنواع وتحليل لها ورأى الشريعة الاسلامية في كل نوع وأساليب معالجتها عند الاقتصاديين .

الفصل الثاني

في أي شيء يكون الاحتكار الشرعي

اخطف الفقهاء في الأشياء التي يجرى فيها الاحتكار إلى أقوال ثلاثة :

القول الأول : أن الاحتكار في كل شيء من الطعام وغيره وقد ذكرنا أصحاب هذا

الرأي (١) .

أدلة هذا الرأي :

١ - يستدل أصحاب هذا الرأي بعدة أحاديث منها :-

(أ) حديث معمر بن عبد الله السابق الذكر (٢) .

(ب) حديث معقل بن يسار سبق ذكره (٣) .

(ج) حديث أبي هريرة رضي الله عنه سبق ذكره (٤) .

وجه الدلالة : يدل هذه الأحاديث باطلاقها على تحريم الاحتكار

وأنه في كل شيء في الطعام وغيره لعدم تخصيصها من قبل الشارع .

٢ - يستدلون بالضرر الذي يقع بالناس الناجم من حبس السلع عنهم

وترس فلائها من قبل المحتكر وجاءت الشريعة لتزيل الضرر والبشة (٥)

القول الثاني : أن الاحتكار يكون في الأقوات فقطل سواها توت الات ميبين

أو البهائم (٦) ، وهو قول أبي حنيفة ومالك بن محمد بن الحسن (٧)

(١) انظر من ٥ - من هذه الرسالة الباب الثاني الفصل الاول .

(٢) و (٣) و (٤) انظر من ٥ - من هذه الرسالة الباب الثاني الفصل الاول .

(٥) انظر مراجع أصحاب هذا الرأي التي سبق ذكرها نفس الصفحات .

(٦) انظر الفصل الاول من الباب الثاني الفقرات الخامسة بتعريف الاحتكار من ٩٩

من هذه الرسالة .

(٧) انظر بدائع الصنائع ج ٥ ص ١٢٩ مرجع سابق كذلك انظر شرح فتح القدير

لكمال الدين محمد بن عبد الواحد ج ٨ ص ٤٩١ انحاء التراث العربي

بيروت .

وقول للشافعية الاأنهم ألحنوا به ما في معناه من اللحم والعواكه وقول للهادوية (١) .

أدلة هذا الرأي :

١ - حديث معمر وفيه أن سميد كان يحتكر الزيت فلما سئل عن اسباب احتكاره قال كان معمر يحتكره (٢) .

٢ - الضرر يحدث في الاقوات لتوقف الحياة عليها وجاء الشرع ليدفع ذلك عنهم (٣) .

٣ - روى عمر بن الخطاب رضي الله عنه (من احتكر على المسلمين طعامهم ضربه الله بالجذام والافلاس) (٤)

وجه الاستدلال :

١ - أن الزيت الذي كان يحتكره سميد ليس قوتا اذ القوت عند هم

ما يقوم به البدن من الطعام (٥)

٢ - حملوا معنى الطعام على القوت وهو أخص من الطعام لأنه القدر

الذي يحفظ النفس آدمية أو بهيمية والشرع مكلف بحفظ ذلك (٦)

٣ - يتصورون أن الضرر الغالب يقع في الاقوات مما يؤثر على حياتها

بمنعها منه فيجب ازالة هذا القدر من الضرر (٧)

٤ - قيدوا هذا القدر بحمل الصحابي اذ يفهم منه أن الاحتكار في

الاقوات دون غيرها والا لما احتكر الزيت .

-
- (١) انظر نهاية المحتاج ج٣ ص ٤٧٢ وكذلك سبل السلام ج٣ ص ٢٥
(٢) انظر صحيح مسلم بشن النووي ج١١ ص ٤٣
(٣) انهر نهاية المحتاج ج٣ ص ٤٧٢ كذلك انظر صحيح مسلم ج١١ ص ٤٣ مراجع سابقة
(٤) رواه ابن ماجه واسناده حسن انظر فتح الباري ج٤ ص ٣٤٨ كذلك نيل الاوطار ج٥ ص ٢٤٩
(٥) انظر المذهب في مذهب الشافعية ج١ ص ٢٩٢ وانظر الصحاح في اللغة مادة قوت
(٦) انظر نهاية المحتاج مرجع سابق ج٣ ص ٤٧٢ كذلك سبل السلام ج٣ ص ٢٥
(٧) انظر المرجعين السابقين .

مناقشة الأدلة :

١ - احتكار سعيد بن المسيب ومصر للزيت يمكن تخريجه على أساس أنهما احتكرا على غير الوجه المنهى عنه (١) ويدل على ذلك ما رواه أبو الزناد قال (قلت لسعيد بلغني عندك أنك قلت إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحتكر إلا خاطئ* . وأنت تحتكر . قال ليس هذا الذي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما قال : أن يأتي الرجل السلعة عند غلائها فيخالي بها فأما أن يأتي الشيء* وقد اتضع - أي رخص - فيشتريه ثم يضمنه فإن احتاج^{الناس} إليه أخرجته فذلك خير) (٢)

كذلك جاء من سعيد بن المسيب أنه قال لمصر فأنك تحتكر الزيت قال مصر (استغفر الله منه) (٣)

فهذا يعني أن سعيدا ومصرأ كانا يحتكران في وقت الرخص ويحسبان عند رخصها وهذا لا خلاف فيه بدليل أن المحتكر إذا اشترى في وقت الرخص وأدخره وباعه في وقت الغلاء فلمس باحتكار (٤) .

(١) انظر السنن الكبرى للبيهقي ط ١ دار صادر بيروت ج ٦ ص ٣٠ كذلك انظر

بذل المجهود في حل أبي داود دار الكتب العلمية بيروت ج ١ ص ١١٨

(٢) انظر المذهب لأبي إسحاق الشيرازي طبع مصطفى البابي الحلبي مصر

ج ١ ص ٢٩٢

(٣) انظر مصنف عبد الرزاق ط ١٣٩٢ هـ المكتبة الإسلامية بيروت ج ٨ ص ٢٠٤

تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي

(٤) انظر صحيح مسلم بشرح النووي ج ١١ ص ٤٣ كذلك انظر جامع الترمذي

مع شرحه تحفة الأحمدي دار الكتاب العربي بيروت ج ٢ ص ٢٥٢ .

٢ - الضرر الغالب الذي اعتمدوا عليه غير مسلم أنه يقع في القوت دون غيره ان يتضرر الناس بالقوت وغيره (١) بدليل أن أبا الضياء وغيره من الشافعية يقولون يدخول غير الأقوات اذا دعت اليها الضرورة (٢) . فلو احتاج الناس الى الثياب وغيرها لشدة البرد او لستر العورة يحرم احتكارها (٣)

٣ - الحديث الذي استندوا عليه لا يدل على أن الاحتكار في القوت لأنه ورد بلفظ الطعام والطعام أعم من القوت (٤) فكان ينبغى أن يقولوا أن الاحتكار في الطعام .

القول الثالث : أن الاحتكار في الطعام دون غيره ولا يشمل الزيت والحلواء
والمسئل وما في معناها . والمقصود طعام الناس دون البهائم (٥) . وهذا الرأي قال به الحنابلة (٦) وحكاه صاحب الانصاف عند الشافعية وصححه (٧) .
أدلة اصحاب هذا الرأي :

- ١ - استدلوا بفعل معمر بن عبد الله رضى الله عنه وسعيد بن المسيب ان كانا يحتكران الزيت .
- ٢ - روى أثر عن أبي أمامة قال (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يحتكر الطعام) (٨)

(١) انظر نيل الاوطار ج٥ ص ٢٥١ مرجع سابق .
(٢) انظر نهاية المحتاج ج٣ ص ٤٧٣ مرجع سابق .
(٣) انظر نيل الاوطار مرجع سابق ج٥ ص ٢٥١
(٤) انظر الفقرة التي تخص وجه الاستدلال ص ٦٠ من هذه الرسالة
(٥) و (٦) انظر الانصاف لعلاء الدين ابي الحسن المرادوى ج٤ ص ٣٣٨ ط ١ لسنة ١٩٥٦ كذلك المفتح مع الشرح الكبير لابن قدامة ج٤ ص ٢٨٣ طبعة الاوفست ١٩٧٢ م دار الكتاب العربي بيروت . وانظر كتاب الاحتكار مرجع سابق ص ٣١
(٧) انظر الانصاف مرجع سابق .

(٨) اسناده حسن . انظر المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية لابن حجر تحقيق الأعظمي ج١ ص ٤٠١ نشر التراث الاسلامي . الكويت وانظر المفتح مرجع سابق ج٤ ص ٢٨٢ .

٢ - روى عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (من احتكر على المسلمين طعامهم ضرب به الله بالجدام والافلاس) (١).

٤ - قال أبو داود (٢) وكان سعيد بن المسيب يحتكر النوى والخبث (٣) والبز (٤).

٥ - أن غير الطعام لا تعم الحاجة اليه (٥).

وجبة الاستدلال :

١ - أنه لما كان عمر وسعيد هما اللذان روى حديث (لا يحتكرالا

بما طلى*) وهما قد احتكرا الزيت دل ذلك على أن المراد بالمعوم هو الطعام دون غيره وقوى هذا المعنى ما قاله أبو داود من أن سعيدا كان يحتكر النوى والخبث وهذه أعلام للبهايم فخصت الاحتكار بطعام الأرض ولذا لما سئل أبو عبد الله أحمد بن حنبل عن أى شئ الاحتكار ؟ قال : إذا كان من قوت الناس (٦) . وفي رواية ما فيه عيش الناس (٧).

٢ - أن الأحاديث التي وردت عامة تنقيداً بالأحاديث التي جاء فيها ذكر الطعام .

٣ - أن الطعام هو الذى تعم الحاجة اليه ويلحق الناس الضرر بها احتكاره اذ به تقوم الحياة .

(١) اسناده حسن رواه ابن ماجه انظر فتح البارى ج٤ ص ٣٤٨
(٢) انظر عون المعبود لحل مشكلات سنن أبي داود ج٣ ص ٢٨٥ نشر السنة بومبي ١٣٩٩ هـ كذلك انظر المغنى مرجع سابق ج٤ ص ٢٨٣
(٣) الخبث الورق الساقط الزاد به علف البهايم انظر عون المعبود مرجع سابق ج٣ ص ٢٨٥
(٤) البز واحد بزره وحمله اصحاب هذا الرأى على بزر البقل - انظر عون المعبود ج٣ ص ٢٨٤ .
(٥) و (٦) انظر المغنى ج٤ ص ٢٨٣
(٧) انظر عون المعبود مرجع سابق ج٣ ص ٢٨٥ .

١ - الأحاديث التي اعتمدا عليها أحسن ما قيل فيها أنها حسنة مع أن بعضها تكلم في سنده (١) ومع فرض محبتها فإنها لا تنهض دليلا على ما ذهبوا إليه للاتي :

(أ) صحة الأحاديث التي وردت مطلقا .

(ب) أننا لا نستطيع نفى الحكم عن غير الطعام إلا بفهم اللقب وهو

غير معمول به عند الجمهور (٢) .

(ج) أن تحديد صنف دون آخر يحتاج إلى دليل سريع ولم يأت دليل

من الشارع يدل على هذا التحديد .

(د) وردت رواية (٣) تدل على أن سميدا ومعمرا كانا يحتكران في وقت الرخص

وهذا لا خلاف فيه . ووردت رواية تدل على رجوع مصر عن فعله باحتكاره

للزيت (٤)

٢ - لا نوافقهم على أن غير الطعام لا تتم الحاجة إليه بدليل أنهم

يقولون إذا اشترى المحتكر في حال الاتساع والرخص على وجه لا يضيق على

أحد فليس بمحرم (٥) . وهذا يدل بفهم المخالفة أنه يحرم في حالة الضيق

والخلا وهو مقصودنا .

٣ - كذلك فكم من شيء كان في عصر من العصور لا تتم الحاجة إليه

أصبح في عصر آخر مهما وضروريا . فلو احتكرت جهة ما وسيلة المواصلات مثلاً وتحكمت

في استجارها لأضر بذلك الناس أيما ضرر ولتمطلت أعمالهم وهكذا في كل شيء .

(١) فحديث عمر في أسناده الهيثم بن رافع وكذلك أبو يحيى المكي مجهول . انظر

نيل الاوطار مرجع سابق ج ٥ ص ٢٤٩

(٢) انظر نيل الاوطار مرجع سابق ج ٥ ص ٢٥٠

(٣) في رواية أبي الزناد السابقة انظر ص ٦١ من الرسالة

(٤) هي رواية مصنف عبد الرزاق ورواتها ثقات إلا أبي سعيد بن نباه لم نعثر على

ترجمته . انظر الجرح والتعديل للرازي ج ٨ ص ٤٦٠ و ج ٥ ص ٣٥٢

ط دائرة المعارف العثمانية حيدرآباد الهند ١٤٥٣ م

(٥) انظر المختص ج ٤ ص ٢٨٣ مرجع سابق .

يرجح الباحث الرأي الاول القائل بأن الاحتكار في كل شئ* يضر

بالناس لعدة أسباب :

١ - أن الطلة التي عليها مدار الاحتكار هي الضرر وهي محل اتفاق

لدنوله في تعريفاتهم جميعا . وإذا تصور البعض وقوع الضرر في حالة

حبس الباعث أو القوت فكذلك يتصور وقوعه في غيرهما . فاللباس يحتاج

الناس اليه باستمرار لستر عوراتهم ووقايتهم من الحر والبرد حفاظا على أنفسهم

فيضر احتكاره بهم . والخدمات من وسائل مواصلات وانماة وغيرها يحتاج

الناس اليها في جميع شئون حياتهم فاحتكارها يضر بهم . ولم يرد نص يدل

على شروجهما من الاحتكار بل النص جاء محتملا لها بصومه .

٢ - صحة الاحاديث التي جاءت مطلقة عن غيرها ولو لم يكن في الباب

الا حديث معمر بن عبد الله الذي رواه مسلم لكفى وهو بلفظ عام (لا يحتكر

الا شئ) ولم يحدد الرسول صلى الله عليه وسلم صنفا دون صنف بل ترك

الأمر عاما ليسع الزمان والمكان . وكون سعيد بن المسيب ومعمر فهما منه

صنفا دون آخر فهذا ما أداه اليه اجتهادهما ومع هذا فلا نطى بهما

أنهما احتكرا على الوجه المنهى عنه كما أشار العلماء الى ذلك (١) وكما فسر

معمر نفسه سبب احتكاره للزيت كما مر (٢) ، وهذا ما يليق به إذ لو حملنا

تفسير الحد يث على غير ذلك لخالفنا ظاهره وهذا لا يجوز عند جمهور العلماء

لقولهم (أنه يصل بالظاهر ولا يصار الى خلافه لمجرد قول الصحابي أو فعله) (٣)

وهذا هو الحق لأننا متعمدون بروايته لا برأيه (٤)

(١) و (٢) انظر مناقشة أدلة القول الثاني ص ٦٤ من الرسالة

(٣) و (٤) انظر ارشاد الفحول للشوكاني ، دار المصرفة بيروت ١٩٧٩ م ص ٥٩
وكذلك الكوكب المنير لمحمد بن احمد المصروف باين النصار دار الفكر دمشق

١٩٨٠ م ج ٢ ص ٥٥٩ بالمعش .

٣ - أن المعنى إذا لم يتضح من لفظ الشارع فيرجع الناس الى اللغة وقد فسرت اللغة ان الاحتكار هو حبس السلع انتظارا لفلائها (١) ، او ما احتبس انتظارا لفلاؤه (٢) . وهذه الفاظ عامة تشمل كل شيء الطعام وغيره .

٤ - القول بأن الاحتكار عام يفسد كل ذريعة أمام المحتكرين ويزيل كل مفسدة تفسد الاسواق وتلحق الضرر بالناس خاصة وقد ارتبطت حياة الناس بسلع وخدمات كثيرة اقتضتها ظروف العصر فالبترول مثلا وهو نوع من الزيوت لو أبيح للناس احتكاره لاضرر بحياة الناس أيضا ضرر وقد يمتنع منتجه من بيعه الا بما يجب ويمكننا ان نتصور حبس البترول وما يسببه من أضرار على الحياة عامة اذا قلنا بجواز احتكاره ، وهكذا في كل سلعة أو خدمة يؤثر احتكارها على الناس (٣) .

(١) انظر فتح الباري ج ٤ ص ٣٤٨ مرجع سابق

(٢) انظر الفقرة الخاصة بتعريف الاحتكار لغة في هذه الرسالة ص ٨

(٣) انظر تكملة المجموع شرح المذهب ج ١٣ ص ٤٦ حيث ذكر ما يؤيد ما قلناه ط المكتبة السلفية بالمدينة المنورة .

الفصل الثالث

شروط الاحتكار

لا بد من تعريف الشرط قبل الدخول في ذكر شروط الاحتكار حتى يتضح معناه.

فالشرط عند الأصوليين هو ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته (١) . ومعنى هذا الكلام أنه لا يلزم من وجود الشرط ذاته وجود الشروط ولا عدمه ، ولكنه يلزم من عدم الشرط عدم المشروط (٢) . والشرط قسمان شرط صحة وشرط وجوب والشروط في الاحتكار هي شروط صحة ويقصدون بها ترتب الأثر المقصود من العقد (٣) . فلو أهمل شرط لا يأثم المبتكر (٤) .

شروط الاحتكار عند الفقهاء :

- يؤكد يتفق الفقهاء على أن شروط الاحتكار في جملتها ثلاثة هي :
- ١ - شراء المحتكر الطعام ، أو الطعام وغيره ، عند القائلين بذلك في وقت الغلاء .
 - ٢ - أن يترتب المحتكر بالطعام أو الطعام وغيره الغلاء - أي ينتظر به وقت الشدة ليغلو سعره ويرتفع حتى يربح من ذلك .
 - ٣ - أن يحدث بشرائه وتربيته ضيقا وضررا بالناس

(١) انظر الكوكب الصغير ج ١ ص ٤٥٢ مرجع سابق وكذلك ارشاد الفحول ص ٧ مرجع سابق .

(٢) و (٣) انظر مذكرة اصول الفقه طبع جامعة المدينة للشنقيطي صاحب أضواء البيان في التفسير .

(٤) انظر نهاية المحتاج ج ٣ ص ٤٧٢ مرجع سابق .

من جراء حبسه (١) .

والتضييق الذي ذكره الفقهاء يعتمد به صغر البلد فلو حبس المحتكر
للعام هذا البلد عنهم فهذا ما لا شك فيه أنه يضييق عليهم ويضر بهم
بحسب ما لو كان البلد واسعا (٢) .

شروطه عند الجنبلة : قد ذكرنا شروطهم للاحتكار مفصلة (٣) ونلخصها هنا بالآتي :

- ١ - يشترط أن يكون المحتكر قوتا للآتي دون غيره .
- ٢ - أن سبب الاحتكار لهذا القوت ناتجا من عملية الشراء لا غيرها .
- ٣ - أن يكون البلد المشتري منه صغيرا لا يتحمل حين الطعام عنهم .
- ٤ - أن يضييق بشرائه هذا على أهل البلد (٤) .

شروطه عند الحنفية : لم يأت في كتب الحنفية ما يشير إلى هذه الشروط إلا أن

الباحث استنبط ذلك من تعريفهم للاحتكار والضوابط التي وضعوها له والتي
تشير إلى أنها شروطا ينعدم المشروط بدونها ونلخصها في الآتي :

- ١ - أن يكون الطعام مشتري من داخل المصر أو قريبا من هذا المصر .
- ٢ - أن يتربص المحتكر غلا .
- ٣ - أن يضر هذا الشراء والتربص بأهل البلد .
- ٤ - أن يكون البلد صغيرا (٥) .

(١) انظر الفقرة الخاصة بتعريف الاحتكار عند المذاهب ص ٩٥ من هذه الرسالة

(٢) انظر المغنى ج ٤ ص ٢٧٣ وشرح فتح القدير ج ٨ ص ٤٩١ مراجع سابقة

(٣) و (٤) انظر الفقرة الخاصة بتعريف الاحتكار عند الجنبلة ص ٥١ من
الرسالة .

(٥) انظر شرح فتح القدير ج ٨ ص ٣٩١ وكذلك بدائع الصنائع للكاساني ج ٥

ص ١٢٩ مرجع سابق .

وهي تكاد تكون كـشروط الحنابلة عدا انهم خصوا الشراء بـداخل المصراؤ
فـقوت
قريباً منه وكذلك اعتبروا البهائم حيث لم يعتبره الحنابلة .

شروطه عند الشافعية : اشترطوا له ثلاثة شروط ولكنهم لم يرتبوا لها كالحنابلة

وقد فهم الباحث هذه الشروط من تعريفهم ان في نهايته ذكروا أنه (اذا
اشتمل شرط من ذلك فلا اثم عليه) (١) وفهمنا من الاشارة أنهم يقصدون التيود
التي وردت في التعريف ونسي كالاتي :

١ - أن يكون القوت المشتري في وقت فلا فاذ لم يكن مشتري فلا
استتكار يترتب عليه اثم .

٢ - أن يقصد الفلاء ..

٣ - أن يؤدى الشراء وقصد الفلاء الى التضييق (٢) ..

ويتضح انهم يتفقون في الجملة مع غيرهم سوى فروق بسيطة تنحصر

في اطلاق لفظ التضييق دون تفصيل لصغر البلد او كبره كذلك لا يقصرون
الشراء على المصر ..

شروطه عند المالكية : لم يذكر اصحاب المذهب المالكي لفظا يدل على أن الاحتكار

له شروط لكن من مفهوم تعريفهم نستنبط لهم شروطا لانطباقها للشرط على

ضوابط التعريف ان ينعدم المشروط بانعدامها ولا يلزم من وجودها لذاتها

وجود المشروط ولا عده ، وهذه هي شروطهم كما استنبطناها :

(١) و (٢) انظر نهاية المحتاج مرجع سابق ج ٣ ص ٤٧٢ كذلك ارجع الى
الفصل الاول من الباب الثاني الخاص بتعريف الاحتكار اصطلاحا ص ٨٤ من
الرسالة ..

- ١ - أن يحدث المحتكر ضررا بالسوق وبالناس .
- ٢ - أن يقصد الغلاء باحتكاره .
- ٣ - أن تتم عطية الاحتكار عن طريق الشراء سواء من المصر او غيره لأن الامام مالك رحمه الله عندما سئل عن الرجل يشتري من اهل القرى ويغلى عليهم أسعارهم قال يمنع (١) ، وعبارة أهل القسرى تشير الى تعددها .
- وبذا تكون شروط المالكية أعلم من غيرها ويتفق معهم من قال برأيهم من العلماء (٢) .

مناقشة الشروط :

يدل على صحة هذه الشروط ما ورد في حديث مقل (من دخل في شيء من أسعار المسلمين ليغليه عليهم) وحديث أبي هريرة (يريد أن يغلى بها على المسلمين) فهذان الحديثان اعتبارا الحاجة وقصد الغلاء (٣) وقد أجمع العلماء على أن الحكمة في تحريم الاحتكار هي الضرر (٤) . كما أن هناك شبه اتفاق على أن حبس الساع عن طريق الشراء يعد احتكارا دون غيره . فلو حبس غلة أرضه او كان جالبا للسلمة وحبسها لا يعد احتكارا عند معظم الفقهاء ، كما أنه لا يعد محتكرا اذا اشتوى في وقت الرخص عند جمهور العلماء (٥)

-
- (١) و (٢) انظر الفقرة الخاصة بالتول الاول في الفصل الثاني من الباب الثاني ص ٥٩ من الرسالة .
 - (٣) انظر نيل الاوطار ج ٥ ص ٢٥٠ وسبل السلام ج ٣ ص ٢٥ صحيح مسلم بشرح النووي ج ١١ ص ٤٣ (٤) انظر المراجع السابعة .
 - (٥) انظر الاحتكار واثاره في الفقه مرجع سابق ص ٤٤

وهذه الشروط ينطبق عليها قول الأصوليين في الشرط ان ينعدم
الشروط بانعدامها لكن يبقى أمر يحتاج منا الى توضيح وهو أن هذه
الشروط تنطبق ومفهوم المذهب المعين للاحتكار فالذى يقول بالقوت فان
شروطه اذا انعدمت ينعدم احتكار القوت دون غيره وهكذا . ومعنى ذلك
أن الاحتكار الذى رجحناه لا يتأتى الا بالشروط الأخيرة العامة والتي
تمنع وجود الاحتكار لكل شيء اذا انعدمت . ولا يلزم من وجود هذه
الشروط لذاتها وجود الاحتكار أو عدمه ان قد يحدث ضيق وتحدث
حاجة وضرورة ولا يوجد احتكار لا مكان وقوع ذلك بسبب سماوى أو جائية
لا يد للمحتكر فيها .

وقد تحبس السلع ويترتب غلاءها ولا يحدث احتكار بسبب رخاء يدوم
طويلا .

ولو ألقينا نظرة لهذه الشروط نجد أن بعضها جاء نتيجة استنباط
لبعض النصوص (١) والبعض الآخر لا ندري كيف جاء ان الفاظ الشارع
جاءت عامة لم تحدد الاحتكار بضيق البلد و تنفخ من سعة البلد ،
كما أن الشارع لم يقل أن من حبس شيئا يحتاج اليه الناس عن غير طريق الشراء
لا يعد محتكرا وسنأتى الى تفصيل القول في حابين قلت والجواب
والمشتري وقت الرخص ونوضح رأى العلماء في ذلك .

الشروط التي رجحها الباحث :

١ - الحان الضرر بالناس والأشواق .

(١) انظر الصفحة السابقة .

- ٢ - أن يقصد الغلاء ويتبرهه .
٣ - أن يحبس الطعام وغيره عن الناس سواء بالشرء أو حبس غلته مع حاجة الناس إليها أو عن طريق الجلب (الاستيراد) .

ودليلنا على ذلك ما يأتي :

- ١ - أن الفاظ الحديث جاءت عامة (لا يحتكر الا غاطس)
(من احتكر حكرة -) (١) . .
٢ - وردت احاديث تشير الى قصد الغلاء والحاجة حديث
(. ليغلبه عليهم) وحديث (يريد ان يغلب بهنا
على المسلمين) (٢) . .
٣ - اجماع العلماء على أنه لو كان عند انسان طعام واضطر الناس
اليه ولم يجدوا غيره أجبر على بيعه (٣) ، والناس كما يحتاجون
الى الطعام يحتاجون الى اللباس والسكنى وغيرهما .
٤ - أن الاحتكار لا يحدث الا بحبس ولذلك عبر جميعهم في
تعريفاتهم بكلمة (حبس) ودلت اللغة على ذلك مما يشير الى
أن وقوع الحبس مع الحاجة والضرورة وقصد الغلاء يؤدى الى -
الاحتكار ويعنى هذا أن الحبس لو حدث من انتاج الفلة أو من الجالب
أو غيرهما وكانت نتيجة هذا الحبس الحاق الضرر بالناس عند احتكارها
يأثم صاحبه بذلك - وان كان لا يأثم اثم المحتكر كما قال ابن عابدين

(١) انظر الفقرة الخاصة بالتعريف المختر للاحتكار ص ١٧ من هذه الرسالة .

(٢) انظر ص ١١ من هذه الرسالة .

(٣) انظر صحيح مسلم بشرح النووي مرجع سابق ص ١١٤ والحسبه مرجع

سابق ص ٢٤

وإن اثم بانتظار الغلاء (١) والمباحث يتمجب من قولهم هذا إذا ماذا
يسمون نقدا المتربص الذي ينتظر الغلاء أو القحط - بنية السوء للمسلمين -
مع تحقق شرط من شروط المحتكر وهو انتظار الغلاء فإن كانوا يقصدون بكلمة
- ليس بمحتكر - أنه أقل درجة من حالة الاحتكار الكامل فهذا مسلم أن
الاحتكار درجات كما أن المعاصي وغيرها لا تتساوى في قدرتها وفداحتها
وهذا ما نظنه بهم . أما إن كانوا يقصدون نفي الاحتكار عنه فغير معقول
لتحقق جزء من صفات المحتكر فيه فلا ننفي عنه اسم المحتكر إلا بانقضاء
جميع صفاته منه .

(١) انظر رد المحتار ج ٥ ص ٣٥١

الفصل الرابع

رأى العلماء في حكم الاختكار

للفقهاء والعلماء من أهل الحديث قولان في حكم الاختكار هما :

الأول :

جمهور العلماء يقولون بتحريمه . فالمالكية يصرون بذلك ان يقولون :

(حكم البيع من حيث هو الجواز - ويعرض له الوجوب - وتعرض له الكراهة -

والتحريم كالبيع المنهى عنها ولهذا يمنع من اختكار ما يضر الناس) (١) ووجه

التحريم في هذه العبارة انهم يحدون الاختكار من البيع المنهى عنها والمحتكر

بائع متريس للغلاء ليربى أكثر باستغلاله حاجة الناس الى سلعته التي عيبها

عنهم . والحنابلة عابرتهم اوضح من المالكية ان يقولون : (الاختكار المحرم ما اجتمع

فيه ثلاثة شروط) (٢) والشافعية يقولون (وعلم ما تقررا غتصاص تحريم الاختكار

بالأقوات) (٣) (ويحرم الاختكار في الأقوات) (٤) ومن قال منهم بالكراهة

فليس بشيء (٥) وابن القيم (٦) وابن تيمية (٧) والصنعاني (٨) والشوكاني (٩)

والكاساني (١٠) من الاحناف والظاهرية (١١) .

أدلة هذا الفريق :

١ - قول الله تعالى (. . . ومن يرد فيه بالباطل بظلم نذقه من عذاب أليم) (١٢)

(١) انظر شرح الخطيب لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المعروف بالخطيب

(٢) انظر المفتي مرجع سابق ج ٤ ص ٤٧٣

(٣) تنظر نهاية المحتاج مرجع سابق ج ٣ ص ٤٧٣ تكملة المجموع مرجع سابق ج ١٣ ص ٤٤

(٤) الطرق الحكمية مرجع سابق ص ٢٨٤ (٥) انظر تكملة المجموع مرجع سابق ج ١٣ ص ٤٤

(٦) انظر مجموع فتاوى ابن تيمية ج ٢٩ ص ١٩١

(٧) انظر سبل السلام ج ٣ ص ٢٥ (٨) انظر نيل الاوطار ج ٥ ص ٢٤٩

(٩) انظر بدائع الصنائع لعلاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني دار الكتاب العربي

بيروت ج ١ ص ١٢٩

(١٠) انظر المحلى مرجع سابق ص ٦٤ (١١) سورة الحج آية ٢٥

جاء في تفسير هذه الآية ان من ضمن المراد بهذه الآية احتكار الطعام بمكة الحاد، وعموم الآية يأتي على غذا كه - وهذا قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، والاحاد هو الميل الى الظلم ويجمع هذا المعنى جميع المعاصي من الكفر الى الصفات (١) .

٢ - حديث معمر وقد سبق (لا يحتكر الا خاطئ *) وحديث أبي أمامة (نهى ان يحتكر الطعام) .

٣ - حديث معقل بن يسار (من دخل في شيء من امة ار المسلمين لينتليه عليهم كان حقا على الله ان يقعه به عظم من النار يوم القيامة) بعظم من النار اي بحكم عظيم من النار (٢) .

٤ - حديث أبي هريرة وفيه (من احتكر حكرة . . . فهو خاطئ *)

٥ - وحديث عمرو وفيه (من احتكر على المسلمين طعامهم شربه الله بالجناد والافلاس) (٣)

٦ - حديث (الجاهل مرزوق والمحتكر ملعون) (٤)

٧ - حديث ابن عمر رضي الله عنه لما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من احتكر الطعام اربعين ليلة برئ من الله وبرى الله منه) (٥)

٨ - ما كان يفعله على كرم الله وجهه من حرق ما يحتكر بالنار (٦) فقد أشرق لحبش بيدار بالسواد (٧) .

٩ - يتعلق بسبب امتناع المحتكر عن البيع حق العامة فيصيبهم بذلك ضرر (٨)

(١) انظر الجامع لاحكام القرآن لابي عبد الله محمد بن احمد الانصاري القرطبي

١٦٦٧م دار الكتاب العربي القاهرة ج ١٢ ص ٣٥٠

(٢) انظر نيل الاوطار مرجع سابق ج ٥ ص ٢٥٠

(٣) انظر هذه الاحاديث في الفصل الاول والثاني من هذا الباب .

(٤) اخرجه ابن ماجه والحاكم واسناده ضعيف انظر فتح الباري مرجع سابق ج ٤ ص ٣٤٨

(٥) اخرجه الحاكم واحمد وفي اسناده مقال انظر المرجع السابق ج ٤ ص ٣٤٨

(٦) و (٧) انظر الاحتكار واثاره - مرجع سابق ص ٧١ كذلك انظر الاحياء للغزالي مرجع سابق ج ٢ ص ٧٣

(٨) انظر مجموع فتاوى ابن تيمية مرجع سابق ج ٢٨ ص ٧٥ والطرق الحكمية مرجع سابق ص ٢٨٤

وجه الاستدلال :

١ - وجه الاستدلال بالاية من جهة ان المحتكر يحبس الطعام وغيره

عن الناس وهم في حاجة اليه يلحق بهم ضررا وذلك ظلم لهم ونهت الاية وتوعدت الظالم بالعذاب الاليم وهذا العذاب لا يكون الا لفعل محرم وقد فسرهما العلماء بالشرك وغيره ويدخل في ذلك الاحتكار فيكون محرما .

٢ - أما وجه استدلال حديث معمر (لا يحتكر الا خاطئ *) ففيه نفى

عن الاحتكار وهو أبلغ في الدلالة على التحريم من النهي لأنه بمعنى لا ينبغي لأحد ان يحتكر (١) ، هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى ان الخطئ * هو الماصي الاثم (٢) . المذنب (٣) . فلا يقال لشخص عاصي او مذنب الا اذا ارتكب محرما كما انه لا يدعو الرسول صلى الله عليه وسلم على أحد بالجذام والافلاس ، ولا يهراً الله من عبده ولا يلعنه الا بفعل محرم ومع ان الاحاديث قد تكلم في سندها الا ان بعضها يقوى بعضها وكما قال المحدثون لو لم يكن فيها الا حديث معمر لكفى (٤) .

٣ - أما وجه فعل علي هو ان الاحراق لا يكون الا على أمر كبير محرم

وفعله هذا مستند من الشرع فقد هم الرسول صلى الله عليه وسلم بتحريق بيوت المتخلفين عن الصلاة ان أدأوها في جماعة واجب عند البعض ويكون تركها ذنباً يوجب الحرق فعلى كرم الله وجهه أراد ان يفعل بالمحتكر لشناعة فعله وكبير

ذنبه مثل تارك الصلاة في جماعة ولا عقوبة بالتحريق الا على ترك واجب او فعل مالم (٥)

-
- (١) انظر شروع التلخيص ج ٢ ص ٣٣٣ طبع عيسى باي الحلبي وشركاه بمصر
(٢) و (٣) انظر صحيح مسلم بشرح النووي مرجع سابق ج ١١ ص ٤٣ كذلك انظر
نيل الاوطار مرجع سابق ج ٥ ص ٢٥٠ و تكملة المجموع مرجع سابق ج ١٣ ص ٤٥
(٤) انظر نيل الاوطار مرجع سابق ج ٥ ص ٢٥٠
(٥) انظر سبل السلام ج ٢ ص ١٨ مرجع سابق .

٤ - أما العلة التي تعنى بأن للجماعة حق متعلق بما يملكه المحتكر

فوجهها هو انه (كل من وجب عليه اداء مال ، اذا لم يكن ادائه الا بالبيع صار البيع واجبا يجبر عليه ، ويفعل بغير اختياره) (١) ولأن العطاء اجمعوا على ان المنظر الى الطعام يأخذه من الذي يملكه جبرا بسمه مثله دفعا للشرع عن الناس (٢) . فلوا امتنع عن بذله قلة أن يقاتله عليه ، لأنه بمثابة المقاتل عن نفسه (٣) .

هذه أوجه ادلتهم لم نجد لها مذكورة في كتبهم مع انهم ذكروا هذه الأدلة ومعظمهم لم يعلق عليها ولم يورد على خصمه كعادة الفقهاء فالتسناها من مراجع متعددة وظننا أنهم يقصدون ما قلناه حتى يتشع هذا مع أقوالهم وآرائهم . بقى ان نذكر ان كل مذهب يقول بالتحريم فيما يمتدده احتكارا فالملكية يقولون بحرمة الاحتكار في الطعام وغيره ومعهم من وافقهم في هذا الرأي . والشافعية والحنابلة يقولون بحرمة احتكار القوت دون غيره .

القول الثاني : بالكراهة يقول به الحنفية وجميع عبارة كتبهم تصح بكلمة

(يكره) (٤) ولم يقل احد منهم انها تعنى كراهة التحريم عدا الكاساني الذي نقلنا قوله مع الرأي الاول القائل بالتحريم وقد يكون المقصود بالكراهة التحريم (٥) لكن الباحث لم يتضح له من عبارة الاحناف ذلك ان يسأوونه مع خرقي أنا الشر الذي اختلفوا في كراهيته وعدمها فأبو حنيفة يقول بكراهية شرقي الاناء وعند أبي يوسف لا يكره ولا يضمن (٦) فلو كان المقصود بالكراهة

(١) انظر مجموع فتاوى ابن تيمية مرجع سابق ج ٢٩ ص ١٥١ وحكي الاجبار الرطب

في كتابنا المحتاج مرجع سابق ج ٣ ص ٤٧٢

(٢) انظر صحيح مسلم بشرح النووي ج ١١ ص ٤٣ وكذا نهاية المحتاج المرجع السابق

(٣) انظر فتاوى ابن تيمية المرجع السابق ج ٢٩ ص ١٩١

(٤) انظر بدائع الصنائع مرجع سابق ج ٥ ص ١٢٩ وشرح فتح القدير مرجع سابق

ج ٨ ص ٤٩١ والهداية لبرهان الدين الرشدي الطبعة الاخيرة ج ٤ ص

٩٢ وحاشية رد المحتار مرجع سابق ج ٥ ص ٣٥١

(٥) انظر الاحتكار مرجع سابق ص ٦٥ بالهامش

(٦) انظر البدائع مرجع سابق ج ٥ ص ١٢٩ ولأن كراهة التحريم تحتاج عندهم الى طلب شرعي جازم كحديث (ان هذين حرام على ذكور أمتي) انظر التوكب المنبر ج ١ ص ١٨١

عندهم التحريم لما أحل أبو يوسف خرى الاناء* ان هناك فرق شاسع بين الحرمة والاباحة ولكن الفرق اخف بين الكراهة والحل لان التحريم يكون بأمر قاطع ولا يحقل ان ابا يوسف يحل شيئا ثبت بالدليل انه حرام خاصة اذا أضفنا رأى ابي حنيفة الى الجمهور فيصبح اجماعا وشبهه وظن الباحث بأبي يوسف أنه لا يجهروا على مخالفة جمهور الاثمة خاصة وهو القائل بأن الاحتكار في الطعام وفيزه.

ويقول بالكراهة ايضا بعض الشافعية (١) وبعض الشيعة الامامية (٢).

وأدلة هذا الفرق ما يأتي :

١ - حديث معمر (لا يحتكر الا خاطئ*)

٢ - حديث حكيم بن حزام الذي مر عليه النبي صلى الله عليه وسلم وكان يهتكر الطعام الذي يدخل المدينة فقال له : يا حكيم اياك ان تحتكر - ثم قال : اي الرسول صلى الله عليه وسلم ، وكل حكرة تضر بالناس وتغلق عليهم السمر فلا خير فيها (٣).

٣ - القول بالتحريم معناه الزام للمحتكر بالبيع بسعر لا يرضاه وفي ذلك تسلط على ماله . والاصل (ان الناس مسيطون على اموالهم ليس لأحد ان يأخذها منهم بخير طيب انفسهم) (٤) فالحمل على الكراهة اولى من التحريم.

(١) انظر المذهب مرجع سابق ج ١ ص ٢٩٢ وتكملة المجموع مرجع سابق ج ١ ص ٤٤
(٢) انظر الاستبصار فيما اختلف من الاخبار لابني جعفر محمد بن الحسن الطوسي دار الكتب الاسلامية طهران ١٣٩٠ هـ ج ٣ ص ١١٦ والنهاية للمؤلف نفسه دار الكتاب العربي بيروت ص ٣٧٥ وتفهم الكراهية من قوله ويكرهه - اي يكره الحاكم المحتكر على البيع لانه صرح بكراهة التلقي وبيع الحاضر للمباد والملة واحدة والحكم بلفظ النهي في الجميع .
(٣) انظر دعائم الاسلام لابني حنيفة النعمان بن محمد بن منصور المغربي ج ٢ ص ٣٥ ط ٢ دار المعارف بمصر .
(٤) انظر الحسبة لابن تيمية مرجع سابق وهو قول للشافعي في رد التسمير ولكن تصلح دليلا على ما قلنا وذكر الاحناف انه يكره لتعلقه حتى العامة به انظر شرح فتح القدير مرجع سابق ج ٨ ص ٤٩١ .

وجه الاستدلال :

- ١ - يذكر أصحاب هذا الرأي ان لفظ الخطأ لا يدل على التحريم واكثر ما نحمله عليه هو الكراهة (١) خاصة وردت عبارة حديث حكيم بن حزام مشعرة بالحمل على الكراهة لقول الرسول صلى الله عليه وسلم وكل حكره تضر بالناس وتغلي السمير عليهم فلا خير فيها .
- ٢ - أما وجه الدليل الاخير وهو أن القول بالتحريم يؤدى الى التسلط على أموال الناس فواضح من أن الحرمة تجعل المحتك مضرًا الى بيع ما عنده بسمير قد لا يرضاه ولا تطيب به نفسه .
- أما بالنسبة للشافعية فان الذين قالوا بالكراهة وكذلك الحنفية فنحسب أنهم حملوا النهي على الكراهة (٢) .

مناقشة هذا الرأي :

- ١ - أن لفظ الخطأ يدل على التحريم لأن المحدثين قالوا الخطأ بمعنى الاثم والمعصية والذنب ولا يوصف بها فعل الا اذا كان محرما هذا من ناحية ومن ناحية اخرى ان الحديث تقدمه نهى والنهى يدل على التحريم (٣) اذا كان مطلقا مجردا عن القرائن ولأن الحرام يسمى مخطورا ومعصية وذنبًا واثما (٤) وقد سمي الرسول صلى الله عليه وسلم المحتك بذلك كما تقدمنا في تفسير كلمة (مطلى) . وحديث حكيم ورد في كتب بعض الشيعة الامامية ولم نجده

- (١) انظر دعائم الاسلام مرجع سابق ج ٢ ص ٣٥
- (٢) لأن الكراهة التحريمية عندهم هو ما طلب الشارع تركه دلليا . ازا بدليل طني . يصح بلفظ حرام كحديث (ان هذين - أى الذنب والحريم - حرام على ذكور امتي . . .) وهذا اقرب الى الحرام . انظر الكوكب المنير مرجع سابق ج ١ ص ٤١٨ بالهاض . والحرام عندهم ما نهى عنه نهيا . ازا بدليل قطعى .
- (٣) لأن النهي يكون للتحريم اذا ورد مطلقا دون تقييد انظر الامر والنهى عند الاصوليين لاحمد يونسي مكر ط ١ سنة ١٩٧٧ م دار الطباعة المعمدية القاهرة ص ١٥٩
- (٤) انظر الكوكب المنير مرجع سابق ج ١ ص ٣٨٦

في الكتب المشهورة ومع فرض صحته فقول يدل على مرادهم لأن لفظ (اياك) من افعال التحذير والمقصود منها تنبيه المخاطب على أمر يجب الاحتراز منه (١) وهذا يدل على التحريم لا الكراهة لأن الرسول صلى الله عليه وسلم لا يحذر إلا من أمر محرم يجب تركه وأما قول الرسول صلى الله عليه وسلم بعد ذلك فكان من قبيل التوضيح للشيء المحذّر منه ولذا جاء بأسلوب توضيحي بعد أن فهم المخاطب مقصود الرسول صلى الله عليه وسلم .

- ٢ - أما حبّتهم الاغيرة والتي فحواها أن الاجبار على البيع للممّتك في تسلط على حقه وماله نقول انه عندما ارتبط بحقه هذا أضرار بالخاصة رجحت الشريعة مصلحة العامة على مصلحة الفرد وهو يدخل ضمن قاعدة تحمل الضرر الخاص لأجل دفع الضرر العام وقد نص الأصوليون على دخول بيع طعام الممّتك جبراً عليه عند الحاجة اليه دفعا للضرر العام (٢) .
- ٣ - أما الذين ذهبوا من الشافعية الى القول بالكراهة فإن المذهب يعتبر هذا الرأي ليس بشيء (٣) .

(١) انظر شرح ابن عقيل ليهما الدين عبدالله بن عقيل ط ١٥ دار الاتحاد

المصري للطباعة ١٩٦٧ م ج ٣ ص ٣٠٠

(٢) انظر الاشباه والنظائر لزين العابدين بن ابراهيم / نجيم مؤسسة الحلبي
 وشركاه القاهرة ١٩٦٨ م ص ٨٧ و تنبيه الى ان هذا حنفى المذهب
 ويبطل هذه الحجة التي ذكرها الاحناف في كتبهم انظر شرح فتح
 القدير مرجع سابق ج ٨ ص ٤٩١

(٣) انظر تكملة المجموع مرجع سابق ج ١٣ ص ٤٤ والمذهب مرجع سابق ط ١

القول الراجح :

يرجح الباحث القول بحسرة الاحتكار في كل شيء يضر بالناس حسبه

وهم في حاجة اليه للأدلة التالية :

(١) - أن الفاظ الحديث جاءت دالة على التحريم فلفظ (مناهى)

في حديث مصر تمنى العاصي الآثم ، المذنب وهذه من أسماء المحرم

عند الأصوليين (١) . ولفظ (كان حقا على الله ان يعقده - يعظم من النار

يوم القيامة) في حديث معقل يدل على/فاعل ذلك من مرتكب الحرام .

والدعوة على المحتكر بالجذام والافلاس لا تكون الا على مرتكب حرام مذموم .

والفاظ الاحاديث الاخرى وان كانت ضعيفة الا ان كثرتها يعضد بعضها

بعضها فحديث (المحتكر ملعون) وحديث (من احتكر فقد برى من الله)

وحديث (ايها أهل عرصة فقد برئت منهم ذمة الله) وغيرها تدل على

التحريم ان لا تكون اللعنة الا على فعل محرم وكذلك البراءة من العبد ،

ويكفيها استدلالا على التحريم حديث مصر الصحيح وقد ردنا على ما جاء فيه من

أن سبيدا ومصرانا كانا يحتكران الزيت ولنا/ان يحمل هذا على الاحتكار غير

المنهى عنه واستشهدنا لذلك بحديثين ويقول المحدثين فارجع اليه (٢) .

٢ - في الاحتكار ضرر يلحق بالناس من جراء حبس السلع عنهم يقصد

ترهين فلائها وجاء الشرع ليحرم الضرر اذلك قال العلماء (والحكمة في تحريم

الاحتكار دفع الضرر من عامة الناس) (٣) ويستوى الضرر في الاقوات وغيرها

لانهم يتضررون بالجميع (٤) . ولا بد من تحمل الضرر الخاص من اجل الضرر العام

(١) انظر الفقرة الخاصة بمناقشة أدلة القائلين بالكراهية ص ٧٩ من هذه الرسالة

(٢) انظر الفقرة الخاصة بمناقشة أدلة القائلين بان الاحتكار في الاقوات من ٦١ من

الرسالة . (٣) انظر صحيح مسلم بشرح السنوى ج ١ ص ٤٢

(٤) انظر نيل الاوطار مرجع سابق ج ٥ ص ٢٥١

كما نرى الأصوليون على ذلك :

٣ - المحتكر ظالم لعموم الناس بحبسهم عن الناس ما يحتاجون اليه (١)

وهو اكل لاموال الناس بالباطل من جهة أنه يضطرهم الى الشراء بسعر مرتفع ولولا حبسه وشحكه في السلع ما حدث ذلك وهو عين اكل مال الناس بدون وجه حق : فالظلم واكلى المال بالباطل محرمان من الدين بالضرورة (كما ان كسب المحتكر يكون بالانتظار عن طريق الحبس والكسب بالانتظار حرام) (٢)

٤ - من الناحية الاقتصادية يترتب على فعل المحتكر اثار وخصمة اذ يؤول الى قلة الانتاج لأنه يرغب في الربح ولا يتم له هذا الا بالتقليل من الانتاج لتقل السلع فيرفع سعرها . وأنه يسمى دائما الى الوقوف بالانتاج الى دون المستوى المطلوب والكفء حتى لا يتحمل نفقات كبيرة وغيرها من الاثار (٣) وهذا لا يقره الشرع لما فيه من الحاق ضرر بالمامة فلا بد من القول بالتحريم لمنع ذلك .

وقد درج المتأخرون على تحريمه فيقول سيد سابق (والاحتكار حرمه الشارع لما فيه من الجشع والطمع وسوء الخلق والتضييق على الناس) (٤) وكذلك ابو زهرة اذ يقول (اتفق العلماء على ان الاحتكار حرام) (٥)

(١) انظر الطرق الحكمية مرجع سابق ص ٢٨٤ والحسبة مرجع سابق ص ٢٤

(٢) انظر التكافل الاجتماعي في الاسلام لأبي زهرة ص ٦٠

(٣) راجع الفصل الخاص باثار الاحتكار في هذه الرسالة ص ٣٢

(٤) انظر فقه السنة لسيد سابق المطبعة النموذجية بالحلمية ج ١ ص ١٤١

(٥) انظر التكافل الاجتماعي في الاسلام مرجع سابق ص ٥٩ ؛

رأى الفقهاء في مسائل يضر حبسها بالناس :

سنتعرض في هذه الفقرة الى حكم المشتري زمن الرخص والجالب
وحابس الطعام في البلد الكبير وحابس غلة وانتاج مصنعه على كل هؤلاء
محتكرون ام لا ؟ وكذلك سنتعرض الى مدة الاحتكار والى القول في حكم
محتكر البيع والشراء والعسل لأن كل هذه المسائل يتعلق بحبسها ضرر بالناس .

أولاً : قول الفقهاء في المشتري زمن الرخص ويدعوا اشتراؤه :

ذهب جمهور الفقهاء من الحنابلة والمالكية والشافعية والاحناف والظاهرية
الى ان المشتري وقت الرخص ويدعوا لحاجته دون ان يلحق ضرراً بالناس
فليس بمحتكر .

فالحنابلة يقولون (فأما ان اشتراه في حال الاتماع والرخص على وجه
لا يضيئ على احد فليس بمحرم) (١) والمالكية يقولون : (وأما اذا اشترى
من السوق فاجازه قوم ومنعه اخرون اذا أغر بالناس) (٢) وفهم من قولهم
هذا ان اناساً منهم يجهزون هذه الحالة مع تحقق الضرر ولكنهم لم يوضحوا
من هم .

والشافعية يقولون (فأما اذا ابتاع - أى اشترى - في وقت الرخص
فلا يحرم ذلك) (٣) والاحناف جاء عنهم (ان المحتكر اذا اشترى طعاماً
في صمر وامتنع عن بيعه صراً بالناس وذلك المصر صغيراً عد محتكراً وان كان
المصر كبيراً لا يضربه حادى لا يضر هذا الشراء به - لا يذون محتكراً) (٤)

(١) انظر المتن مرجع سابق ج ٤ ص ٢٨٣ (٢) انظر الخطاب مرجع سابق ج ٤ ص ٢٨

(٣) انظر المذهب مرجع سابق ج ١ ص ٢٩٢

(٤) انظر بدائع الصنائع مرجع سابق ج ٥ ص ١٢٩ .

وغيرهم عن ذلك ان الشراء الذي يكون في البلد الكبير ولا يضرباً عليه ولا يحد^{لا يمنع}

احتكاراً . . وأما الظاهرية فيصير ابن حزم بقوله (والمحتكر في وقت رخاء

ليس أثماً بل هو محسن) (١)

ولا نعرف أحداً قال بخلاف ذلك الا البعض الذي جاء في قول المالكية

ولعلمهم اعتبروه محتكراً بسبب حبسه ومجرد الحبس لا يحد صاحبه محتكراً ان ليس

كن محبس مذموم . .

وحجة قول الجمهور واضحة في ان هذا المشتري بذلك الكيفية لم يجمع

فيه علة الاحتكار بل يحد فعله هذا حسنة كما قال السبكي وقطع بذلك

المجاطي (٢) . ونزيد ذلك تأكيداً بما جاء من سعيد بن المسيب عندما

سأل مصراً من سبب احتكاره للزيت فقال معمر (فأما ان ياتي الشيء - الى يأتي

المحتكر ليشتري الشيء - وقد اتضع فيشتريه ثم يضعه فان احتاج الناس

اليه اخبرجه فذلك خير) (٣) وعلى هذا فسرنا احتكار مصمر للزيت وغيره ونحو

اللائق به . وهذا الصنيع جاء به يوسف عليه السلام وعكاه الله عنه بقوله

(قال تزرعون سبع سنين دأباً فما حصدتم فذروه في سنبله الا قليلاً مما تأكلون) (٤)

وشرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد ما ينسخه . وهو ايضا نزع من التعاون على

البر والتقوى لان الحبس بهذه الحالة يعين على ما يحدث للناس فيما يجري

به القدر وهم مأمورون بالتعاون لقوله تعالى (وتعاونوا على البر والتقوى ولا

تعاونوا على الاثم والعدوان) (٥) بل اعتبر بعض العلماء مثل هذا الصنيع مصلحة

(١) انظر المحلى لابن حزم مرجع سابق ج٤ ص ٦٤

(٢) انظر نيل الاوطار مرجع سابق ج٥ ص ٢٥١

(٣) انظر المذهب مرجع سابق ج١ ص ٢٩٢

(٤) آية ٤٧ من سورة يوسف

(٥) آية ٢ من سورة المائدة . .

وتركه مفسدة (١) وهذا رأى شديد لأن ترك الادخار في هذه الحالة يؤدي الى الاسراف في استعمال الموارد وإساءة لها في غير محلها والاسلام منيح ذلك وحث على ضده .

ثانياً : قور الفقهاء في الجالب :

اتفق العلماء على ان الجالب ليس بمحتكر ما لم يضر بأهل البلد ولا نعلم خلافاً في ذلك واليك عباراتهم في الجالب .

فالمالكية (فأما من جلب طعاماً فان شاء باع وان شاء احتكر الا ان نزلت حادثة فادحة او امر ضروري بالمسلمين فيجب على من كان عنده ذلك ان يبيعه بسمو وقته فان لم يفعل اجبر على ذلك) (٢)

والشافعية يقولون بعدم حرمة الشراء في وقت الرخص او ما كان ممن فلتة (لأن ذلك في معنى الجلب) وهذه العبارة تشير الى ان الجالسب لا يحد محتكراً (٣) .

والحنابلة يقولون (ولو جلب شيئاً فادخره لم يكن محتكراً بل ينفع الناس لانهم اذا علموا عنده طعاماً ممدداً للبيع كان ذلك أطلب لظلوهم من عدمه (٤) .

والأحناف يقولون (ولو جلب الى مصر طعاماً من مكان بعيد وهبسه لا يكون احتكراً . لكن لو امتنع عن البيع وضر بالناس يكره له ذلك وهذا قول أبي يوسف وعند أبي حنيفة لا يكره لكن الأفضل له ان لا يفعل ويبيع لأن في الحيس ضرراً بالمسلمين (٥)

-
- (١) انظر الاحتكار مرجع سابق ص ٣٩ (٢) انظر الحسابات مرجع سابق ج ٤ ص ٢٢
(٣) انظر المذهب مرجع سابق ج ١ ص ٢٩٢ وكذلك تكملة المجموع مرجع سابق ج ١ ص ٤٤
(٤) انظر المغنى مرجع سابق ج ٤ ص ٢٨٣
(٥) انظر بدائع الصنائع مرجع سابق ج ٥ ص ١٢٩ .

والظاهرة يعد ابن حزم الجالب محسن لأنه إذا أسرع بالبيع أكثر الجلب وإذا بارت سلمتهم تركوا الجلب فاضر ذلك بالمسلمين ويدخل الجالب في باب التعاون على البر (١) .

ومما مضى يتضح أن الفقهاء اتفقوا على أن الجالب ليس بمحتكر إذا لم يضر واختلفوا في حكمه إذا أضر فأبوه حنيفة لا يعمده محتكراً لكن يفضل له البيع إن أضر .

دليله في ذلك :

- ١ - حديث (الجالب مرزوق والمحتكر طمعون) (٢)
- ٢ - أنه لم يتعلق بما جلبه حق للعامة لأنه ما جلبه خارج المصر ، فلا يتحقق ظلم بذلك (٣) ،

وجه الدلالة : أن الحديث جاء بأسلوب يفهم منه أن الجالب لا يعد محتكراً إذا لو كان محتكراً لما جاء بعده اللعن على المحتكر بل لفظ الحديث يدل على مدح الجالب والدعاء له بالرزق ،

ووجه الحجة الثانية أن الناس لهم الحق فيما اشتركوا فيه لكن هذا بما بطعام لا حق لهم فيه لأنه من مكان بعيد عنهم فالحق لأهل ذلك المكان المملوك منه لا هم .

مناقشة دليل أبي حنيفة : يرى الباحث أن الحديث لا يدل بإطلاقه على إباحة الاختكار للجالب سواء أضر أو لا لأن الحديث اشتمل على ترغيب وترغيب فرغب في الجلب باعتباره تعاوناً على البر ويساعد في إزالة الضرر عن الناس ورهب

(١) انظر المحلى مرجع سابق ج ٩ ص ٦٤
(٢-٣) انظر البدائع مرجع سابق ج ١ ص ١٢٩ وانظر ما قلناه في الحديث ص ٧٥ من الرسالة .

من الاحتكار لما فيه من أضرار بالناس وكأن الرسول صلى الله عليه وسلم ينه الجالب
الى انه اذا جلب وأمسك ما جلبه فأضر بالناس فان اللعنة تكون من نصيبه
دما هي لا حقة بالمحتكر .

وأما حجته بأن الناس ليس لهم الحق فيما جلبه فالأمر ليس كذلك
لأن المسلمين أمة واحدة وجسد واحد . يجب على أغنياء الأمة كفاية فقرائها
كما يقول ابن حزم (وفرض على الأغنياء من أهل كل بلد ان يقوموا بقرائهم
ويجبرهم السلطان على ذلك ان لم تقم الزكوات بهم ولا في سائر اموال .
المسلمين بهم . فيقام لهم بما لا يكون من القوت . الذي لا بد منه ومن اللباس
للشتاء والصيف بمثل ذلك ويمسكن بيكثهم من المدر والصيف والشمس وعيون
المارة) (١) ويدل على ذلك قول الرسول صلى الله عليه وسلم (من كان معه
فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له ومن كان معه فضل زاد فليعد به
على من لا زاد له . قال فذكر من اصناف المال ما ذكر حتى رأينا انه لا حق
لأحد منا في فضل) (٢) فعبارة (من أهل كل بلد) تشير الى مكان واسع
لا يقتصر على مصر . كما ان اعطاء فضل الظهر او الزاد الذي يملكه الفرد
مأمورا به سواء بمحوض او مجانا فيكون اجبار الجالب الذي عنده ما يكفي لعدد
من الناس . اولى بمحوض .

والأمة الاسلامية لا تعرف الحدود والقيود فلو كان الاغنياء في اقصى مكان
من الدولة الاسلامية والفقراء في الجانب الاخر لوجب عليهم اعانتهم لحق الاخاء
(انما المؤمنون اخوة) (٣) ولأن الله سبحانه وتعالى يقول علي ابن

(١) انظر المحقق مرجع سابق ج ٦ ص ١٥٦

(٢) رواه مسلم انظر صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٢ ص ٣٣

(٣) آية ١٠ سورة الحجرات .

أبي طالب (ان الله تعالى . فرض على الاغنياء في اموالهم بقدر ما يكفي فقرائهم فان جاعوا أو عروا وجهدوا فبمنع الاغنياء . ونحن على الله تعالى ان يحاسبهم يوم القيامة ويمدبهم عليه) (١) .

اما حجة الجمهور القائلين بأن الجالب ليس بمحتكر الا اذا أضروهم ما نرجحه فواضحة للاتى :

١ - قد نقلنا عنهم ما يدل على هذا الرأي ان قيدوا احتكار الجالب بالسر (٢) .

٢ - استدلووا بحديث الجالب مرزوق والمحتكر ملعون) .

٣ - ان علة الاحتكار متحققة فيه اذا حبس الناس في حاجة .

وتجبه أدلتهم : قالوا ان الحديث جاء مطلقا فيدل على الاباحة لكن قيدناه

بعلة الضرر التي كان عليها مدار الاحتكار ان المحتكر لا يمنع الا اذا أضرفلا

فرق بينه وبين من تحققت فيه هذه العلة .

مناقشة الأدلة :

يوافق الباحث الجمهور في قولهم بأن الجالب في الاصل ليس

بمحتكر وكذلك كل بائع لا يقصد الضرر بالناس سواء يتربض الفلأه أو بالحبس

اما اذا قصد ذلك فيمد محتكرا لتحقق علة الضرر . وقد أشرنا الى ما فهمناه

من الحديث ليدل على مقصودنا (٣) . وقد غلب على الجانبين في هذا المصير

أنهم يحبسون ما جلبوه حتى تحين لهم فرصة البيع بالسر الذي يناسبهم وفي هذا

(١) انظر المحلى مرجع سابق ج ٦ ص ١٥٨ (٢) انظر قولهم ص ٨٥ من الرسالة

(٣) انظر الفقرة التي ناقشنا فيها دليل ابي حنيفة ص ٨٦ من الرسالة .

ضرر بالغ بالناس فلو أجبنا الجلب مطلقا لتضرر الناس من ذلك كما هو معلوم من
حالة العصر المشاهدة .

ثالثا : حكم حابس الطعام في البلد الكبير :

الذين تعرضوا لهذه المسألة هم الأحناف والحنابلة فقد عبروا عن ذلك
عراحة بقولهم (ان يكون الشئ المحتكر - في بلد يضيئ بأهله الاحتكار)
كالهرمين والثفور قال احمد الاحتكار في مثل مكة والمدينة والثفور ، فظاهر هذا
ان البلاد الواسعة الكثيرة المرافق لا يحرم فيها الاحتكار لان ذلك لا يؤثر فيها
غالبا (١) والاحناف يقولون (فيكره الاحتكار - اذا كان يضر بهم ذلك بأن
كانت البلدة صغيرة بخلاف ما اذا لم يضر بأن كان المصر كبيرا) (٢)

حجة هذا الفريق :

١ - حجتهم في ذلك ان سعة البلد مظنة لكثرة الانتاج فيندران
يؤثر الاحتكار فيها . .

٢ - ان المحتكر حابس ملكه من غير اضرار بغيره .

مناقشة هذه الحجة :

تصلح هذه الحجة اذا كان اهل هذا البلد ممن يعمل بالزراعة
او ممن يربون الماشية بحيث "لا يستطيع محتكر ان يؤثر على احتكار كافة ما ينتجون
لان الطلب لا يساوى العرض لكثرة الاخير في هذه الحالة وهذا ما يحدث في كثير
من اقاليم العالم . وهذا الفريق قد قيد حكمه هذا بعدم الاضرار او بعدم تأثير
المحتكر على البلد الكبير ومعنى ذلك انه لو اضر او كان تأثيره واضحا على
الاسعار او الكميات فانهم يقولون بأنه محتكر ، ويكونون بذلك متفقين

(١) انظر المغنى مرجع سابق ج ٤ ص ٢٨٣

(٢) انظر شرح فتح القدير مرجع سابق ج ٨ ص ٤٩١

مع غيرهم (١) الذين يفهم من سكوتهم عن هذه الحالة انهم لا يفرقون بين البلد الصغير والكبير ، فاذا تحقق الضرر فهو محتكر والا فليس بمحتكر .

وبالبحث يرى ان الحبس اذا كان مضرًا بأهل البلد سواء كان البلد

صغيرا او كبيرا عد حابس ذلك محتكرا خاصة اذا تهيم الغلاء . لأن

العلماء قالوا في من اشترى وقت الرخص يخرج به جبرا عند الحاجة اليه فمن

باب أولى المحتكر في البلد الكبير هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى فصغر البلد

وكبره قد أصبح في عصرنا هذا غير ذي جدوى تذكر لأنه أصبح في مقدور

فرد او افراد قليلين ان يسيطروا ليس على اقتصاد مصر او بلد فحسب بل

على اقتصاد قطربكامله او اقطار وفي مقدور شركة كشركة (ستاندرد أويل

أوف كاليفورنيا) ان تسيطر على اقتصاد عدد من الاقطار وفي مقدور منظمة

كمنظمة الدول المصدرة للبترول (أوابك) أن تحدث ضررا بالغا بالمال

كله ان ارادت ذلك بحبسها ما تستجه من بترول وهكذا . وعليه فالحكم

ينبغي ان يدور مع الضرر وجودا وعدما ولا يلتفت الى صغر البلد وكبره .

رابعاً : حكم حابس غلة ضيخته او مصنعه :

ذهب جمهور العلماء من المالكية (٢) والشافعية (٣) والحناف (٤)

والحنابلة (٥) والظاهرية (٦) وغيرهم الى انه ليس بمحتكر واستدلوا بالاتي :

١ - أن هذه الغلة ملك له وحق خالص لا يملك به حق العامة . (٧)

٢ - أن له ألا يزرع فكذلكه ان لا يبيع (٨)

(١) لفظة غيرهم معنى بها المالكية والشافعية .

(٢) و (٣) و (٤) و (٥) و (٦) انظر اصولهم السابقة

(٧) و (٨) انظر رد المحتار مرجع سابق ج ٥ ص ٣٥٢

٣ - أنه لم ينو التبرص أو الغلاء أو الحبس فيكون كالجالب (١)

٤ - ان ما حبسه من عذته انما حبسه من أجل قوته وقوت عياله كما

فعل ذلك الرسول صلى الله عليه وسلم ان كان ينفق على اهله نفقة سنة (٢)

مناقشة الأدلة : يرى الباحث ان الحججة الأولى والتي تمنى ان ما حبسه

خالص حقه . ليس لا أحد حق في ذلك فغير مسلمة لما ذكرنا من ان المجتمع

الاسلامي قائم على التكافل والترابط فيما بين افراده .

والحجة الثانية التي تمنى ان له ألا يزرع فكذلك له ان لا يبيع فالأمر

ليس على عمومه فهو لا يزرع في حالة ألا يحتاج الى زراعة وغذاء من يقوم بذلك

أما اذا لم يوجد من يقوم بهذه الزراعة فتصبح فرض عين عليه (٣) وكذلك له

ان لا يبيع في حالة توفر بائعين يقومون بالواجب أما ان احتاج الناس الى

ما عنده أجبر على بيعه بل يقاتل كما ذكر ذلك ابن تيمية (٤) .

والحجة الثالثة مقبولة ان المادة جرت على أن الزرع يحبسون

شيئا من فلتهم لحاجتهم اليها سواء للأكل أو لبيعها اذا احتاجوا الى

مال وهذا ما كان يفعله الرسول صلى الله عليه وسلم ان كان يحبس لهم قوت

سنتهم .

ويؤيد الباحث هذا الرأي الا اننا نقول باجباره على البيع ان احتاج

الناس الى فلتته أو سلعة مصنعة وما الى ذلك لعدة أسباب منها :

(١) انظر المختار مرجع سابق ج ٤ ص ٢٨٣

(٢) انظر الحطاب مرجع سابق ج ٤ ص ٢٢٨

(٣) راجع رأي الاسلام في شروط المنافسة الكاملة ص ١٢٩ من الرسالة

(٤) راجع ص ٣٠ من الرسالة .

١ - ان هذا هو المعنى الذى من اجله منع الشرع الاحتكار ولذلك قال ابن عابدين - بعد قول المصنف (ولا يكون محتكرا بحبس غلة ارضه) - والظاهر ان المراد انه لا يأثم اثم المحتكر وان أثم بانتظار الغلة او القحط لنية سوء للمسلمين (١) . واستطرد قائلا وهل يجبر على بيعه ؟ الظاهر نعم ان اضطر الناس اليه (٢) .

٢ - ان ما ذهبنا اليه هو معنى قول الجمهور لا أنه يكون لا معنى لقول النووي - أجمع العلماء على أنه لو كان عند انسان طعام واضطروا اليه ولم يجدوا غيره أجبر على بيعه دفعا للضرر من الناس (٣) والمباراة عامة تجبر أى انسان بحوزته طعاما سواء من غلته او من شرائه او غير ذلك وانظر لقوله لم يجدوا غيره - فقد لا يوجد الطعام الا عند صاحب هذه الارض ، ألا يجبر . وقريب من ذلك قول الكسانى ان قال : الافضل أن لا يفعل ويبيع لان في الحبس ضررا بالمسلمين (٤) .

٣ - أننا لو نظرنا الى حالة الانتاج في عصرنا لوجدنا ان بعض الناس او الشركات او المشاريع يتكون ارضا واسعة تنتج كمية كبيرة من الطعام وغيره فاذا لم نقل بأن حابس غلة ارضه محتكرا للناس هو لا عليه ولحبسوا انتاجهم ولا يخفى ما يلحق بالناس من ضرر نتيجة لذلك اللهم الا اذا قلنا اننا نجبره بالبيع دون ان نطلق عليه لفظ المحتكر وهذا القول لا ثمرة له خاصة وقد تحقق في حابس غلته الضرر وهو غلة الاحتكار الاساسية .

(١) و (٢) انظر رد المحتار مرجع سابق ج ٥ ص ٣٥٢
(٣) انظر صحيح مسلم بشرح النووي ج ١١ ص ٤٣ والخطاب ج ٤ ص ٢٢٨ مرجعان سابقان .
(٤) انظر بدائع الصنائع مرجع سابق ج ٥ ص ١٢٩ .

- ٤ - ذكرنا ان الجالب يجبر على البيع ان اضر و هذا في معنى الجالب ،
فحكما على الجالب بأنه محتكر ان اضر وينطبق على حابس غلته نفس الحكم .
- ٥ - ان حق الناس يتعلق بما يدعوه بأى جهة كان الادعاء ولا
يحق لأف فرد ان يلحق ضررا بالعامه لأن الشريعة راعت تقديم المصلحة العامة
على المصلحة الخاصة ودفع الضرر العام .

- ٦ - أن الادلة جاءت مطلقة لم تستثن فردا من افراد الاحتكار
ووصفته بالخطيئة وهو الذى يخلو في حق غيره ويأثم بحبسه عنهم ما
يحتاجون اليه فمنعت كل حكر وحبس يوصل الى ذلك وسمته خاطئا ونقت
ما يخالف ذلك .

غامسا : هل للاحتكار مدة ؟

- ذهب الاحناف وبعض الامامية الى ان للاحتكار مدة بحيث اذا قصرت لا
يكون محتكرا لعدم الضرر واذا طالت يكون محتكرا لتحقق الضرر (١) .

أدلة هذا الفريق :

- ١ - حديث ابن عمر (من احتكر العلم أرى بين ليلة فقد برى من
الله وبرى الله منه) (٢)

- ٢ - أنه لا بد للاحتكار من مدة حتى يتحقق الضرر .

- ٣ - حديث أبي امامة وفيه (أهل المدائن هم الحبسا في سبيل

الله فلا تحتكروا عليهم . . . من احتكر عليهم طعاما أو مئتين يوما ثم تصدق به

لم تكن كفارة له) (٣)

- (١) انظر تبين الحقائق لفخر الدين عثمان بن علي الزيلعي دار المصرف بيروت
ج ٦ ص ٢٧ (٢) اسناده ضعيف انظر نيل الاوطار مرجع سابق ج ٥ ص ٢٤٩
(٣) انظر الترغيب والترهيب لأبي محمد زكي الدين المنذرى دار الفكر بيروت
ج ٤ ص ٤٤ وقال ذكره رزين ولم أجده .

وجه - ه الأُدلة : نصت هذه الأُدلة على أن محترِك الدعام اريصين يوما يبرأ
 الله منه وبمفهوم المخالفة انه لآن لم يكمل هذه المدة فليس بمحتكر كما
 أن حججهم العقلية تدل على انه لا بد من معنى مدة للاحتكار وقد اختلفوا
 ثم فيها فبعضهم ^{قال} بأريصين ليلة وقيل شهر وقيل أكثر من ذلك وقيل سنة
 رويت عن أبي يوسف (١) .

مناقشة الأُدلة :

- ١ - أن الاحاديث بسفيقة وحتى لو صحت لما دلت على ما قالوا
 إذ يمكن أن تحمل على أن الذي يحتكر هذه المدة ينال عقابا كبيرا وهو
 براءة الله منه أو عدم قبول كنفارته وأن تصدق بما حبس ولا تعنى أن أقل
 من ذلك لا يعد احتكارا بدليل أنهم قالوا يأثم وإن قلت المدة (٢) .
- ٢ - أن حججهم العقلية لم تحدد المدة لأنه يمكن أن يعد محتكرا
 ولو بأقل فترة فقد يحبس سلعته ساعة فيتضرر الناس كحبس الدواء بل قد
 يهلك العريس في هذه المدة القصيرة .

القول الثاني : أنه ليس للاحتكار مدة معلومة بل مجرد تحقق الضرر وهذا قول
 بمشهور العلماء من المالكية والشافعية والحنابلة وغيرهم من ذكرناهم عند تصريف
 الاحتكار .

ويفهم قولهم هذا من خلال تصريح كل فريق للاحتكار فأدلتهم عامة
 لم تشر إلى مدة وتوقع الضرر يحدث بقليل المدة وسكثيرا . ومن الصعب

(١) انذار تبين الحقائق مرجع سابق ج٦ ص ٢٧ وكذلك البدائع ج٥ ص ١٢٩
 ورد المحطار ج٥ ص ٢٥١
 (٢) انذار ورد المحطار المرجع السابق نفس الصفحة .

تحديد مدة للاحتكار ان تحمل الناس بحبس السلع يختلف من سلعة لاخرى فقد
يصير الناس اسبوعا مثلا على نوع معين من الملح ولا يتحملون ساعة واحدة في
بعض السلع وعكذا .

أضف الى ذلك ان القائلين بالمدة لم ينفوا الاثم عن قليلها وكثيرها
والاثم لا يكون الا على فعل شيء محرم كما ذكرنا وان لفظ الاثم يطلق على
المحرم كما مر فيكون لا معنى لتحديد المدة حتى لا يتعلل المحتكر بها
ويجعلها حيلة لتحقيق غرضه السيء الذي يريد ان يأكل به مال الناس
بالباطل .

سادسا : حكم احتكار البيع والشراء والصمل :

لم تقف الشريعة عند تحريم فعل المحتكر بحبس السلع من الناس وترى ..
فلاشها ليلحق بهم الضرر بل منعت وألزمت الناس ألا يقصروا البيع على أناس
دون الآخرين وجعلت ذلك من البغى والفساد في الأرض والزمته والى الحسبة
من انكار ذلك وعقاب من يفعله يقول ابن القيم (ومعظم ولاية المحتسب -
وقاعدتها الانكار على هؤلاء الزغلية وأرباب الفس في السام والمشارب والملايس
وفيرها ، فان هؤلاء يفسدون مصالح الأمة ، والضرر بهم عام لا يمكن الاحتراز
منه ، فعليه ألا يهمل امرهم ، وان ينكل بهم وامثالهم ، ولا يرفع عنهم عقوبته (١)
ومن ذلك - اي من ما ينكره (ان يلزم الناس ألا يبيع الطعام او غيره من
الاصناف الا ناس معروفون) (٢) - وهذا هو احتكار البيع ان ألا يحتكر البيع
جماعة وينصوا غيرهم منه - ويستطرد قائلا - فلا تباع تلك السلع

(١) انظر الطرق الحكمية مرجع سابق ص ٢٨٢

(٢) انظر المرجع السابق ص ٢٨٦ وكذلك الحسبة لابن تيمية مرجع سابق ص ٢٥٥

الا لهم... (١) و غذا یعنی الا یشتري هذه السلع غیرهم وهو ما یسیر
 باحتکار الشراء (٢) ، ثم یحکم علی غذا الفعل بأنه (من البقی فی الارض
 والفساد ، والظلم الذی یحبس به قطر السماء) (٣) ولا یكون الفعل بغیا
 وفسادا وظلما الا لحرمته اذ الظلم والفساد والبقی امور محرمة فی الشرع .

احتکار الصل : العمل فی الاسلام شرف وواجب یقول تعالی (وقل عملوا
 فسیرى الله عملکم ورسوله) (٤) ویقول الرسول صلی الله علیه وسلم (ما أکل
 احد طعاما قط خیرا من ان یأکل من عمل یدیه وان نبی الله داود علیه
 السلام کان یأکل من عمل یدیه) (٥) ولا حاجة لنا فی توضیح ذلك ان لا ینفی
 علی البشرية اهتمام الاسلام بالعمل ، ویکن ان نذكر ان الاسلام جعل الصنائع
 فرض علی الکفاية (٦) ینفی للقاء بها أمران :
 أحدهما : امتثال الأمر به . وثانیهما : اسقاط الطلب به من جماعة
 المسلمین (٧) .

(١) انظر الحسبة مرجع سابق ص ٢٥ وكذلك الطرق الحکمة مرجع سابق ص ٢٨٦
 (٢) سیأتی ذکره عند الحديث عن الاحتکار فی الاقتصاد الوضعی الباب
 الثالث .

(٣) انظر الطرق الحکمة مرجع سابق ص ٢٨٦ والحسبة ص ٢٥
 (٤) آية ١٠٥ سورة التوبة
 (٥) رواه البخاری انظر فتح الباری مرجع سابق ج ٤ ص ٣٠٣
 (٦) انظر الطرق الحکمة ص ٢٩٧ والحسبة ص ٢٨ وبدائع السلك فی
 طبائع الملك لأبي عبد الله بن الأُزرق دلیع وزارة الثقافة بالمراق تحقیق
 وتحلیل علی سامی ص ٣٩٨ .
 (٧) انظر بدائع السلك مرجع سابق ص ٣٩٨

وعلى هذا يكون العمل من حق الجماعة لا حق الأفراد إذ حاجة المجتمع تتطلب ذلك من الأفراد كل في مجاله (ولولى الأمر أن يلزمهم بذلك بأجرة - مثلهم فانه لا تتم مصلحة الناس إلا بذلك) (١) .

ويكون في هذه الحالة واجب يأثم الفرد بتركه ^{أو كبحه} عليه وما كان عمله واجبا كان تركه محرما . ولذلك (لا يمكن) ولي الأمر هو " لا الصانع من مبالغة الناس بزيادة عن عوض المثل ولا يمكن الناس من ظلمهم بأن يصلوهم دون حقهم) (٢) أى لا احتكار لهذه الصنائع كما أنه لا احتكار لخدمة هو " لا الصانع منها للضرر ووقوع الظلم . وهذا السرائى رؤاه ابن تيمية وابن القيم عن أصحاب الشافعي وابن حنبل وغيرهم كأبي حامد الغزالي وابن الجوزي (٣) .

(١) انظر الطرق الحكمية ص ٢٨٩ والحسبة ص ٢٨ وبدائع السلك مرجع سابق
ص ٣٩٨ وانظر مجلة القانون والاقتصاد العدد الثالث ص ٥٠٢ السنة
٢٦ .

(٢) و (٣) انظر الحسبة مرجع سابق ص ٢٧ والطرق الحكمية لابن القيم ص ٢٩٠

الفصل الخامس

الوسائل التي عالج الاسلام بها الاحتكار

اتضح لنا ان المحتكر باحتكاره سلع الناس وخدماتهم يلحق بهم ضرراً
بليغاً ولذلك كان لا بد من معالجة هذا الخطر وافساح المجال لكل من يرغب
البيع دون ان يمنعه أحد فلا يتواطأ البائعون فيما بينهم ولا المشترون لكي
لا يؤدي ذلك الى ظلم المشتري او البائعين (١) ، ولهذا اتخذت الشريعة عدة
وسائل لمعالجة الاحتكار بأنواعه المختلفة ونجملها في الآتي :

- ١ - تحريم الاحتكار
- ٢ - شجعت الجلب (الاستيراد) والركبان الذين يأتون من اماكن
قريبة وما ذلك الا ليكثر العرض ويرخص السعر .
- ٣ - منعت تلقى السلع قبل هبوطها السوق خشية احتكارها من قبل
المحتكرين والحاق الضرر بأهلها .
- ٤ - منعت تولي بيع الحاضر (ساكن البلد) لأهل البادية لأن ذلك
مظنة الحاق الضرر بالناس .
- ٥ - الاجبار على البيع لكل من بيده سلعة هو ليس بحاجة لها .
- ٦ - نادت بالتسمير حتى لا يكون هناك مجال لاستغلال الناس
والحاق الضرر والفن بهم .

(١) - تحريم الاحتكار : وقد تناولنا رأي الفقهاء في تحريم الاحتكار وسنتناول

فيما بعد الوسائل العلاجية الأخرى حتى يعرف القارئ الى أي مدى استطاعت

(١) انظر الطرق الحكمية مرجع سابق ص ٢٨٨ والحسبه مرجع سابق ص ٢٧

الشريعة الإسلامية معالجة الاحتكار ويقارن ذلك بمعالجة النظم الاقتصادية
الوضعية للاحتكار ليتضح له الأمر (فأما الزيد فيذهب جفاً وأما ما ينقص
الناس فيمكث في الأرض) (١) الآية .

(٢) تشجيع الجلب (الاستيراد) :

يرى مالك بن أنس ان عمر بن الخطاب قال : (لا حكرة في سوقنا ،
لا يعمد رجال بأيديهم فضول من أذهاب (٢) الى رزق من رزق الله نزل
بساحتنا فيحتكرونها علينا ، ولكن أيما جالب جلب على عمود كبدته في الشتاء
والصيف ، فذلك ضيف عمر فليبع كيف شاء الله وليس لك كيف شاء الله (٣) .
فمر بن الخطاب بقوله هذا يشجع المستوردين لما يعلم من أن سياسته
هذه ستؤدي الى رخص السلع بسبب كثرة ما يعرضه هو* وهم في مأمن من
كل ضرر يتوقعونه وكل غبن يلحقهم لأن الاسلام منع تولي البيع لهم وتلقيهم (٤)
ومنع أي ضرر يتوقع حدوثه حتى لو أراد تاجر ما داخل البلد منافستهم من
أجل فساد السوق عليهم كسأ ن يخفي السمر عمدا ليضطرهم الى البيع بسعره
فيؤدي ذلك الى تخفيفهم من المعنى* مرة ثانية ، وعلى هذا يفسر قول عمر
لما طلب عندما علم بأنه يبيع زببها بسعر دون السعر المطلوب بعد علمه
بأن جلابا جاءوا بزبيب من الطائف فخشي عمر رجوعهم بسبب ما يحدث لديهم
من خسارة لو باعوا بالثمن الذي يبيع به جالب ولذا قال له (اما ان تزيد
في السمر واما أن ترفع من سوقنا) (٥) أي اما ان يبيع بمثل ما يبيع اهليل

(١) آية ١٧ من سورة الرعد

(٢) أذهاب جمع ذهب انظر الموطأ شرح الزرقاني لأبي عبدالله محمد بن

عبد الباقي الزرقاني تحقيق ابراهيم عطوه ط الحلبي بمصر ١٩٦٢ م -

ج ٤ ص ٢٥٣

(٣) المرجع السابق ج ٤ ص ٢٥٣ (٤) سيأتي تفصيل القول في ذلك

(٥) انظر الحسبة لابن تيمية ص ٢٩ وكذلك الموطأ شرح الزرقاني ج ٤ ص ٢٥٣

السوق أو يرفع (يرحل ويبتعد لئلا يصر بأهل السوق وهم الباعة . (روى ابن القاسم عن مالك ؛ لا يقام الناس لخمس . قال أي ابن القاسم وعندى أنه يجب ان ينظر في ذلك الى قدر الأسواق) .

ومعنى هذا أن الأسواق تختلف سعة وضيقا فمن الأسواق ما يكون الخمسة عددا كبيرا لما فيه من باعة ومن الأسواق ما يعد هذا العدد قليلا ولهذا قال ابو الوليد الباجي من المالكية (الذى يومر من حط عنه ان يلحق به هو السمر الذى عليه جمهور الناس فاذا انفرد منهم الواحد والعدد اليسير يحط السمر أمروا باللاحاق بسمر الجمهور لأن المراعى الجمهوريه تقوم المبيعات) (١) .

ولا يخشى من أن يومر تشجيع الجلب الى الاحتكار ان لو نزل بالناس حاجة ولم يوجد عند غيره أجبر على بيعه بسمر الوقت ، لرفع الضرر عن الناس . ولا أن الجالب غريب لا يستطيع البقاء اكثر من مدة تمكنه من تصريف بضاعته لأن بقاءه يحتاج الى نفقات محسوبة عليه وبضاعته تحتاج الى نفقات لحفظها وتخزينها ، كما انه يتعجل بالرجوع ليسافر مهام عمله كل ذلك يجعله في عجلة من أمره ولا يسمح له بتسليمها لأحد أهل البلد لورود النهى عن بيع الحاضر للهادى كما سيأتى ، الا على سبيل تصرفها لهدون أجر . لأن ابن عباس رضى الله عنهما عندما سئل عن النهى قال (لا يكون له سمسارا) (٢) فلم يبق أمامه الا البيع لتصرف بضاعته ثم التوجه الى وطنه لي جلب مرة ثانية اما الى نفس البلد ان كان السمر معقولا ومحققا له شيئا من الربح ، أو الى بلد آخر وهكذا .

(١) انظر الحسبة مرجع سابق ص ٣٠

(٢) انظر فتح البارى مرجع سابق ج ٤ ص ٣٧٠

وقد اهتم الفقهاء اهتماما كبيرا بالجلب فتحدثوا عن معناه و حكمه وشروطه
ومسافته ولهذا سنتناول ذلك بالتفصيل وما يدخل في هذا المعنى كـتلقى
الركبان والسلع والبيع .

(٣) التهى عن تلقى الجلب والركبان والسلع :

الجالب الغالب فيه ان يكون من مكان بعيد عن البلد ، مأخوذ من
جلب الشيء : اذا جاء به من بلد للتجارة جلبا (١) . ويسمى ايضا تلقى السلع (٢)
والركبان هم الأشخاص الذين يأتون راكبين للدواب (٣) ، ولذلك فالغالب
فيهم أن يأتوا من مصر الى مصر . وبهذا يكون الجلب الغالب فيه أنه من
بلد الى بلد . . وهو لا * واولئك هم الذين يأتون بالسلع ولذلك فالتهى عن
تلقى هو لا * هو تهى عن تلقى السلع وهي ما يباع فيكون ايضا بمعنى تلقى
البيع ونود ان نشير الى أن حديثنا سيكون عن التلقى بمعانيه التي ذكرت . .
الأدلة التي وردت في التهى عن التلقى :

- ١ - عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم
(لا تلقوا الجلب فمن تلقاه فاشترى منه فاذا أتى سيده السوق فهو بالخيار) (٤)
- ٢ - عن أبي هريرة رضى الله عنه أم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
(لا تلقوا الركبان) (٥)
- ٣ - عن ابن عمر رضى الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
(لا تلقوا السلع حتى يهبط بها الى السوق) (٦)

(١) و(٢) انظر مادة جلب في لسان العرب مرجع سابق ج ١ ص ٢٦٨ والاحتكاك مزيج
سابق ص ٨٣ ونيل الاوطار ج ٥ ص ١٨٨
(٣) انظر المصباح المنير لـ احمد بن محمد الفيومي تصحيح السقا طبع الحلبي بدمر
ج ١ ص ٢٥٤ .
(٤) انظر صحيح مسلم بشرح النووي ج ١ ص ١٦٤
(٥) انظر فتح الباري مرجع سابق ج ٤ ص ٣٦١
(٦) انظر سنن البخاري بحاشية السندی طبع شركة مكتبة احمد بن سعد بن
اندونيسيا تجليد دار الفكر بيروت ج ٢ ص ١٩٠ .

٤ - عن ابن مسعود رضى الله عنه انه قال (نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن تلقى البيوع) (١)

دلت هذه الاحاديث بمجموعها على نهى التلقى سواء للسلع أو البيوع أو الجلب أو الركبان وقيل أن نذكر قول الفقهاء في هذا النهى هل هو للتحريم أم الكراهية وهل يدل على صحة البيع أم على بطلانه نذكر علة هذا التلقى .

علة منع التلقى : ساق العلماء علتين لمنع التلقى هما :

- ١ - ازالة الضرر عن الجالب أو الراكب وصيانته ممن يخدعه .
- ٢ - لحقوق الضرر باهل السوق في افراد التلقى الذى اشترى بالرخص لبيع بالفلا (٢) .

وجه هذه العلة : وجه هذه العلة هو أن الشرع ينظر في مثل هذه المسائل

الى مصلحة الناس ، والمصلحة تقتضى ان ينظر للجماعة على الواحد لا للواحد على الواحد (٣) ومعنى هذه العبارة ان الجالب والراكب اذا جاء الى

السوق ولحقا ما عندهما من سلع فان ذلك في مصلحة الناس عامة بسبب رخص السمر وأما اذا تلقاهما التجار فان ذلك يلحق بهما وبالناس ضرر لحظة ان يحتكر التجار ويحبسوا ما اشتروا فلا يبيعوه الا بما يحقق لهم مصلحتهم .

وهذا الذى ذكرناه جمع لما قاله العلماء ان البيع قال علة النص سببها

ضرر البائع وهو الجالب والبيع قال سببها ضرر المشتري (٤) ..

(١) انظر متن البخارى مرجع سابق ج ٢ ص ١٨ و متن مسلم للإمام ابي الحسن مسلم بن الحجاج دار الفكر بيروت ج ٥

(٢) و (٣) انظر صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٠ ص ١٦٣ والحسبة مرجع سابق ص ٤٠

(٤) انظر الحسبة مرجع سابق ص ٤

مقصود الشارع من النهي :

يرى الباحث ان مقصود الشارع هو سد كل ذريعة تؤدي الى الاحتكار وتضر بالمسلمين حتى يتسنى للبائعين والمشتريين فرصة المساومة على ضوء العرض والطلب الحقيقيين فيقتنع البائع بما رزقه الله فيدعوه هذا الى ممارسة نشاطه بكل اهتمام ، أما اذا تلقاه أحد من اهل البلد للشراء منه واتضح أنه غرّة في السمر فان ذلك يؤثر في حركته (الاستيرادية) مما يؤدي الى ركود النشاط التجاري والزراعي وهذا ما ليس في صالح الناس فتداركت الشريعة الأمر قبل وقوعه درءاً للمفاسد ومنعاً للأضرار .

حكم التلقى من حيث الحرمة والكراهة :

أولاً - ذهب الشافعية الى (تحريم تلقى الركبان) (١) ونص ابن قدامة على ان تلقى الركبان في معنى بيع الحاضر للبادي وقد حكم بحرمة الثاني فيلزم حرمة التلقى (٢) وهو مذهب الحنابلة . والى الحرمة ذهب المالكية ايضا (٣) . وكذلك الظاهرية (٤) .

دليل الجمهور :

١ - الأحاديث التي ذكرناها وكلها بلفظ النهي وهو يحمل عند الجمهور على التحريم (٥) .

٢ - في التلقى تدليس وغرر وخداع (٦) .

(١) انظر تكملة المجموع مرجع سابق ج ١ ص ٢٣ كذلك صحيح مسلم بشرح النووي

مرجع سابق ج ١ ص ١٦٣

(٢) انظر المغنى مرجع سابق ج ٤ ص ٢٨٠

(٣) انظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للشيخ محمد عرفة طبع الحلبي ج ٣ ص ٧٠

(٤) انظر المحلى مرجع سابق ج ٨ ص ٤٤٩

(٥) راجع أدلة النهي ص ١٠١ من الرسالة

(٦) انظر فتح الباري مرجع سابق ج ٤ ص ٣٧٥ وتكملة المجموع مرجع سابق ج ١ ص ٢٣

وهي أدلة واضحة جاء الشرع محرماً للتدليس والفرر والخداع كما جاء الشرع مانعاً للضرر مزيلاً له . وهذا ما يترجح للباحث ، لأن التلقى يؤدى الى ضرر الجالب والراكب فالتلقى سيفينهما في الضرر وهذا يؤدى الى تقليل نشاطهم فيعود ذلك بالضرر على الناس عامة ، وكذلك يؤدى التلقى الى ضرر الناس لأن المتلقين يبيعون لهم بسعراً أعلى من سعر الركبان والجلباب .

ونتيجة لذلك فقد أعطى الشرع الركبان والجلباب الخيار اذا غبنوا في

السعر وهو الصحيح من مذهب الشافعية (١) وقال الحنابلة له مطلق الخيار (٢) ، وهذا ما إنراه لأن علة النهي هي الضرر بالبائع وقد زالت بعدم غبنه فلا حاجة لخياره . ويمكن ان نرد على القائلين بأن علة النهي مصلحة أهل البلاد وعم المالكية (٣) ، بقولنا ان أهل البلد قد راعى الشرع مصلحتهم بمنعهم للتلقى ومنعه لا احتكار ما يتلقى واجبار المشتري (المتلقين) على البيع كما مر دليل ذلك من قول الفقهاء وتعرضنا لذلك في اكثر من موطن .

ثانياً - ذهب ابو حنيفة الى كراهة التلقى في حالة أن يلبس السعر على

الركبان والجلباب والحاق الضرر بهم (٤) . والى ذلك ذهب أيضاً الاوزاعي (٥) ،

ولا نعلم لهما حجة الا انهم حملوا النهي للكرهية ان عند الحنفية لا يصرفون

النهي للتحريم لحاجة التحريم الى غلب شرعي جازم كحديث (ان هذين هرام

على ذكور أمتي حلال على اناثها) (٦)

(١) انظر صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٠ ص ١٦٣

(٢) انظر فتح الباري ج ٤ ص ٣٧٤ والمغنى ج ٤ ص ٢٨٢

(٣) انظر فتح الباري مرجع سابق ج ٤ ص ٣٧٤

(٤) انظر شرح فتح القدير مرجع سابق ج ٨ ص ٤٩١ وكذلك فتح الباري ج ٤ ص ٣٧٤

(٥) انظر صحيح مسلم بشرح النووي مرجع سابق ج ١٠ ص ١٦٣

(٦) انظر الكوكب المنير مرجع سابق ج ١ ص ٤١٨

وهذه لا تنهض حجة إلا إذا اعتبرنا أنهم يقصدون بالكراهة كراهة التحريم
والا فالليس الذي يحدثه المتلقى هو نوع من الفش والفش حرام لقول الرسول
صلى الله عليه وسلم (من غشنا فليس منا) . والحاق الضرر لا يجوز^{وتجيب} / أزالته
عندهم وعند غيرهم ولا يجب إزالة شيء إلا إذا كان الأثر الذي يقع على
المتضرر حرام .

حكم المتلقى من حيث الصحة والبطالان :

قد يحدث المتلقى للجلب والركبان أما عصيانا من بعض الأفراد أو نسيانا
وجها من البعض الآخر وقد يكون بغير قصد كأن يخرج لفرغ ما فيلقى
هو^١ . فما الحكم في كل هذه الحالات :

الحالة الأولى : إذا قصد المتلقى واشترى منهم فللملأ قولان هما :

القول الأول : صحة البيع وقال به الحنفية (١) وهو المشهور عند المالكية (٢)
ورأى للشافعية (٣) ورواية عن الإمام أحمد (٤) .

استدل هو^١ بالآتي :

أولا - حديث أبي هريرة السابق (لا تألقوا الجلب فمن تلقاه فاشترى

منه فإذا أتى سيده السوق فهو بالخيار)

ثانيا - النهي اتصّب على الضرر والخديعة الواقعة بالجلب لا

على البيع نفسه .

ثالثا - حملوا النهي على الصحة .

-
- (١) بدائع الصنائع مرجع سابق ج ٥ ص ٢٣٢
(٢) بداية الجتهد لمحمد بن أحمد بن رشد ط ٣ - ١٩٦٠ م البابي الحلبي بمصر
ج ٢ ص ١٦٦
(٣) انظر تكملة المجموع ج ١٣ ص ٢٤ والتهذيب ج ١ ص ٩٢
(٤) المفتى مرجع سابق ج ٤ ص ٢٨١

وجه أدلتهم :

وجه الدلالة من الحديث أن الشارع نهى عن التلقى واثبت لمن تلقى الجلب واشترى منهم صحة البيع بدليل متحه الخيار في آخر الحديث ولا يكون الخيار الا اذا كان العقد صحيحا .

وأما وجه الحجة الثانية هو أن النهى لو كان مقصودا به بطلان التلقى لوقف عند النهى له ولكن كونه يتمدى ذلك ويصرح باعطاء الخيار للجانب دليل على أن النهى منصب على ذلك لتملّقه بحق الجانب ولذلك لو أمضى الجانب البيع لصح عند الجميع .

وأما وجه الحجة الثالثة هي أن النهى يجل احيانا على الفساد واحيانا على الصحة والظاهر هنا حمله على الصحة لتملّقه بأمر خارج عن الفصل المنهى عنه كما تقرر عند الأصوليين لأن الجمهور قالوا يقتضى الفساد اذا تعلق النهى بذات الفعل أو بجزئه أما اذا تعلق بأمر خارج عن ذاته وجزئه فلا يقتضى الفساد (١) .

القول الثاني - بطلان البيع :

هذا القول هو رواية عن الامام (٢) احمد واختاره ابرهكر من الحنابلة ورأى عن المالكية (٣) وجزم به البخارى (٤) .
حجة هؤلاء هي :

١ - ظاهر النهى يقتضى الفساد (٥)

٢ - يعتبر نوعا من الخداع والعصيان وهما اثم (٦)

(١) انظر ارشاد الفحول مرجع سابق ص ١١٠ وانظر نيل الاوطار مرجع سابق ص ١٨٨

وفتح البارى ج ٤ ص ٣٧٤ (٢) انظر المفتى مرجع سابق ج ٤ ص ٢٨١

(٣) انظر الحلاب مرجع سابق ج ٤ ص ٣٤٤ (٤) انظر فتح البارى ج ٤ ص ٣٧٤

(٥) انظر المراجع السابقة نفس الصفحات والاحواز

(٦) انظر فتح البارى ج ٤ ص ٣٧٣

وجه الحجّة :

وجه الحجّة الأولى ان الرسول صلى الله عليه وسلم نهى عن التلقّي ويجب

أن تنتهى عما نهانا عنه لقول الله تعالى (ما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهاوا) (١) الآية .

وقول الرسول صلى الله عليه وسلم (ما امرتكم به فأتوا منه ما استطعتم وما نهيتكم عنه فانتهاوا) وفي رواية (فاجتنبوه) . فدل ذلك على وجوب الانتهاء والنهي ظاهره فساد المنهى عنه .

أما وجه الحجّة الثانية فان في التلقّي خداع للبائع وغش له وهذا لا يجوز لقول الرسول صلى الله عليه وسلم (من غشدا فليس منا) فيقتضى بطلان المنهى عنه .

مناقشة أدلتهم :

١ - ان القائلين بهذا يلزمهم ان يقولوا ببطلان وفساد بيع المهرأة فهو قد جاء بلفظ النهي بقوله صلى الله عليه وسلم (لا تصبروا الا بل والفسم فمن ابتاعها بعد فانه بخير النظرين بين ان يحتايها ان شاء امسك وان شاء ردها وصاع من تمر) (٢) لأن في بيع المهرأة غش وخديعة وهما محرمان في الشريعة (٣) وفي التلقّي غش وخديعة .

فالامام البخارى لم يبطل بيع المهرأة مع تصريحه بأن فيه خداع كما أنه عند ذكر حديث حكيم بن حزام في بيع الخيار وفيه (فان كذبا وكثما صحقت بركة بيعهما) قال لا يبطل بيعهما بالكذب والكتمان للسعيب فكيف يبطل بيع

(١) آية ٧ من سورة العنكبوت

(٢) انظر فتح الباري ج ٤ ص ٣٦١ مرجع سابق وكذلك نيل الاوطار ج ١ ص ٢٤١ مرجع سابق .

(٣) انظر تكملة المجموع شرح المذهب مرجع سابق ج ١ ص ٣١

التلقى لمجرد أن ألبس المشتري السعر على الركبان (١) . وعجزة (من غشنا
فليس منا) معناها ليس من اعتدى بهديي واعتدى بعلمي وعلمي وحسن
لميرقتي كما يقول الرجل لولده اذا لم يرضى فعله : لست مني (٢) أي أن المسلم
الذي يريد ان يقتدى بي فلا يفعل شيئا يؤخذ عليه بل يتحرى الصواب
في كل أمر يفعله .

القول الراجح : القول الذي يرجحه الباحث هو صحة بيع التلقى لمدة أدلة هي :

١ - أن النهي لا يقتضي الفساد الا اذا كانت له جهة واحدة كالشرك
والزنا اوله جهتان لا تنفك احدهما عن الاخرى فاجمعوا أنه في هذين
الحالتين يقتضي الفساد (٣) والحالة التي نحن بصدد ها ليست من هاتين
الحالتين بدليل ان علة النهي هي الاضرار بالبائع والاضرار امر خارج عن
المقد والبطلان والفساد يرجع الى ذات النهي عنه لا الى أمر خارج عنه (٤)
كما أن نهى الشارع ان كان لا أمر وزال ذلك الا سرتفع النهي فصار المقد
موافقا لقصد الشارع (٥) وهنا النهي كان بسبب الاضرار الواقع بالبائع فان رضى
البائع فقد زال النهي وارتفع .

٢ - يمكن تأويل كلام الامام البخاري (أن البيع مردود) على ما اذا
اختار البائع رده (٦) فلا يخالف الرابح لأن البخاري اذا كان يقصد الفساد
لميربه كما فعل في غير ذلك أو يعبر بالبطلان كما دته .

-
- (١) انظر تحفة الاسماعيليين للبخاري في فتح الباري ج ٤ ص ٣٧٤
(٢) انظر نيل الاوطار مرجع سابق ج ٥ ص ٢٤٠
(٣) انظر مذكرة اصول الفقه مرجع سابق ص ٢٠٢
(٤) انظر فتح الباري مرجع سابق ج ٤ ص ٣٧٤ وانظر بداية المجتهد ج ٢ ص ١٢٦
مرجع سابق .
(٥) انظر الموافقات مرجع سابق ج ١ ص ١٩٩
(٦) انظر فتح الباري ج ١ ص ٣٧٤ .

٣ - أن هذا البيع لم يختل فيه شرط من شروط البيع فلا يكون فاسداً
 إذ أجمع الجمهور على أن البيع إذا عقد شرعاً من شروطه فسد - أي باطل -
 وقد جاء هذا البيع في معظم كتب الفقه في باب المنهيات التي لا يقتضى النهي
 فساداً (١).

٤ - أن الشرع أعطى البائع الخيار والخيار لا يكون إلا في عقد صحيح (٢)
 إذ لا يملك أن يخير الإنسان في شيء هو في الأصل باطل .

شروط التلقّي : اجتهد الفقهاء في محاولة إيجاد شروط للتلقّي ليضبط الأمر
 ويتضح الحكم والا فلا خادع جاءت مطلقة ليتسع الأمر ويشمل المكان والزمان
 وهذه هي الشروط :

- ١ - العلم بالنفس . فلو لم يكن عالماً صح التلقّي والمبايع الخيار .
- ٢ - القصد العمد للتلقّي والشراء منهم . فلو لم يقصد لقاءهم وإنما
 قابلهم عفواً كان خرج حاجة له فوجدهم فبايعهم لا يتناوله النهي .
- ٣ - أن يكذب عليهم في سمر البلد فإن ذلك عقوبة لهم وغشاً .
- ٤ - أن يخبرهم بكثرة السلع في البلد وأنه لا حاجة إلى سلعهم
 فيضطروا للبيع له بأي سمر (٣) .

مناقشة الشروط :

- أولاً - لم يجمع عليها الفقهاء حتى تكون محل نظره .
- ثانياً - حتى هذه اختلف في بعضها أصحاب المذاهب الواحد قولاً

(١) انظر نهاية المحتاج مرجع سابق ج ٣ ص ٦٣٤ وكتاب الفقه على المذاهب
 الأربعة قسم المعاملات باب المنهيات التي لا يتضمن النهي فسادها
 وروضة الطالبين ج ٣ نفس الباب وغيرها .

(٢) انظر المصنفين مرجع سابق ج ٤ ص ٢٨١

(٣) انظر هذه الشروط في فتح الباري ج ٤ ص ٣٧٤ وما بعدها ونيل الأوطار
 ج ٥ ص ١٧٧ وسبل السلام ج ٣ ص ٢١ مراجع سابقة .

ورداً فمثلاً لو خرج غير قاصد التلقى هل يشمل النهي أم لا ؟ فالأصح عند
الشافعية أن النهي يشمل . كذلك لو كذب عليهم لا يعتبر شرعاً إلا بمسند
تحقق الغبن (١) .

٣ - ان الفاء الاحاديث وردت ملقاة ليدخل فيها كل تلقى يوعى
الى ضرر البائع سواء علم النهى او لم يعلم قاصداً وغير قاصد أليس عليهم
السهر أو لسم يلبس .

٤ - قد يحدث التلقى عن طريق التاكس والهاتف فيبيع البائع السلعة
على ضوء المكالمة وعندما يدخل السوق لا يجد الأمر على غير ما ذكر فلا يسمنا
إلا بإعطاء الخيار للبائع ان هذا في معنى التلقى وتحقق الماة التي من
أجلها أهدى الخيار .

٥ - القول بمسوم التلقى يسد جميع الحيل ويمنع كل أسلوب يضرب بالافرن
فلو أجهزنا مثلاً شرط القصد الممدد ، المتلقون بأنهم لم يقصدوا التلقى
وانما خرجوا لحاجاتهم وهكذا لا بد من سد جميع الذرائع التي توعى الى
الاضرار .

مكان التلقى ومسافته : اجتهد الفقهاء كماداتهم في البحث عن أدلة يستنبطون

منها هل للتلقى مكان معين اذا امتداه المتلقى يدخل في النهى ولعلمهم
تصوروا أن وسائل الاعلام والمواصلات ستظل على ما هي عليه في زمانهم لأن البائع
قد أصبح يعلم الاسعار ليس في المكان الذي يريد البيع فيه بل لو أحب مصرفة
أسعار أى بلد ولائى سلعة لاستأجر بأقل جهد ، مما جعل الباحث يوسع في
المقصد الذى اعتبره الفقهاء في النهي ليشمل ايضاً مصلحة الناس (٢) وهي لا

تتعلق إلا بهبوط السلع الى السوق ليراها الناس عياناً فيهبوا لشراؤها بسعر دون سعر
المتلقين لاحتمال تخزينهم لبعض السلع ابتغاء زيادة الربح .

(١) انظر فتح البارى مرجع سابق ج٤ ص ٣٧٥
(٢) قال بذلك الشوكاني فى نيل الاوطار مرجع سابق ج٥ ص ١٧٧ .

ولا بأس من ذكر آراء الفقهاء في تحديد مكان التلقى والمسافة ليمكس دقتهم
في الاستنباط من الأدب .

الرأى الاول : ذهب الشافعية (١) والهادوية (٢) الى ان التلقى لا يكون الا
خارج البلد واستدلوا على ذلك بالاتي :

١ - حديث ابن عمر السابق (لا تلقوا السلع حتى يهبط بها الى

السوق)

٢ - انه اذا دخل الراكب او الجالب البلد فقد أصبح مسؤولا عن ما

يحدث له من غبن .

وجه الدلالة : دلالة الحديث بمفهوم المخالفة انه اذا هبطت السلع الى السوق
فلا مانع من التلقى والا فيضع .

وجه الحجة الثانية واضحة ان تحمل الجالب والراكب مسؤولية البحث

عن الاسعار بعد دخوله البلد فلولم يفعل يمد مقصرا .

مناقشة الأدلة : كأن هو " فهموا ان السوق لا يكون الا خارج البلد او في حدود
البلد بحيث لو لم تهبط السوق فسوف تكون خارج البلد وليس الامر كذلك بل قد
يكون السوق داخل البلد أو في طرف منها والجلب والركبان من الجانب الاخر
فلا يصلوا الى السوق الا بالمرور على البلد .

والحجة الثانية مقولة جدا ولكن احيانا قد يكون البلد كبيرا فيصعب على

البائع معرفة حال الاسعار او قد ينخدع من بعض الناس فضاانا لذلك وحفاظا

على حقه لا بد من حمايته من مثل هذه العقبات والحيل وان كنا نرى ان في عصرنا

هذا من السهولة ان يعرف البائع الاسعار .

(١) انظر نهاية المحتاج مرجع سابق ج٣ ص ١٥٠ وسيل السلام ج٣ ص ٢١
(٢) انظر البحر الزخار لأحمد بن يحيى بن المرتضى مؤسسة الرسالة بيروت ج٤
ص ٢٩٧ . وكذلك سيل السلام المرجع السابق ج٣ ص ٢١

الرأى الثاني : ذهب الجمهور من المالكية والحنابلة والظاهرية أن التلقى المنهى عنه لا يكون الا خارج السوق .

واستدل هؤلاء^{*} بالآتي :

١ - حديث^{ابن} عمر رضى الله عنهما قال (كنا نتلقى الركبان فنشتري

منهم الطعام فنهنانا النبي صلى الله عليه وسلم ان نبيعه حتى يبلغ به سوق

الطعام) (١)

٢ - حديث ابن عمر أيضا (قال (كانوا - أى الصحابة - يبتاعون

الطعام في أعلى الأسواق فيبيعونه في مكانه فنهنهم رسول الله صلى الله

عليه وسلم أن يبيعوه في مكانه حتى ينقلوه) (٢) .

٣ - أن الركبان اذا دخلوا البلد فقد تعين عليهم معرفة السعر

والا فهم مقصرون (٣) . .

وجه الدلالة : في الحديثين السابقين اشارة الى (ان ابتداء التلقى الخروج

من السوق أخذنا من قول الصحابي انهم كانوا يتبايعون بدل طعام في أعلى

السوق فيبيعونه في مكانه فنهنوا عن أن يبيعوه في مكانه حتى ينقلوه ولم

ينهنهم عن التبايع في أعلى السوق فدل الى ان التلقى الى أعلى السوق جائز (٤)

ومعنى ذلك قد يكون التلقى داخل البلد جائزا لوجود السوق احيانا داخل

البلد .

والحجة الثالثة اقوى من حجة الفريق الاول لأنه ان كان الجالب مقصرا

بمجرد دخوله البلد عند اولئك فهنا أشد تقصيرا لأنه داخل البلد فيمكنه معرفة

السعر من أطراف البلد ، والا فيعد مقصرا .

(١) و (٢) انظر فتح البارى مرجع سابق ج٤ ص ٣٧٥ وانظر سبل السلام ج٣ ص ٢١

(٣) و (٤) فتح البارى المرجع السابق ج٤ ص ٣٧٥

مناقشة الأدلة : أدلة الجمهور لا شك انها تراعي المصلحتين تماما فلا يتصور بمدد دخول البلد ان يخدع الركبان في السمر كما أن محال المتلقين بات ضيقا لحلم الناس بالركبان فيشاركون المتلقين في البيع فيخف ضرر الناس بهـكس لو كان التلقى خارج البلد لصعوبة ذلك على الكثيرين من أهل البلد الذين لا تمكثهم ظروفهم من الخروج الى الركبان .

الرأي الراجح : يرى الباحث رأى الجمهور لا أدلته القوية الصحيحة ولا أنه يراعى مصلحة البائع ومصلحة أهل البلد ويضيق فرصة احتكار السلع على المتلقين وهو المقصود من هذا النهى فكلما غاقت الفرصة على المحتكرين كلما أصبح السوق مفتوحا للناس كافة لتتجاذبه قوى الطالب الحقيقية وقوى العرض الحقيقية ليصم النفع ويتحدد الانتاج على ضوء حاجات المجتمع ورغباته دون تحكم من أحد .

أما هل للتلقى مسافة محددة فلم يقل بذلك الا المالكية (١) فقد حدّثا بنحو ستة أميال (٢) . ولا شك أن هذه المسافة في ذاك الزمن تعتبر بعيدة جدا فليس من السهل لمعظم الناس وصولها لمجرد التلقى والشراء لبعدها ومشقتها كما ان الركبان لا يعرفون وهم على هذا البعد السمر وأخبار البلد لعدم توفر سبل وسائل الاتصال ونحن لا نلوم المالكية على ذلك بل يشكروا ويؤجروا لتحريمهم الأمر ولكن هذه المسافة أصبحت الآن لا تساوى شيئا فقد يركب الانسان سيارة لا تكلفه اكثر من ريال ليصل الى مكان المستوردين فيشتري منهم بل قد يكون هذه الاميال جزءا من البلد لا تساع المدن .

(١) و (٢) انظر بداية المجتهد مرجع سابق ج ٢ ص ١٦٦ وانظر فتح الباري ج ٤ ص ٣٧٥ فقد ذكر ان الثوري قد قال بانها مسافة القصر . وان المالكية اختلفوا في تحديدها .

ولذلك فلا بد من القول بعدم تحديد ما لأن الاحاديث وردت مطلقة وأن
المصنى المقصود من النهى قد يحدث على بعد أميال وقد يحدث باكثر
أواقل والذي ينظر اليه هو علة النهى لا المسافة ومكان التلقى ولكن الفقهاء
احتاطوا للأمر ووضعوا لذلك أقل الاحتمالات سدا للذرائع وحفظا لحقوق الناس
على حسب ما يرون فجزأهم الله خير الجزاء . والذي الجأهم لذلك هو
تخلف وسائل المواصلات وسبل الاعلام في وقتهم ان ينقطع البائع عن معرفة
أخبار اقرب المناطق اليه . اما الان فقد يعلم البائع أخبار السلع قبل أن
يتحرك من مكانه ويمكن أن يحمل معه جهازا لمطلع لحظة بلحظة على
ما يدور في أسواق العالم ومع هذا فهناك بعض السلع التي لا يستطيع
معرفة أسعارها الا بعد وصوله خاصة في الدول المتخلفة لقصور اجهزتها
عن ذلك . وكان ينبغي ان تقتدى بتماليم دينها الداعية الى العلم والمعرفة
والناحية عن الضرر والخداع فتصدر الجهات المعنية بالأسواق والأسعار
كوزارات التجارة والتموين والبلديات وغيرها نشرات توضح فيها الأسعار
يوما بيوم بل ساعة بساعة لتزيل الضرر عن المستوردين والمشتريين .

الى هنا نكون قد ناقشنا وسيلة هامة من وسائل معالجة الاحتكار
وهي وسيلة تشجيع الجلب ومنع تلقيهم لنأتي الى وسيلة اخرى ضمن سلسلة
من الوسائل التي عالج الاسلام بها الاحتكار وهذه الوسيلة هي :

٤ - النهى عن بيع الحاضر للبادي :

المقصود بالحاضر هو المقيم في المدن والقرى والبادي هو المقيم في

البادية (١)

(١) انظر صحيح مسلم بشرح النووي مرجع سابق ج ١٠ ص ١٦٤ ونهاية المحتاج
مرجع سابق ج ٣ ص ٤٦٤ .

وقد ورد الحديث بلفظ (لا يبيع حاضر لباد) لبيان الحال الفالصة

فقد الحق الفقهاء به كل غريب جالب للبلد بدويا او قرويا (١) بل الشافعية قالوا حتى ان كان من أهل البلد ووافقهم المالكية في أحد اقوالهم كل وارد على محل ولو كان مدنيا (٢) .

صورته : ذكر الجمهور ان صورة بيع الحاضر للبادى هي (أن يجرى البلد غريب بسلمته يريد بيعها بسعر الوقت في الحال فيأتيه بلدى فيقول له : ضمه عندي لأبيعه لك على التدرج بأعلى من هذا السعر (٣) .

وصورته عند الاحناف هي ان يبيع الحاضر للبادى زمن الفلاء شيئا يحتاج اليه أهل البلد (٤) وكأن الاحناف لا يرون ضررا يتولى البيع في غير زمن الفلاء وسنأتي الى رأيهم بعد قليل اذ يحيزون بيع الحاضر للبادى ملقا .

أدلة النهى :

١ - روى ابن عباس رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (لا تلقوا الركبان ، ولا يبيع حاضر لباد . قال طاوس فقلت لاهن عباس : ما قوله . لا يبيع حاضر لباد ؟ قال : لا يكون له سمسارا (٥)

(١) انظر المغنى مرجع سابق ج٤ ص ٢٧٩ ونهاية المحتاج المرجع السابق ج٣ ص ٤٦٤

(٢) انظر الشرح للدردير ج٣ ص ٦٩

(٣) انظر كلا من فتح البارى ج٤ ص ٣٧١ ونهاية المحتاج ج٣ ص ٤٦٤

صحيح مسلم بشرح النووي ج١٠ ص ١٦٤ ، عون المعبود ج٣ ص ٢٨٢

المغنى ج٤ ص ٢٧٩ مراجع سابقة

(٤) انظر فتح البارى ج٤ ص ٣٧١ (٥) رواه البخارى انظر فتح البارى ج٤ ص

٢ - عن سالم المكي أن اعرابيا حدثه انه قدم بحلوة - أي ناقة

أو شاة ذات لبن - له على طليحة بن عبيد الله ، فقال له : أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يبيع حاضر لباد ولكن اذهب الى السوق فانظر من يسيأيك فشاوري حتى آمرك وانهاك (١)

٣ - عن أنس رضي الله عنه قال (نهينا أن يبيع حاضر لباد وإن كان اخاه أو اباه) (٢)

٤ - وعن جابر رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (لا يبيع حاضر لباد يدعو الناس يرزق الله بعضهم من بعض) (٣)

علة النهي : يكاد يجمع الفقهاء والمحدثون على أن علة النهي هي الاضرار بأهل

البلد (٤) عن طريق رفع السعر لهم لأن الحضرى يريد أن يبيع بالتدريس وهذا فيه نوع من الحبس والتخزين للسلع ليغلو سعرها عن طريق التحكم في العرض وهو من فعل المبتكر الذى يحاول الوصول الى أقصى ربح ممكن بثمن السهل ليحقق مصلحته ولكن الشرع جاء ليراعى تحقيق المصلحة العامة وهو من باب (تحمل الضرر الخاص لدفع ضرر عام) (٥)

حكم بيع الحاضر للبادى : ذهب الفقهاء على ضوء الاحاديث الواردة في النهي الى

اقوال ثلاثة هي :

الرأى الأول - أن النهي يسدل على التحريم وقال بذلك الحكم

(١) رواه ابو داود وسكت عنه ابن حجر انظر فتح البارى مرجع سابق ج ٤ ص ٣٧١

(٢) متن صحيح مسلم مرجع سابق ج ٦ ص ٦ وانظر ايضا صحيح مسلم بشرح النووي ج ٢ ص ٦٤

(٣) انظر صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٠ ص ١٦٥ وانظر سنن النسائي ج ٢ ص ٢٥٦

(٤) انظر كلا من فتح البارى ج ٤ ص ٣٧١ صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٠ ص ١٦٤

نهاية المحتاج ج ٣ ص ٤٦٤ وسبل السلام ج ٣ ص ٢١

(٥) انظر الاشباه والنظائر لابن نجيم مرجع سابق ص ٨٧ .

الشافعية (١) والمالكية (٢) والظاهرية (٣) وهو الصحيح عند الحنابلة (٤) ورأى
للبخارى (٥) اذا كان البيع بأجرة .

دليل هو لا :

أولاً : الاحاديث التي سبق ذكرها وكلها بلفظ النهي .

ثانياً : المصلحة تقتضى التحريم .

وجه الأدلة : الاحاديث التي وردت في هذا الباب كلها بلفظ (لا يبيع)

ولفظ (نهى) وهذه الفاظ تدل على التحريم ولم ترد قرينة تصرف هذا

المعنى عن ظاهره فيجب ان يصار الى التحريم .

كذلك فقد جاء الشرع مزيلاً للضرر وجعله الاصوليون قاعدة بقولهم

الضرر يزال (٦) وورد فيه حديث (لا ضرر ولا ضرار) (٧) وقال الصنعاني

(دل الحديث على تحريم الضرر لا أنه اذا نفى ذاته دل على النهي عنه (٨) .

والمصلحة تقتضى ازالة الضرر عن الناس .

مناقشة أدلة الجمهور : لا اعتراض لنا على أدلتهم فهي صحيحة وجاءت بلفظ

النهي الذي يدل على التحريم وكذلك المصلحة تقتضى ان تحرم تولي بيع

الحاضر للبادي لكن على الصورة التي ذكروها وهي أن يبيع على التدريج

أما ان تولي البيع له على سبيل التعاون على البر والمساعدة له فهذا لا يحد

منها عنه وسنأتي لتوضيح ذلك عند الانتها من عرض جميع الآراء .

(١) انظر الام لمحمد بن ادريس الشافعي ج٣ ص ٨٢ ونهاية المحتاج ج٣ ص ٤٦٥

(٢) انظر بداية المجتهد مرجع سابق ج٢ ص ١٦٥

(٣) انظر المحلى مرجع سابق ج٨ ص ٤٥٣

(٤) انظر المغنى مرجع سابق ج٤ ص ٢٨٠

(٥) انظر فتح الباري مرجع سابق ج٤ ص ٣٧٠

(٦) انظر الاشياء والنظائر مرجع سابق ص ٨٥

(٧) انظر سبل السلام مرجع سابق ج٣ ص ٨٤ فقد ذكر أنه رواه احمد وابن ماجه

ومالك وغيرهم (٨) المرجع السابق ج٣ ص ٨٤

كما أن أصحاب هذا الرأي قالوا بالكراهة مع الضرر والضرر نهى الشرع

عنه وأوجب إزالته ونهى عنه . يقول الرسول صلى الله عليه وسلم (لا ضرر ولا ضرار)

وقد ذكر الصنعمانى أن الحديث يدل على تحريم الضرر (١) . وهنا يقع على

عامة الناس فتقدم مصلحتهم على مصلحة البادى لقاعدة دَرْءُ الْمَافْسَدِ مُقَدِّمٌ عَلَى

جلب المصالح (٢) لأن الضرر مقصدة .

الرأى الثالث /

هذا الرأى يقول بالجواز في حالة ألا يؤدى تولى البيع الى

الضرر بأهل البلد ، وقد ذهب الى ذلك الامام احمد وقال لا بأس به (٣) .

كذلك قال أبو حنيفة لا بأس به لو لم يضر (٤) . وهو الاوجه لعطاء في حالة

أن يأخذ الحاضر أجرة (٥) وكذا نقل عن البخارى الجواز اذا كان بغير

أجر (٦) أما ما ذكره ابن حجر والشوكاني من أن أبا حنيفة وعطاء يجيزون ذلك

مطلقا فلا تعلم من أين جاء بذلك (٧) والصحيح الذى يراه الباحث هو

الجواز في حالة عدم الضرر والمنع على جهة الكراهة أن كان به ضرر . وسياق

الامام البخارى يدل على هذا ان قال (باب هل يبيع حاضر لباد بغير أجر)

فالذى يتبادر الى فهم هذه العبارة انه بغير أجر جائز أما بالأجرة فلا يجوز

ولذلك قال البخارى عقب ذلك (ورخص فيه عطاء) أى رخص فيه اذا كان

بغير أجر (٨)

(١) انظر سبل السلام مرجع سابق ج ٣ ص ٨٤

(٢) انظر الاشباه والنظائر لابن نجيم مرجع سابق ص ٩٠

(٣) انظر المغنى مرجع سابق ج ٤ ص ٢٨٠

(٤) انظر الاختيار مرجع سابق ج ٢ ص ٣٦ فقد نقل الكراهة وقال لو لم يضر لا بأس به .

(٥) انظر عمدة القارى مرجع سابق ج ١١ ص ٢٨١

(٦) انظر فتح البارى مرجع سابق ج ٤ ص ٣٧٠

(٧) و (٨) انظر فتح البارى المرجع السابق ج ٤ ص ٣٧١ وقد نقل الجواز مللتا النووى في صحيح مسلم بشرحه ج ١٠ ص ١٦٤ وانظر ايضا عون المصيرود ج ٣ ص ٢٨٢ نيل الاوطار ج ٥ ص ١٨٦ مراجع سابقة .

أدلة هذا الفريق : استدلل هؤلاء بعدة أدلة هي :

- ١ - حديث (.. اذا استنصح احدكم اخاه فلينصح له) (١)
- ٢ - حديث جرير رضى الله عنه وفيه انه بايع الرسول صلى الله عليه وسلم على عدة أمور منها (النصح لكل مسلم) (٢)
- ٣ - تفسير ابن عباس لحديث (لا يبيع حاضر لباد) حيث قال : لا يكون له سمسارا (٣)
- ٤ - قياسا على الوكالة فانه يجوز توكيل البادى للحاضر (٤)
- ٥ - ان احاديث النهى منسوخة باحاديث وردت في النصيحة (٥)

وجه الأدلة ومناقشتها :

- ١ - الحديث الاول اذا غلب البادى النصح فعلى الحاضر ان ينصحه وهذا ليس محل النزاع لأننا بصدور تولى البيع دون ان يطلب منه ذلك.
- ٢ - الحديث الثاني يدل على مطلق النصح غلب أو لم يطلب فيقبل دليلا لشمول معنى النصح له ان النصح معناه حيازة الحظ للمنصوح له . كما أن النصيحة العامة تمنى ارشاد الناس لمصالحهم في آخرتهم ودنياهم (٦) . وهذا يصلح دليلا لهم ولكن لنا اعتراض منشأه أن النصح للبادى يؤدى الى اضرار بأهل البلد وهذه مفسدة اكبر من المصلحة المتحققة للبادى فيجب درءها لقاعدة درء المفساد مقدم على جلب المصالح (٧) . كما ان الشارع لا يقصد بنهيه منع البيع

(١) و (٢) و (٣) انظر فتح البارى مرجع سابق ج٤ ص ٣٧٠
 (٤) انظر نيل الاوطار مرجع سابق ج٥ ص ١٨٦
 (٥) انظر كلا من فتح البارى ج٤ ص ٣٧١ ، نيل الاوطار ج٥ ص ١٨٦ عون المعبود ج٣ ص ٢٨٢ مراجع سابقة
 (٦) انظر صحيح مسلم بشرح النووي ج٢ ص ٣٧ / ٣٩ مرجع سابق
 (٧) انظر الاشياء والنظائر مرجع سابق ص ٩٠

عن طريق النصح والمساعدة بدليل لاستفسار لاوس لابن عباس عن سبب النهي
 لأن لاوس ظن ان النهي قد ينصب على اى تولى بأجرة أو بغير أجرة
 واستبعد لاوس النهي بغير اجرة لما فهم من أن الشارع حث على مساعدة الخير
 وحب الخير لهم ، ولذلك اجابه ابن عباس بالمقصود ففسر له ان النهي يضع
 في حالة ان يأخذ الحاضر أجرا على توليه البيع ، ان بهذه الحالة يتضرر
 الناس بسبب ذلك فيرتفع السعر اكثر مما هو متوقع ويدل على ذلك أكثر قول
 الرسول صلى الله عليه وسلم (. . . دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض) (١)
 ٣ - أما القياس فهذا غير محله لأننا نقيس عند عدم الدليل وهنا
 الدليل موجود ويؤدي الى الفرض المطلوب . والذي الجأ هو " لا الى القياس
 ما ادعوه من النسخ لأنهم فهموا ان النهي يتوجه لكل بيع يتولاه الحاضر
 ولو كان من قبيل التماون والمساعدة والا لم يكن كذلك بل النهي لئلا الضرر
 التي تقع بأهل البلد وهذه لا تقع الا في حالة البيع بالتدريج او حالة السمسة
 أو بأى حالة تؤدي الى ضرر أما ان كان البيع بطريقة تعين البائع وتريح
 المشتري فهذا ما يبحث عليه الشرع ويأمر به لقوله تعالى (وتعاونوا على
 البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان) (٢) .
 ٤ - وأما دعوى النسخ فيقولون ان احاديث النصيحة عامة لكنها
 بالنسبة لحديث بيع الحاضر للبادى خاصة ويكون هو عام فيقتضى الدفء على
 العام . نقول الذى يفهم من احاديث النصح أنها عامة بدليل تفسير النصيحة
 فقال الصلحاء أنها كلمة جامعة تمنى هيازة الحظ للمنصوح اه (٣) فكيف تنقلب
 الى خاصة وكيف يكون حديث بيع الحاضر للبادى عام هذا ما لم يقل به أحد .
 وقد أمكن الجمع عند البشارى بأن المقصود بالنهي هو تولى البيع بأجرة (٤) .

(١) انوار مبعيخ مسلم به شرح النووي مرجع سابق ج ٥ ص ١٦٥

(٢) الآية ٢ من سورة المائدة (٣) انوار الصفحة السابقة

(٤) انوار فتح البارى مرجع سابق ج ٤ ص ٣٧١

فيكون لا حاجة الى القول بالنسخ لأنه لا دليل عليه فلم يعلم المتقدم من
 المتأخر . وقول الامام احمد كان ذلك مرة (١) . أى كان في اول الاسلام فنسخ .
 فيرد بأن ابن قدامة قال (المذهب الأول - أى والصحيح المذهب الأول لمحموم
 النهى وما يثبت في حقهم يثبت في حقنا ما لم يقم على اختصاصهم به دليل) (٢)
 وكذلك فيرد بأن احاديث النصح كانت في أول الاسلام ان ذكرت في البيعة
 بل القول بتقديمها عن حديث بيع الحاضر للبادى اولى لأن هذا تشريع وأمر
 التشريع جاءت متأخرة عن أمور البيعة والعقيدة ، وعلى كل فالقول (بالنسخ
 مجرد دعوى لا تثبت بالاحتمال) (٣) ،

القول الرابع : اتضح من خلال نقاشنا الى أدلة الراء الثلاثة ان مرد الخلاف

يرجع الى فهم كل فريق لمعنى النهى الذى ورد في تولي بيع الحاضر للبادى
 فالفريق الأول وهم الجمهور فهموا ان النهى يتعلق بالضرر الواقع على أهل
 البلد اذا تولي الحضرى البيع بالتدريج أو حتى مجرد التولي لمعرفته
 بالاسعار وهو يأخذ اجرة على عمله هذا فتفادى الاسعار فقالوا بالتحريم
 مع صحة البيع .

وأما الفريق الثاني فاكثفوا بالكراهة مع ان ادلتهم هي نفس أدلة الفريق
 الأول ، لكنهم حملوا النهى للكراهة ، فاتفقوا مع اصحاب الرأى الاول في الملة
 وانتفوا في الحكم فالمسألة أمين من الفريق الثالث الذى رأى أن البيع هنا من
 قبيل النصح وحب الخير للغير ولم يخطر ببالهم صورة غير ذلك وان كان الباحث
 قد توصل الى ان هذا الفريق قد فرق بين لحوق الضرر من تولي البيع وعدمه

(١) و (٢) انظر المثنى مرجع سابق ج ٤ ص ٢٨٠
 (٣) انظر كلا من فتح البارى ج ٤ ص ٣٧١ ونيل الاوطار ج ٥ ص ١٨٦ ،
 عون المعبود ج ٣ ص ٢٨٢ مراجع سابقة .

فقال بالمنع في حالة الضرر وبالجواز في حالة عدمه بعكس ما نقله عنهم المحدثون لأن رأي أبي حنيفة كما صرح به الموصلي في الاختيار أنه يقول بالمنع في حالة الضرر ، وصرح (العيني) صاحب عمدة القارئ بأن عطاء يحمل ترخيصه على هذا المعنى (١) .

وعلى ذلك نخلص بنتيجة هي محصلة رأينا وهي أن الجميع يقولون بالمنع في حالة الضرر تعريفا أو كراهة وبالجواز في حالة عدم الضرر والباحث يرجع في حالة الضرر تعريم البيع للآتي :

- ١ - أن العلة التي من أجلها نهى الشرع هذا البيع هي الضرر وهو حرام (٢) .
- ٢ - أن النهي يدل على طلب الكف عن المنهى عنه وأن معناه الحقيقي الذي ذهب إليه الجمهور هو التحريم (٣) .

٣ - أن الصحابة فهموا هذا المعنى والا لما امتنع طلحة بن عبيد الله من أن يبيع لذلك الأعرابي الذي جاءه بناقته ليبيعه له فقال له (ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى ان يبيع حاضر لباد ، ولكن اذهب الى السوق فانظر من يهايمك فشاؤرتني حتى آمرك وانهاك) (٤) .

ويدل على ان المقصود هو التحريم حديث انس أيضا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال (لا يبيع حاضر لباد وان كان أخاه أو أباه) (٥) فلا يفهم من نهى بيع الحاضر لأبيه وأخيه إلا التحريم .

- ٤ - أن هذه الأدلة ليست بمنسوخة لما قلناه سابقا من ان احاديث النصيحة عامة وحديث نهى بيع الحاضر خاصة فلا تناسخ واستبعادنا خصوصية الأولي من كون ناسخة لعدم الدليل على ذلك .

(١) انظر عمدة القارئ مرجع سابق ج ١ ص ٢٨١ وانظر الاختيار للموصلي ج ٢ ص ٣٦

(٢) انظر سبل السلام في شرحه لحديث (لا ضرر ولا ضرار) ج ٣ ص ٨٤

(٣) انظر حصول المأمول من علم الاصول لمحمد صديق حسن خان المكتبة التجارية مصر ١٣٠٧ هـ ص ٧٦

(٤) انظر فتح الباري مرجع سابق ج ٤ ص ٣٧١

(٥) انظر عون المعبود مرجع سابق ج ٣ ص ٢٨٨ فهو من رواية أبي داود .

هـ - أن الشارع اذا نهى عن شيء لا بد أن يكون ذلك لحكمة قد يعلمها

الفقهاء وقد لا يعلمونها وقد يعلمون بعضها ويخفى عليهم بعضها فلا سلم

المستتاب المنهى عنه غلّمت عليه أولم تعلم لقوله تعالى (وما آتاكم الرسول فخذوه

وما نهاكم عنه فانتهوا) (١)

حكم بيع الحاضر للمبادى من حيث الصحة والبطالان :

ذهب الفقهاء في الحكم على هذا المقعد ان وقع الى قولين ، وسبب

الاختلاف هو نفس سبب اختلافهم في حكم تلقى السلع وغيرها لأن السدى يرى

أن الحلة صفة خارجة عن البيع يقول بصحة البيع ومن يأخذ بظاهر اللفظ يرى

أن النهى يقتضى الفساد واليك اقوالهم :

القول الأول : صحة البيع . ذهب الى ذلك الحنفية (٢) والشافعية (٣) ورأى

للامام أحمد (٤) ورأى للمالكية (٥) : استدلال هو " لا بالآتي :

١ - ان الاحاديث التي وردت في النهى قصدت به الاضرار .

٢ - والاضرار صفة خارجة عن البيع .

وقد تعرضنا لمناقشة هل النهى يقتضى الفساد أم لا ؟ وقد ذكرنا أن

النهى لو كان لصفة خارجة عن المقعد لا يدل على الفساد (٦) .

القول الثاني : بطلان المقعد . ذهب الى ذلك الظاهرية (٧) ورأى للحنابلة

قال به ابن قدامة (٨) ورأى لبعض المالكية (٩) .

(١) آية ٧ من سورة الحشر

(٢) الحنفية قد علمنا رأيهم سابقا حيث يجهزون تولي بيع الحاضر للمبادى مطلقا

(٣) انظر تكملة المجموع مرجع سابق ج ١٣ ص ٢٠

(٤) انظر المغنى ج ٤ ص ٢٨٠ مرجع سابق

(٥) انظر بداية المجتهد مرجع سابق ج ٢ ص ١٦٧

(٦) راجع ما قلناه في حكم تلقى الركبان من حيث الصحة والبطالان ص ١٠٨ من الرسالة

(٧) انظر المحلى مرجع سابق ج ٨ ص ٤٥٣

(٨) و (٩) انظر المغنى وبداية المجتهد السابقين نفس الصفحات

وحجة هو "لا" هي ان النهي يقتضى التحريم والتحریم يدل على بطلان العقد
أخذاً بظاهر الأدلة ،

وقد ناقشنا رأيهم هذا عند حكمهم ببطلان عقد تلقى السلع والركبان
والشراء منهم (١) .

ويرجع الباحث القول الاول القائل بصحة العقد لأن النهي كان لملة
الضرر وهي صفة خارجة عن العقد غير مرتبطة به ومتفكة عنه . كما ان النهي لا
يأتي دائماً لبطلان العقد ولهذا أمثلة مثل البيع عند نداء الجفصة وبيع
النخس وبيع تلقى الركبان فكل هذه البيوع القول الراجح فيها عند الملطاء
هو صحة العقد فيها كذلك ،

شروط بيع الحاضر للبادى ! ذكر الفقهاء شروط المنع ببيع الحاضر للبادى هي :

- ١ - ان يكون الحاضر عالماً بالنهي
- ٢ - ان يطلب الحاضر من البادى البيع لا المكس
- ٣ - ان يكون البادى جاهلاً بالسعر
- ٤ - أن يكون الناس في حاجة الى سلعته
- ٥ - أن يكون قاصداً بيمه بسمريومه (٢)

مناقشة الشروط : هذه الشروط لا شك ان تحقيقها يؤدى الى التحريم من باب

أولى ولكن لا يضمن ان عدمها لا يحدث ضرراً بأهل البلد فمثلاً لو لم يكن الحاضر

عالماً بالنهي وتولى البيع فان الضرر يقع بأهل البلد فتجب ازالته لكن الحاضر

لا يأثم بسبب جهله بالحكم وهذا ليس محل النزاع . كذلك فليس للشرط الثاني

معنى لأن طلب الحاضر من البادى أو طلب البادى من الحاضر البيع لا يغير من الملة

شيئاً لأن الضرر الذى علل به النهي لا يفترق الحال فيه بين سوء حال البادى

(١) راجع الفقرة الخاصة بذلك ص ٨٠٧ من الرسالة

(٢) انظر هذه الشروط في كل من فتح البارى ج ٤ ص ٢٧١ ، المجموع ج ١٣ ص ٢١
المفتى ج ٤ ص ٢٨٠ نهاية المحتاج ج ٤ ص ٤٦٥ سبل السلام ج ٣ ص ٢٢ :
مراجع سابقة وكذلك صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٠ ص ١٦٥ .

وعدمه (١) كذلك لا يؤثر في ذلك جهل البادى بالسعر او معرفته به لتحقق
 المعنى في الحالتين ، وأما أن يكون الناس في حاجة الى سلعته فهذا لا معنى
 له ان كيف يأتي لبيعها عندهم أو لم يتولى بيعها الحاضر وهم ليسوا في حاجة
 اليها اللهم الا اذا قلنا انهم سيحتاجون اليها مستقبلا ولذا كان الأمر كذلك
 فالنهي في محله ان نهى الشرع عن التولى في اى وقت لعللة الضرر وهما هي
 قد تحققت فيجب المنع ولهذا فاتباع اللفظ أولى وأخذه على عمومته أسلم ليعم
 جميع الحالات والظروف وليتجاوز الزمان والمكان لأن علة النهي التي توصل اليها
 العلماء قد لا تكون هي الوحيدة المقصودة بالنهي فقد يقصد الشرع عللا أخرى .
حكم استشارة البدوى للحضرى : لو جاء بدوى الى حضرى واستشاره في هل يبيع
 بالسعر المعين الذى ساوم فيه واذا سأله عن سعر البلد فهل يدلله أم يسكت .
 للفقهاء رأيان :

أحدهما : للحاضران يشير على البادى اذا استشاره وذهب الى
 هذا الرأي الشافعية (٢) والظاهرية (٣) والظاهر من كلام ابن قدامة أن الحنابلة
 يميزون الاستشارة لقوله (وقول الصحابي - يعنى طلحة بن عبيد الله حجة ما لم
 يثبت خلافه) (٤) والأوزاعي (٥) وهو قول الاحناف لانهم يميزون البيع فيقتضى ان
 يميزوا الاستشارة وقد ذكر ابن رشد ذلك صراحة (٦) الا أنه جاء عن ابن بطال
 في فتح البارى عن أبي حنيفة قال لا يشير عليه (٧) . وهو لا يوافق مذهبه خاصة
 عندما نقلوا عنه جواز بيع الحاضر للبادى مطلقا (٨) .

- (١) انظر فتح البارى مرجع سابق ج ٤ ص ٣٧٢
- (٢) انظر نهاية المحتاج مرجع سابق ج ٣ ص ٤٦٥
- (٣) انظر المحلى مرجع سابق ج ٨ ص ٤٥٣
- (٤) انظر المغنى مرجع سابق ج ٤ ص ٢٨٠
- (٥) انظر المغنى ج ٤ ص ٢٨٠ وبداية المجتهد ج ٢ ص ١٦٦
- (٦) انظر بداية المجتهد ج ٢ ص ١٦٦
- (٧) انظر فتح البارى مرجع سابق ج ٤ ص ٣٧٢
- (٨) نفس المرجع السابق ج ٤ ص ٣٧١ .

أدلة هذا الرأي :

- ١ - استدلوا باحاديث النصيحة السابقة (١)
 - ٢ - حديث الاعرابي الذي جاء لطلحة ليبيع له فامتنع طلحة لأن الرسول صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك ولكن قال للاعرابي (اذهب إلى السوق فانظر من يباهيك فشاؤني حتى أمرك وأنهاك) (٢)
 - ٣ - قال عروبن الخطاب (دلوهم على السوق وأخبروهم بالسعر) (٣)
- وجه الأدلة : واضحة الدلالة على المقصود أن من النصيحة إذا استشارك أحد أن تشير عليه فيما له فيه مصلحة بل الاستشارة من حق المسلم على المسلم لقول الرسول صلى الله عليه وسلم (إذا استنصحتك فانصحه له) ،
- وحديث طلحة ظاهر الدلالة لقوله اذهب فبايع ثم شاؤني في السعر الذي ذكر لك فأقره أو أنهاك عنه . وحديث عمر يدل على اخبارهم بالسعر .
- كما أن الأحاديث الناهية إنما نهت عن البيع لهم لا الاستشارة (والاستشارة ليست بيعاً) (٤)
- الرأي الثاني : يقول يمتنع الاستشارة وهو رأي للشافعية مرجوح (٥) والاطام مالك (٦) والليث (٧) .

حجتهم : أن المقصود الارغاف بأهل البلد (الحضر) وفي اخبار البادي بالسعر ضرر بهم (٨)

مناقشة هذه الحجة : يرد على ابن رشد المالكي بقوله (وهذا مناقض لقوله صلى الله

عليه وسلم الدين النصيحة) (٨) كما أن قولهم هذا مناقض لحديث (دعوا الناس يرزق

- (١) انظر أدلة الرأي الثالث في حكم بيع الحاضر ص ١٣٠ من الرسالة
- (٢) انظر ريبين أبي داود ج ٢ ص ٢٤٢ مجمع سابق
- (٣) انظر المحلى ج ٨ ص ٤٥٤ مرجع سابق
- (٤) انظر فتح الباري ج ٤ ص ٣٧٢
- (٥) انظر نهاية المحتاج ج ٣ ص ٤٦٥ (٦) انظر بداية المجتهد ج ٢ ص ١٦٦
- (٧) انظر المفتى ج ٤ ص ٢٨٠
- (٨) انظر بداية المجتهد ج ٢ ص ١٦٦ .

الله بعضهم من بعض ، فاذا استنصح الرجل الرجل فلينصح له (١) فالحديث نص في المسألة فدل آخره على النص في حالة ان يطلب البادى ذلك ولا يطلب منا الا معرفة السعر وحال السوق .

ولا تعنى معرفة البادى للسعر الحاق ضرر بأهل البلد لأن معرفة السعر ليست عاملا من عوامل تحديد الثمن بل العامل المحدد لذلك العرض والطلب والقوة الاحتكارية وهذه الأخيرة ممنوعة شرعا بشتى صورها وأشكالها . كما ان معرفة السعر أصبحت في عصرنا الحالي لا تحتاج الى استشارة فقد باتت معلومة للجميع وخاصة لأهل هذا الشأن فان لم يستشره سيعلم من طريق وسائل الاعلام المختلفة ولذلك انصب النهى على الأمر المهم وهو التولى الفعلى للبيع وبالذات اذا كان بأجرة وهو الغالب في عمليات البيع والشراء وما عداه نادرا .

الرأى الراجح : من خلال عرضنا للرأى الأول ومناقشتنا للرأى الثاني قد المحنا الى ما نرجحه وهو القول بجواز الاستشارة عند طلبها لعموم الأدلة الواردة في النص وبالأخص الأحاديث الآتية : كحديث (اذا استنصح احدكم أخاه فلينصح له) وحديث (دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض فاذا استنصح الرجل الرجل فلينصح له) لورودها في البيع . ولأن طلحة قال للأقرابي اذهب الى السوق فانظر من يباعد فشاورني . فهذا واضح في جواز المشاورة .

ولو كانت المشاورة كالبيع لما اتفقوا على ان امرا لو شاور اخر بعد النداء للجمعة في بيع فأشار عليه لا شىء عليه (٢) وكان ينبغى ان تحرم عليه المشاورة كحرمة البيع وقت النداء .

(١) انظر فتح البارى ج٤ ص ٣٧١ وذكر انه رواه احمد والبيهقي ، كذلك انظر المحلى ج٩ مسألة ١٤٧٠ .
(٢) انظر المرجع السابق نفس المسألة .

٥ - من الوسائل التي عالج الاسلام بها الاحتكار وسيلة الاجبار على

البيع من قبل متولى الحسبة وهذه وسيلة تنبئ على الرقابة المستمرة لمصرفة

احوال المعتكرين والمستوردين بل احوال الذين يدخرون بكميات اوسع من

حاجتهم الاستهلاكية واكثر ما يحتاجون اما خوفا من نواب الدهر او تحسب الضيق

يتوقع حدوثه فهو لا جميعا يبيعوا في حالة احتياج العامة الى ما عندهم

من سلع وسنستأول اقوال الفقهاء في ذلك.

نقل النووي أن العلماء أجمعوا على انه لو كان عند انسان طعام واضطر

الناس اليه ولم يجدوا غيره أجبر على بيعه دفعا للضرر عن الناس (١).

وذكر ابن القيم (ان المحتكر الذي يصد الى شراء ما يحتاج اليه الناس

من الطعام فيحبسه عنهم ويريد اغلأه عليهم : هو ظالم لعموم الناس ، ولهذا

كان لولي الأمر ان يكره المعتكرين على بيع ما عندهم بقيمة المثل عند ضرورة الناس

اليه ، مثل من عنده طعام لا يحتاج اليه ، والناس في مخمصة او سلاح لا يحتاج

اليه ، والناس يحتاجون اليه للجهاز او غير ذلك.) (٢) فمبارته أولها اقتصر

على الطعام لكنه في اخرها عم فقد فسر كلمة بيع ما عندهم بقوله مثل من عنده

طعام ، او سلاح او غير ذلك.

والأحناف يقولون (اذا رفع للقاضي حال المحتكر يأمره ببيع ما يفضل

عن قوته وقوت عياله ، فان امتنع باع عليه) (٣).

والشافعية يقولون (ويجبر القاضي من عنده زائد على كفايته على بيعه

في زمن الضرورة فان امتنع باع عليه الحاكم) (٤)

(١) انظر صحيح مسلم بشرح النووي مرجع سابق ج ١٠ ص ٤٣

(٢) انظر الطرق الحكمية مرجع سابق ص ٢٨٤ والحسبة لابن تيمية مرجع سابق ص ٢٤

(٣) انظر الاختيار للموصلين مرجع سابق ج ٤ ص ٢١٠ وشرح فتح القدير مرجع سابق

ج ٨ ص ٤٩٢ .

(٤) انظر نهاية المحتاج مرجع سابق ج ٣ ص ٤٧٢ .

والمالكية يقولون (فأما من جلب طعاما فان شاء باع وان شاء احتكر الا ان نزلت حاجة فادحة أو امر ضروري بالمسلمين فيجب على من كان عنده ذلك أن يبيعه بسعر وقته فان لم يفعل أجبر على ذلك) (١) فهذا مع الجالب الذي يعتبرونه مهسنا يفعل كيف شاء فما بالك بالمحتكر ؟

وهكذا فجميعهم يقولون بالاجبار على البيع للمحتكر ولغيره من توفر عنده شئ في الناس في حاجة اليه والضرورة لا تقتصر على الطعام كما وضعنا ذلك فهي في الطعام وغيره فاناس يحتاجون للطعام واللباس والسكن والمواصلات وغيرها . ولم يقل العلماء بالاجبار على بيع الطعام وغيره بل يقولون بالاجبار أهل الصناعات لحاجة الناس اليها طالما هي فرض كفاية بل متى لم يقم بها غير اصحابها صارت فرض عين عليهم ان كان غيرهم عاجزا عنها ولهذا يضر الناس احتكارها ، ولذا قال ابن تيمية : (فاذا كان الناس محتاجين الى فلاحه قوم أو نساجتهم أو بنائهم صار هذا العمل واجبا يجبرهم ولي الأمر عليه اذا امتنعوا عنه بحوض المثل ولا يمكنهم من مطالبة الناس بزيادة عن عوض المثل ولا يمكن الناس من ظلمهم بأن يعطوهم دون حقهم) (٢)

ولا شك ان اسلوب الاجبار على البيع يساعد في زيادة العرض وخفض الاسعار ودوران الحركة الاقتصادية فيزداد الاستهلاك وينهض الانتاج فهو وسيلة فعالة تؤدي مع غيرها الفرض المنشود وهو التخلص من ضرر المحتكرين .

(١) انظر مواهب الجليل للحطاب مرجع سابق ج٤ ص ٢٢٩

(٢) انظر الحسبة لابن تيمية مرجع سابق ص ٣٠

٦ - الوسيلة الأخيرة لمعالجة الاحتكار هي التسمير : وهذه الوسيلة هي آخر الدواء فلا يلجأ إليها إلا عند استنفاد الأساليب وعجز الوسائل الأخرى عن علاج الاحتكار وسنحاول في عجلة أن نتعرض لأقوال العلماء في التسمير وترجيح ما نراه مناسباً .

تعريف التسمير : هو أن يأمر السلطان أو من ينوب عنه أهل السوق أن لا يبيعوا إلا بسمير كذا فيمنع من الزيادة عليه لمصلحة تعود على المجتمع (١) .

لماذا التسمير ؟ نحب أن نوضح قبل الشروع في أدلة التسمير ورأي المعارضين له والمؤيدين أن التسمير لا يكون إلا عند الضرورة ولم يقل أحد بالتسمير به قبل ظهور الضرر أو قبل وقوع الاحتكار وتحكم المحتكرين في السلع ولهذا انقسم الفقهاء إلى رأيين هما :

الرأي الأول : أن التسمير حرام وظلم : ذهب إلى هذا الرأي جمهور العلماء الشافعية (٢) والحنابلة (٣) والحناف إلا أن الأحناف يقولون لا بأس به إذا تعدى أصحاب الطعام تعدياً فاحشاً (٤) . وذهب إلى ذلك الشوكاني أيضاً (٥) .

أدلة الجمهور :

١ - عن أنس رضي الله عنه قال (فلا السمر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا يا رسول الله : لو سمرت ؟ فقال : إن الله هو القابض الباسط الرازق السمر ، وإنى لأرجو أن التقى الله عز وجل ولا يطالبني

(١) انظر نيل الأوطار مرجع سابق ج ٥ ص ٢١٩ ومجلة القانون والاقتصاد مرجع سابق نفس العدد .

(٢) انظر المجموع مرجع سابق ج ١٣ ص ٢٩

(٣) انظر المغنى ج ٤ ص ٢٨١ مرجع سابق

(٤) انظر شرح فتح القدير مرجع سابق ج ٨ ص ٤٧٢

(٥) انظر نيل الأوطار مرجع سابق ج ٥ ص ٢٤٨ .

أحد بمظلمة ظلمتها إياه في دم ولا مال (١).

٢ - عن أبي هريرة رضي الله عنه قال (جاء رجل فقال يا رسول الله سقّر .

فقال : بل ادعوا لله ، ثم جاء أعرف فقال ، يا رسول الله سقّر . فقال : بل الله

يخفض ويرفع) (٢)

٣ - أن التسمير ظلم ومنافي لقوله تعالى (إلا أن تكون تجارة عن تراض) (٣) الآية ،

٤ - أن الناس مسلطون على أموالهم ليس لأحد أن يأخذها أو شيئاً

منها بغير طيب أنفسهم في المواضع التي تلزمهم وهذا ليس منها (٤)

مناقشة الأدلة : عبر أصحاب هذا الرأي على منعهم للتسمير بقولهم (ولا يحل

للسلطان التسمير) وهذه العبارة لا ندري ما المقصود منها فان كانوا يقصدون

منع التسمير بداهة بدون ظهور علة توجب ذلك فهذا مسلم ولكن لو كان المقصود

منع التسمير في كل حال فلا نسلم لهم بذلك لأن الأحناف قد بدأوا بهذه

المبارة ولكنهم قالوا لو تعدى الناس (المحتكرين) تعدياً فاحشاً جاز

التسمير إذ يعد ذلك دفعا للضرر والذي يسقّرهم أهل الرأي والبصيرة .

فالتسمير لا يكون إلا إذا كانت حاجة الناس لا تندفع إلا به أما إذا كانت

تندفع بحديث يشتري الناس بالثمن المعروف الذي يتحدد وفق قلة الشيء

وكثرته دون تدخل من أحد فهذا لا يحتاج إلى تسمير (٥)

(١) و (٢) روى الحديث الأول الخمسة إلا النسائي وصححه الترمذي وروى الحديث

الثاني أحمد وأبو داود قال الحافظ ابن حجر وإسناده حسن انظر نيل

الأوطار ج ٥ ص ٢٤٨ .

(٣) الآية ٢٩ من سورة النساء

(٤) انظر المجموع مرجع سابق ج ١٣ ص ٣٥

(٥) انظر الحسبة لابن تيمية مرجع سابق ص ٤٣/٤٢ بتصرف .

وعلى ضوء مفهومنا للتخصير نناقش أدلتهم التي اعتمدوا عليها فنقول ان حديث أنس يحكى قضية معينة وليست لفظا عاما أى ليست حكما عاما لأنه ليس فيها أن احدا امتنع من بيع شيء الناس محتاجون اليه : كما ان آخر الحديث يدل على ان الرسول صلى الله عليه وسلم لم يصرر لأنه يخشى ان يظلم احدا بسبب ذلك ومعلوم ان الرسول صلى الله عليه وسلم لو علم ان شخصا ما أضر بالناس لألزمه بصرر معين كما ألزم سمره بن جندب ببيع نخلة او نقلها أو هبتها فأبى فقال له أنت مضار) وأمر بقطع النخلة من بستان الأنصاري (١) . فاذا كان ضرر هذا مجرد التأذي من دخول البستان لأن أهله معه ولا يريد احدا ان يمر به فكيف بضرر المحتكر الذي يرفع الأسعار ليضر العامة .

وقد ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه منع الزيادة عن ثمن المثل في عتق الحصة من العبد المشترك كما روى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (من أعتق شركا له في عبد وكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم العبد عليه قيمة عدل فأعطى شركاءه حصصهم وعتق عليه العبد) (٢) . فهنا لم يمكن الرسول صلى الله عليه وسلم المالك للعبد أن يساوم الشخص المعتق ان سحر لهم العبد بقيمة العدل الذي لا وكس فيها ولا شطط أى لا زيادة فيها ولا نقصان والشطط الجور والزيادة على القيمة . فلم يترك الأمر للمالك لبيع بما يناسبه خاصة أن المعتق يستطيع الدفع بقيمة العتق وهذا مجال للاستغلال فلذلك سحر الرسول صلى الله عليه وسلم منحا للضرر .

(١) الحديث رواه ابو داود كاملا . انظر نيل الاوطار مرجع سابق ج ٥ ص ٣٦٠

(٢) انظر نيل الاوطار ج ٦ ص ٩٦ والمجموع ج ١٣ ص ٣٨ والحسبة ص ٤٢

والطرق الحكمية ص ٢٨٧ مراجع سابقة .

ومما يؤيد أن حديث أنس في التسمير إنما كان أمرا طبيعيا فرصته
ظروف العرض والطلب وإن ارتفاع السعر الذي طلبوا من الرسول صلى الله عليه
وسلم تهديده قد ارتفع أما لقلّة الشئ^١ وأما لكثرة الخلق فهذا إلى الله
فإنّ الزام الخلق أن يبيعوا بقيمة معينها إكراه بغير حق (١) . ولذلك رفض الرسول
صلى الله عليه وسلم التسمير^٢ . نقول ما يؤيد ذلك أيضا حديث أبي هريرة أن
فيه أن الرسول صلى الله عليه وسلم عندما جاءه رجل ليسمر لهم فقال هل ادعو
الله وقال للثاني هل الله يخفض ويرفع . ففي هذا دليل واضح على أن الواقعة لم
تكن بفعل أحد بل بفعل الله فينهض للمسلمين أن يدعوا الله بتصفيف الحال
وترخيص السعر لكن لو كان ارتفاع السعر من^٣ أحد لأمر بشبهه وطمعه وزجره
وخوفه بالآخرة ومذابها كما كان يفعل في كثير من ترغيبه وترهيبه .
وأما استدلالهم بأن التسمير ظلم فهو ظلم إن كان بغير وجه حق
أما إن كان متضمنا العدل بين الناس كإكراه المحتكرين على ما يجب عليهم
من المعاوضة بثمن المثل ، ومنعهم ما يحرم عليهم من أخذ الزيادة على عوض
المثل فهو جائز بل واجب (٢) . ولا يكون التسمير بهذا المعنى أخذًا للمال
ظلمًا والتراضي الذي في الآية يقصد به المعاوضة التجارية بين المتبايعين (٣)
وإذا أرادوا أول الأيسرة (لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) فالباطل ما ليس
بحق وهذا المحتكر أخذ أكثر من حقه فتعدى لظلم الناس إذ لو كان العرض
طبيعيا لما وصل^٤ السعر الذي يريده ولما سحر عليه أحد ومعلوم أن المحتكر
يستطيع أن يتحكم في الأسعار (٤) فالظلم من عنده والتسمير جاء ليحقق
العدل والتوازن الطبيعي .

(١) و(٢) انظر الحسبة ص ٢٤/٢٥ ، والطرق الحكيمة ص ٢٨٥/٢٨٦ مرجعين سابقين

(٣) انظر فتح القدير للشوكاني مرجع سابق ج ١ ص ٤٥٦/٤٥٧

(٤) راجع دراسة المحتكر وكيف يحقق توازنه في الباب الثالث ص ١٤٩ من الرسالة

وأما استدلالهم بأن الناس مسلطون على أموالهم ليس لأحد أن يأخذها
إلا بطيب نفس منهم إلا بحقها . فهذه حجة لنا وليست لهم لأن تحكمه في السعر
أدى إلى اكل مال الناس بدون وجه حق إذ وجه الحق أن يعرض جميع ما عنده
لا يحبس شيئاً يضربهم وعلى ذلك فالعرض يزداد والسعر سينخفض تلقائياً
وهذا أمر معروف وأقماً وعرفاً واقتصاداً فبطلت هذه الحجة .

ولهذا لا يتأتى قولهم هذا أي تهريم التسمير إلا في حالة السوق
الطبيعية التي ليس لأحد تأثير فيها إلا الظروف الطبيعية كأن يقل العرض
لأسباب خارجة عن إرادة المحتكرين والمستوردين لأن التسمير في هذه
الحالة سيخلق سوقاً سوداء يتضرر فيها المشتري أكثر وأكثراً والقاتلين بالتسمير
يخصصون وقته وعلته والمك رأبهم :

القول الثاني : جواز التسمير عند الضرورة والحاجة .

ذهب إلى هذا الرأي المالكية (١) والامام ابن تيمية (٢) وابن القيم (٣)
والحنفية عند الضرورة والتعدي الفاحش (٤) ورأى للحنابلة إلا أنه مرجوح (٥)
ووجه للشافعية في حالة الغلاء (٦) .

أدلة هذا الفريق :

- ١ - استدلوأ بحديث (من اعتق شركاً له في عبد قوم المبد عليه قيمة عدل) (٧)
- ٢ - أثر عمر بن الخطاب عند ما أمر حاطب بن أبي بلتعة أن يزيد في السعر أو ترفع
من سوقنا (٨)
- ٣ - المصلحة تقتضي التسمير لما يحدثه ارتفاع الأسعار من قبل المحتكرين
من ضرر يقع بالناس (٩)

(١) انظر غارضة الاحوذى بشرح صحيح الترمذى لابن العربي دار العلم للجميع
سوريا ج ٦ ص ٥٤

(٢) انظر الحسبة ص ٢٤ مرجع سابق (٣) انظر الطرق الحكمية ص ٢٨٥ / ٢٨٧ مرجع
(٤) انظر شرح فتح القدير مرجع سابق ج ٨ ص ٤٩٢ (٥) انظر الانصاف مرجع سابق ص ٣٣٨ ج ٤

(٦) انظر نيل الاوطار مرجع سابق ج ٥ ص ٢٤٨ (٧) انظر الصفحة السابقة ص ١٣٤
(٨) انظر الموطأ بشرح الزرقاني مرجع سابق ج ٤ ص ٢٥٣ من الرسالة
(٩) انظر غارضة الاحوذى والانصاف المرجعين السابقين نفس الاجزاء والصفحات .

وجه دلالة الأدلة: الحديث الأول تحدثنا عنه ووجه العلة فيه هي ان الشارع لم يمكن الشريك من البيع بما يريد بل ألزمه بسعر العثل وهو السعر العدل وأمثال هذا كثير فالاخذ بالشفعة مثلا فان للشفيع أن يتلك الشقص بثمنه قهرا (١) أي ان الشرع ألزم الذي يريد أن يبيع داره للغير ألا يبيعها الا برضا الشفيع وإذا رفض الشفيع تباع له بالثمن المماثل حتى ولو دفع غيره ثمنا أعلى من ذلك كل هذا لازالة الضرر وهنا كذلك،

والحديث الثاني أن عمر منع حاطنب من البيع بما يشاء بل ألزمه بأن يبيع بسعر معين حتى لا يتضرر أهل السوق فاذا رفض فليخرج من السوق ولا يحق له أن يبيع بغير الثمن الذي يبيع به أهل السوق (٢) ولذلك قال المالكية (ومن نقى سعرا امران يلحق بالناس أو يقام من السوق) (٣) لأنه سيفسد السوق .

وأما تعليلهم بالمصلحة فواضح لأنه اذا غيىف على أهل السوق أن يفسدوا أموال الناس ويأكلوها بغير وجه حق فلا بد من ضابط لذلك حتى لا تقع مظلمة على أحد الطائفتين وكان هذا الضابط هو التسعير ان هو الذي ينصف البائعين والمشتريين ولذلك لا بد من أهل الخبرة في تحديد السعر لتحقيق المصلحة ودرء المفسدة .

وخلاصة التسعير كما يراه الباحث أن منه ما هو عدل جائز بالصورة التي أوضحناها في مناقشتنا للمخالفين ومنه ما هو ظلم محرم اذا كان السعر قد تكون عن طريق العرض والطلب دون تدخل من أحد وبسبب عوامل خارجة عن ارادة الناس ففي هذه الحالة يمنع لأن التسعير يؤدي الى سوء الحالة وظهور سوق

(١) انظر الطرق الحكمية مرجع سابق ص ٢١٢
(٢) انظر الموطأ شرح الزرقاني مرجع سابق ص ٢٥٣
(٣) انظر أسهل المدارك شرح ارشاد السالك لأبي بكر حسن الكشناوي المكتبة
العصرية بيروت ط ٢ ص ٣٠٥

سوداء ضررها كبير على الناس مع لحوق الظلم بالبايعين وعلى هذا فالقول الذي يترجح لدينا هو:

القول الرابع : يرجح الباحث رأى الفريق الثاني الذي فرو بين التسعير الذي

يؤدى الى ظلم البائعين والتسعير الذي يؤدى الى ضبط الأمر بين البائعين والمشتريين فلا يظلم أحد الفريقين على حساب الآخر للأسباب الآتية :

١ - أن الأحاديث الواردة في التسعير غاية ما فيها أنها دلت على

النوع الذي يؤدى الى ظلم البائعين والذي يتكون فيه السعر على ضوء العرض

الحقيقي والطلب الحقيقي ولم يتمرض البائع الى عامل يؤدى الى نقص العرض ليفلح السعر ويرتفع .

٢ - أن الأحاديث التي أوردها الفريق الثاني فيها دلالة على التسعير

بالمعنى الثاني الذي يضبط الأمر ويحقق العدل ويمنع استغلال أحد الفريقين

للاخر فالشرع لم يمكن الشركاء في المبدأ من أن يتحكموا في السعر ولو فعلوا

لاضروا بالمشتري وهو الشريك الثاني الذي يريد أن يمتق ولكي لا يتضرر

يتدخل الشرع بتحديد السعر وهو سعر المثل وهكذا في الشفعة وغيرها .

٣ - أن من القواعد العامة للإسلام إزالة الضرر والمشقة والحرج والظلم

فكان النوع الثاني من التسعير متضمنا لهذه العلل فلا بد من إزالتها عن

المشتريين دون أن يظلم البائعون ولذلك لا بد من مشاورة أهل الخبرة حتى

يحددوا ثمن السلعة يؤدى الى التوازن الحقيقي للسلعة وفقا لتلاقى قوى

العرض والطلب عليها في السوق (١) .

٤ - أن التسعير الذي نقول به مرتبط بالاحتكار والاحتكار محرم لما فيه

من حبس لقوت الناس وضرورياتهم تحسبا للفلاء والريح الفاحش فلا علاج له عند

(١) سنذكر في الباب الثالث كيف يتحقق هذا السعر عند الوضعيين وفي الإسلام .

حدوثه إلا التسعير خاصة ان لم تنجح الوسائل الأخرى التي ذكرناها أو بالأحرى لا بد أن تسير الوسائل مجتمعة لعلاج الاحتكار والإستغلال أمره وزاد ضرره .

٥ - ان القائلين بالتسعير لم يقولوا به بصفة مستمرة لأن ذلك ليس بمحمود ويتطلب مراقبة شديدة ومعرفة تامة بحال العرض والطلب لكل سلعة ولكنهم نادوا بالتسعير في حالة التعدي الفاحش كما قال الأخناف وفي حالة الغلاء كما قال الشافعية وفي حالة افساد السوق وحدوث الضرر كما قال المالكية وكل هذه حالات مصاحبة للاحتكار .

٦ - هناك مسألة هامة تقتض التسعير هي اعتماد الناس عن الأخلاق ويسمونها علماء المسلمين (فساد الذم وخراؤها) وهذا الأمر وإن لم يعتقد علماء الافتصاد وفق الاسلام أساس كل شيء لا ارتباطه بالإيمان . فكما فسدت الذم وإن عليها الطمع والجشع وحب المال كان التسعير في هذه الحالة حفظاً لأموال الناس وضابطاً للأمر حتى لا يتضرر الناس وقد يستلزم هذه الحالة التسعير العدل بصفة دائمة لكثير من السلع وتتطلب بالتالي جهازاً قوياً للمراقبة المستمرة .

٧ - الأسواق الواقعية الآن كما اثبتنا ذلك في هذه الرسالة (١) أنها أسواق احتكارية الى حد كبير وهذا يتطلب التسعير ضبطاً للأمر وحفظاً لحقوق الناس وأموالهم .

لكل ذلك نرى التسعير جائزاً بل واجباً ان اقتضت الظروف ذلك كأن يمتنع أرباب السلع من بيعها مع ضرورة الناس اليها الا بزيادة على القيمة المعروفة فيها . يجب لهم بيعها بقيمة المثل ولا معنى للتسعير الا الزامهم بقيمة المثل بل يجب أن يلتزموا بما ألزمهم الله به (٢) والله أعلم .

(١) انظر الباب الثالث من هذه الرسالة الفصل الخامس ص ١٩٨ والفصل السادس ص ٢٣١
(٢) انظر الحسبة لابن تيمية ص ٢٥ والطرق الحكمية لابن القيم ص ٢٨٥ مرجعين سابقين .

الفصل الأول

احتكار البيع

يمرّف بأنه سوق منفرد فيها شخص أو هيئة بانتاج وبيع سلعة أو خدمة معينة ليس لها بديل (١) ، إلا أن البعض يعترض على عدم البديل كليا بل يرى وجود بدائل قريبة (٢) ، والواقع أن هناك صوراً للاحتكار الكامل الذي ينفرد فيه شخص أو هيئة بسلعة لا بديل لها ومثال ذلك احتكار الخدمات العامة كالنقل والهاتف والكهرباء والفاز فهذه بحكم طبيعتها لا تصلح لمجال منافس آخر خاصة داخل المدن المعينة أو الأسواق الصغيرة . كما أن هناك صوراً للاحتكار الذي ينفرد فيه شخص أو هيئة بسلعة لها بديل كاحتكار سلع السيارات والبتروول .

وفي حالة احتكار البيع لا يوجد فرق بين المشروع المحتكر والصناعة بأكملها فيما يتعلق بانتاج السلعة أو الخدمة المحتكرة إذ هنا المشروع المنتج هو نفسه المحتكر بيعها (٣) وهذا ما يسمى بالاحتكار البحت . أما إذا كان المشروع منتجا دون ان يكون بائعا أو بائعا دون ان يكون منتجا لأصبح احتكارا متبادلا .

وفي حالة الاحتكار البحت يستطيع المحتكر أن يصدر من القرارات الخاصة بالكميات التي ينتجها والشن الذي يبيع به دون أن يتأثر أو يخشى من ردود فعل تحدثها المشروعات الأخرى في الاقتصاد القومي وبنفس القدر فهو لا يعبأ كثيرا بما تتخذه هذه المشروعات من قرارات بشأن الكميات والأثمان (٤) .

- (١) انظر كلا من احمد ابواسماعيل ص ٣٥٢ ، احمد جامع ج١ ص ٦٧٣ ، حازم البهلاوى ص ٦٩٩ ، حمديّة زهران ص ٥٢٦ ، محمد ابو الذهب ص ٢٣٧ ، وزكريا نصر ص ١٧٩ مراجع سابقة وسلطان ابو على ص ١٩٧ مرجع سابق .
- (٢) انظر حازم البهلاوى و احمد ابواسماعيل نفس الصفحات .
- (٣) انظر حازم البهلاوى ص ٦٩٩ و احمد جامع ج١ ص ٦٧٣ .
- (٤) انظر كلا من احمد جامع ج١ ص ٦٧٣ وحازم البهلاوى ص ٢٠٠ وحمديّة زهران ص ٥٢٦ المراجع السابقة .

وهذا لا يعنى أنه يستطيع التحكم في الإنتاج والأسعار في لحظة واحدة
فهو لا يستطيع أن يزيد من مبيعاته - أى الكمية التي يبتجها - إلا بتخفيض الثمن
ولا يستطيع رفع الثمن إلا بتقليل مبيعاته (١) وهذا التصرف يجعله قادراً على
تحقيق أرباح غير عادية في هذه الصناعة التي يعمل فيها .
وما يحققه من أرباح أو ما يحدثه من تحكم منوط بافتراض وجود منافسة
ما بين المشتريين وهم كثرة (٢) وقد وجدت صور أخرى تمنع المحتكر من الضي
في سياسته هذه ، منها ظهور تكتلات من قبل المشتريين تعرف بجمعيات
المستهلكين وهي تحاول أن تحتكر شراء ما يبيعه لها المحتكر وهذا ما
يمطيهم قوة ساومة تستطيع أن تقلل من فاعلية تحكمه .
كذلك ما يحققه من أرباح يعتبر دافعا لغيره من الدخول معه إلا أن
في سوق الاحتكار يتعين في الواقع أن يكون المحتكر قادراً على منع غيره من
الدخول معه وإلا فإن لم يفعل ذلك لن يظل محتكراً (٣) فالاحتكار في حد
ذاته يتضمن وجود عوائق وموانع للدخول في الصناعة (٤) . وعلى ضوء هذا
فانه يستطيع أن يحافظ على تحقيق هدفه محققاً ربحاً غير عادى .
وهو في سبيل تحقيق هدفه قد يلجأ الى ائتلاف بعض سلتمته خاصة عندما
يكون الطلب غير من ان يؤدى تخفيض الكمية المبعة الى زيادة مجموع
الارادات (٥) .

(١) انظر حازم الهلاوى ص ٧٠٠ ، احمد جامع ج ١ ص ٦٨٢ وحمدية

زهران ص ٥٢٨ وغيرهم .

(٢) انظر احمد جامع ج ١ ص ٦٧٤ مرجع سابق .

(٣) انظر احمد جامع المراجع السابقة ج ١ ص ٦٧٨

(٤) انظر حازم الهلاوى ص ٧٠٠

(٥) انظر علم الاقتصاد الحديث ج ١ ص ٣٧٣ وما بعدها .

والاتلاف لا يحدث دائما وانما في حالات الفترة القصيرة وفي حالات تجديد سلخته بأخرى أو في حالة تغير الطلب على بضاعته أو في حالة اكتشاف طريقة جديدة تمكنه من الانتاج . بتكاليف أقل (١) .

وقد وجدت هذه الحالة اهتماما كبيرا من قبل الاقتصاديين بالرغم من أنهم اعترفوا بحدوثها في واقع الحياة ويرجع السبب في هذا الاهتمام لأمرين : أولهما : أن تحليل هذا السوق يساعدنا بأدوات ومبادئ مهمة لمعرفة الثمن والكميات المباعة في الأسواق التي تقترب بدرجة كبيرة من الاحتكار . ثانيهما : أن الأسواق الواقعية التي تظهر على مسرح الحياة يظهر فيها مزيج من خصائص الاحتكار والمنافسة وان كانت هذه الأسواق أقرب الى الاحتكار منها الى المنافسة .

أقسام الاحتكار : ينقسم الاحتكار الى نوعين بحسب شخص المحتكر ، احتكار عام واحتكار خاص . .

فالعام يقوم ببيع السلعة او الخدمة الدولة أو الهيئات العامة ، وقد يكون هدفه ماليا أو اجتماعيا . .

والخاص يقوم به شخص طبيعي أو اعتباري وقد يكون هذا النوع قانوني وفعلي . فالقانوني يكون في حالة منح السلطات امتيازاً للشخص باستغلال مرفق معين . أما الفعلي يكون بدون امتياز وانما تفرد طبيعي ناتج عن قدرة ذاتية للفرد المحتكر (٢) .

(١) انظر علم الاقتصاد الحديث مرجع سابق ج ١ ص ٣٩٣

(٢) انظر احمد جاع ج ١ ص ٦٧٥ وراجع الفصل الثاني في نشأة الاحتكار ص ٣٨ من الرسالة . .

عقبات الدخول في الصناعة :

كما ذكرنا سابقاً أن المحتكر يتعين عليه منع غيره معه حتى لا يترك مجالاً لمنافسته في اقتسام الربح. وهذه العقبات ترجع إلى طبيعة الصناعة أو إلى منح السلطات امتيازاً لأحد، وتُمنع غيره من منافسته أو إلى قوة المشروع نفسه وأثره على مصادر الإنتاج .

فالعقبات الطبيعية من أمثلتها صغر حجم السوق فالمحتكر هنا يكون في مأمن لما أن الدخول معه قد يلحق خسارة بالأخسر فالحجم لا يسمح بملء انشاجية أكبر مما هي قائمة وهنا قد يصل التحكم حداً يضر بالمستهلكين ومن أجل هذا تتدخل الدولة في أعمال هذا المحتكر منظمة للإنتاج والسعر وقد تفلح الدولة أن كانت جادة وتفشل أن تسلك إليها الضعف الإداري (١) ، كذلك من أمثلة هذا النوع ضخامة المشروع في بعض الصناعات كصناعة السيارات إذ الدخول يحتاج إلى مركز مالي كبير وحتى لو تيسر ذلك فقد يخشى من حرب المشروع القائم فعلاً عن طريق خفض الأسعار (٢) .

وأما العقبات التي مرجعها السلطة كاعطاء حق الامتياز وحق براءة الاختراع ومنح بعض المنتجين تسهيلات جمركية وحماية ، كل هذه تجعل المحتكر يتمتع بقوة تجعله ينفرد بالإنتاج دون خوف من منافس ولا بد أن يتبع ذلك إشراف فعال للمحتكر من قبل الدولة وسنرى معالجة هذا فيما بعد (٣) .

وأما العقبات التي يكون مصدرها سيطرة المشروع

هذه

- (١) راجع الفصل الثامن معالجة الاحتكار الوضعي ص ٧٥ من الرسالة .
- (٢) انظر أحمد جامع ج ١ ص ٦٧٨ وما بعدها يتصرف وزيادة تعليق وانظر كذلك محمد هشام مرجع سابق ص ٢٣٤
- (٣) راجع الفصل الثامن من الباب الثالث وكذلك الفصل الخامس من الباب الثاني في هذه الرسالة .

على الصناعة فترجع الى وفورات داخلية وخارجية استطاع عن طريقها أن يمنع غيره في الدخول الى الصناعة معه منها :

- ١ - سيطرة المشروع على كافة مصادر المادة الأولية الأساسية.
 - ٢ - سيطرته على مصادر ذات نفقة رخيصة.
 - ٣ - تهديده لأصحاب المادة الأولية بعدم الشراء منهم اذا باعوا هذه المادة لغيره ؛
 - ٤ - تهديده بخفض الثمن اذا دخل معه منافس جديد وقد يلجأ الى هذا بالفعل وهي ما تسمى بسياسة اغراق الأسواق سيأتي الكلام عنها فيما بعد .
 - ٥ - قد يمنع تصريف بضائع المنتجين المنافسين له بتهديده أصحاب الجملة والتجزئة بعدم التعامل معهم في حالة شرائهم من المنتجين الجدد .
 - ٦ - اذا أراد المشروع الجديد المنافس أن يدخل الصناعة فعليه أن يتكبد نفقات باهظة من أجل اشهار سلعته بسبب تفضيل المستهلكين لسلعة المشروع القديم وهذا ما يقف عقبة في دخول غيره معه .
- و هذه العقبات تمنع بلا شك دخول المشروعات في الصناعة ومن ثم فان المحتكر يتنعم بتحقيق أرباح غير عادية ولكن انفراداً ^{بحدود} بخسارة على المجتمع تنجم من أن الأرباح بهذه الصورة لا تلعب دوراً رئيسياً في تنظيم الانتاج (١) ،
- ما يعنى تبديداً للموارد الدولة وعدم استغلال أفضل لها .

(١) انظر احمد جامع مرجع سابق ج١ ص ٦٨٠ - وانظر كذلك مبادئ الاقتصاد محمد هشام طبعة ١٩٧٧م دار القلم - الكويت ص ٢٣٣

الشن والمرونة عند المحتكر : قلنا ان المحتكر يستطيع أن يتحكم اما في السعر

أو في الكمية المنتجة ولكن تحكمه في السعر ليس على الخلاقه بل يتوقف على

درجة مرونة الطلب على سلعته أو خدمته ويحكم هذه المرونة قاعدة عامة

مؤداها أنه كلما ارتفعت درجة مرونة الطلب كلما انخفض الشن والعكس صحيح. (١)

وأهمية هذه المرونة تتضح في أنها وسيلة يستغلها المنتج أو البائع

في رفع الشن. أو خفضه وفي زيادة الكمية أو نقصها ، فلو كان الطلب على سلعته

مثلا متكافئ* المرونة أي ان نسبة الزيادة في الشن تكون مصحوبة بنقص نسبي

الكمية المطلوبة بنفس النسبة فيظل الايراد الكلي ثابتا ، وهو أمر لا يرغب فيه

البائع المحتكر ان يتنافى مع هدفه . وأما اذا كان الطلب مرنا فان البائع

لا بد وأن يخفض الشن حتى تزداد الكمية المطلوبة فيزداد ايراده الكلي .

وفي حالة الطلب غير المرن فانه لو زاد الشن فلن يؤدي هذا الى نقص الكمية

الا بنسبة أقل من زيادة الشن ومن ثم يزداد ايراده بعكس لو خفض الشن فسيقل

ايراده ولهذا فانه لن يفكر في نقص الشن بل في زيادته . (٢)

(١) انظر حمدية زهران ص ٥٣١ كذلك احمد جامع ج١ ص ٦٩٦

(٢) انظر كلا من احمد جامع ج١ ص ١٨٥ وحمدية زهران ص ٥٢٧ ومحمد عفر

في الاثنان والاُسواق ص ٢٣٢ . وقد أوجدوا رسومات للطلب المرن وغير

المرن والتكافئ* واللا نهائي يمكن ان ترجع اليها فقد تفيد الشرح

ونموحا ومثال للطلب غير المرن السلع الضرورية ومثال الطلب المرن السلع

الكما لية ومثال التكافئ* المرونة السلع شبه الكمالية ومثال الطلب اللانهائي

المرونة السلع الحساسة جدا لتغيرات السعر كالفاكهة عند الفقير فلو انخفض

سعرها زادت كميتها . ومثال لعدم مرونة السلع الضرورية جدا كالخبز

والمح فيها زاد السعر لن تتأثر الكمية المطلوبة انظر رباحي* الاقتصاد

الجزئي لعفر ومنصور ص ١٤١ وما بعدها مرجع سابق .

ومن هنا يتضح خطر الاختكار خاصة احتكار المواد الضرورية وخاصة السلع الغذائية
اذ ان الطلب عليها غير مرن أى يمكن التحكم في ثمنها من قبل البائعين
وخاصة ان كان بائعا واحدا لأنه لا يخفى تراجع الطلب عليها (١) .

ولذلك سعت المؤسسات الاحتكارية لرسم سياسات الاسعار والانتاج
على ضوء اعتبارات مرونة الطلب ووجود بدائل أو عدمها ^{لانتاج} فتنجيه السلع التي
يكون طلبها غير مرن والشئ لا بديل لها . وقد تجتهد المشروعات الاحتكارية
ان كانت متعددة باحداث مواصفات واشكال لسلعها حتى تكون مختلفة عن
سلع المنتج الاخر وتُسخر الاعلان لذلك حتى تجذب المستهلك باقناعه بعدم
وجود سلعة تماثل سلعته ^{في} وكثير من الاحيان يصدق المستهلك بذلك ويقبل
السعر الذي حدد للسلعة باعتبار ان هذه السلعة لا بديل لها (٢) .

وقد اهتم العلماء الاقتصاديون اهتماما كبيرا بالمرونة وقد حاولوا أن
يجدوا معايير كمية دقيقة لقياس درجة المرونة (٣) .

وأهم عامل حاكم لمرونة الطلب على السلعة هو
مدى توفر السلع البديلة عنها فكلما وجد بديل قريب كلما
انخفض سعر السلعة أو الخدمة والعكس صحيح ، والقرب

(١) انظر حمدي زهران مرجع سابق ص ٥٣٢

(٢) انظر نحو النظرية الاقتصادية في الاسلام (الاثنان والاسواق) ،
محمد عبد المنعم عفر ، طبع الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية ١٩٨١ م ،
ص ٣١٦ ، وراجع الفصل الخاص بالغايسة الاحتكارية من ٢٧١ من هذه
الرسالة .

(٣) راجع هذه المعايير بتفصيل اكثر كلا من احمد جامع ج ١ ص ١٩١ ،
عفر ص ٢٢٨ ، حمدي زهران ص ٢٧٠ مراجع سابقة .

والبعد مسألة نسبية شخصية يحددها المستهلك وليست قائمة على
أسس موضوعية (١) . ويرى الباحث أنه من الصعب على المستهلك فسي
وسط خضم الصناعات المختلفة والكثيرة أن يفرق ووضوح بين البديل
وغيره . فقد يظن سلعة ما أنها بديلة لأخرى بسبب التشابه الظاهري
فإنها ليست كذلك كما أنه قد توجد بدائل واضحة إلا أنه لا يستطيع
الحصول عليها لبعدها عنه ولتخطى نفقات من أجل الحصول عليها تجعله لا
يجد أمامه إلا نوعاً واحداً ومن ثم يكون أملم طلب غير من بالرغم من وجود
البديل وسماعه به ومثال ذلك الكهرباء والفاز فكل سلعة بديلة للأخرى
لكن ساكن الأرياف قد لا يجد أمامه إلا الفاز .

وقد يكون البديل موجوداً أمام المستهلك إلا أنه لا يريده ولا يفضل
إلا سلعة بمعيّنها بسبب تحكم المادّات والتقاليد والطباع فقد نجد
الذرة والأرز وهما بديلان إلا أن المستهلك قد يفضل أحدهما على
الأخر بحيث لا يعتبر السلعة الأخرى بديلاً وهذا ما يضعف أهمية هذا
العامل (٢) .

والعامل الثاني الحاكم لمرونة الطلب وهو لصيق بالأول ومفسّره يسمى
بعامل امكانية استخدام السلعة في أكثر من وجه فكلما كانت السلعة كذلك

(١) انظر المراجع السابقة للتوضيح أكثر نفس الصفحات وما يليها .

(٢) كذلك ما يضعف عامل البديل ما نراه من تفضيل كثير من المستهلكين لسيارات
معينه دون غيرها لدرجة أن البائع يستطيع أن يرفع السعر والطلب كما هو
وبالرغم من أنها بدائل قريبة جداً وصناعة بلد واحد .

كلما كان الطلب عليها مرنا مثال ذلك الكهرباء فهي ذات استخدامات عديدة فلو انخفض ثمنها لانتجه الناس الى استعمالها في جميع أوجه استخداماتها مما يعنى زيادة الكمية منها والعكس في حالة ارتفاع ثمنها فان المستهلكين يتحولون الى بديل آخر. وهذا يعكس السلعة ذات الاستخدام الواحد فالطلب عليها غير مرن كالقمح فهو لا يستعمل إلا في اشباع حاجة الغذاء (١).

ويرى الباحث ان هذا العامل يحتاج الى إضافة أن تكون السلعة غير نادرة فلو كانت نادرة وحتى مع استخداماتها المتعددة فان الطلب عليها سيكون غير مرن كسلعة البترول مثلا فهي ذات استخدامات متعددة ومع ذلك فالطلب عليها غير مرن :

كذلك من العوامل الحاكمة لمرونة الطلب مدى أهمية السلعة بالنسبة الى دخل المستهلك ، فكلما كانت السلعة تستغرق جزءا كبيرا من دخل المستهلك يكون الطلب عليها مرنا والعكس صحيح ومثال ذلك السلع المعمورة كالسيارات والثلاجات فهذه كلما انخفض سعرها ازداد الطلب عليها (٢) . الا ان الملاحظ ارتفاع اسعارها باستمرار ومع ذلك فالناس مقبلون عليها وما ذلك الا لأنها أصبحت شبه ضرورية للمستهلك ولا يستطيع أن يتخلى عنها فينقلب الطلب عليها الى غير مرن وهذا ما يراه الباحث ويؤيده قول أحد الاقتصاديين (الحقيقة أنه كلما اعتاد انسان على استخدام سلعة وصعب عليه الاستغناء عنها كان لهذا أثره في مرونة الطلب) (٣) .

(١) و (٢) انظر المراجع السابقة وكذلك انظر احمد أبو اسماعيل ص ٢٣٩ مرجع سابق .

(٣) انظر احمد ابو اسماعيل ص ٢٤٠ مرجع سابق .

انتاج المحتكر في الفترة القصيرة : ذكرنا أن المحتكر يستطيع أن يحقق هدفه عن

طريق معرفته لعرونة السلع ومنعه الآخرين من الدخول معه وهذا لا يضمن أنه دائما يحقق ربحا غير عادي بل أحيانا يتعرض لخسارة وأحيانا يقف عند الربح العادي وما ذلك إلا لأن الربح يتوقف على العلاقة بين طلب السوق من ناحية على منتجاته وعلى تكاليف الانتاج من ناحية أخرى (١).

وسنبحث توازنه في الفترة القصيرة والطويلة ونعنى الاقتصاديين بقسم الفترات الى ثلاث ، قصيرة وقصيرة جدا وطويلة ، ولكننا نفضل الأول (٢). فتوازن المشروع في الفترة القصيرة يعتمد على السوق إذ ليست لدى المشروع القدرة الكافية لتحديد الانتاج الذي يستوعب طاقة السوق ولذا فهو إما أن ينتج كمية كبيرة وليست لديه القدرة على تخزينها ففي هذه الحالة سيبيع الكمية التي تحقق له هدفه الربحي وتبقى عنده كمية لو حاول بيعها ستخل بتوازنه بنقص السعر فلا يرى أمامه غير اتلافها إما حرقا أو غرقا (٣). وهذا التصرف أدى الى سخط كبير من الاقتصاديين وغيرهم ومن هؤلاء كاتب غربي هو : ارثر كستلر يقول (وما زاد في سخطه للنظام الغربي ما علمت من أن الخلال كانت تحرق والشر يتلف والخنازير تفرق في سنوات الكساد

(١) انظر سعد ماهر في علم الاقتصاد طبع ١٩٦٧ م دار المعارف بحصر ص ٢٢٣ وكذلك انظر سلطان أبو علي مرجع سابق ص ٢٠٣

(٢) نفضل الفترتين لأن مسألة الطول والقصر نسبية فما يعدده البعض قصيرا جدا يكون عند البعض الآخر قصيرا .

(٣) المثال التقليدي لذلك هو اعدام جزء كبير من البن في البرازيل خلال الأزمة العالمية ١٩٣٠ فقد لجأت المؤسسة الاحتكارية المشرفة على انتاج وتوزيع البن آنئذ الى اعدام حوالي ٢ مليون طيسن من البن . انظر سعد ماهر مرجع سابق ص ٢٥٨ بالهامش .

الاقتصادى لكي تبقى الاسعار عالية ويتمكن الرأسماليون العتقون من التمتع
بلذائذهم وسرايتهم بينما كانت أوروبا تروج بالممال الطعطلين (١).

ولا شك ان هذا التصرف لا يحدث في ظل الاقتصاد الاسلامى
لعدة أسباب منها :

- ١ - أن الاتلاف للمال محرم على المسلم يقول تعالى (أصلواتك
تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا أو ان نفعل في أموالنا ما نشاء) (٢)
ويقول تعالى (ولا تؤموا السفهاء أموالكم) (٣) ويقول تعالى :
(والله لا يحب الفساد) (٤) . يقول المفسرون كان بينها هم . عن
افسادها فقالوا ذلك أى وان شئنا حفظناها وان شئنا طرحتها (٥)
ولذلك صدر البخارى بها باب ما ينهى عن اضعاء المال وذكسر
حديث المغيرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (وان الله
حرم عليكم عقوق الأمهات ووأد البنات . . . وكره لكم قيل وقال وكثرة
السؤال واضاعة المال) (٦) واضاعة المال الاظهر في تفسيره أنه
ما أنفق في غير وجهه العاذون فيه شرعا سواء كانت دينية
أو دنيوية لأن الله تعالى جعل المال قايما لمصالح العباد وفي
تبذيرها تفويت تلك المصالح اما في حق مضيعها واما في حق غيره (٧).

(١) ارثر كمتلر وآخرون في كتابهم الصنم الذى هو ترجمة فؤاد حموده منشورات

المكتب الاسلامى دمشق ص ٢٢

(٢) آية ٨٢ سورة هود

(٣) آية ٥ سورة النساء

(٤) آية ٢٠٥ سورة البقرة

(٥) انظر فتح البارى ج ٥ ص ٦٨ مرجع سابق

(٦) فتح البارى المرجع السابق ج ٥ ص ٦٨

(٧) انظر المرجع السابق ج ١٠ ص ٢٠٨

هذا اذا كان المال منقفاً في غير وجهه فكيف . الاحرق أو أغرق (لا أن
الانسان اذا اتلف زرع غيره منع منه لحقين حق الله فان فعله
مقصية - أى الاتلاف معصية - والثاني حق المتلف عليه . وحتى
البهيمة اذا اتلفت منعت حفظا لمال المسلم (١) .

٢ - لو فعل الاتلاف مسلم في ظل دولة مسلمة فللحاكم أن يحجر
عليه ان يمد صاحب المال سفيها والحجر هو المنع من التصرف فسي
المال من جهة افساده وسوء تدبيره (٢) . وقد يعذر في حالة تكراره
لهذا الفعل .

٣ - تربية الفرد المسلم لا تسمح له باتلاف ما له وهو يعلم أن هذا
المال مال الله وهو مستخلف فيه ويسأل عنه فيم أضعه .
هذه الأسباب تجعل من الصعب أن نجد في المجتمع المسلم تصرفا كتصرف
المحتكر في اقتصاد وضعي لا يصرف الفرد فيه الا مصلحته ولا يحاسب على
ما يفعل في ماله . وعلى ضوء هذه الأسباب مضافا اليها حث الاسلام على حب
الخير للناس ، يمكن ان نرسم رسما بيانيا يوضح حالة محتكر فرد في اقتصاد
وضعي وحالة منتج فرد (٣) في اقتصاد اسلامي قصد بها الباحث توضيح الفرق
بينهما . والرسم هنا لتوضيح الانتاج في الفترة القصيرة والتي لا يستطيع المنتج
معرفة الطلب بدقة ولا تكون لديه المعلومات والوقت الكافي لمعرفة ذلك .

(١) انظر د . نقولا زيادة في كتابه الحسبة والمحتسب الناشر المطبعة الكاثوليكية
بيروت ص ٧٨ وانظر كذلك الامام الفزالي في احيا علوم الدين ج ٢ ص ٢٨٧
(٢) فتح الباري ج ٥ ص ٦٧ وانظر كذلك ج ١٠ ص ٤٠٥ - ٤٠٨
(٣) راجع الفرق بين تعريف الاحتكار في الشرع والاقتصاد الوضعي ان مجرد
الانفراد ليس باحتكار في الشريعة الاسلامية ص ٥٧ من الرسالة .

فان ايراده الحدى أقل انحدارا دليل على عدم تحككه في السعر ثم انه ينتج كمية تزيد على الكمية التي ينتجها المحتكر الفرد في الاقتصاد الوضعي وذلك لعدة أسباب ذكرناها قريبا ونضيف اليها أنه يشعر بالواجب الذي انيط به فهو يؤدى فرضا كفاثيا وقد يكون عينيا اذا تعين عليه ولذلك فهو يحاول بكل جهده ان يصل بالانتاج الى كفايته المطلوبة كما أنه يرى النظرة التعبدية في هذا العمل وغير ذلك من دوافع .

وانا نظرنا الى السعر الذي يبيع به نجده منخفضا الى ^{حد} كبير عن السعر الذي يبيع به ذلك المحتكر الذي لا هم له غير الربح فهو يقف عند المستوى الذي يحقق له هدفه فقط وكذلك لا يعبأ بما زاد على ذلك بل لولا أن الفترة لم تسعفه لكي يتكيف على الوضع الذي يحدده ما أنتج هذه الكمية الزائدة ومع ذلك فغالبا ما يتخلص منها بأحد الأساليب التي ذكرناها . أما المنتج الاسلامي فليس أماه الا التوسع في الانتاج تحقيقا للفرضين وهما تحقيق الربح المادى وقد يحقق ربحا يزيد عنه قليلا وتحقيق سعادة الناس وازالة الكربة عنهم لتزال كربهم يوم القيامة فهو في كلا الحالتين سعيد فليكن سهل البيع وسهل الشراء سمحا اذا باع لينال دعوة الرسول صلى الله عليه وسلم له بالرحمة في قوله (رحم الله رجلا سمحا اذا باع ، واذا اشترى واذا اقتضى) (١) يقول ابن حجر وفيه الحس على الساحة في المعاملة واستعمال معالى الاخلاق وترك المشاحة والحس على ترك التضيق على الناس في المطالبة وأخذ المفوض منهم (٢) . وكل ذلك يجعل ان الربح ليس

(١) انظر فتح البارى مرجع سابق ج٤ ص ٣٠٦ الحديث رواه البخارى

(٢) انظر المرجع السابق ج٤ ص ٣٠٧ وراجع الاحياء للفرالى مرجع سابق

ج٢ ص ٨١ وما يمددا فقد تكلم في الاحسان وصلته بالتجارة .

بهدف وحيد فالأصل في الاسلام (تنمية الانسان وتوفير احتياجاته) (١) .
ولهذا نلاحظ قلة انحدار (أ ح) دليلا لعدم تحكمه في السعر ونلاحظ
زيادة الانتاج لحث الاسلام على ذلك فالسعر الذي يبيع به قريب من السعر
الحقيقي للكمية المطلوبة وما بقى من انتاج فلا يستطيع حرقه لما ذكرنا . وعليه
فهو اما أن يخزنها ان كانت التكاليف اقتصادية وسهلة أو يوزعها بسعر
(و ث) وان كان المجتمع في غنى عنها وهذا ما نستبعده ان المسلم لا ينتج
لجماعة محدودة بعينها بل لخير الناس جميعا وحتى لو افترضنا صعوبة
الحلول السابقة فللدولة ان تخزنها وتعوضه ثمنها وتحتفظ بالانتاج لفترات
اخرى (فما حصدم قدروه في سنبله الا قليلا ما تأكلون) (٢) اشارة الى
التخزين عندما يفيض عن الحاجة .

وقد يتكبد المحتكر في الفترة القصيرة خسارة اذا كان ما أنتجه قليلا
والنفقات كانت مرتفعة والسوق صميره حتى لا تستطيع استيعاب تلك الكمية
الا أنه سيتمكن بعد فترة من تعديل خطته ومواضعها مع تكاليفه وحالة
السوق مما يجعل حالة تكبده خسارة مجرد حالة استثنائية وهذه قد تحدث
حتى للمنتج في ظل الاسلام ولكن المنتج في الاسلام يقوم بواجب أنيط به وتأمين
عليه فان لحقه من ذلك خسران وكساد فان المجتمع يعينه فقد روى أبو
سميد الخدرى رضى الله عنه قال أصيب رجل في عهد رسول الله صلى الله
عليه وسلم في ثمار ابتاعها - أى اشتراها - فكثرت دينه - بحسب أنها

(١) انظر محمد عفر السياسات الاقتصادية مرجع سابق ص ١٨٣

(٢) آية ٤٧ سورة يوسف .

لم تأت بربح عادي بل دون رأس المال - فأقلص فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تصدقوا عليه ، فتصدق الناس عليه ولم يبلغ ذلك وفاء دينه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لغرمائه خذوا ما وجدتم وليس لكم من الا (١) ذلك (١) . فاستحق هذا أن يتصدق عليه بسبب الخسارة الفادحة وهو بائع . وهذا يوافق ما قاله الجمهور من أن من له عروض تجارة قيمتها ألف دينار أو أكثر ولكن لا يحصل له من ربحها قدر كفايته - لكساد السوق أو كثرة الميل أو نحوها يجوز له الأخذ من الزكاة (٢) وهذا تاجسر جاوزوا له أخذ الزكاة مع أنه ربح من تجارته لكن ربحه لم يكفه فكيف بمن خسر ؟ ، بل قد ذهب الاسلام الى أبعد من ذلك وجوز إعطاء كل غارم مع امتلاكه لأشياء لو عدت لأصبح غنيا فقد جاء عن عمر بن عبد العزيز قوله : (أنه لا بد للمسلم من سكن يسكنه وخادم يكفيه مهنته وفرس يجاهد عليه عدوه ومن أن يكون له الأثاث في بيته . نعم فاقضوا عنه فانه غارم (٣) فالمنتج الاسلامي يقوم بواجب كفاي فلا بد أن يوفيه على وجهه الاكمل كما أنه سيحاسب ان قصر فيه وهذا أمر بدهي .

والاختلاف الذي قد يحدث بين المتجين أو البائعين في كـ
الحاليتين الاسلامية والوضعية هو أن خسارة المنتج المسلم قد تكون أقل نسبة لقوة الدافع للانتاج وزيادته عنده

(١) انظر بلوغ المرام، ص ١٧٧ باب الحجر والتفليس وانظر / حديث سلم في شرح
أن السائلة لا تحل الا لأحد ثلاثة منهم رجل أصابته جائحة اجتاحت ماله ، سبل الاسلام، ج ١ ص ١٤٦

(٢) انظر القرضاوي في فقه الزكاة ج ٢ ص ٥٥٦ مؤسسة الرسالة

(٣) الأموال لأبي عبيد دار الفكر ١٩٧٥ م تحقيق وتعليق الهراص ص ٦٦٦ .

لتوجيهه عليه وقد أوجدوا لها رسماً بيانياً فارجع اليه (١).

أما الحالة الثالثة التي تحدث في الفترة القصيرة هي الفترة التي يحصل فيها المحتكر على ربح عاды وقد يحدث للمنتج في اقتصاد إسلامي أن يحصل فقط على ربح عاды لأننا قلنا هناك دافع للانتاج عند السلم خاصة وأن المنتج في الاقتصاد الوضعي لم يصل بالانتاج الى حجمه الأمثل أو حتى قريب منه إذ يقف انتاجه عندما يماس منحنى النفقة المتوسطة منحنى الايراد المتوسط في أدنى نقطة (٢).

وفي كل هذه الحالات الأصل عند المنتج الفرد في الاقتصاد الإسلامي أنه ملزم بأن يحاول الوصول بانتاجه الى الحجم المعقول ومراعى المنتجات الأساسية التي تقوم بحفظ النفس (و جدير بالذكر أن توفير هذه الضروريات واجب على المجتمع سواء تم خلال آلية السوق أو لم تتوفر هذه الآلية ذلك حيث أن الانتاج في المجتمع ليس وفقاً على ما تسمح به هذه الآلية بل ان هناك أساسيات يتعين على المجتمع توفيرها بغض النظر عن التفاعل القائم لقوى السوق العرض والطلب وما يؤدي اليه من توجيه استخدام الموارد (٣) وعليه فتتوقع بهذه المفاهيم زيادة الانتاج حتى في الفترة القصيرة مع ملاحظة تنظيم الدولة للقطاعات المختلفة بصورة تؤدي واجبها ولا تصل الى حدود الاسراف ولو فرض زيادة الانتاج بصورة تزيد عن حاجة المجتمع فيمكن من تقليله أو تخزينه أو بيعه بسعر مشجع للناس فيقوموا بادخاره بدلاً من تحمل نفقات تخزينه أو أي تصرف يوافق قواعد الشرع .

(١) انظر احمد جامع مرجع سابق ج ١ ص ٧١٤ الشكل (١٤٤)

(٢) انظر المرجع السابق ص ٧١٥

(٣) انظر محمد عفر السياسات الاقتصادية مرجع سابق ص ١٨٣ .

انتاج المحتكر في الفترة الطويلة :

يستطيع المحتكر في الأجل الطويل أن يغير من حجم ناتجه بالطريقة التي يحقق بها أقصى ربح ويستطيع أن يقلل من نفقاته بالتشغيل لآلاته الى قريب من الحجم الأمثل ويحاول زيادة الطلب وجذب المستهلكين عن طريق الاعلان والدعاية (١) ،

وأكثر ما يهمنا في توازن المحتكر في الفترة الطويلة ثلاث ملاحظات هي :

١ - أن حجم الانتاج قد يكون أقل من الحجم الأمثل للطاقة الانتاجية

لمشروعه وقد يكون عند الحجم الأمثل وقد يكون أكبر من الحجم الأمثل

لأن الأمر يتوقف في كل الحالات على العلاقة بين حجم السوق ونفقته

المتوسطة في الأجل الطويل (٢) .

٢ - أنه مهما كان حجم الانتاج فإنه لا ينتج الا وفق مستوى انتاج

يكون الطلب عنده مرنا أي في النصف الأعلى لمنحنى الطلب الذي

يواجهه (٣) .

٣ - أن المحتكر في الأجل الطويل يستمر في تحقيق أرباحه غير العادية

بمكس الحال في المنافسة الكاملة اذ يختفي الربح غير المادي نتيجة

دخول مشروعات جديدة في الصناعة (٤) وما ذلك الا لأن المحتكر

يسمى لوضع عقبات في دخول مشاريع جديدة ومن

(١) انظر احمد جامع ج١ ص ٧١٩ مرجع سابق وانظر محمد هشام في هادي

الاقتصاد طبع ١٩٧٧ دار القلم الكويت ص ٢٣٢

(٢) انظر احمد جامع ج١ ص ٧٢١ وكذلك انظر محمد هشام ص ٢٣٥-٢٣٦

(٣) انظر حمدي زهران مرجع سابق ص ٥٣٨ واحمد جامع ج١ ص ٧١٩ ومحمد

هشام ص ٢٣٥ واحمد ابواسماعيل ص ٣٦٣

(٤) انظر عبدالرحمن يسوي مرجع سابق ص ١٩٩

ثم يكون قادرا على تحقيق هدفه بالحد من الكمية الكلية المنتجة .
أما انتاج المحتكر (١) في اقتصاد اسلامي على ضوء ما ذكرنا من
أسباب ودوافع للانتاج وسع منه من أن يعتمد تقليل الانتاج بقصد تحقيق
الربح إذ التعمد يلحق ضررا بالناس ويعتبر كالشرع للفلاء ومن أن
انفراده مظنة ذلك فيراقب . كما أنه ليس له أن يمنع غيره في الدخول
معه في هذه الصناعة (٢) كل هذا يؤدي الى نتائج تختلف عن محتكر الانتاج
في اقتصاد وضعى ولذا نتوقع أن يكون الانتاج بقدر حاجة الناس وكفايتهم
إذ هذا هو ضابط كل شيء في الاسلام ويمنع أن أدى الى اسراف اللهم الا
إذا استهدف الحاكم ذلك نتيجة توقعه لازمات قد تحدث في المستقبل
فيوجه الانتاج لخدمة أهداف المجتمع وهنا قد يزيد الانتاج عن الحجم
الأمثل بهدف تخزينه لمستقبل الأيام .

ولا بأس بأن يستمر المنتج المحتكر في الاقتصاد الاسلامي من
تحقيق ربح غير عادى على ألا يؤدي هذا الى اعنات الناس برفع السعر
وادخال المشقة عليهم ولا شك أن المحتسب يقوم بمراقبة كل ذلك من أجل
استقرار الاسعار والاحوال والنظر في شئون العباد (٣) . وقد رأينا كيف منع
عربن الخطاب حاكما عندما ظن أنه سيضر بالجلب وبالمستهلكين من بعده . (٤)

(١) مذهبنا دائما عندما نذكر كلمة محتكر في اقتصاد اسلامي نمنى بهامجرد
الانفراد .

(٢) راجع رأى الاسلام في شرط الدخول والخروج في الفصل التمهيدى ص
الرسالة .

(٣) راجع رأى الاسلام في شرط التماثل في المناقصة الكاملة - الفصل التمهيدى
ص ٥٥ من الرسالة .

(٤) انظر الفصل الخامس من الباب الثانى ص ٩٩ من الرسالة .

المحتكر وسياسة التمييز في الثمن :

للمحتكر أساليب يسعى بها للحصول على ربح أكبر فمنها أسلوب التمييز

في الثمن ويعنى هذا أنه يبيع السلعة أو الخدمة بنفس مواصفاتها بسعرين مختلفين وهذا الأسلوب ليس قاصرا على محتكر البيع بل قد يوجد في كل سوق تميز بقدر أو درجة من الاحتكار كاحتكار القلة والمنافسة الاحتكارية (١).

وللتمييز في الثمن أمثلة عديدة منها : تمييز ناشئ* عن الكمية المشتراة

فالذى يشتري كمية كبيرة يميز له في السعر دون مشتري الكمية الصغيرة .

وتمييز ناشئ* عن دخل المستهلك ومقداره فيأخذ من صاحب الدخل الكبير

ثمنا أعلى من الآخر . وتمييز ناشئ* عن موقع البيع فداخل الدولة السعر قد

يكون أعلى من خارجها . وتمييز ناشئ* عن وجه استخدام السلعة أو الخدمة

فالكهرباء لها ثمن لأصحاب المنازل يختلف عن ثمنها لأصحاب المصانع . وتمييز

ناشئ* عن اختلاف الوقت ففي زمن الاضطراب السعر يختلف عن زمن الاستقرار

والهدوء وبالليل يختلف عن النهار . وتمييز ناشئ* عن اختلاف التغليف (٢).

ولا يتم التمييز الا بشرطين أساسيين لا بد من توافرها :

١ - شريطة انفصال الأسواق حتى لا يستطيع الأفراد أن يتمكنوا من

الشراء بالثمن القليل والبيع بالثمن الأعلى في السوق الآخر .

(١) و (٢) انظر مبادئ الاقتصاد الجزئي مرجع سابق ص ٢٤١ .

وأحمد جامع ج ١ ص ٧٢٣ وحمدية زهران ص ٥٣٨ وسلطان

أبو على ص ٢٠٤ مراجع سابقة .

٢ - الشرط الثاني اختلاف مرونة الطلب في كل سوق فلو كانت

السلعة في إحدى الأسواق ذات طلب غير مرن فهذا أدعى لرفع

سعرها والعكس صحيح في حالة مرونة طلبها (١) .

ولا بد للتمييز من أن تكون السلعة أو الخدمة هي ذاتها

في كل الأسواق وبنفس المواصفات وبالنسبة لكل المستهلكين من حيث

النوع ودرجة الجودة فلو لم تكن كذلك لا تسمى سياسة تمييزية .

مساوى* التمييز :

من مساوئه أنه يهدف من وراء هذا التمييز إلى مصادرة فائض المستهلك

كله أو بعضه إذ ستزداد أرباح المحتكر لا شيء إلا لأنه غر المستهلكين

فأخذ منهم مالا لم يكن ليأخذه لولا هذه السياسة (٢) فهو لو لم يلبس عليهم

ما استطاع أن يأخذ منهم هذه الزيادة (٣) . فيكون أخذها ظلما إذ هو

يجهل قيمة البيع فينبغى أن يبيعه بالقيمة المتأداة أو قريب منها (٤) .

كذلك من مساوئه إجبار المنافسين على الخروج من السوق أو إجبارهم

بسمو لا يتناسب مع نفقة الانتاج وهذا ما يصرف بسياسة اغراق الأسواق

والفرض منها في النهاية التحكم في الأسواق وهذا ما فعلته

اليابان قبل الحرب العالمية الثانية إذ كانت تباع بصورة

(١) انظر المراجع السابقة وكذلك انظر سعد ماهر مرجع سابق ص ٧٣٤

(٢) انظر احمد جامع ج ١ ص ٧٣٥

(٣) انظر احيا علوم الدين للغزالي ج ٢ ص ٧٩ وابن تيمية ج ٢٩ الفتاوى ص ٣٥٩

(٤) انظر ابن تيمية مرجع سابق ج ٢٩ ص ٣٥٩

شاذة تتعارض مع مبدأ معادلة النفقة الحديدية بالايراد الحدى أى تبسج
 بأقل من التكلفة (١) ولا يخفى خطر مثل هذه السياسة ان الضرب منها
 أن ينفرد في النهاية المحتكر برفع الأسعار ويلحق الأضرار بالخاصة والعامة
 فهو من ناحية لا يحق له طرد غيره بوسيلة كهذه فقد منع عمر بن
 الخطاب حاكماً من أجل (٢) ذلك فـ هل وقد منع الرسول صلى الله عليه
 وسلم تلقى الركبان وأن يشتري الحاضر للبادى خشية أن يضرروا بأهل
 السوق وأهل البلد برفع الأسعار لهم (٣) كما أنه لا يحق له اخراج أحد
 من السوق ولا منع أحد من الدخول معه (٤) . ولا شك أن في بيمه بهذا
 السعراى السعرا الأقل من التكلفة اضراراً وفساداً بالسوق فللحاكم أن يقيمه
 منه (٥) . وقصد المحتكر من هذه السياسة في نهاية الأمر أن يتمتع بمركز
 احتكارى (٦) .

وقد ساعدت سياسة التمييز في السعرا على اخراج عدد من الشركات
 من السوق لبيع الشركة الحاصلة على ميزة بسعرا لا تستطيع الشركات الأخرى
 أن تبسج به وهذا ما حدث بالنسبة لشركة (استاندرد أويل) فقد
 ضغطت على شركة السكك الحديدية لتمييزها في أجور النقل لبترولهما

-
- (١) انظر سمد ماهر مرجع سابق ص ٧٣٨ وكذلك احمد جامع ج ١ ص ٧٣٦
 (٢) راجع الفصل الخامس في الوسائل التي عالج الاسلام بها الاحتكار الباب
 الثانى ص ٩٩ من الرسالة
 (٣) انظر وسائل معالجة الاسلام للاحتكار في هذه الرسالة الفصل الخامس
 الباب الثانى .
 (٤) انظر الفصل التمهيدى الفقرة الخاصة برأى الاسلام في شرط الدخول والخروج
 في المنافسة الكاملة .
 (٥) انظر ابن القيم الطرق الحكيمة ص ٣٠١
 (٦) انظر احمد جامع ج ١ ص ٧٣٦ .

فاستطاعت أن تبيع بسعر لا تستطيع الشركات الأخرى البيع به فتخسر وتخرج
من السوق (١) وهذه السياسة قد تكبد الدول مبالغ طائلة كان من الممكن
أن تستغلها في مجالات الانتاج الأخرى إذ تتخذ الدول سياسة حمائية
وجمركية وسياسة دعم لشركاتها لتستطيع منافسة الشركات الخارجية ولولا سياسة
التمييز ما انفق هذا المال (٢) .

ومع ما ذكرنا من مساوئها فالبعض يقول أن له محاسن ويذكر من
ضمنها عدم التمييز في خدمة النقل بين الركاب في الضائق المختلفة ، ولكن
هذا التمييز ان قيل في أول الأمر فانه في النهاية اما أن يتحول الخط
من مكانه الذي يعمل فيه الى مكان آخر خاصة اذا كان هذا الخط ذا كثافة
سكانية خفيفة وقد حدث اغلاق خط سكة حديدى لأجل ذلك في إنجلترا (٣)
أو ان يظل صاحب الخدمة في نفس الخط ويلجأ الى رفع الأسعار بحجة تغطية
تكاليفه وقد يحصل على دعم قد يكون ذا فائدة للمحتكر اكثر مما يحققه من ربح
عادى وطالما أن الأمر كذلك فقد يرى المحتكر أن من مصلحته أن يقوم بخدمة
كهنه ويدعم فيها ، وقد يكون صادقا من أنه لن يميز خدمته ليحصل على
دعم أو امتياز يحقق له في النهاية مركزا احتكاريا .

كذلك من محاسنه التي يمدونها محاسن أن الاطباء يراعون حالة
الفقراء فيكشفون لهم بسعر يختلف عن سعر الطبقة الفنية وهذه لا تكون

(١) انظر احمد جامع ج ١ ص ٧٢٦ وانظر كذلك محسون جلال في ج ٣ الاحتكار

وتدخل الدولة ط ٢ ١٩٧٤ م دار الكتاب اللبناني بيروت ص ٩٥

(٢) انظر حمدي وهران مرجع سابق ص ٥٣٩

(٣) انظر احمد جامع ج ١ ص ٧٢٦

بالمهرة واضحة إذ تؤدي الى تخلي الطبقة الفنية عن الألباء الذين يقومون بذلك ويتحولون الى آخرين فمثل هذا التمييز لا يكون الا تصرفا فرديا غير معلن .

ويرى الباحث ان التميز في السعر للسلع أو الخدمات المتماثلة تماما لا يحدث الا في حالة جهل المستهلك بذلك بصفة عامة ، خاصة ان كان التميز خاليا من اعتبارات ذات تبرير منطقي يعتد به كالتمييز في حالة بيع الجملة والتجزئة أو كاعتبار الأجل واعتبار اختلاف الاستخدام فهذه كلها معتبرة شرعا وعرفا وعقلا فالشروع أقر اعتبار الفرق بين الجملة والتجزئة وأجاز لهم أن يربحوا غير أنهم لا يخالوا في السعر (وأما أهل الحوانيت والأسواق الذين يشترون من الجلابين وغيرهم جملة ويبيعون ذلك مقطعا لا يسعر عليهم بشئ* - وعلى صاحب السوق أن يجعل لهم من الربح ما يشبه) وهو رأى مالك وابن عمرو سالم ابنه والقاسم ابن محمد (١) .

وأما الأجل ان الذي يشتري حاضرا والاخر مؤجلا فيميز لهم فيشتري الحاضر بسعر غير المؤجل . روت عائشة رضي الله عنها أن أم ولد زيد بن أرقم اشترت غلاما من زيد بثمانمائة درهم نسيئة وباعته منه بستمائة نقدا فقالت عائشة بشئ ما اشتريت وبشئ ما شريت . . (٢) وهذا الحديث فيه دليل على أنه لا يجوز للشخص الواحد ان يبيع نسيئة ويشتري بدون ذلك الثمن نقدا قبل قبض الثمن الأول (٣) ويمتنع هذا أنه يجوز في حالة قبض الثمن الأول

(١) انظر ابن القيم الطرق الحكيمة ص ٢٩٩

(٢) و (٣) انظر الشوكاني نيل الاوطار ج ٥ ص ٢٣٢ وقال رواء البيهقي .

أو اختلاف المشتري والبائع . ولو اختلف الاستعمال جاز التميز ولا يحق أن
يلتالب أحدهما بتساوي الثمن لاختلاف الجهة والاستعمال فبائع خدمة
الكهرباء له أن يبيعها مثلاً لأصحاب المنازل بسعر ولا لأصحاب المصانع بسعر
لا سيما عند مراعاة المصلحة وتشجيعاً للصناعة إلا أن هذا يقترون بمسند
الاستغلال من البائع فلو ظهرت منه نية التحكم بفعله هذا منع .

وحيث ينتفى داعي التميز فلا يجوز أن يميز بائع ما بين المشتريين
في السلع المتماثلة إذ الأصل أن يبيع بسعر الوقت وأن لا يكتم من سعرها
ما لو عرفه المعامل لا متنع عنه (١) وأدى إلى الشغب والخصومة (٢) . والأصل
في ذلك ما ثبت في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم منع من الزيادة
عن المثل في عتق الحصة من العبد المشترك فقال من أعتق شركاً له في عبد
قوم عليه قيمة عدل لا وكس ولا شطط فأعطى شركاءه حصصهم وعتق عليه
العبد (٣) فالرسول صلى الله عليه وسلم لم يمكن المالك أن يساوم الممتق
بالذي يريد بل قدر ثمن المثل فتقدير المثل عند حاجة الناس إلى الطعام
والشراب واللباس أولى (٤) . كذلك قول عمر لحاطب أما أن تزيد في
السعر وأما أن ترفع من سوقنا إذ كان حاطب يريد أن يبيع سلمة مماثلة بسعر
قليل والجلب يبيعون نفس السلمة فأمره برفع السعر حتى لا يؤدى تصرفه
هذا إلى ضرر بهم وفساد بالسوق (٥) .

(١) انظر الامام الفزالي الاحياء ج ٢ ص ٢٥/٢٨ مرجع سابق

(٢) انظر ابن القيم في الطرق الحكيمة مرجع سابق ص ٣٠١

(٣) و (٤) انظر ابن القيم مرجع سابق ص ٣٠٣/٣٠٤ وانظر كذلك ابن تيمية
في الحسبة مرجع سابق ص ٢٦ .

(٥) انظر الفصل الخامس من الباب الثاني ص ٩٩ من الرسالة .

ويرى الباحث ما سبق أن التميز في الثمن ما هو الا "صورة للتركز الاحتكاري
يوءى نفس أسلوب الاعلان والدعاية بل أقوى منهما لانه ممارسة عملية تخدع
المستهلكين وتفرهم : ثم يتمكن في النهاية بالانفراد بعد لحد منافسيه -
كما رأينا ذلك من سياسة الاغراق - فيفلق عليهم الأسعار ولهذا منع الشرع
كل ما يوئى الى ضرر وشغب وخصوصة وما فعل الرسول صلى الله عليه وسلم
بيعه العبد بثمان المثل الا "مصادقا لذلك ان لو ترك المالك وثأنه سيتحكم
في ثمن العبد ويلحق ضررا بالمتعق وهذا يتلحق على كل لون من ألوان
التحكم ولذا منع الاسلام من الثناء على السلعة بما ليس فيها وأن لا يكتم من
عيوبها وخفايا صفاتها شيئا * اصلا ولا سمرها ولا مقدارها حتى يكون المشتري
أمام عرض حقيقي وسلمة واضحة أمامه فما عليه الا "الشراء ان كان في حاجة
أو الترك لغيره أن يشتري .

الفصل الثاني احتكار الشراء

محتكر الشراء هو فرد أو هيئة تواجه عددا كبيرا من البائعين لا يقوى أحد هم على الحد من سلطانه . وله صور عديدة منها حالة مشروع يحتكر تأجير العمالة أو يحتكر مستخدم من المستخدمات اللازمة في العملية الانتاجية كالمادة الأولية (القطن ، البترول) أو حالة جماعة مستهلكة تحتكر شراء سلعة معينة^(١) . ويقصد محتكر الشراء باعتباره أن يعود له المنصر المحتكر بإيراد أكبر أما بتشغيله ان كان ماملا أو باعادة بيعه بعد تصنيعه ان كان مادة أولية (٢) . واحتكار العمالة بشكل خطرا على حياة الانسان عن طريق استغلاله واعتباره سلعة له ثمن ومن أجل هذا تكونت النقابات العمالية لحمايته من هذا الاستغلال وكذلك تكثفت المشاريع الصغيرة لتقف أمام احتكار شراء مادتها الأولية (٣) . وما زالت بعض الدول الصغيرة التي تنتج المادة الأولية تحاول أن تتجمع لحماية نفسها من الاستغلال ، والامر الذي يتوقعه الباحث وقد ظهرت نماذج له أن تزداد التكتلات والاتفاقات وتصبح الحياة صراعا من أجل البقاء وقد تؤدي هذه التكتلات الى ما لا يحمد عقباه .

(١) انظر زكريا احمد نصر مقدمة في نظرية القيمة ص ٢٠٢ مطبعة النهضة

القاهرة كذلك انظر احمد جامع ج ١ ص ٧٦٥

(٢) مثال ذلك وجود شركة تعليب للخضار في مكان انتاجه تحتكر كل ما ينتج ويرى الفلاحون راحة في ذلك كي لا يتحملوا تكاليف النقل . انظر علم الاقتصاد الحديث ج ١ ص ٤٥٠ تأليف آرثر وآخرون ترجمة برهان ، فصل احتكار الشراء .

(٣) كالدول المصدرة للبترول أساس اجتماعها للدفاع عن نفسها امام محتكرى شراء البترول وان كانت قد انظمت الى محتكر بيع له فيما بعد .

ومحتكر الشراء اما محتكرا لبيع السلعة والخدمة او يجد نفسه بائعا لهما

في سوق تسودها المنافسة الكاملة ولكل حالة توازن .

فيحقق ربحا اكثر في الحالة الاولى و ينخفض ربحه في الحالة الثانية

نتيجة للمنافسة (١) ، ويستطيع أن يميز بين الاثمان التي يشتري بها فمثلا

اذا واجه بائعين مختلفين وفي نفس الوقت اختلفت مستويات نفقاتهما

الانتاجية فانه يعطى سعرا للبائع ذي النفقة المخفضة فير السمر الذي يعطيه

لصاحب النفقة المرتفعة ، وكذلك يعطى سعرا - للعامل في المنطقة الكثيفة

العمالة - منخفضا عن ما يعطيه للعامل في المنطقة القليلة العمالة . ويمكن ان

يفرق ويميز بين السعر المعطى للنساء والسعر المعطى للرجال وقد يميز بين

سعر العامل الوطني والعامل الاجنبي .

أسباب ظهوره : يرجع احتكار الشراء الى أحد سببين أو كليهما :

الأول : تخصص عناصر الانتاج لمقابلة احتياجات أحد المنتجين .

فلو تدرب نوع متخصص من الممال المهرة لمقابلة احتياجات منشأة معينة فان

الايراد الحدى للواحد منهم في مجال تخصصه أكبر من أى استخدام آخر

ما يجعله لا يفكر في الانتقال ولذا يكون منحى العرض لهم هو ذاته المنحنى

الذى يواجهه محتكر الشراء في السوق ويتجه عادة من اسفل الى أعلى جهة اليمين

دلالة على أنه كلما زاد الثمن حصل على كمية أكبر وبالتالي يزداد عدد الراغبين

في التدريب ما يؤدى الى زيادة عرضهم ومن ثم تنخفض أجورهم بل وقد يتعرضون

للبطالة (٢) .

(١) انظر زكريا احمد نصر مرجع سابق ص ٢٠٦ للاطلاع على منحنيات التوازن .

(٢) انظر سلطان أبو على وهناك غير الدين ، مرجع سابق ص ٣٠٨ بتصرف ومثال

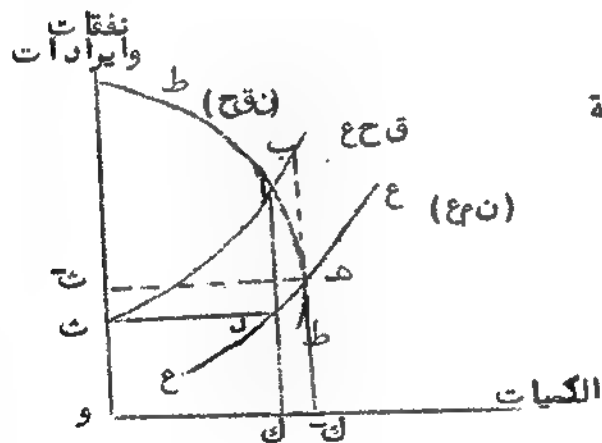
لهذا التخصص كأن يتخصص جانب في مجال المصارف الاسلامية لندرة
المتخصصين فيزداد ايرادهم فيكثر عددهم نتيجة لذلك فينخفض وعكذا
في كل تخصص نادر .

الثاني : عدم قدرة بعض العوامل على الانتقال لأسباب منها : الروابط الأسرية والعاطفية والتخوف من الانتقال ومشاكل الضربة والجهل بفرض العمل وعدم وفرة الموارد المالية الكافية للانتقال وبسبب الاتفاقات الدولية والتقييدات الإدارية والأمنية وغيرها . ولذلك يمكن أن يستغل المحتكر هذه الظروف فيخفض الأجر (١) .

وسائل معالجة احتكار الشراء :

يمكن معالجته بطريقتين أحدهما : فرض حد أدنى لأسعار خدمات عناصر الانتاج ، والثاني اتخاذ الاجراءات الكفيلة بزيادة حرية انتقال عناصر الانتاج .

الطريقة الأولى : الفرض منها ضمان الحصول على حد أدنى للثمن الذي يحصل عليه العامل أو بائع المادة الأولية وتقوم به السلطات ويكون هذا الثمن أعلى من الثمن الذي يدفعه المحتكر (٢) .



شكل رقم (٣)
محتكر الشراء وتدخل الحكومة

في هذا الشكل يواجه محتكر الشراء منحني العرض (MC) أو منحني النفقة المتوسطة لعنصر العمل (MC) ومنحني/الحدسية لذات العنصر (D) (٣ ح ع)

(١) انظر سلطان أبو علي مرجع سابق ص ٣٠٨ يتصرف الحريش
(٢) انظر نفس المرجع وكذلك أحمد جامع ص ٧٧٥ وعلم الاقتصاد / ج ١ ص ٤٥٠
آرثر والفرد نيل وواطسون ترجمة برهان الدجاني وعصام عاشور
ط بيروت ١٩٦٠ م

فقبل التدخل يتم توازن المحتكر للشراء عند النقطة (د) فيشتري العنصر بالسعر (ك د) ويبيعه بالسعر (ك أ) محققا ربحا قدره (د أ × د ث) ولا متصاص هذا الربح ترفع السلطات السعر الى (و ث) والذي عنده تتساوى نفقة العنصر المتوسطة مع النفقة الحدية ويمثل العطل (د ث) منحني العرض للمحتكر وهو متناهي المرونة يمثل حالة المنافسة الكاملة في الشراء وعند النقطة (هـ) يتساوى الناتج القيمي الحدي للعنصر مع النفقة الحدية مع الثمن وبالتالي ينخفض ايراد محتكر الشراء . ومعنى هذا أن هذه السياسة أدت الى زيادة العمالة ورفع الأجر وانخفاض الأيراد للمحتكر .

ولا بد من ملاحظة أن هذا الثمن المفروض يتحدد عند التقاء منحني (ن ق ح) مع منحني العرض (ع ع) أما اذا كان أعلى من ذلك فسيؤدي الى رفع السعر (الأجر) ولكن ستنقص الكمية المشتراة (العمالة) ومن ثم حدوث بطالة نتيجة لزيادة العرض الناجمة عن زيادة الثمن (١) . وليس من السهل تحديد الحد الأدنى لسعر العنصر للقضاء على ظاهرة احتكار الشراء وكل ما يقال فيه أنه يدور بين (و ث) و (و ث) وعند الاقتراب من الحد الثمين يؤدي اما الى قضاء الظاهرة جزئيا أو يدل على ظاهرة الاستغلال ان كان قريبا من (و ث) (٢) .

والمنصوبة في التحديد ناشئة من أن فرض حد أدنى للسعر يؤدي الى ظلم نوع معين من العمالة وانصاف نوع آخر فلو حدد مثلا مبلغ (ألف) ريال كحد أدنى فهذا في صالح فئة دون أخرى إذ المحتكر لا يحرص على الزيادة فوق هذا الحد الا قليلا من أجل مصلحته .

(١) انظر بتفصيل اكثر المراجع السابقة نفس الصفحات والتي نلخصها ..

(٢) انظر سلطاك أبو علي مرقع سابق ص ٣١١

الطريقة الثانية : العمل على زيادة حرية انتقال العناصر :

نقتصر على عنصر العمل بالرغم من انطباق الظاهرة على عناصر الانتاج الأخرى . فتقوم الحكومة لمعالجة الظاهرة بجمع ونشر المعلومات عن فرص العمل المتوافرة في المناطق المختلفة وتقديمات الأجور ومواصفات المهارة وتنظيم التدريب بالحجم المطلوب مما يزيد احتمال انتقالهم الى الأعمال الأكثر عائدا . وقد تدفع الحكومة إعانات للعمال لتشجيعهم على الهجرة من منطقة لأخرى وقد تكون الإعانات على شكل قروض أو منح (١) .

بهذه الطريقة تعالج السلطات هذه الظاهرة الى حد ما وتعهدهم عن الاستغلال ولكن هناك صعوبات منها انه لا يتيسر للدولة ازالة الحواجز الجمركية والتعقيدات الادارية ويصعب عليها محاربة المواطف الاشرية وحتى بالنسبة للمساعدات المالية فهي لا تلجأ اليها الا في حالات نادرة لقلة موارد ما المالية وصعوبة ضبط هذه الحالة اذ تحتاج الى جهاز اداري يتولى ذلك مما يزيد نفقات وأعباء الدولة أكثر .

رأى الاسلام في احتكار الشراء ومعالجته :

قد يحدث في المجتمعات الاسلامية أن ينفرد شخص أو هيئة بتأجير الصالة في نوع من أنواع الأعمال وقد ينفرد كذلك بشراء مادة أولية ويقوم في نفس الوقت بتصنيعها وبيعها وقد ينفرد ببيعها وقد يجد منافسا له في حالة البيع . وكما سبق فالانفراد/سببا (٢) في الاحتكار وقد يكون ذريعة لذلك .

(١) انظر سلطان أبو علي / واحد جامع / مراجع سابقة ص ٢٧٥ وما بعدها

(٢) انظر رسالتنا هذه الفصل الاول من الباب الثاني ص ٥٧

وأول مفرق بين المؤجر في المجتمع الاسلامي والذي هيأته ظروفه
هنا بالانفراد - ومحتكر الشراء في الاقتصاد الوضعي هو أن الأول يمنع من
استغلال الانسان وظلمه يقول تعالى (ولقد كرنا بنى آدم) (١) ويقول
الرسول صلى الله عليه وسلم (كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه) (٢)
ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم (من اقتطع حق امرئ مسلم بيمينه فقد أوجب
الله له النار وحرم عليه الجنة فقال له رجل وان كان شيئا يسيرا يا رسول الله ؟
قال : وان كان قضيبا من أراك) (٣) . ففي الاسلام لا يجوز اطلاقا ان يكون
الانسان مستغلا لنسبه من بني جنسه كما يستغل المنجم والحيوان (٤) . واذا
رأوا أحدا يريد استغلالهم أو استغلال ما لديهم من سلع فعليهم أن يتعاونوا
عليه ولا يبيعوه الا بغير الاثمان لا أبغسها فانهم ان تفرقوا فسيكون ذريصة
لاستغلال بعضهم (٥) . وهذا التعاون مطلوب لرد الظلم واظهار القوة أمام
المستغل وكل اجتماع أو اتفاق يؤدي الى فرض كهذا فمطلوب أما ان اغتوا
أو اشتركوا ليهضموا سلع الناس فيهمضوا . يقول ابن تيمية (وكذلك منع غير
واحد من الملقاء كأبي حنيفة واصحابه المشتريين اذا تواطؤوا على أن يشتركوا
فيما يشتريه أحدهم حتى يهضموا سلع الناس . واذا كانت الطائفة التي تشتري
نوعا من السلع أو جميعها قد تواطؤوا على أن يهضموا ما يشترونه فيشترونه

(١) آية ٧٠ سورة الاسراء

(٢) أخرجه مسلم بانظر سبل السلام ج ٤ ص ١٩٤ مرجع سابق

(٣) انظر بلوغ المرام الحديث ١٢١١ وقال رواه مسلم . ومعنى الاراك
قطعة من شجرة الاراك ^{وهو} نوع من الشجر.

(٤) انظر البهين الغولى الثروة في ظل الاسلام ص ٢٩

(٥) انظر محمد ابو زهرة ، التكافل الاجتماعي في الاسلام ص ٩٨ بتصرف .

بدون ثمن المثل المعروف ويزيدون ما يبيعونه بأكثر من الثمن المعروف وينصو
ما يشترونه كان هذا اعظم عدوان من تلقى السلع ومن بيع الحاضر لليادى ومن
النجش (١) . فيجب على محتكر الشراء أن يشتري بثلث المثل الذى تعارف
عليه الناس . ويقدره أهل الصنعة والخبرة فلا يترك للمحتكر مجالا لاستغلال
الناس ويضم سلعتهم ومادتهم الأولية . وليس التواطؤ ممنوعا لفئة دون أخرى
فالمحال لا يحق لهم أن يشتركوا لينضموا انفسهم من العمل الا بالسعر الذى
يريدون . يقول ابن القيم (ان الناس اذا احتاجوا الى ارباب الصناعات
تألفواهم وغيرهم أجبروا على ذلك بأجرة المثل) (٢) فلا يميل الاسلام
لانصاف فئة على أخرى بل يطلب العدل في كل الأمور والنصفة للفريقين . وبهذا
نعالج جانب الاستغلال والربح الفاحش الذى يحصل عليه محتكر الشراء أما من
حيث الأجر فهناك أسس وضعها الاسلام لا يتفق للأجر أن ينقص عنها وقد
جمعها الطائفة في قوله (وأما تقدير المصنعة فمعتبر بالكفاية حتى يستغنى بها
عن الناس مادة تقطعه عن حماية البيضة) (٣) أى يتفق ان يعطى أجرا
يمنعه من أن يتغنى عن واجبه نحو حماية وطنه ان لولم يعطى . ما يكفيه لمد
يده الى العدو أو لرشاه العدو فترك لهم أرض الاسلام لينفذوا السرى
داخلها .

اذن لا بد أن يصل المصنعة الى حد الاستغناء عن الناس وأن يعتبر فيه
ايضا (عدد من يعول من الذرارى والماليك وعدد ما يرتبطه من الخيل والظهر

-
- (١) انظر ابن تيمية في الحسبة ص ٢٧
(٢) انظر ابن القيم الطرق الحكيمة ص ٢٩٧
(٣) انظر الطائفة الاحكام السلطانية ص ٢٠٥

والموضع الذي يحله في الخلاء والرخص فيقدر كفايته في نفقته وكسوته لعامه
 كله فيكون هذا المقدار في عطاءه ثم تعرض حاله في كل عام فان زادت رواتبه
 الطاسة زيد وان نقصت نقص (١) بل ان الاسلام كحل لكل من يلى عملا -
 ضروريات الحياة من منزل وزوجة ودابة يروى الامام احمد رضى الله عنه أن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال (من ولى لنا عملا وليس له منزل فليتخذ منزلا أو
 ليست له امرأة فليتزوج ، أوليست له دابة فليتخذ دابة) (٢) وهذا من
 بيت مال المسلمين . وقد حث الاسلام على سرعة أداء حق العامل . قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم (ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة - منهم رجل استأجر
 أجيرا فاستوفى منه ولم يوفه أجره) (٣) أى استكمل منه العمل ولم يحطه الأجرة
 فهو أكل لما له بالباطل مع تبعه وكده . (٤) بل بالغ في سرعة الأداء فأمر
 بأداء العامل أجره قبل ببغاف عرقه . . يقول الرسول صلى الله عليه وسلم
 (أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه) (٥) وما ذلك إلا مراعاة لراحة
 العامل وانصافه اذ يقوم بأداء واجب تضمن عليه فلو ظلم أو ما طله في ذلك
 فقد يؤدى هذا الى تعطيل مصلحة المجتمع .

(١) انظر الطاوري الاحكام السلطانية مرجع سابق ص ٢٠٥

(٢) انظر محمد أبو زهرة ، التكافل ، مرجع سابق ص ٥٢

(٣) و (٤) انظر سبل السلام الصنعاني ج ٣ ص ٨٠ و ٨١

(٥) انظر المرجع السابق يذكر أنه رواه ابن ماجه ج ٣ ص ٨١ .

وفوق ما ذكر لا بد من أن يراعى في العمل القدرة حتى يمكن الاستمرار فيه وأن تقدر الأجور بقيمة العمل وبما يكفي العامل وأهله بالمعروف . وكل هذا مقصود منه حياة الانسان الكريمة التي تهيتها لعبادة الله اذ من أجلها خلق .

وأما ما يخص أسباب هذا الاحتكار فقد عالجها الاسلام علاجاً حاسماً ليسد بابه . فقد عالج موضوع التخصص الذي يؤدي الى كثرة عرضه ومن ثم ينخفض أجره بأن نظم عدد المتخصصين في كل مجال وجعل غذا ممن واجب الدولة بتهيئة العمل المناسب لكل ما ظل قادر على العمل (١) بسبل يجب عليها أن تنظم فروض الكفاية بالقدر الذي لا يؤدي الى البطالة وان تقاصرت همة الحاكم بهذا الواجب فعلى الأمة أن تعمله على أدائه (٢) . وان عجزت عن ذلك وكثر العدد ولم يجدوا عملاً فبأغذا من مصرف الزكاة قدر معيشتهم باعتبارهم عاجزين ان المجز يشمل انسداد أبواب العمل الحلال في وجه القادرين عليه رغم طلبهم له (٣) . ويتضح من هذا أن الدولة في الاسلام لكي لا تتحمل أعباء كثيرة عليها من البداية النظر في هذا المجال وتنظيمه تنظيمًا دقيقًا وفق متطلبات الحاجة بحيث لا يطفى جانب على آخر ولو حدث مثل ذلك فيمكن أن يعطوا بالأجور التي يحددها قانون العرض والطلب ويكفل لهم ما يحدث من نقص في حدود الكفاية .

(١) انظر يوسف القرضاوى الزكاة / ص ٨٩٤ . وكذلك المهن الخولى في الشروة

ص ٣٤ وكذلك ابو زهرة في التكافل ص ٧٦ .

(٢) ابو زهرة مرجع سابق ص ٧٦

(٣) القرضاوى مرجع سابق ص ٨٩٧ كذلك ابو زهرة ص ٧٤ مرجع سابق .

ولو حدث ظلم من المخدمين أصحاب المشروعات الخاصة للعامل أيا كان عمله فهذا من مجالات تدخل الدولة لازالة الضرر الذي يقع عليهم وتدخليها مشروط بعدم ظلم أحد لا أحد فتجتمع أهل الخبرة والتشاور معهم لتصل الى أجرة يكون مناسبة للطرفين وقد يحدث هذا التدخل نادرا في حالات الاختلالات الناشئة عن خطأ التقديرات التي وضعتها الدولة لكل مجال .

أما معالجة الاسلام للسبب الثاني وهو حرية انتقال عناصر الانتاج فلا يحتاج الى كثير عناء فقد دلت الايات الكثيرة الى أن الأرض لله يورثها لعباده وأنهم جميعا مستغلفين فيها لا أحد يمنع الاخر فالكل عباده وأوضح دليل على ذلك قوله تعالى (هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه واليه النشور) (١) فقد جاء في تفسير هذه الآية الاباحة لكل أحد ان يضرب فيها ينة ويسرة يقول القرطبي (امشوا حيث أردتم فقلنا جعلتها لكم ذلولا لا تمتنع) (٢) بل في الأمر خاصية للمسلمين دون غيرهم يقول صاحب الاضواء (الأمر فيه توجيه وحث للأمة على السعي والمشى في مناكب الأرض من كل جانب لتسخيرها وتذليلها ما يجعل الأمة أحق بها من غيرها) (٣) فهذا اذن من الله للبشر ، جميع البشر - وأحق بذلك المسلمون - أن يتجهوا حيث يريدون ويستغلوا ما فيها من خيرات

(١) سورة الطك آية ١٥

(٢) تفسير القرطبي ج ١٨ ص ٢١٥

(٣) انظر اضواء البيان مرجع سابق لمحمد الشنقيطي ج ٨ ص ٤٠٤ وكذلك انظر البهين الخولي ، مرجع سابق ص ٣٤ .

دون أن ينضمهم أحد . وللدولة أن تساعد على ذلك بكل وسائل إمكاناتها من توضيح للحمل ونوعه ومكانه وأجره ولها أن تشجع على ذلك وتعطي الراغبين من مصرف ابن السبيل نفقة الذهاب الى مكان العمل (١) . وتسهل لهم القيام بهذه الواجبات (٢) ، كما أهلتهم من قبل لذلك . ولا عقبة يتوقع أن تقف في طريق الذي يريد الهجرة وتاريخ الاسلام شاهد على ذلك فالمسلم كان ينتقل من بلد الى بلد دون منع من أحد وقد تفرق الصحابة في عدد من بلاد العالم لا فراض شتى ومن بعدهم الى عهد الخلافة العثمانية وشهرت التقسيمات الجغرافية والحدود الإقليمية فاختلف الوضع .

كما أن المسلم لا يخشى الخوف على أهله وماله وولده فحيث حل فإخوانه (انما المؤمنون اخوة) (٣) وحيث غاب فالمسلمون مسوونون عن عياله وأهله ولزمون بكفالتهم وهذه كلها مشجعات للتنقل من أجل طلب الرزق . ويتضح مما سبق أنه لا قيود على حرية تنقل عناصر الانتاج في الاسلام . وبمعالجة أسباب ظهور احتكر الشراء ينتهى تسلطه ويسلم المجتمع من شروره ولو قصرت الدولة عن واجبها كأن لم تقم بالتنظيم الدقيق وحدث ظهور اختلال في مجالات التخصيص بأن زاد عدد من المتخصصين في مجال مثلا بحيث وجد الحوَّجَّر فرصة لاستغلالهم نتيجة لزيادة عرضهم فأنه

(١) انظر الزكاة للقرضاوى ج٢ ص ٦٧٦ وكذلك نهاية المحتاج ج٦ ص ١٥٦ والمجموع شرح المذهب للنواوى ج٦ ص ٢١٤ مراجع سابقة .

(٢) انظر ابو زهرة مرجع سابق ص ٧٦

(٣) الحجرات آية (١٠)

لا يستطيع ذلك ان يمنع ويسمّر عليه سعر المثل ، هذا وان لم يرتدع
بأدلة تحريم الاحتكار وسوء عاقبته فما وضع المحتسب الا لمراقبة ذلك ،
ونخلص من ذلك بأن الاسلام منع الاستغلال ليسد باب الربح
الفاحش ونظم المعاملة وتدريبها وهياً لها سبل التنقل معارية للجشمين من
الناس حتى يترك السوق حرة أمام كل هذه الضمانات وكفل المعيش الكريم
للغرد والأجبر الذي يؤدي الى الكفاية كل ذلك ليسمد الانسان ويتجه
الى ما خلق له من عبادة الله واستقامة على نهجه .

الفصل الثالث

الاحتكار المتبادل (١)

يعرف هذا النوع بأنه سوق يواجه فيها بائع واحد لسلعة أو خدمة معينة

مشتريا واحدا لهما (٢) ، وهذا يعني انه حالة احتكار باحتكار .

ويرى الباحث أن هذه الصورة عبارة عن جمع لحالتي احتكار البيع واحتكار

الشراء اللذين تحدث عنهما الاقتصاديون بل ان كلا منهما جاء نتيجة لاستغلال

احدهما للآخر . فلوافترضنا وجود البائع أولا فان تحكمه في السعر والانتاج

يؤدي بالضرورة الى وجود خصم يحد من تحكمه . وواضح هذا في نشأة -

نقابات العمال لتقف في وجه مشتري السلعة أو الخدمة كرد فعل لاستغلاله

لهم . ومجى هذا النوع بحد الاحتكارين (البيع والشراء) دليل على صحة

ما ذكرناه .

وبصف الاقتصاديون هذه الحالة اى الاحتكار المتبادل بأنها حالة

نادرة الا أنها اخذت تزداد ظهورا في القرن الحالى (٣) . وبالذات في

مجال عوامل الانتاج وبالأخص مجال الحمل . ومن الصور العديدة لهذا النوع

، وقوف نقابات العمال في وجه اصحاب الاعمال ، وجمعيات حماية المستهلكين

في وجه محتكرى البيع ومنظمة الدول المنتجة للبترول في وجه محتكرى شرائه (٤) .

واتحاد منتجى القطن في وجه اتحاد غزله ونسجه واتحاد منتجى المطاط في

وجه اتحاد منتجى الاطارات للسيارات وهكذا .

(١) يرى زكريا نصر أن الاحتكار الثنائى هو التبادلى وهو شذوذ عن بقية

الاقتصاديين انظر مؤلفه مقدمة في نظرية القيمة مطبعة نهضة مصر

الغزالة القاهرة . ص ٨٠

(٢) انظر احمد جامع ج ١ ص ٧٧٩ وحمدية زهران ص ٥٥٣ وسلطان ابو على ص ٢١

واصول الاقتصاد للسيد عبد الحولى دار الفكر العربى ص ٥٠٣

(٣) انظر احمد جامع وحمدية زهران المرجعين السابقين .

(٤) أساس كونها هو ما رأته من استغلال الدول المشترية لمادتها الأولية فتجسدت

لحماية نفسها وهذا لا يعفيها من انها اصبحت محتكرة لبيع المادة الأولية

تتحكم في سعرها ومنتجها .

والأمثلة التي ذكرناها دليل على أن الاحتكار التبادلي عبارة عن جمع
لحالات احتكار البيع مواجهها ومقابلا لاحتكار الشراء . وهي حالة طبيعية
يبحث فيها الضعيف عن مجال قوة له فيلجأ إلى ما يماثله في مجاله وتحمل
الشركات الكبرى نتيجة هذه المعاقبة بما أدت إليه من استغلال لكثير من
منتجي المواد الأولية . وهذا الاستغلال أدى وسيؤدي دوما إلى ظهور
التكتلات وهو من أحسن الأساليب في إعادة الحق إلى الضعيف ما لم يظهر
أسلوب آخر لرد الحقوق دون إنشاء تكتلات (١) .

والسمة الأساسية لهذا الاحتكار التبادلي هي عدم معرفة تحديد الثمن
بدقة بالرغم من معرفة الكمية المعروضة من جانب محتكر البيع والكمية المطلوبة المراد
شراؤها من جانب محتكر الشراء بعكس الحالة في الأسواق الأخرى (٢) . وما
ذلك إلا لأن محتكر البيع يواجه محتكر الشراء وهو في قوة تسمح له بالمساومة
فلا يستطيع أن يسيطر أحدهما على الآخر إذ أن أحدهما يحاور ويفاوض من
أجل أن يحقق أقصى ربح له ويحاول الآخر أن يحقق أدنى سعر يشتري
به ودرجة تراجع أحدهما للآخر تعتمد على قوة وقدرة أحدهما مساومة ومعرفة
حالة خصمه ومدى حاجته الملحة لسلمته أو خدمته .

وهذه القدرة تمتد على عدة أسباب فبالنسبة لمحتكر البيع

(١) ولا يمكن هذا الأسلوب إلا في ظل الإسلام وهيئته على الحالسم
حيث ينتشر السلام والوثام ويخضع فيه الناس لعدالة السطء فلا
ظالم ولا مظلوم .

(٢) اعطى احمد جامع / ص ٧٧٩ وذكرها نصر ص ٢١٠ وما بعدها .

نجد أن الأسباب التي تمنحه هذه القدرة هي :

١ - قابلية السلع للتخزين فكلما كانت قابلة للتخزين استطاع محتر

البيع أن يؤثر على محتر الشراء بسبب انخفاض مرونة الطلب وارتفاع مرونة العرض .

٢ - وفرة الموارد المالية والتمتع بالقدرة الائتمانية فمن طريق ذلك

يستطيع أن يمتنع من البيع في حالة أن يكون السعر لا يحقق له هدفه عكس الحالة التي يكون فيها محتاجا إلى موارد مالية فيضطر للبيع بنية الحصول عليها .

٣ - ندرة السلع والخدمات وانعدام بدائلها إذ نتيجة لذلك

ترفع مرونتها ويعنى ذلك التحكم في السعر الذي يبيع به بمكس هذه الحالة .

٤ - الاستقرار الاقتصادي الذي يجعله يحافظ على درجة قوته

ومساومته وإذا اهتزت الأوضاع الاقتصادية اضطر محتر البيع للخضوع وضعفت قوته على المساومة .

وعكس هذه الأسباب يستطيع محتر الشراء أن يتمكن من القدرة على المساومة فمثلا لو تراكم المخزون لدى محتر البيع اضطر للخلاص منه فيضعف أمام خصمه و يبيع بسعر منخفض ما لو كانت حالته غير ذلك ، كذلك لو طلت قدرته الائتمانية وموارده المالية أو ازدادت البدائل واضطربت الأحوال الاقتصادية فكل هذا يجعل محتر الشراء في وضع أحسن حالة فيتمكن من تحقيق هدفه (١) .

وهذه العوامل تجعل من الصعب تحديد الثمن بدقة وما ذلك إلا لأن

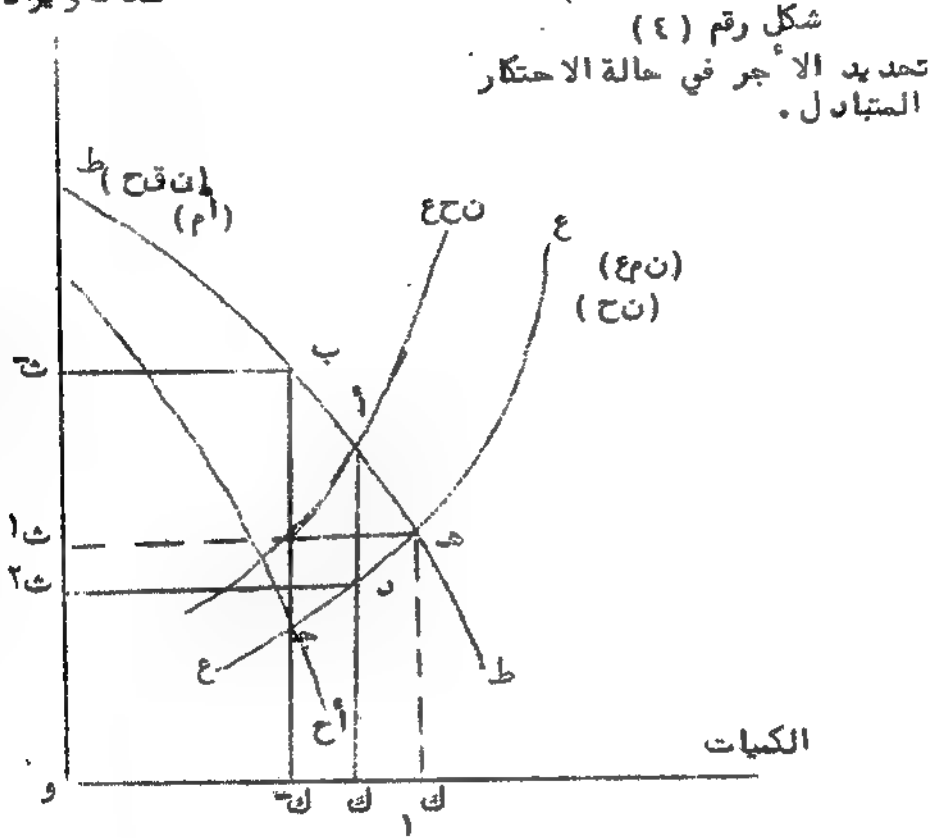
هذه العوامل يصعب إخضاعها للتحليل الاقتصادي (٢) وعلى هذا فإن

(١) انظر هذه الأسباب عند حمدية زعران مرجع سابق وكذلك أحمد جامع ص ٧٨٥
(٢) انظر أحمد جامع ص ٧٨٤ .

الثن الذي سيسود هذه السوق يخضع لقوة المساومة ، فإنت كانت مساومة
محتكر البيع أقوى من مساومة محتكر الشراء اقترب الثمن من تحقيق هدفه والعكس
صحيح فهو أن ثمن بين ثمنين .

والرسم البياني التالي يوضح هذه الحالة .

نفقات وإيرادات



دالات الرموز :

ط ط = منحنى الطلب
ع ح = منحنى العرض
ن ق ح = الناتج القيمي الحدي للعامل .
ع ح ع = الناتج القيمي الحدي لمصدر العمل
ن ح = النفقة الحدية .

في الشكل لو كانت السوق سوق منافسة كاطة لتحدد ثمن الوحدة والكمية المباعة
والمشتراة عند التقاء منحنى العرض (ع ح) ومنحنى الطلب (ط ط) في النقطة
(هـ) . ولكننا أمام سوق احتكار تبادل فمحتكر الشراء يرغب في شراء الكمية (وك)
بأجر للوحدة يساوي (و ش) لمبيعها بالسعر (ك أ) لأن هذا هو الذي

يمثل ربحه ويحقق توازنه وهو عند التقاء منحني الناتج القيس الحدي للحامل (نقطة) مع نفقته الحدية (ن ح ع) في النقطة (أ) ولكنه يواجه محتكرا لبيع الوحدات التي يريد شراءها والذي يود هو أيضا بيعها بالسعر (و ث) وهو الذي يحقق توازنه لأن منحني العرض للبائع يمثل النفقة الحدية لعامل الانتاج فيلتقي بالايراد الحدي له (أ ح) في النقطة (ج) ليتحدد السعر (و ث) عند الكمية (و ك) وهذا ما يتناه البائع . وبين هذين السعريين يتحدد السعر . وكلما كانت قدرة احدهما على المساومة أقوى كلما اقترب السعر نحو ما يريد (وهذا كل ما يقدمه لنا نموذج سوق الاحتكار المتبادل في مجال تحديد ثمن عامل الانتاج) (١) .

وعلاج هذا النوع من الاحتكار يمكن في الاسباب التي ذكرناها مع اضافة أن يتحلى المشتري او البائع بقوة تحمل لبعض الوقت عن شراء العامل او السلعة او الخدمة ، كذلك لا بد من دخول مشروعات منافسة لزيادة البدائل ولكن تحتاج لحماية حتى لا يقف مانعها من الدخول كما ان القدرة على المساومة لها دور كبير في اخضاع احد المحتكرين للآخر .

وقد تكون اسباب القوة موجودة لأحد الطرفين لكنه قد لا يستغلها خوفا من أن يبعث الطرف الآخر عن بديل لارتباط مصلحة احدهما على الآخر فيحرص على ذلك ومن ثم ليس من المعقول ان يدع احدهما الآخر ، فقد يكون البديل ليس في صالحه ، وهذا ما يراه الباحث فان الدول الكبرى تحرص . وبشكل واضح مع قوتها وقدرتها على المساومة على مصالحها في الدول الصغرى خشية أن تنصرف عنها لبديل آخر ، وقد يشتري محتكر الشراء مادة اولية من محتكر البيع بسعر مرتفع فيصنعها لبيعها بسعر أعلى فينقلب الوضع فيصبح محتكرا لبيعها بعد تصنيعها فتكون في هذه الحالة قدرته على المساومة أقوى من

صاحبه . وفي غالب الأحيان يكون محتكر البيع ذا قوة عالية من محتكر الشراء ان يستطيع ان يتحمل لوقت اطول دون ان يبيع ومثال ذلك لو كان صاحب مصنع يحتكر تأجير العمالة فوقوف نقابة العمال قد لا يكون بالقوة التي تجعلهم يواجهون صاحب العمل لفترة طويلة كتحمله هو لذلك لحاجتهم الماسة الى المال خاصة في غيبة عدم التكافل الاجتماعي وارتفاع تكاليف المعيشة وفي بعض الأحيان يكون محتكر بيع المادة الأولية في مركز أضعف من مشتريها لحاجة بائع المادة الأولية الى الموارد المالية مثل الدول المنشعبة للقطن او حتى البترول فبالرغم من حيوية المادة الأولية وأهميتها القصوى التي تجعل من صاحبها ذا قوة اكبر الا ان الواقع يبرهن على ضعفها وما ذلك الا لحاجتها الى الموارد المالية خاصة وهي دول نامية تحتاج الى تمويل من أجل أن تنهض ببلادها فتضطرون أن تبيع بسمردون ما ترغب وهكذا .

رأى الاسلام في هذا الاحتكار : المبادلة قد مر تعريفه أنه مبادلة بين بائع ومشتري ثمر

هذه المبادلة بقوة أحدهما وقدرته على المساومة فهذا النوع اذا اهتمد من ممارسة التأثير المفتعل والتي سنتحدث عنها بعد قليل فلا يعد احتكارا ان الأصل في البيع ان يكون مباحة ومساومة (١) (والمساومة تمنى ان يتفاوض المشتري مع البائع في الثمن حتى يتفق عليه من غير تصريف بمك اشتراها . وهذا البيع أسلم ويحرم فيه الغش والتدليس بالميب) (٢) .

ففي أصله أمر طبيعي فهو عرض يواجه طلبا حقيقيا وقد يكون فني

(١) انظر بداية المجتهد ج ٢ ص ٢١٣ وكذلك التكاليف والتسمير ص ٤٧ مراجع سابقة وانظر المعاملات المدنية والاثنية ، لعلو فكري ، طبعة اولى مصطفى الباي الحلبي القاهرة ج ١ ص ١٢ وما بعدها .

(٢) انظر قوانين الاحكام الشرعية ومسائل الفروع - الفقهية لابن جزى الفرناطي المالكي ص ٢٧٦ .

قوته وهذا أوقع وأبعد من ان يكون احدهما في مواجهة افراد غير منتظمين
يسهل استغلالهم ، ومع ذلك فان وضع المنتج غالبا ما يكون في مركز قوة يستطيع
بها ان يفرض سعره على المستهلكين وان كانوا عمالا يستطيع ان يجهزهم على
الأجر الذي يفرضه وهذا الذريعة ذلك يتدخل المحتسب الذي يتولى شئون
السوق بخرق سعر يحقق المصلحة للآتين (ان جاع الامر ان مصلحة
الناس اذا لم تتم الا بالتسмир سعر عليهم بسعر عدل لا وكس ولا شبط
واذا اندفعت حاجتهم وقامت مصلحتهم بدونه لم يفعل) (١) .

وهنا يمكن ان نستنتج أن الاسلام في بعض حالات التدخل يستطيع
أن يحدد سمرا معين يتعامل به المحتكران ويكون في هذا حلا لمشكلة الثمن
مع ترك السمر في بعض الأحيان لقدرة المساومة الشريفة والتي تحيط بها
ضمانات تجعل من السهل تحديد السعر أو استقراره وفق قاعدة المرض
والطلب فيحدد فند (و ث ١) كما في الشكل السابق .

وضمانات تحديد السعر هي :

- ١ - في حالة قابلية السلع للتخزين لا يصح للمنتج أن يلجأ الى
التخزين الا في حالة عدم حاجة الناس لسلعه ويعني هذا أن المنتج مطالب
اسلاميا بل ويؤمر من قبل السلطة بعدم التخزين الذي يحدث ضائقة
مالية (٢) ومن ثم يزداد المرض فيواجه طلبا حقيقيا ، كذلك لا يصح في
الجانب الآخر ان يثني المشترون على ألا يشتروا إلا بسعر معين (٣) .

(١) انظر الطرق الحكيمة ابن القيم ص ٣١٠ مرجع سابق
(٢) التخزين يحدث ضررا في حالة الحاجة الى السلع وهذا كالاحتكار انظر الفصا
الثالث الباب الثاني ص ٦٣ من الرسالة .
(٣) انظر الفصل الخامس من الباب الثاني ص ١٣٦ من الرسالة .

٢ - في حالة تمتع المنتج بموارد مالية او قدرة اعتنائية فهذا لا يؤدي الى ان يستغل ذلك في احداث ضائقة بالناس فالطالب لله أمره أن يعرفه في مجالاته المعهودة وللناس حق في امواله فيلزم بصرفه لأن ذلك يؤدي لراحة المسلمين في حالة حاجتهم اليه . وهو طزم بالعمل على استثمار ماله لأن في تعطيل الاستثمار للمال اضرار بنماء ثروة المجتمع (١) . وهذا ما فعله عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو الخليفة عندما عطل بعض الناس زراعة اراضيهم فقال (من عطل أرضا ثلاث سنين لم يعمرها فجا فبره فحمرها فهي له) (٢) وقد أمر بلالا أن يعمر ما استطاع من الأرض التي اقتطعها له الرسول صلى الله عليه وسلم (٣) . وهذا يشير الى أن أي مورد يحطله المسلم والناس في حاجة له يؤمر باستثماره ليسود بالخير له وللعمامة ان كان ذا مقدرة على استثماره .

٣ - أما في حالة ندرة السلع والخدمات او انعدام بدائلهما فان الاسلام يحرص كل الحرص على القيام بضروريات الحياة وعند حفظ النفس من الضروريات الخمس (٤) والضروريات لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا بحيث اذا فقدت لم تجر مصالح الدنيا على استقامة بل على فساد وتهارج وفوت حياة (٥) . ولا يسمح الاسلام بذلك ولذا أعد لكل شيء عدته وجعل الصنائع فروع كفاية تكون بقدر حاجة الناس اليها (٦) . فأى سلعة أو خدمة يحتاج اليها فعمل المجتمع بأثره أن يوفرها على حسب امكاناته مع ملاحظة الأهم فالمهم وهكذا .

(١) انظر عبد الوهاب بن عبد العزيز الشيشاني ، حقوق الانسان وحرياته الاساسية في النظام الاسلامي والنظم المعاصرة ١٩٨٠ م ط ١ مطابع الجمعية العلمية الملكية ص ٤٣٤ .

(٢) و (٣) انظر المرجع السابق وانظر كذلك الخراج لأبي يوسف ص ٦٢ والخراج ليعقوب بن آدم ص ٨٦ .

(٤) و (٥) انظر الموافقات للشاطبي ج ٢ ص ٤ و ٥ مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح واولاده ميدان الأزهر .
(٦) انظر الفصل التمهيدي ورأي الاسلام في شرط كثرة البائعين والمشتريين ص ١٩ من الرسالة .

٤ - في حالة حاجة الصناعة الى منتجين جدد فيمكن ان تدخل مشاريع منافسة في اى مجال من مجالات الحياة ، اما اختيارا في حالة وجود ارباح تفرى بذلك ، وليس لأحد المحتكرين منع احد من الدخول (١) . وأن السلطة توجه قطاعا معينا للقيام بسد هذه الثغرة تشيا مع روح التنظيم الذى تقوم به السلطة موازنة للقطاعات المختلفة ان هذا من مقاصد الولاية يقول ابن تيمية (المقصود الواجب بالولايات اصلاح دين الخلق واصلاح ما لا يقوم الدين الا به من أمر دنياهم) (٢) .

ففي كل هذه الظروف يمكن ان يتحدد عرض حقيقي وطلب حقيقي بعيدا عن كل استغلال مع اضافة روح المحبة والخلق السليم الذى يميز المعاملات الاسلامية أى الجانب الاقتصادى عن غيره من النظم الاقتصادية الاخرى ليظهر الفرق واضحا بين الهدف الاقتصادى البحت الذى يبهت عنه المنتج في ظل الاقتصاد الوضعي وبين الهدف الاسلامى الذى يرمى الى وفرة الخير للناس والثقافة بما يأتي من ربح وتحمل ما يواجهه من خسارة احيانا يرضى وصبر وقد يساعد المجتمع أو الدولة فيما اصابته من جوائح .

والاسلام لا يرى مبررا للتصرفات والتكتلات التي تقوم من أجل حماية نفسها أمام قوة الاخرين كي تكون هي قوة ضد الاخرين ناظرة الى مصلحتها ، فالغاية لا تبرر الوسيلة . فلا يبيح الاسلام للمظلوم ان يتمدى على الظالم بأكثر

(١) انظر الفصل التمهيدى ، رأى الاسلام في شرط الدخول والخروج فسي الضافسة ص << من الرسالة .

(٢) انظر ابن تيمية في الفتاوى ج ٢٨ ص ٢٦٢ طبع ١٣٩٨ هـ مرجع سابق .

من حقه بل جعل الاسلام سلطة يرجع اليها المظلوم لتأخذ له حقه من الظالم ولم يترك الأمر فوضى وقد شهد تاريخ الاسلام صورا للعدالة فالتقى عند الحاكم المسلم ضعيف حتى يؤخذ منه الحق والضعيف قوى حتى يرد له الحق (١) وخلاصة القول في هذا النوع من أنواع الاحتكار يرى الباحث أهميته خاصة في ظروف العالم الحاضرة التي لا تصرف العدل والانصاف (فالناظر في أحوال العالم اليوم يجد صدقا لذلك فكم من اتحادات تكونت ونقابات قامت ومؤسسات اتحدت واتفقت وشعوب تسمى الى الاتفاق والاتحاد مع غيرها وكم من كتل تكونت ففي جميع المجالات ترى سعيًا حسيما نحو الاتفاق لكنه ليس من أجل الاتفاق ومحبة فيه وإنما ليكون قوة أمام غيره (٢) . وهذا ما يدعونا الى القول بزيادة هذا الأسلوب وزيادته تمنى أن تظل حياة الناس بيد أفراد تتحكم في انتاجهم بحسب ما يحقق مصلحتهم زيادة ونقصا وهذا ما يؤكده لنا أنه يجب إعادة النظر في اقتصاديات العالم وفي الأهداف التي أسس عليها فلا يمكن من أجل هدف تعظيم الربح تهلك نفوس وتبدد موارد وتصلل أخرى حتى يسهل للمنتج أن يضغط على منافسه ويرفضه بالسعر الذي يريد .

ولا خلاص من ذلك إلا بالتدخل الجاد المنظم من قبل السلطات بشتى السبل فتلزم المنتجين باستغلال طاقتهم الانتاجية كاملة فان قصروا حوسبوا وأمرت بتنفيذية النقص بمنتجين جدد ولا تستطيع الدول أن تقسم بهذا

(١) السيرة النبوية لابن هشام ط ٢ ١٩٥٥ م مصطفى باهي الحلبي ج ٢ ص ٦٦١ حققها وضبطها وشرحها مصطفى السقا ، ابراهيم الابياري ، عبد الحفيظ شلبي

(٢) انظر النظم الاقتصادية المقارنة ص ١٣٥ مرجع سابق .

الاجراء الا اذا كانت مطاعة من قبل الافراد ولا يمكن للأفراد ان يطيعوا الا اذا ربوا على ذلك والتزمت الدولة حدودها ولا يرى الباحث تحقيق ذلك الا في ظل الاسلام فالفرد ينشأ على حب الله وطاعة ولي أمره فيما ليس فيه ممصية .

والذى ألبأنا الى ما قلناه هو ايماننا أنه لا اقتصاد يقوم ويكتب له النجاح مهما بلغ من دقة ومهارة الا في ظل عقيدة تهى له ذلك وتحته عليه وبتجاوب الفرد معها منفذا لأمرها وبدون ذلك لا تتحقق للناس سعادة في حياتهم ولن يحدث التفاعل الحى الذى يؤدى الى الهدف المنشود وهذا ما رآه الباحث مع غيره من الاقتصاديين لأن النظام الاقتصادى يتكون من ثلاث عناصر متساوية الاهمية ومتراصة وهي أدوات الانتاج ، وعلاقات الانتاج ، والمذهب الفكرى ويقصد به المبادئ والاسس التى تسير وفقاً لها المسلمية الانتاجية وتغلف الجانب المادى لحياة الافراد (١)

(١) انظر عبد الحميد الغزالي ، مقدمة في الاقتصاديات الكلية الجزء الاول المفاهيم الاساسية ص ١٣ دار النهضة العربية القاهرة ١٩٧٧م كذلك انظر محاضرات في الاشتراكية للمؤلف واخرون ، دار النشر للجامعات المصرية ١٩٧٠ ، ص ١٥٣ .

الفصل الرابع

الاحتكار الثنائي

هو سوق يتولى فيها بيع السلعة أو الخدمة بائعان (منتجان) ^(١). بحيث يؤثر كل منهما على الثمن أو الكمية زيادة أو نقصا ^(٢).

وهذان البائعان أو المنتجان يصعب على أحدهما أن يسلك سياسة معينة دون أن ينظر بعناية تامة إلى رد الفعل الذي يحدثه الآخرون ثم يصبح من الصعب أن نحدد الكمية أو الثمن الذي يسود هذه السوق.

وإذا أردنا أن نحدد مبدئيا السعر الذي سيسود في هذه السوق لابد

من افتراض مجموعة من الافتراضات يستحيل تحققها في واقع الحياة منها :

- ١ - أن السلعة المنتجة أو المبيعة متماثلة تماما.
 - ٢ - أن نفقات المنتجين أو البائعين واحدة.
 - ٣ - أن يتحمل كل منهما بقدر معقول من الذكاء والتصرف ^(٣).
- ونتيجة هذه الفروض هي أن يتحدد الثمن وأن يقتسما الطلب الموجود إذ لا ميزة لأحدهما على الآخر.

وفي هذه الظروف فإنه لا يمكن أن نتوقع أن أحدهما سيقدم على زيادة الكمية دون أن يتأثر الآخر بذلك وعليه ففي هذه الحالة فلا بد من خفض السعر طالما أن الكمية ستزيد وسيحدد السعر مرة ثانية.

ولما أنهما ينتجان سلعا متماثلة فلا بد من أن يرتبطا ببعضهما ارتباطا

وثيقا وهذا ما يؤدي إلى التعاون بينهما من أجل تحقيق هدفهما لأنه ليس من

(١) انظر أحمد ابواسماعيل مرجع سابق ص ٣٧٥ وكذلك أحمد جامع/ص ٨٣٩

(٢) انظر أحمد ابواسماعيل ص ٣٧٦ نفس المرجع

(٣) انظر أحمد جامع ج ١ ص ٨٤٠.

مصلحتهما أن يتجاروا في السعران يؤدي إليهما إلى حد التكاليف المتوسطة وهذا ما لا يرغب فيه بل ولا يمكن أن يحميه في الاعتبار فما من مشروع أو منتج إلا وهدفه الوصول إلى أقصى ربح ممكن.

والنتيجة المنطقية التي سيصلا إلى تحقيقها هي أن يتفقا فيما بينهما ليسيما بسعر يحقق ذلك الهدف. والسعر الذي يبيعان به هو ذلك السعر الذي يتساوى مع النفقة الحدية والإيراد الحدى لكل منهما وهو ذات السعر الذي يبيع به المحتكر الفرد في الصناعة (١).

وهذا السعر المتفق عليه والذي يتمشى ومصلحة البائعين ليس من مصلحتهما أن يزيده كما أنه لا يعقل تخفيضه إلا إذا توقعا دخول غيرهما في هذا المجال أو شعرا بأن المستهلكين أظهروا استياءهم مما يؤدي إلى لفت أنظار المسئولين نحوهما ففي هذه الحالات يمكن أن يرضيا بربح عادية بدلا من تحقيق أرباح غير عادية.

وهنا تكمن خطورة هذا النوع من الاحتكار أن ينقلب احتكارا بحيث يمارس أساليب المحتكر الفرد ويؤدي إلى إلحاق الضرر بالمستهلكين.

هذا كله إذا كانت الفروض التي افترضناها متحققة وهو الشيء المستبعد إذ لا يعقل أن تحدث جميعها ومعنى ذلك أنه لو انخرم فرض كأن لم تستوف نفقاتهما، فسيسبق أحدهما الآخر في مجال الإنتاج لتحسن ظروفه فان هذا

(١) انظر المرجعين السابقين أحمد أبو اسماعيل ص ٣٧٧ وأحمد جامع ج ١ ص ٨٤١ كذلك انظر الشكل البياني التوضيحي لهذه السوق

يؤدي به الى خفض السعر ما يجعل الآخر يتأثر بذلك فيرد عليه بالمثل وما يلبث الا أن يخفض السعر اكثر وهكذا ما يؤدي الى خسارة قد تلحق بكليهما بنسب مختلفة وهذا ما يجعلهما يبتعدان اكثر من هذا الأسلوب الا في حالة قصد احدهما اخراج الآخر من السوق وهي الصورة الحقيقية لأساليب المحتكرين (١).

أما اذا انتجا سلعا متمايزة بعض الشيء فاما أن تكون بدائل كاملة أو ناقصة فاذا كانت بدائل كاملة فلن يتحاربا في السعر ومن مصلحتهمما البيع بأسعار متقاربة تتيج لكليهما ربحا معقولا. أما اذا كانت السلع بدائل ناقصة فيمكن في هذه الحالة أن يقتنع المستهلكون بالفرق الواضح بين السمتين وقد يستغل أحد البائعين هذه الفرصة فيرفع السعر الى درجة لا تؤدي الى أن ينصرف المستهلكون عنه ، ان لا ننسى أنه مهما اختلفت السلع فلن يعتمد السعر كثيرا فمثلا لو افترضنا أن احد الشنجين أو البائعين كان يبيع خدمة النقل بالقطار والاخر بالطائرة فليس هناك فارق كبير يؤدي بصاحب خدمة الطائرة أن يرفع السعر الى الحد الذي يجعل المستهلكين ينصرفون الى خدمة القطار.

اذن يمكن أن يختلف السعرون أن يجارى أحدهما الآخر بسبب التمايز الا أنه ليس على اطلاقه فهناك حدود معقولة يقبلها المستهلك لو تجاوزها احدهما لانصرف عنه المستهلكون الى غيره (٢) ، وهذا ما يجعلهما

(١) انظر المرجعين السابقين احمد ابو اسماعيل ص ٣٧٨ واحمد جامع

ج ١ ص ٨٤٢ بتصرف .

(٢) انظر احمد ابو اسماعيل مرجع سابق ص ٣٨١

يتفقان صراحةً أوضحنا على سمرين يحققان لهما غرضهما ويهدفهما بدلا من أن يتحاربا وهذا شئ* تحته ظروفهما وظروف سلقتهما ويتحكم في هذين السمرين الى حد كبير ما يقوم به من المستهلكين . لكن هذا السمر حتماً سيكون أقل من السمر الذي كان سائداً في الحالة الأولى حالة تماثل السلع بل من الصعب في حالة التمايز وصول أي منهما الى المركز التوازني الذي يحصل فيه المحتكر على أقصى الأرباح ففي سعيه الى هذا الغرض قد تلحقه الخسارة نتيجة لرد الفعل الذي قد يحدث منافسه الآخر (١).

وهذه الحالة تقوم على اسباب تفاير تماماً الحالة الأولى وهي :

- ١ - اختلاف التكاليف بسبب اختلاف المنتجات وتفايرها
 - ٢ - رغبة كل منتج في زيادة حجم مبيعاته عن طريق تخفيض السعر.
 - ٣ - الخوف من دخول المنتجين معهم في هذا المجال (٢) .
- ومن أجل هذه الأسباب يظل السعر دون الحد المطلوب في حالة المحتكر الفرد .

وهذه الحالة لم يستطع الاقتصاديون ايجاد تحليل مناسب لها لعدم الاستقرار الذي يكتنفها وعدم وصول أي منهما الى حالة توازنه (٣) . ومن ثم فإن المنتجين بدلا من أن يستمرا في حالة عدم الاستقرار وحسب

(١) انظر احمد ابواسماعيل ص ٣٨٢ كذلك احمد جامع ج١ ص ٨٤٤

(٢) انظر المرجع السابق احمد ابواسماعيل ص ٣٨٢

(٣) انظر المرجعين السابقين احمد ابواسماعيل ص ٣٨٣ احمد جامع ج١

منهما وهو (أ ح -) ويحقق الواحد منهما توازنه بتساوى ايراده الحدى (أ ح -) مع نفقته الحدية (ن ح -) ليسيع بالثمن (و ث) عند الكمية التسيى تحقق له ، ذلك وهى (و ك -) وهذا هو نفس السمر (الذى كان سيسود في حالة احلال بائع أو محتكر واحد محل البائعين وتكوين سوق احتكار بيع بمعنى الكلمة) (١) لا أن المحتكر الفرد سيواجه نفس الطلب (ط ط) الذى يتناسب مع ايراده الحدى (أ ح) ونفقة جدية هي (ن ح) ليتم توازنه عند النقطة (ب) فيبيع بالسمر (و ث) والكمية التى ينتجها هي (و ك) - وإذا رجعنا الى حالة محتكر البيع لثذكنا أن الاقتصاديين جميعا قد ذكروا أنها سوق لا توجد في واقع الحياة (٢) وما ينطبق عليها ينطبق على هذه السوق ان النتيجة واحدة بل سوق الاحتكار الثنائى كثيرة الثقلب وعدم الاستقرار لتأثر كل واحد منهما بسياسة الاخر ولا تهدأ الحرب فيها الا مع الاتفاق وقد نهى الاسلام عنه ومنع الفقهاء البائعين من التواطؤ على ألا يبيعوا الا بثمن قدره (٣) .

فلا بد ان من ازالة الضرر المتمثل في ارتفاع الاسعار وتكوين أرباح

غير عادية كما في الشكل . والضرر يزال بمدة صور منها :

- ١ - ان كان الارتفاع في الاسعار ناشئ عن قلة الانتاج بمدم تشفيل الطاقة الانتاجية يؤمر المحتكران بزيادة طاقتهم الانتاجية لانهما يؤدان فرضا كفايا عن الامة وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب .
- ٢ - ان كانت طاقتهم لا تسمح بذلك سمح لغيرهما بمزاولة الانتاج معهم ولا شك أن الربح يشجع على ذلك .
- ٣ - وأما ان كان المحتكران بدر منهما ما يدل على أن ارتفاع

(١) انظر احمد جامع مرجع سابق ج ١ ص ٨٤٢

(٢) راجع الفصل الاول الباب الثالث احتكار البيع ص ١٤٠ من الرسالة

(٣) انظر الحسبة مرجع سابق ص ٢٧ .

الاسعار سببه حيس السلع عن البيع فيوءرا ببيعها فينزل السعروان لم
ينجح هذا الأسلوب يسعرعليهما سعرا عدلا لا وكس فيه ولا شرط (١) .
٤ - وان لم يرتدعا بما سبق فان كان للدولة مخزون من السلع
المشابهة والمماثلة فيحسن ان تلقى بها في السوق منافسة لهما (٢) أو
أن تدخل منافسة لهما في نفس المجال أو تدعم من يتنافسهما اذا غشيت
من أنهما سيحاريان من يدخل مصهما وكل هذه الوسائل افترضنا فيها
الشخصية الاحتكارية أي التي تراعي مصلحتها فوق كل شئ وهذا أمر قد
يستبعد عند المسلمين فقل أن نجد شخصية مسلمة تهدف الى ضرر
الناس ومشقتهم لصلحه بتحريم الضرر والاحتكار وسيعاقب على ذلك .
كما أن الصفة التي غلبت على هذا الاحتكار وهي صفة الاتفااق
الضمنى أو الصريح من أجل المصلحة الذاتية لهما تمنع ولا يباح لهما
الاتفااق الا في مجال التعاون على البر والتقوى (٣) . كما لا يحق لهما
المنافسة التي توفى الى اهدار مواردهما من أجل اخراج احدهما الاخر
من السوق فهذا أسلوب لا يقره الاسلام لنهييه عن اضاءة المال ولحش التواصل
على أن يحب الاًخ لا أخيه كما يحب لنفسه وأن يكره له كما يكره لنفسه
وحرّم الحسد .

(١) انظر الفصل الخامس من الباب الثاني الفقرة الخاصة بالتسعير ص ١٧١ من الرسالة .

(٢) انظر الفصل الثامن من الباب الثالث أساليب معالجة الاحتكار عند الاقتصاديين .
فقد ادخلنا فيه للمقارنة خبرة شلفاء المسلمين في علاج الاحتكار بها .
الاسلوب ص ٢٦٩ .

(٣) راجع الصفحة السابقة في منع الاتفااق .

أما الاحتكار الثنائي في حالة تميز السلع فلا نمنع اختلاف السعر نتيجة لاختلاف السلع ولكن اذا اتخذ هذا الأسلوب بفرض اخراج الخصم فيمنع ان المقصود من وجودهما معا أن يحققا حاجة المجتمع وسمادته ويصلا بالانتاج الى علاقته المثلى لا أن ينفرد أحدهما من أجل تحقيق مصلحته .

وكذلك فقد رأينا أن نتيجة هذا الاحتكار أيضا الاتفاق من أجل أن يبيعا بسعر يحقق لكل منهما هدفه وهو نفس السعر الذي كان سائدا في حالة المحتكر الفرد وهو غير السعر الذي كان يمكن ان يسود لو ترك الخيار لأحدهما دون أن يخشى رد فعل الآخر ، والاسلام يريد أن يتحقق سعر طبيعي على ضوء النفقات والتكاليف لا على ضوء ما تمليه المصلحة الذاتية والمدفوعة من خوف الخصم وحب الجشع .

هذا التحليل الذي ذكرناه بافتراض تسليمنا بهذين اللونين من ألوان الاحتكار الثنائي والاسلام حين يسود فالحاكم ملزم بأن ينظم حياة الناس ويلزم بعض المسلمين بالقيام بكل هذه الصنائع ان هي فروع كفاية بأثم المجتمع ان لم يقم بها أحد ، فما لم يوه كفاية المسلمين يجب أن يواظب حتى يقوم بسد حاجتهم . وقد تجد هذا اللون من ألوان الاحتكار واقصا في مجال من مجالات الانتاج فقد يحتاج المجتمع في مجال معين الى منتجين فقط دون غيرهما فيقومان بذلك دون حرب بينهما ويلتزم بكل ما يحقق مصلحة المسلمين وفي نفس الوقت مصلحتهما (ان المقصود أن ولي الأمر ان أجبر أهل الصناعات على ما يحتاج اليه الناس من صناعاتهم

فانه يقدر أجره المثل فلا يمكن المستهلك من نقص الثمن عن ذلك ولا يمكن
الصانع من المطالبة بأكثر من ذلك حيث تعين عليه العمل وهذا من
التسكير الواجب (١) .

والمحتسب هو الذى يقوم بكل ذلك من تدخل لضمان سير الإنتاج
وجودته ومنع الغش والضرر يقول صاحب الحسبة المذهبية (أن المحتسب
يكافح الغشاة بغرض تسكير مناسب يبحث على الجودة في الصناعة
ويتدخل في الصناعات كلها لضمان سيرها ولمنع الغش في المصنوعات) (٢) .
فلا تظهر مشكلة في ظل الاسلام وتعاليمه الا ويضع حلولاً لمعالجتها
بل يسد كل ذريعة تودى الى ظهور مشكلة من المشاكل وقد رأينا أنه
حرّم الاحتكار قبل وقوعه وسد كل ذريعة تودى اليه وكل ما كان مظنة
للضرر منعه (٣) .

(١) انظر ابن تيمية الحسبة ص ٣٤ بتصريف

(٢) انظر موسى لقبال ، الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي نشأتها
وتطورها الشركة الوطنية الجزائرية ل ١ ١٦٧١ م ص ٧٠/٧١

(٣) راجع الفصل الخامس من الباب الثاني وسائل معالجة الاسلام للاحتكار
ص ١٨٨ من الرسالة .

الفصل الخامس

احتكار القلعة (١)

يقصد بهذه السوق أن يتولى فيها بيع سلعة أو خدمة متماثلة أو متميزة

عدد قليل من البائعين (المنتجين) يكفي لجعل نشاط أى منهم يوثر

ويتأثر بسياسات وقرارات الآخرين (٢).

والمسألة الأساسية في هذه السوق هي صعوبة تحديد الثمن أو الكمية

بدقة أن تعتمد على درجة التثنية بما يفعله الغير ورد فعله على تلك

السياسة (٣).

وسبب صعوبة تحديد الثمن أو الكمية يرجع إلى التبعية بين المشروعات

أن لا يستطيع أى منها أن يقوم بتغييرها أو تغيير درجة جودة منتجاته أو

حتى نفقة الدعاية والاعلان دون أن يحسب حسابا لردود الفعل من جانب

منافسيه وهذا ما جعل هذه السوق تتجه نحو الاتفاقات سواء كانت صريحة

أو ضمنية - وسنعرض لذلك - لتجنب أى حرب تمود على هذه المشاريع بالخسارة

ومنى ما انفق الاتفاق قامت الحرب بينها.

وهذه السوق تنتشر في عدد من الصناعات ففي بريطانيا تنتج خمسة

مشروعات ٩٠ ٪ من السيارات وفي امريكا تنتج خمسة مشروعات ١٠٠ ٪ من

(١) البعض يسميه (منافسة القلة أو تنافس القلة والبعض يفضل الاحتكار

المتعدد) انظر حمدية زهران ع ٥٦٥ وسلطان أبو على ص ٢١٧ وسليمان

ماهر علم الاقتصاد ص ٢٨٨ ومحمد عفر الاثمان والاسواق ص ٣٢١

مراجع سابقة .

(٢) انظر المراجع السابقة نفس الصفحات وكذلك انظر أحمد جامع ج ١

ص ٨٢٥ مرجع سابق .

(٣) انظر أحمد جامع ج ١ ص ٨٢٦ وكذلك سلطان أبو على ص ٢١٣ مراجع

سابقة .

الالمنيوم وتنتج ثلاثة مشروعات ٩٦٪ من السطرات وتتولى اربعة مشروعات انتاج
٨٨٪ من الاطارات وتقوم اربعة مشروعات بانتاج ٨٨٪ من السجائر وتقوم
اربعة بصهر ٩٥٪ من النحاس (١).

اذن فان هذه السوق تغطي تشكيلة كبيرة من أحوال السوق الفعلية
لكل حالة منها خصائصها الفريدة (٢). وسنرى في فصل المنافسة الاحتكارية أنها
تؤهل هي أيضا الى هذه السوق .

أنواع احتكار القلة ؛ ينقسم هذا النوع الى ثلاثة أقسام هي :

١ - احتكار القلة الكامل :

وهنا تنتج المشروعات سلعا متماثلة وكذلك الخدمات مما يؤدي الى
اتحاد السعرو لا يجروا احد أن يرفع السعر اذ سينتقل عنه المشترون الى
غيره وله أمثلة في صناعة الاسمنت والالمنيوم والنحاس (٣) واستلزم هذا
التماثل أن يكون المنتجون اتحادا لادارة المشروعات تحت هيئة مركزية
تقوم باتخاذ القرارات الخاصة بالأسعار والانتاج والتوزيع والتسويق تتم
عن طريق التمثيل الذي يخضع الى مركز المشروع الاقتصادي ومن ثم يستطيع
مركزها هذا أن يؤثر على سياسة الاتحاد المركزي (٤) وقد يكون هدف
الهيئة المركزية محددًا بفرض اقتسام السوق وتحديد نصيب كل منتج فيه
وتحدد المنشأة أسعارها ونتاجها بمعنى ارادتها .

(١) انظر احمد جامع مرجع سابق ج١ ص ٨٢٩

(٢) انظر سعد ماهر مرجع سابق ص ٧٨٨

(٣) انظر المرجعين السابقين فصل تنوع احتكار القلة ، وانظر سلطان ابو علي

ص ٢١٨ .

(٤) انظر بتفصيل أكثر المراجع السابقة فصل أنواع الكارتسل في احتكار القلة .

٢ - احتكار القلة غير الكامل :

في هذا النوع تنتج المشروعات سلعا وخدمات متمايزة عن بعضها تمايزاً حقيقياً أو وهمياً ومن ثم يكون هناك مبرر لاختلاف السعر مثاله صناعة السيارات والسجائر والصابون واجهزة المذياع وغيرها .
وهذا النوع يسمى كسابقه للاتفاق وسياسة تقسيم الأسواق الا أنه ينشأ اتفاقات ضمنية غير صريحة و يتبع هذا النوع سياسة القيادة السعرية والتي تعنى ان تتبع بعض المشروعات مشروعاً معيناً لا تميزه بانخفاض نفقاته وغير ذلك من المميزات التي تؤهله لذلك ومن أمثلة هذا النوع الذي يتبع سياسة القيادة السعرية صناعة الصلب والتبغ والبتروك (١) .

٣ - احتكار القلة المستقل :

هنا تتصرف المؤسسة بصورة مستقلة في تحديد السعر والكمية المنتجة وطريقة التسويق وغير ذلك ولذلك يصعب على المؤسسة ضبط تصرفات الآخرين بدقة وبالتالي تنشأ الى حد ما سياسة حرب الاسعار ومن ثم اشتهر هذا النوع باستقرار الاسعار فترة دون أن تتغير حتى ولو ارتفعت النفقات أو انخفضت وهذا ما يعرف بسياسة جمود الاثمان (٢) .

واتضح مما سبق أن النوع الأول والثاني يلجآن الى الاتفاق وأن النوع الثالث لا يستطيع أن يستمر في سياسة حرب الاسعار فيلجأ الى جمودها مما يعنى تثبيتها وارتفاعها وهو نفس الهدف الذي من أجله اتفق الاخران وما ذلك الا (٣) لأن قلة عدد المشروعات في الصناعة انما يدفع

(١) انظر المراجع السابقة بحث أقسام احتكار القلة .

(٢) انظر احمد همام مرجع سابق ج١ ص ٨٦٧ وما بعد ٨٦٨ .

بذاته الى اقامة نوع ما من الاتفاق أو التفاهم فيما بينهما (١) وهناك دوافع

تؤدي الى الاتفاق هي :-

١ - دافع التوصل الى الحد من المنافسة بين المشروعات ومن ثم

زيادة درجة القوة الاحتكارية لتمكن من زيادة ارباحها .

٢ - دافع التقليل من انعدام اليقين المقترن بهذه السوق . فان

اتفاقهما يجعلها في غنى عن البحث في سياسة المشروع الاخر مما يوفر عليها الكثير .

٣ - الاتفاق يجعلها قادرة على منع غيرها من الدخول معها في

الصناعة وهو ما يسمى بدافع منع الخير . فتضع العقبات أمام غيرها كأن تباع بسعر لا تستطيع أن تنجح به المؤسسة التي تريد الدخول في الصناعة (٢) .

ونتيجة لهذه الدوافع التي تحقق مصالح هذه المشروعات فلا تكون مستقلة

عن بعضها البعض فيما يتعلق بأثمان البيع أو الكميات المنتجة أو النشاط

الاعلاني أو غير هذا بل على العكس فانه توجد علاقة تبادلية فيما بينهما

بالنسبة الى هذه الأمور كلها ، وتعد هذه العلاقة هي السمة الأساسية

المميزة لسوق احتكار القلة والتي تميزه عن كل من سوق المنافسة الكاملة وسوق

احتكار البيع (٣) .

فالنوع الأول وهو الاحتكار الكامل للقلة يتبع السياسة التي تحددها

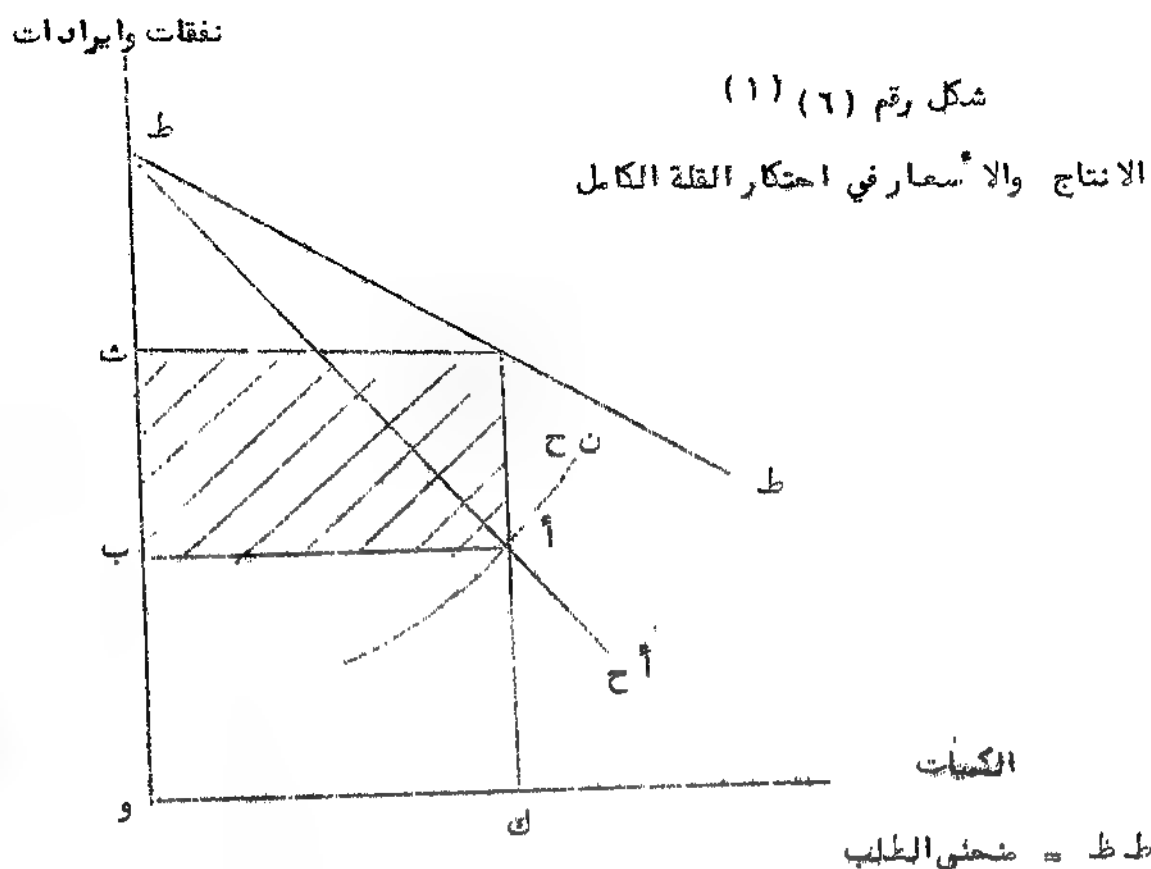
له الهيئة المركزية فتقوم بتحديد الكمية المنتجة التي تتناسب مع ايراداتها الحدى

ونفقاتها الحدية والرسم البياني التالي يوضح هذه الحالة :

(١) انظر احمد جا مع مرجع سابق ج١ ص ٨٣٠

(٢) انظر كلا من سلطان أبو علي ص ٢١٩ ، احمد جا مع ج١ ص ٨٣١ مراجع سابقة .

(٣) انظر احمد جامع مرجع سابق ج١ ص ٨٢٨ / ٨٢٩



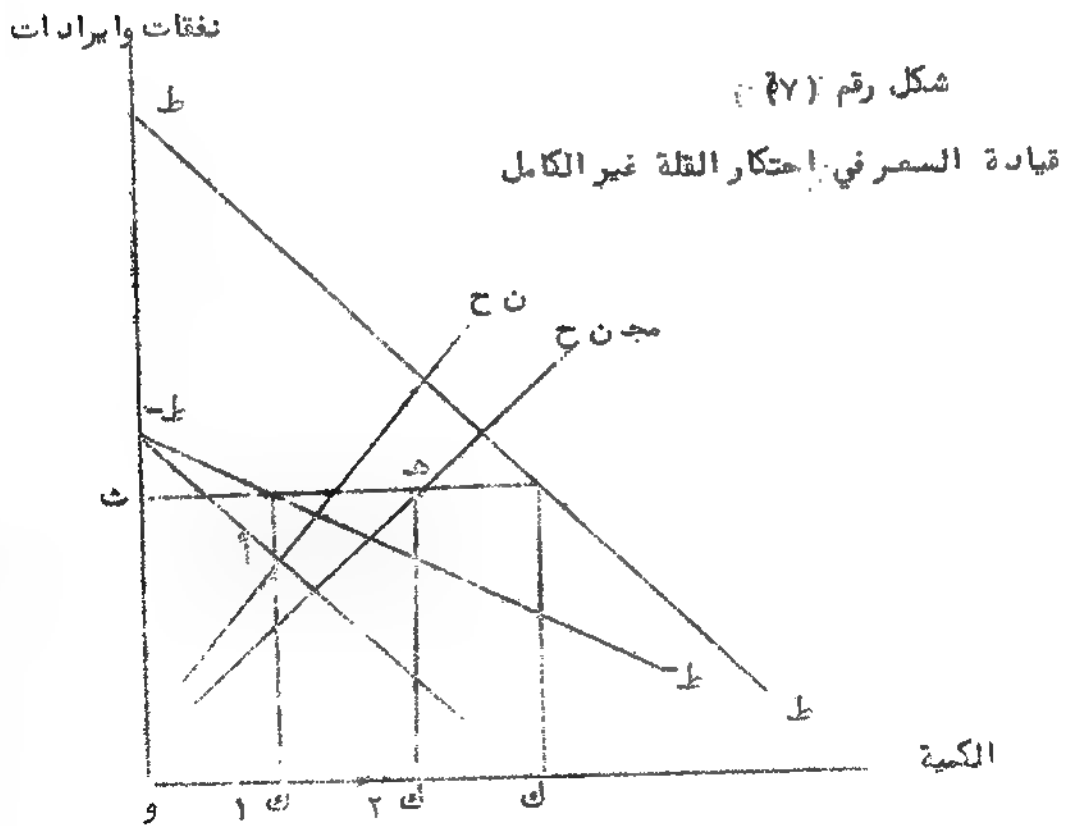
ففي الشكل الطلب الذي يواجه المنتجين في احتكار القلة المتفقين فيما بينهم والمفوضين سياستهم لهيئة مركزية هو (ط ح) وهو منحدر دليل على التحكم في السعر . والإيراد الحدى للمشروعات العاملة هو (أ ح) وهو منحدر يناسبه منحنى النفقة الحدية لهذه المشروعات وهو (ن ح) وعند تساويهما في النقطة (أ) يتحدد الإنتاج بالكمية (و ك) ويباع بسعر (و ث) محققا ربحا غير عادي يمثل الشكل المظلل (و ك × ب ث) وهذا التصرف يشبه تماما تصرف المحتكر البحت مع ملاحظة عدم واقعية سوق احتكار البيع لكن حالة احتكار القلة واقعية بل هي السوق الغالبة كما سنوضحها فيما بعد .

(١) انظر هذا الشكل مع تحليل لربح كل مشروع عند أحمد جامع ج ١ ص ٨٥٢ بتصرف .

وأما الانتاج والأسعار في النوع الثاني وهو احتكار القلة غير الكامل فقد ذكرنا أنه يتبع في غالب الحالات القيادة السعرية لأن المشروعات اذا اعتلفت نفقاتها فسيبيع المشروع ذو النفقات المنخفضة بأسعاراً يستطيع أن يبيع بها المشروع ذو النفقات المرتفعة فاستلزم أن يجاريه ويتبعه في السعركما قادت شركة الولايات المتحدة للصلب الثمن لبقية المشروعات (١) .

ولذلك ستكون المشروعات في هذه الحالة كأنها في سوق منافسة كاملة لأن الثمن مسلم بالنسبة لها فما عليها الا أن تحدد الكمية التي تستطيع انتاجها بهذا الثمن .

ونستعين بالرسم البياني التالي لهذه الحالة :



الرموز :

ن ح = النفقة الحدية للمشروع المسيطر
م ح = مجموع النفقة الحدية للمشروعات الصغيرة
ط = منحنى الطلب .

في الشكل السابق قلنا ان المشروعات تتبع في هذا النوع مشروعا يتميز بخفض

نفقاته فالسعر الذي يبيع به لا تتجاوزه لأن ذلك يصرف عنها المستهلكين .

فالطلب الكلي هنا هو (ط ط) والمشروع المسيطر يحقق توازنه عندما

تتساوى نفقته الحدية (ن ح) مع إيراده الحدى (أ ح) عند النقطة (أ)

فيتحدد السعر عندما يلتقى بمنحنى الطلب الخاص بالمشروع وهو (ط - ط *)

لأن الطلب الكلى يواجه المشروعات العاملة كلها بما فيها الصغيرة وعلى ضوء

ذلك يكون السعر الذى يبيع به المشروع المسيطر هو (و ث) ويكون هو

ذاته الايراد الحدى لبقية المشروعات العاملة وهو نفسه الايراد المتوسط لها

(الثمن) وهي كحالة المنافسة تماما بالنسبة لهذه المشروعات ، وبالتفصيل

الايراد الحدى للمشروعات الصغيرة مع مجموع منحنى النفقة الحدية لها في

النقطة (هـ) تتحدد الكمية التى تنتجها على ضوء السعر المحدد لها بالكمية

(و ك ٢) وتبقى بقية الكمية للمشروع المسيطر وهي (ك ٢ ك) وهكذا كلما

استطاع المشروع المسيطر تغيير السعر والكمية تبعته المشروعات الصغيرة في

ذلك (١) .

وهذه الحالة بالنسبة للمستهلكين لا تختلف كثيرا عن حالة الاحتكار البحت

لأن المنحنيات شبيهة بمنتجاته كلها منحدره الى أسفل ، وبالنسبة للمشروعات

هي حالة منافسة كاملة أجبروا عليها ولكن تختلف عنها من حيث تحقيق الربح

لأن المشروعات هنا تكيف ظروفها على حسب الثمن المحدد ومن ثم تبني طاقتها

الانتاجية على ذلك واضحة في الاعتبار تصظيم أرباحها وهي أرباح غير عادية .

وأما احتكار القلة المستقل فمن الصعب تحديد الثمن والكمية

(١) انظر بتفصيل دقيق لهذه الحالة احمد جامع ج ١ ص ٨٦٠ وما بعدها .

أما الباحث فقد حاول التبسيط لفهم الحقيقة بسهولة .

لظهور حالة عدم اليقين ، وحالة حرب الاسعار وكذلك الامر في حالة تمايز السلع حتى مع وجود الاتفاق ، الا ان هذه الحالة تؤول الى حالة الاستقلال اذ سرعان ما تخرج المشروعات من الاتفاق لتصبح مستقلة لانه من غير المعقول أن تباع سلعة تختلف عن الأخرى بسعر واحد .

ولكن بصفة عامة فانه سواء كان منحى الطلب في هذه السوق محدد أو غير محدد فهو ينحدر من الشمال الغربي الى الجنوب الشرقي ويكون غير تام المرونة والسعر فيه أعلى من سعر المنافسة التامة وقريب من سعر الاحتكار البحت (١) .

ويستطيع المشروع الذي يحدث أكثر من تغيير في سلعته أو خدمته سواء في التصميم أو الجودة أو الدعاية ان يتحكم نوعاً ما في السعر .
الانتاج في الفترة القصيرة لاحتكار القلة الكامل :

يكون حجم المشروع في هذه الفترة ثابتاً ولا يتمكن أحد من الدخول في الصناعة . وطالما ان المشروعات تحت سيطرة هيئة مركزية تقوم بتحديد حصص الانتاج وتسويق الناتج وتحديد الأثمان وغير ذلك مما اتفق عليه بنشأ سعر موحد وكمية محددة على ضوء الطلب الكلى الذى تواجهه الصناعة . وتصل الصناعة الى هدفها عندما يتعادل الايراد الحدى مع النفقة الحدية (٢) .
ويوزع الربح بحسب ما اتفق عليه . لكن التحليل الذى

(١) انظر احمد جامع ج ١ ص ٨٣٧ ومحمد عفر الاثمان والاسواق ص ٣٢٣ وسعد ماهر ص ٧٩٨ مراجع سابقة .

(٢) انظر التحليل السابق ص ٨٠ من الرسالة كذلك عند سعد ماهر ص ٧٩٨ احمد جامع ج ١ ص ٨٥٤ سلطان أبوعلى ص ٢٢٣ كذلك انظر سامى خليل النظرية الاقتصادية (تحديد اسعار السلع والخدمات) المطبعة المصرية الكويت طبع ١٩٧١ م ص ٤٥٩ .

قام به الاقتصاديون يدل فقط على الطريقة المثلى في تحديد الناتج للصناعة
والثمن الذي تبيع به وهو لو حدد بهذه الطريقة لا يختلف عن تحقيق أقصى
ربح للمحتكر الفرد ، لكن هذا قل أن يحدث في الحياة المصلية (١) . وسبب
ذلك يرجع الى أن القرارات التي تتخذها الهيئة المركزية للكارتل لا تنظر
الى المصلحة العامة ان النزعة الفردية والمصلحة الذاتية ذات أثر على
القرارات ولذا فهي تخضع للمفاوضات والمناورات والمراوغات وسياسة
(خذ واعطى) ويفلح فيها من يملك براعة وقوة في هذه الأمور ،
ولعل بعضها يكون بحجته ألحن من بعض .

فإذا اتجهت الهيئة نحو هذا التحليل لاشبه الى حد كبير تحليل محتكر
الباع . لكن بعض المشاريع تضغط على الهيئة لتزيد حصتها من الحصة
المقرر وقد تكون هذه المؤسسة على حق وقد تكون على غير ذلك ومن هنا
كان هذا النوع مضرًا بالصناعة ككل (ان تحصل فيه بعض المشروعات ذات الكفاءة
الانتاجية المنخفضة على حصة انتاج من شأنها أن تجعل نفقتها الحدية
أكبر بكثير من الايراد الحدى للصناعة حتى ولو كانت أبسط قواعد الاقتصاد
تقضى بذلك أى بتصفية مثل هذه المشروعات نهائياً) (٢) .

(١) انظر المراجع السابقة نفس الصفحات

(٢) انظر محمد ماهر ص ٧٩٦ واحمد جامع ج ١ ص ٨٥٥ وقد قلنا أن

المركز الاقتصادي للمؤسسة هو المحدد كما ذكرنا سابقاً .

وهي ان الأمر يسير ضد الاعتبارات الاقتصادية فاسحا المجال لاعتبارات مجعفة لبعض المشروعات ومنصفة لمشروعات اخرى بل متحيزة فلا شك من أن تخرج بعض المشروعات من هذا (الكارتل) وهذا ما أجمع عليه الاقتصاديون بقولهم (أنه كلما زاد عدد أعضاء الكارتل كلما صعب احكام الرقابة على تصرفات المنتجين فازداد دافع المنشأة الفردية على الانفصال (١) وخاصة اذا كان نصيبها من الأرباح ضئيلا) (٢) .

فلو انفصل احد المنتجين عن الكارتل بسبب ما وقع عليه من اجحاف فستقوم بتخفيض السعر الذي تبيع به مما يجعلها تواجه منحنى طلب أكثر مرونة من الصناعة خاصة اذا كانت لم تحقق توازنها أي اذا كان إيرادها الحدي أكبر من الإيراد الحدي للصناعة مما يشجعها على زيادة انتاجها لكي تحقق توازنها (٣) .

ويرى الباحث أن الكارتل اذا أراد أن يحافظ على أهدافه ومصلحته الاقتصاد القومي ككل لا بد أن يراعي وبكل وضوح عدم المحايدة وأن ينظر الى الأمور نظرة علمية بديهية من كل اعتبار آخر فلولسم يراع ذلك. ستحدث حالتان أحلاهما مر .

أولهما : اما أن يرضى الاعراف بالاتفاق فيتحدد السعر وهو كما رأينا قريب من سعر المحتكر الفرد مما يضر بالمستهلكين وهذا في حالة عدم محايدته .

(١) و (٢) انظر سلطان أبو علي ص ٢٢٣ وسعد ماهر ص ٢٩٨ واحمد جامع ج ١ ص ٨٥٤ سامي خليل ص ٤٥٩ مراجع سابقة .
(٣) انظر سامي خليل ص ٤٥٨ موجه سابق الشكل (٢ - أ) .

ثانيا : أن يحاسب البعض دون الآخر فتخرج بعض المشروعات لتبدأ سياسة حرب الاسعار التي نهايتها البقاء للأقوى وفرض سيطرته على الانتاج والاسعار وهذا ايضا يلحق ضررا بالغا بالمستهلكين . ومع هذه النتيجة التي لا يقرها أحد نجد بعض الدول تشجع مثل هذا الاتفاق وتسن له القوانين كما فعلت ألمانيا فأصدرت قانونا عام ١٩٢٣ م يشجع على الاتفاق ومهكمة لتنفيذ ذلك (١) .

السعر والكمية في حالة اقتسام السوق :

هذه الحالة تعرض لها الاقتصاديون وكأنها سوق احتكاري ثنائي اذ افترضوا جميعا لتحليلها مشروعين للتبسيط (٢) . واثبتوا أن التحليل المثالي هو نفس تحليل محتكر البيع الفرد . أي ان السعر والكمية في هذه الحالة تشابه تماما حالة المحتكر الفرد . وقالوا بعدم واقعية هذه الحالة (٣) . فمن الناحية العملية ينحرف كل من الانتاج والسعر عن هذا المستوى (٤) .

وقد ذكر الاقتصاديون لعدم توافر هذا الوضع المثالي في الحياة العملية عدة أسباب منها :

١ - أن المشاريع العاملة في الصناعة لا تتساوى في تكاليفها الانتاجية مما يؤدي الى اختلاف الكفاءة الانتاجية .

(١) انظر احمد جامع ج١ ص ٨٤٦ موجه سابق .

(٢) انظر المراجع السابقة المبحث الخاص بالكارتل مع اقتسام السوق .

(٣) انظر سعد ماهر ص ٨٠٢ ، سليمان ابو علي ص ٢٢٤ وسامي خليل ص ٤٦٢

(٤) انظر الفصل الرابع من الباب الثالث الاحتكار الثنائي ص ٨٩ من الرسالة .

- ٢ - اختلاف المصالح بين المشروعات فلعل مصلحة يريد تحقيقها على ضوء تكاليفه وسبل انتاجه .
- ٣ - في هذا النوع من الاحتكار تكون درجة التصرف بين المشروعات كل على حدة كبيرة . أى ان هناك نوعان الاستقلال لكل مشروع مما يدفعه وفي أى وقت شاء من الانفصال عن الكارتل بخلاف الكارتل السابق أى المركزى .
- ٤ - تقسيم الأسواق يكون أحيانا عن طريق المناطق الجغرافية وهي تختلف من حيث الموقع والكثافة السكانية وشبكة المواصلات مما يجعل من الصعوبة أن ترضى هذه المشروعات عن التقسيم فتلجأ لسرقة مناطق المشاريع الأخرى (١) .

ولا شك أن هذه الأسباب تؤدى الى الخصومة والمنازعة ومن ثم يصبح تحديد السعر والنتائج في هذا الكارتل أقل وضوحا من الكارتل المركزى (٢) . بل ان تحديد السعر والارباح تصبح أمرا لا يمكن التحكم فيه (٣) . ونتيجة لذلك فان الارباح التى تحققها المشروعات مجتمعة تكون أقل مما تكون عليه في حالة الكارتل المركزى وتكون النفقة الكلية للصناعة أكثر ارتفاعا عما تكون عليه في حالة الكارتل المركزى (٤) .

فإذا كانت الحالة الأولى وهي حالة الكارتل المركزى تسير على حد تعبير الاقتصاديين في غير صالح الاقتصاد فماذا يحدث للاقتصاد فسي

(١) انظر هذه الاسباب عند كل من سامى هليل ص ٤٧٢ سعد ماهر ص ٨٠٣ سلطان ابو على ص ٢٢٦

(٢) انظر سعد ماهر ص ٨٠٣ (٣) انظر سامى هليل ص ٤٦٢

(٤) انظر السيد عبدالمولى ص ٥١٣ مرجع سابق .

الحالة الثانية وهي حالة الكارتل مع اقتسام السوق ؟ . وهذا ما يؤكد
لخطورة الاتفاق . ليس فقط للمستهلكين فحسب بل لأصحاب المشاريع أنفسهم
في حالة تخاصمهم وخروجهم ان تنشأ الحرب السعرية بينهم فيتكدون
خسائر مالية وهذا ما يشير بوضوح الى أهمية الأخلاق والتعاليم الإسلامية
التي تحارب هذه المفاهيم وتركز على سبيل كل ذريعة تفضي الى النزعة
والخصومة والشغب (١) .

ومن اجل الخوف من هذه الحرب فالغالب الذي يحدث في واقع
الحياة هو أن المشروعات في تنافس القلة وغيرها من الأسواق ترى من
صالحها وقف التنافس واهداله بنوع من التفاهم حماية لمصالحهم . وهذا
النمط شائع في ألمانيا وإنجلترا وبعض البلدان الأوروبية وفي أمريكا ، خاصة
الاتفاق على الأسعار ان هي المحك (٢) .

الأسعار والانتاج في حالات قيادات الثمن المختلفة :

هذا الاتفاق يكون ضمناً خشية معارضة الحكومات له (ولكن لا ننسى أن
هذا النوع قد يكون كالاتفاق الصريح) (٣) . وتصرف هذه الحالة بقيادة
الثمن لأن أحد المشروعات هو الذي يحدد الثمن دون غيره وتتبعه المشروعات
الأخرى (٤) . وهناك عدة حالات لقيادة الثمن منها :

أ - قيادة الثمن بواسطة المشروع الأقل نفقة .

(١) انظر الخرشى على مختصر خليل جده ص ٣ وعنه حكمة مشروعية البيع بالتراضي .

(٢) انظر حمدية زهران ص ٥٧٤ مرجع سابق

(٣) انظر سعد ماهر ص ٧٩٤ مرجع سابق

(٤) انظر تحليل هذه الحالة بيانها ص ٣٢ من الرسالة .

ب - قيادة الثمن بواسطة المشروع المسيطر،

ج - قيادة الثمن بواسطة المشروع صاحب الخبرة في مجال العمل،

قيادة الثمن بواسطة المشروع الأقل نفقة :

نفترض في هذه الحالة أن مشروعا ما من المشروعات نتيجة لكفاؤه الانتاجية أو الادارية عن طريق منظم فذ أو لأن المادة الأولية التي تمول صناعته قريبة منه ، قد انخفضت نفقته . وللتبسيط نفترض أنهما مشروعا واتفقا ضمنا على اقتسام السوق وللظروف التي ذكرنا فانه لا يمكن أن يتساوى الثمن لاختلاف النفقات الحدية والايراد الحدى لكل مشروع وهنا احتمال واحد لا بد أن يسود ، اما أن يرضخ المشروع الأكثر نفقة بسعر المشروع الأقل نفقة أو خروج المشروع الأول من الصناعة بسبب أن المشتريين سيتجهون الى السعر الأقل (١) .

ويرى الباحث أنه من الصعب أن يقود مشروع كهذا بقية المشروعات خاصة في ظل التنافس الشديد إذ يتوقع الباحث أن تجتمع المشروعات الأكثر نفقة وتكون اتفاقا صريحا أو ضميا وتحمل جميعا الخسارة لبعض الوقت حتى يتحسن موقفها فتجبر المشروع الأقل نفقة اما بالاتفاق معها على سعر معتدل أو في حالة رفضه تضطره للخروج

(١) انظر تحليل هذه الحالة عند احمد جامع ص ٨٦٠ ج ١ مرجع سابق ويمكن أن نفترض حالة قد تكون بعيدة عن الواقع وهي أن يستمر المشروع في مجاراة منافسه الأقل ويتحمل خسارة اذا كان يتوقع تحسين انتاجه والتقليل من نفقاته وهي محاولة محفوفة بالمخاطر .

من السوق اذ لا يستلزم مشروع واحد الوقوف أمام مشاريع عديدة . فيكون من الأسب لهذا المشروع أن يوافق على السعر . ولكن هذه الحالة قد تتكرر مرة ثانية وثالثة فينفذ الاتفاق ويتكون وهذا ما يجعل الأمر أكثر تعقيدا وصعوبة ومن ثم ففي الحياة العملية ونظرا لمرعاة مصلحة الجميع تتبع المشروعات الأكثر نفقة المشروع الأقل نفقة مع اعتباراتخاذ سعر يراعي مصلحة هذه المشروعات (كما حدث في الولايات المتحدة فقد قامت شركة الولايات المتحدة للصلب الثمن اذ هي الأقل نفقة) (١) هذا مع اعتبار مراعاة هذه الشركة لهية الشركات الأخرى .

قيادة الثمن بواسطة المشروع المسيطر :

هذه الحالة تحدث فيما اذا وجد في الصناعة مشروع كبير أو مشروعات مع مشروعات صغيرة . فالمشروع الكبير يحدد السعر تاركا للمشروعات الصغيرة أن تحدد الكمية التي تحقق لها توازنها فهي تتصرف كما لو كانت في سوق منافسة كاملة تواجه منحنى طلب أفقي تماما (٢) . وهي لا تستطيع اختيار الثمن الذي تريده . لكنها تحقق ربحا وليس من صالحها تحت قيادة هذا المشروع أن تحارب (لأنها ربما - بل من المؤكد - تواجه بحرب سافرة تتدهور فيها الأسعار وتؤدي إلى

(١) انظر احمد جامع ج١ ص ٨٦٠ مرجع سابق

(٢) راجع الرسم البياني ص ٢٠٣ من الرسالة .

افلاس الوحدات الصغيرة وغروجهما تماماً . بل قد يكون من صالح الوحدات الصغيرة أن ترتبط بالمنشأة القاعد وسياستها السعوية نظراً لدواعي الاستقرار واستمرار الربحية والحماية التي تتمتع بها في ظل المنشأة الكبرى (١) وما على المشروعات ظالماً أن الأمر كذلك إلا أن تنسج المشروع المسيطر . وهو لا يتحول إلى محسكر لأن من مصلحته أن يسيطر على السوق تحت مظلة المشاريع الصغيرة فتحمية من الحركات التي تمنع الاحتكار باعتبار أنه ليس منفرداً (٢) . وهذه القيادة تستقر فيها السوق أكثر من سابقتها لتحقيق كل مشروع للربح العادي وقد يزيد عنه إلى تحقيق ربح غير عادي . ولا نتوقع أن تنشأ حرب سعوية بين المشروعات لاعتبار الفارق بين المشروعات الصغيرة والمشروع الكبير كما أنه لا تلجأ الصغيرة للتفارق فيما بينها ظالماً أنها تحقق أهدافها .

قيادة الثمن بواسطة المشروع صاحب الخبرة العملية :

هذه الحالة لم يتعرض لها الاقتصاديين بالتحليل كسابقاتها بل معظمهم لم يذكرها (٣) . ولعلهم اعتبروها لا تخرج عن الحالتين السابقتين إذ المشروع الأقل نفقة أو المسيطر لا يزال في العادة إلى ما وصل إليه إلا عن طريق كسب خبرة ودراية بمجال العمل . إلا أن ذلك لا يمتنع أن تفرد حالة خاصة مستقلة عن الحالتين السابقتين .

(١) انظر حيدية زهران ص ٥٧٥ مرجع سابق .

(٢) انظر السيد عبد المولى ص ٥١٣ بالهامش مرجع سابق .

(٣) انظر احمد جامع ج ١ ص ٨٥٨ و٨٥٩ ذكرها دون تضميل .

ويرى الباحث أن هذه الحالة ستقدم خدمة جليلة الى الصناعة بأثرها لأن المشروع بصفته هذه قد اكتسب خبرة في مجال الصناعة وجمع معلومات كافية عنها وعن تقويم السوق وعرف الظروف التي تتفق وتفتقر فيها المشروعات ، واستطاع أن يلم بسياسات الاسعار وأصلح الطرق للتوصل الى تعظيم الربح . وقد يكون اكتسب كل ذلك عن ممارسة عملية وانقلب الى هيئة استشارية يقدم خبرته للمشروعات الأخرى ويحصل على أرباح من ذلك . ولا بد للصناعة من قيادة استشارية كهذه حتى تتجنب الكثير من المخاطر .

فالمشروعات العاملة في الصناعة يمكن أن تجعل مثل هذا المشروع مستشارا لها وفي هذه الحالة قد تتجنب المشروعات العاملة في الصناعة مخاطر الحرب بينها خاصة ان منحتة ثقتها في مجال الاسعار والانتاج . وهنا يصبح دوره كدور القاضى الذى يفصل في الأمور الخلافية وقد يكون دوره دور المحامى الذى يوجه ويرشد دون أن يفصل في الأمور . وعلى كل فكلما أولته المشروعات ثقتها وكان هوجادا وخبيراً بمصرفته لأحوال الصناعة كلما أفاد هذه المشروعات وجنبها أخطار المنافسة الحادة المخلصة بالاستقرار .

وهذا المشروع يلعب دورا كبيرا في حالة تولسى الدولة للصناعة وتنظيمها اذ تستفيد من خبراته خاصة في حالات التسمير الجسرى بفرض السعر المناسب وحالة فرض الضرائب وكيفية محاربة الاحتكارات المختلفة .

تحليل احتكار القلة المستقل :

هذه الحالة تشير الى عدم وجود أى اتفاق. سواء كان ضمياً أو صريحاً فالمشروع حرق في سياسته مستقل عن بقية المشروعات في قراراته . وهنا يسود الصناعة جمود من عدم الاستقرار الناشئ عن ردود فعل المشروعات لقرارات بعضها البعض فتلجأ الى سياسة حرب الأسعار خاصة بالنسبة للمشروعات ذات الخبرة الطويلة بنتائج هذه الحرب . أو تتخذ سياسة جمود الأثمان اذا كانت المشروعات ذات خبرة واحدة بحرب الأسعار ونتائجها . وعليه فهذه السوق تتميز بعدم الاستقرار .

سياسة حرب الثمن :

يصعب على النظرية الاقتصادية أن تعطي تحليلاً دقيقاً لهذه الحالة لعدم استقرارها ولذا شبهت بحالة الحرب واستراتيجيتها (١) . وتبدأ أول شرارة لهذه الحرب عندما يتجه أحد المشروعات الى تخفيض الثمن رغبة في زيادة مبيعاته وهذا يكون على حساب المشروعات الأخرى ، فسرعان ما ترد عليه وهكذا . ولا يمتنع هذا أن كل تخفيض يجد رد فعل بلّي الذي يجد رد الفعل هو السعر الذي يصل الى أدنى من النفقة المتوسطة المتخفيرة .

وهناك دوافع عديدة لحرب الثمن (مرجعها أساساً

(١) انظر احمد جامع ج ١ ص ٨٦٥ مرجع سابق . وذكر ان الذي شبهها بالحرب هو الاقتصادي النمساوي روتشيلد في مقال له بعنوان :
(نظرية الثمن واحتكار القلة) عام ١٩٤٧ م .

الى التأثير المتبادل لتصرفات كل منتج على الآخرين (١) ومن
هذه الدوافع :

١ - تراكم المخزون لدى المشروع ولا يجد تسهيلات كافية
لتخزين منتجاته فيقوم بالتخفيض (لتنشيط مبيعاته المتراكمة .
وقد حدث مثل ذلك فعلا في صناعة البترول الخام حيث نجد
أن فائض المخزونات بالأسعار الجارية وعدم كفاية تسهيلات
التخزين كانت نقطة الانطلاق لحروب أسعار مستمرة فسي
صناعة البترول في الولايات المتحدة (٢) وهذا التراكم ايضا
سبب لسياسة اغراق الأسواق .

٢ - قد يكون المشروع الذي بدأ حرب الأسعار يريد تصفية
موجوداته تمهيدا للخروج من الصناعة الى صناعة أخرى فيقوم
بالتخفيض .

٣ - قد يحدث أحيانا لبعض المشروعات طموح زائد عن اللازم
بسبب منظم جديد مثلا أو يدبر المشروع شاب ذو خبرة قليلة فيلجأ
للتخفيض تحقيقا لطموحه (٣) .

٤ - بعض المشروعات التي قد تكون محرومة من ممارسة تصريف
منتجاتها في بلد ما تقوم بدفع بعض المشروعات الى القيام بهذه

(١) انظر كلا من سلطان أبو علي ص ٢٣٠ ، سعد ماهر ص ٨١٠

واحمد جامع ج١ ص ٨٦٦ مراجع سابقة .

(٢) انظر سعد ماهر مرجع سابق ص ٨١٠

(٣) انظر هذه الدوافع عند احمد جامع مرجع سابق ج١ ص ٨٦٦ بتصرف .

الحرب ضد تلك المشروعات محاولة افلاسها ثم تتقاسم السوق معها بصورة غير مباشرة .

وبعد () فقد تكون نتيجة مثل هذه الحرب خسارة كبيرة تصيب المشروعات كلها تجعلها تفيق الى نفسها وتدرك أنه لن يخرج من هذه الحرب مشروع منتصرو من ثم تعتمد الى الاتفاق الصريح أو الضمني فيما بينها (١) والضحية عند الاتفاق هو المستهلك . وقد صدق روتشيلد الاقتصادى النساوى في وصفه لهذه الحالة بأنها تشبه تماما حالة الدول المتحاربة فاما منتصرة تعلق شروطها على المهزم أو متحالفة .

سياسة جمود الثمن :

يسود في هذه الحالة ثمن أو عدة اثمان متقاربة مقبولة للجميع . وقد تكون هذه الحالة وليدة نتائج حرب الأسعار لتعبر عن التمايش السلمى الذى ما يلبث أن يتحول الى حرب . فالأسعار في هذه الحالة تظل جامدة لفترة طويلة لكن سيبدأ حرب جديد قد يكون أشد ضراوة من حرب الأسعار وذلك هو حرب الدعاية والاعلان والتنوع في المنتجات . وجمود الأسعار له عدة أسباب نذكر منها :

- ١ - انخفاض الطلب على سلع المشروعات فيحرك عن طريق المنافسة غير السمرية لا عن طريق رفع الأسعار .

(١) انظر احمد جامع ج ١ ص ٨٦٧ مرجع سابق وكذلك ساسى خليل ص ٤٧٤ وسعد ماهر ص ٨٣٠ وحمدية زهران ص ٥٧٤ . كلهم يقررون بنتيجة التضامن اما الصريح أو الضمنى .

٢ - تعود المستهلك على السعر فيلجأ المنتج الى تغيير محتويات السلعة فينقصها وهذا أمر ملاحظ في كثير من الصناعات ، بدلاً من تخفيض الثمن (١) ..

٣ - تغيير الثمن يحتاج الى مشاورات ولقاءات ومشاورات وضغوط ولهذا يرون من الأحسن اللجوء لغيره .

٤ - سياسة رفع الأثمان تفري غير المشروعات العاطلة بالدخول وهذا ليس من مصلحتها فتفضل جمود الأثمان .

٥ - الطلب الذي يواجهه المنتج (البائع) طلب منكسر أى أن المؤسسة لولجأت لغير سياسة جمود الأسعار قد لا يؤدي ^{هذا} الى زيادة نصيبها بل قد يحدث العكس (٢) +

فروض الطلب المنكسر :

هذا الطلب ليس الا حالة من الحالات العديدة والممكنة لاحتكار

القلة تظهر في نطاق فروض معينة (٣) . هذه الفروض هي :

أ - وصول الصناعة الى مرحلة النضج حيث يسود سهر أو مجموعة من الأسعار تتماشى وربحية المشروعات وليس من الضروري لهذه الحالة أن تتماثل السلع .

(١) و (٢) انظر احمد جامع ج ١ ص ٨٦٨ ولكنه لم يذكرها مفصلة .

(٣) انظر سعد ماهر ص ٨١٢ وسلطان أبو علي ص ٢٣٤ واحمد جامع ج ١ ص ٨٧٧ مراجع سابقة .

ب - في حالة خفض السعر يحدث رد فعل مائل ولذا فان المؤسسة البائدة بالتخفيض لا تحصل على أكثر من نصيبها السابق في السوق .

ج - في حالة رفع السعر لا يحدث رد فعل مائل وهذا التصرف يؤدي الى تحول العملاء فتفتقد المؤسسة البائدة معنى أو كل نصيبها في السوق (١) .

وجمود الأثمان يستمر لفترة ريثما تتغير الأحوال ، لأنه فسي حالة ارتفاع نفقات أحد المشروعات يكون من مصلحة المشروع ذي النفقة المنخفضة أن يرفع السعر لكن هذا يستدعي تخفيض الكمية والعكس صحيح أي في حالة انخفاض نفقات أحد المشروعات يكون من مصلحة المشروع تخفيض الثمن وزيادة الكمية المنتجة لكي يتحقق توازنه . وهذا يعني أن الاستقرار محدود بفترة معينة ومن ثم تعود المشروعات من جديد الى حالة عدم التيقن والتأكد ولا مخرج لهم الا إذا لجأت هذه المشروعات الى الاتفاق الضمني أو الصريح .

حالة الانتاج لاحتكار القلة بأنواعه في الأجل الطويل :

تستطيع المشروعات الموجودة في الصناعة في الفترة الطويلة أن تغير من حجم إنتاجها الانتاجية ما يجمل الاهتمام بالنفعية

(١) انظر هذه الشروط في المراجع السابقة بحث منحى الطلب المنكسر .

المتوسطة في هذا الأجل والنفقة الحدية أمراً ذات أهمية كبرى لتحليل هذه الفترة ، كذلك تستطيع المشروعات في هذا الأجل أن تخرج من الصناعة أو تدخل مشروعات جديدة فيها ولهذا سنتناول هذين الأمرين بشئ* من التفصيل :

أولاً - تغيير حجم المشروع :

الحجم هنا يتوقف على كمية الانتاج المتوقعة والتي نفترض أنها تتم بأقل تكلفة ممكنة .

والمشروع الذي يحمل ضمن (الكارتل المركزي) أو (كارتل تقسيم الأ^١ سواق) أو الاتفاق غير الكامل (الاتفاق الضمني) يستلزم أن يصرف أو يتنبأ بشئ* من الدقة بما سينتجه ، كما ذكرنا من أن هذه الأقسام تحدد حصة كل مشروع ونصيبه من السوق عن طريق الهيئة المركزية . لكن هذا الانتاج ليس بالضرورة أن يكون هو الحجم الأ^١ مثل لأن المشروعات تسمى لتحقيق أرباح غير عادية وهذا يضمن التحكم في الموضع من أجل رفع الاسعار عكس الحالة في المنافسة الكاملة الذي يصل الانتاج فيها إلى الحجم الأ^١ مثل في الأجل الطويل (١) .

أما اذا كانت المشروعات مستقلة التصرف فان درجة الدقسة في التنبؤ بالكمية المنتجة ستقل بصورة واضحة الا^١ اذا ظهرت حالات تفاؤل في نمو الصناعة فان المشروع سيتفائل ويوسع من طاقته

(١) انظر كلا من سلطان أبوعلی ص ٢٣٤ سعد ماهر ص ٨٢١ وسامی خليل ص ٤٧٥ مراجع سابقة .

الانتاجية ولكن أيضا دون دقة في التحديد .

ثانيا - دخول مجال الصناعة :

نستطيع أن نقول بصفة عامة أنه في حالة وجود خسارة فإن هذا يدعو بعض المشروعات للخروج ويمنع غيرها من الدخول والعكس في حالة ظهور أرباح غير عادية أمّا في حالة احتكار القلة فيكون عادة الخروج من الصناعة أسهل من الدخول (١) . وهذه السهولة أو الصعوبة ذات أهمية كبيرة لتوقف كيان الصناعة عليها إذ لو كان الدخول سهلا فإن الموقف سيتغير تماما .

وهناك حواجز تمنع الدخول في الصناعة منها ما هو طبيعي ومنها ما هو اصطناعي . فالطبيعي كصغر حجم السوق وكبر حجم الصناعة بطبيعتها (٢) ، وأما الحواجز الاصطناعية فكثيرة في مقدمتها درجة التواطؤ ، فلو كان التواطؤ قويا صعب الدخول في الصناعة وقد يتحول السوق في هذه الحالة الى احتكار بحت بسبب سهولة الخروج وسياسة حرب الأسعار . أما في حال ضعف التواطؤ يسهل الدخول في الصناعة وقد يتحول السوق الى منافسة احتكارية بل يمكن أن يصل الى حالة منافسة كاملة (٣) . وان كان هذا في نظر الباحث أمرا بعيد الاحتمال لاستحالة واقعية هذه السوق (٤) .

(١) انظر سعد ماهر ص ٨٢٣ ، احمد جامع ج ١ ص ٨٨١ مراجع سابقة
(٢) تحدثنا عن الحواجز بتفصيل في فصل الاحتكار الكامل فارجع اليها ص ١٢٣ من رسالتنا .

(٣) انظر سلطان أبوعلى ص ٢٣٦

(٤) راجع رأي الباحث في الفصل التمهيدي الخاص بالمنافسة الكاملة ورأي الاسلام فيها ص ١٨ من الرسالة .

ومن الحواجز الاصطناعية^١ السياسة السعيرية التي تنتهجها المشروعات ازا^٢ المشروعات الجديدة وأصبح هذا الحاجز من أغبطها ان قد تتحكم السلطات فسي العديد من الحواجز وتفرض قوانين تنص على عدم ممارستها ، أما حاجسز السياسة السعيرية فقد يتم عن طريق الاتفاقات الضمنية التي يصعب على السلسلة منعها ان قد تتفق المشروعات لبيع غيرها من الدخول على سعر يصعب لائ مشروع يريد الدخول أن يكيف انتاجه عليه كما فعلت شركة (استاندر أول) مع بعض الشركات الاخرى (١) .

كذلك أصبحت سياسة التمييز في السلع حاجزا يصعب على كثير من الشركات التي تريد الدخول في الصناعة لأنه يحتاج الى عمال مهرة وفنيين متخصصين في مجال التميز وهذا ما يكلف نفقات باهظة والى دراسات واسعة لمعرفة الاصناف الموجودة حتى يستطيع المشروع أن يصمم صنفا يختلف عن الموجود فيكسب السوق لانفراده بهذه الميزة (٢) .

المنافسة غير السعيرية في سوق القلة :

عندما لم تنجح سياسة حرب الاسعار في هذه السوق رأت المشروعات أن من الأفضل لها تجنب هذه السياسة والتوجه الى المنافسة في غير السعر عن طريق الاعلان والتميز في السلع وستتناولها بالتفصيل :

أولا - سياسة الاعلان - ولهذه السياسة أهداف منها :

- ١ - نقل مشغنى الطلب نا حية اليمين وجعله أقل مرونة .
- ٢ - اقناع المستهلك بأن السلع متميزة عن غيرها ولو

(١) فقد ضغطت هذه الشركة على شركة السكك الحديدية لتحصل على تميز في الأجور يجعلها تبيع بسعر منخفض لا يستطيع غيرها منافستها انظر احمد جامع ج ١ ص ٧٣٦ .

(٢) انظر المقدمات مفصلة عند سلطان ابو على ، سعد ماهر ، سامي خليل ، احمد جامع مراجع سابقة .

كانت في جوهرها متشابهة . مثال ذلك نجاح شركة (اسبرين باير) على غيرها من الشركات المنتجة (للاسبرين) مع التشابه الشديد .

٢ - قد يكون هدفه مجرد رفع نفقات الآخرين . فبعض المشروعات تقوم باعلان ثقصد من ورائه اثاره الآخرين ليتحملوا نفقات اكثر محاولسة اخراجها من السوق .

ونفقات الاعلان قد تستمر الى أن يصبح ما تضيفه الى الإيرادات أقل مما تضيفه الى النفقات وقد يستمر طويلا اذا اقترن في ذهن أصحاب المؤسسة أنه الاسلوب الوحيد لجذب المستهلكين .

ثانيا - التميز في السلع :

للتميز في السلع أهداف تكاد تكون هي نفس أهداف الاعلان منها :

- ١ - نقل مكنى الطلب ناحية اليمين وجعله أقل مرونة .
 - ٢ - توسيع السوق رأسيا بتمدد الأصناف استجابة لطبقات متعددة من المشترين .
 - ٣ - اخراج المنافس من السوق لما يحتاجه التميز من نفقات (١) .
- واتضح من ذلك أن هدف المنافسة غير السمرية هو ايضا دافع لاخراج المنافس حتى يظل السوق تحت عدد قليل من المنتجين محافظة على الربح على حساب رفاة المجتمع بتضييع موارد مالية وتخفيض الانتاج وهو ما يمتنى عدم الاستغلال الا مثل لموارد المجتمع .

(١) انظر احمد جامع مرجع سابق ج ١ ص ٨٨٣ وما بعدها .

رأى الاسلام في احتكار القلة :

رأينا ان السمة البارزة لهذه السوق هي الاتفاق وبسط أنواعه أن يتفقوا على السعر (١) فما بالك باتفاقهم على السعر والانتاج والخصريف واقتسام الاسواق فلا شك أن الصورة تصبح اكر سوءا (٢) (ولهذا منع غير واحد من العلماء كآبي حشيفة وأصحابه القسّام الذين يقسمون المقار وغيره بالاجبر أن يشتركوا فانهم اذا اشتركوا والناس محتاجون اليهم أغلوا عليهم الاجبر ، فمنع البائعين الذين تواطؤوا على أن لا يبيعوا الا بثمان قد روه أولى . وكذلك منع المشترين اذا تواطؤوا على أن يشتركوا فيما يشتريه أحدهم حتى يهضموا سلع الناس أولى (٣) فلا يحق لبائعين أو مشترين أن يتفقوا من أجل أن يبيعوا (أو يشتروا) بالسعر الذي يودون (لأنه لو مكن من عنده سلع يحتاج الناس اليها أن يبيع بها شاء كان ضرر الناس أعظم) (٤) .

فلا بد من معالجة مثل هذا الاتفاق حتى لا يلحق بالناس ضرر ولذا أجاز الشرع التسعير سدا لذريعة الضرر ولكن لأن التسعير قد لا يخدم الفرعى انه هو سلاح ذو حدين فقد يسمر لهم سعرا فيه ظلم لهم فيحصلهم اما على القيام من السوق أو ظهور سوق سوداء* تعود بضرر أكبر وتجنبنا لذلك

(١) و (٢) انظر عارف دليله الانظمة الاقتصادية المقارنة منشورات جامعة

حلب كلية العلوم الاقتصادية ص ١٣٥

(٣) انظر ابن تيمية الحسبة مرجع سابق ص ٢٧

(٤) انظر ابن القيم الطرق الحكمية مرجع سابق ص ٣٠٧

قال الفقهاء أنه إذا قام أهل السوق بالواجب - أي لم يقصروا في كمية الانتاج ولم يتمددوا ورفع الأسعار وما إلى ذلك فلا يسعر عليهم . هذا قول الجمهور ونقل عن ابن عمر وسالم ومحمد بن القاسم (١) .

أما إذا لم يقوموا بالواجب فيسعر عليهم سمعنا ينظر إلى قدر ما يرى من شرائهم وينازلهم صاحب السوق إلى ما فيه لهم وللعمامة سداد حتى يرضوا ويحضر أهل الصنعة والمعرفة ويشهد على صدقهم آخرون (٢) . كل هذا من أجل أن تستقر الحال ويذهب الاقتصاد بما يحقق مصلحة الناس .

ولم يقف الاسلام عند هذا الحد معالجة لحالات الاتفاق بل شجع

الاستيراد فجاء عن ابن عمر رضي الله عنهما عن الرسول صلى الله عليه وسلم

(الجالب مرزوق والمحتكر ملعون) (٣) . لكن الحافظ ضعف استاده ، إلا

أن له عضداً رواه الامام مالك رحمه الله في الموطأ أنه بلغه أن عمر قال أما

جالب جلب على عمود كهده في الشتاء والصيف فذلك ضيف عمر فليبع كيف

شاء الله وليس لك كيف شاء الله (٤) . ومعلوم أن حرية الجلب (الاستيراد)

تساعد على كثرة السلع ومن ثم نزول سعرها لما تؤدي إليه من زيادة العرض .

ولكي يطمئن الجلب (المستوردون) على سلامة بضائعهم - من أي غشارة

تلحقهم من جراء ما يشنه عليهم تجار الأسواق مثل حرب الأسعار عليهم

(١) و (٢) انظر كلا من ابن القيم في الطرق الحكمية ص ٣٠٢ وابن تيمية

في الحسبة ص ٤٠ مراجع سابقة

(٣) انظر نيل الاوطار للشوكاني ج ٥ ص ٢٤٩ رواه ابن ماجه والحاكم

والبيهقي .

(٤) انظر الموطأ شرح الزرقاني ج ٤ ص ٢٥٢ باب الحكرة والترص .

كأن يتلقونهم فيخدعونهم بسمعة السوق المنخفض أو بكثرة العرض فيه
فيرجموا أو يبيعوا لهم بما ذكروا لهم من أسعار - اعطاهم الاسلام
حق الخيار كما أنه منع ثلثيهم تشجيعاً لهم وحرصاً على سلامة المنافسة
الشريفة (١) المنكوة بميدة عن حرب الأسعار فلا يجوز هذا كما أنه لا يجوز
ما عليه أهل بعض المصانع والحرف من منعهم من أراد الاشتغال في حرفهم
وهو متقن لها أو أراد تعلمها (٢) .

وشجع الاسلام على أن يخاطر المسلم من أجل مصلحته أو مصلحة غيره
فيقدم على أى عمل فيه صلاح أمره أو أمر الناس فإن أصابته كارثة اجتاحت
ماله فهناك ما يضمن له خسارته ففي مصرف الفارمين متسع لذلك (٣) فالفارمون
هم الذين ركبهم ديون لا يقدر على الوفاء بها سواء كانت من أجل الاستهلاك
أم من أجل الانتاج الذى قد يصاب بكساد السلعة أو منافسة غير متكافئة
أو غير ذلك (٤) . فقد روى الطبري عن أبي جعفر ونحوه عن قتادة
الفارم المستدين في غير سرف ينفى للامام أن يقض عنهم من بيت
المال (٤) وقد فسّر مجاهد رحمه الله الفارم بأنه رجل ذهب السيل

(١) انظر الفصل الخامس من الباب الثاني ص ٢٠٤ من هذه الرسالة
(٢) انظر حاشية ابن عابدين ج ٦ ص ١٤٨ باب الحجر عند قوله تنبيه
(٣) انظر ص ٢٦١ من الاقتصاد الاسلامي (بحوث مختارة من المؤلفات
العالمية الأولى للاقتصاد الاسلامي طبعة الاولى ١٩٨٠م المركز العالمي
لابحاث الاقتصاد الاسلامي جامعة الملك عبد العزيز بجدة . كذلك
انظر التوجيه التشريعي في الاسلام مجمع البحوث الاسلامية ١٩٧١ م
ج ١ ص ١٥٨ .

(٤) انظر فقه الزكاة للقرعاوى مرجع سابق ص ٦٢٣ .

بماله ، ورجل اصابه حريق فذهب بماله ، ورجل له عيال وليس له مال فهو
يَدَّان وينفق على عياله (١) . ومعنى هذا ان لفظ الفارم يشمل أصنافا عديدة
ولا شك أن المنتج الذي يصاب بخسارة لسبب من الأسباب ومنها أن
تصيبه خسارة نتيجة مواجهته منتجين يودون اخراجه من السوق أو الحاق
ضرره يستلزم ان يكون منهم خاصة وأنه يوعى فرضا كفايا عن المجتمع
فحق له ان يأخذ من هذا المصروف . وما يدل على ذلك ما رواه أبو سعيد
الخدري قال (أصيب رجل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثمار
ابتاعها - اي اشتراها - فكثر دينه فقال - أي الرسول صلى الله عليه وسلم -
تصدقوا عليه . فتصدق الناس عليه فلم يبلغ ذلك وفاً دينه . فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم لخرمائه خذوا ما وجدتم وليس لكم الا ذلك) (٢) .
وواضح من سياق الحديث أنه بائع . وقال الشوكاني هذا يدل على أن
التصدق على الضريم من باب الاستحباب (٣) والحث على جبر من حدث
عليه حادث (٤) . بل شجع الاسلام المأجر بمنحه ما يكفيه لاستغلال أرضه
(قال أبو يوسف يدفع للمأجر - عن زراعة أرضه الخراجية بسبب فقره -

(١) انظر القضاوى ص ٦٢٣ كذلك البهي الخولى في الثروة في ظل الاسلام

ص ٢٨٩ والامام الفزالي في الاحياء ج ١ ص ١٦٤

(٢) انظر الشوكاني في نيل الاوطار ج ٥ ص ٢٧٢ والصنعاني في سبل

السلام ج ٣ ص ٥٦

(٣) نفس المرجع السابق . كذلك الصنعاني ج ٣ ص ٥٦

(٤) انظر الصنعاني المرجع السابق ج ٣ ص ٥٦ .

مكافئته من بيت المال قرضا ليعمل ويستغل أرضه (١) .

ولا أظن ان الانتاج سيقبل على ضوء هذه التسهيلات والضمانات ولا يتترك لأحد أن يثقل ليلحق ضررا بالناس من أجل مصلحته فإزالة الضرر المصمم في الاسلام أولى من تحقيق مصلحة خاصة لأن درء المفاسد مقدم على جلب المصالح ، ومع هذا فلا يمنع الاسلام كل اتفاق فهناك من الاتفاقات ما هو مفيد كالاتفاقات الخاصة بالكفاية الانتاجية التي تقدر حاجة المجتمع ، وكالاتفاقات الخاصة بالبيع التعاوضي والذي يعود بفائدة على العامة لأنه (إذا كان الفعل يتضمن مصلحة لا يجوز المنع منه طالما يحقق هذه المصلحة أما ان كان الفعل يحقق مصلحة ويعود بمفسدة توازي المصلحة أو تزيد منع) (٢) .

كما أنه لا يتوقع في ظل الاسلام أن يشن المنتجون حربا سمرية يخفض احد هم سمرية ليوهdy الى افلاس غيره ثم يرفع سمر البيع بمد ذلك فيضر بالناس كما (فعلت ثلاث شركات لانتاج السكر في ايطاليا عام ١٩٦١م بتخفيض اسعارها بنسبة ١٢-١٣ ٪ ما أدى الى افلاس المشروعات الاخرى الصغيرة وفي نفس العام رفعت سمر السكر بنسبة ٢٥ ٪ فعوضت انخفاض ربحها بمد أن قضت على منافسيها) (٣) .

(١) انظر الكاساني في رد المحتار ج٣ ص ٣٦٤

(٢) انظر الشاطبي في الموافقات ج٤ ص ١٩٦

(٣) انظر عارف دليله مرجع سابق ص ١٤٥

فهذا التصرف يخل بالأخلاق الإسلامية التي تهدف إلى البعد عن الأثم والمدوان يقول تعالى (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الأثم والمدوان) (١) ومن هذا القبيل نفع عمر بن الخطاب حاطب بن أبي بلثمة عندما رآه يخفض السعر ليحيا علم بقدوم قافلة من الطائفة تحمل نفس سلمته فخشي عمر أن يضرهم فيرجعوا وقد لا يقدموا مرة أخرى ، أو يخشى عمر من أن حاطب سيرفع السعر للناس بعد أن يرجع الجلب وقد اشترى منهم سلمتهم (٢) .

وقد وصل حرب الأسعار إلى مستوى لا يقره الإسلام أصلا إذ مارست بعض الشركات أسلوب التجسس كي تعرف طريقة بيع المشروعات التي تنافسها فتبيع بسعر منخفض لتضطر المشروعات الأخرى إلى الخروج من السوق (٣) . وقد نهى الإسلام عن التجسس المفضي إلى الهلاك والاضرار بقوله تعالى : (ولا تجسسوا ولا يفتب بعضكم بعضا) (٤) . ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم (ولا تجسسوا ولا تجسسوا) (٥) .

(١) آية ٢ سورة المائدة

(٢) انظر موطأ مالك شرح الزرقاني مرجع سابق ج ٤ ص ٢٥٢

(٣) انظر عارف بدليله مرجع سابق ص ١٤٦ إذ بلغ عدد التجسسين

في اليابان عام ١٩٦٣ (١٥) الفاشخص يعملون في التجسس على اسرار الانتاج بين المشروعات .

(٤) آية ١٢ سورة الحجرات انظر تفسير تجسسوا في فتح القدير للشوكاني

ج ٥ ص ٦٥

(٥) انظر فتح القدير ج ٥ ص ٦٦ وذكر انه رواه البخاري ومسلم وغيرهما

اول الحديث (اياكم والظن) (١٠٠٠) .

أما لو كانت هذه السوق تعاني من قلة لا تفي بحاجة الناس - وهذا ما لا يراه الباحث إذ ثبت أنهم يقللون الانتاج ليرفعوا الأسعار بغية الربح الفاحش - فان الاسلام في هذه الحالة مثلا في الحاكم يستطيع أن يلزم أصحاب الأعمال الذين يقومون بذلك (لأن الناس اذا احتاجوا الى أرباب الصناعات كالفلاحين وغيرهم أجبروا على ذلك بأجرة (المثل) ^(١) لأن ما تنتجه هذه المشروعات لا يخرج عن كونه طعاما أو لباسا أو مركبا وغير ذلك من ضروريات الحياة) وحاجة المسلمين الى ذلك مصلحة عامة ليس الحق فيها لواحد بمينه (٢).

وبعد فقد أحاط الاسلام بكل ما في هذه السوق فأزال ما يؤدي الى اضرار أيها كان وأقبر ما يؤدي الى مصلحة لترك بعد ذلك السوق حرة يتقابل العرض بالطلب في توازن سليم ليتكون سعر عدل يحقق للبائع ربحا عاديا وقد يصل في بعض الحالات الى الربح غير العادي خاصة اذا كان ارتفاع الاسعار لسبب خارج عن افتعال المنتج ولكن بسزوال السبب يعود ربحه الى حالته الطبيعية وكلما تقابل طلب حقيقي مع عرض يدرك حجم هذا الطلب سيتمكون سعر عدل يرضاه الناس .

(١) انظر ابن القيم الطرق الحكيمة ص ٢٩٧ مرجع سابق .

(٢) انظر المرجع السابق ص ٣٠٧ .

الفصل السادس

المنافسة الاحتكارية

هذه السوق تسمى عند بعض الاقتصاديين بسوق المنافسة غير الكاملة (١)

ولكن هذا اللفظ يطلق على كل حالات الاحتكار بما فيها سوق المنافسة

الاحتكارية (٢) ، وهي سوق يتولى فيها عدد كبير من البائعين (المنتجين)

بيع سلعة أو خدمة ، وتشمل سلعة وخدمة كل مشروع عن المشروع الآخر وأن

كل مشروع أو منتج لا يؤثر نشاطه في نشاط المشروعات الأخرى (٣) . وهي

سوق فيها جانب من المنافسة بسبب الكثرة المنتجة أو البائعة مزوجة بمنعصر

الاحتكار الناجم عن التميز الذي قد يكون حقيقيا وقد يكون وهميا (٤) .

وهذه السوق يكاد يجمع الاقتصاديون أنها السائدة في عالم اليوم (٥) .

وبالرغم من ذلك فقد تكون خطرة بغير فيها المستهلك أكثر من أي سوق من

أسواق الاحتكار لما فيها من تميز في الشكل والنوع واللون وحتى طريقة التغليف

والتعليب مما يجعل عملية الاختيار للسلعة أو الخدمة أكثر تعقيدا بل إن

عدم المعرفة التامة باختلاف صفات الأنواع المختلفة للسلعة قد يتسبب عنه

دفع أسعار مرتفعة لبعض الأنواع التي قد لا تكون في الواقع أحسن من تلك

التي تباع بأسعار منخفضة (٦)

(١) مثل جوان روبنسون

(٢) انظر محسون بهجت جلال في ج ٣ الاحتكار وتدخل الدولة لبيع ١٩٧٤ م
دار الكتاب اللبناني بيروت ص ١٨ .

(٣) انظر بتفصيل كلاً من احمد جامع ج ١ ص ٧٨٧ وحمدية زهران ص ٥٥٦
ومحمد جلال ابو الذهب ص ٢٢٧ واحمد ابو اسماعيل ص ٣٧٠ وآثر
والفريد وواطسون ترجمة برهان الدجاني ص ٤٢٠ مراجع سابقة .

(٤) انظر آثر وزملاؤه ترجمة برهان ص ٤٢٠ واحمد جامع ج ١ ص ٧٩٠
ومحسون بهجت ص ١٥

(٥) انظر المراجع السابقة فصل المنافسة الاحتكارية .

(٦) انظر محمد عفر الاثمان والأسواق مرجع سابق ص ٣١٨ .

فاختلاف السلع والخدمات في هذه السوق هو السمة الأساسية ومن ثم

تكثر البدائل ولهذا الاختلاف عوامل عديدة نذكر منها :

١ - ادخال بعض الصفات غير المهمة على السلعة كتغيير الشكل

أو اللون أو الذوق أو طريقة التعبئة أو اقترانها باسم الشهرة الذي يتمتع به المشروع وهذا تتمدد الماركات للسلعة الواحدة .

٢ - تغيير الظروف المحيطة بتسويق السلعة مثال ذلك موقع المشروع

الذي يبيع فيه السلعة أو الخدمة التي يقدمها للمشتريين أو التسهيلات وغيرها .

٣ - تركيز على أسلوب الدعاية والاعلان لاقتناع المستهلك بهذا التمايز

وجذبه الى شراء السلعة أو الخدمة وهذا من اهم العوامل في هذه السوق (١) .

(ففي الحدود التي تختلف فيها هذه العوامل غير الملموسة من بائع الى

آخر فان المنتج يتنوع من حالة الى أخرى فالمشترون انما يأخذون هذه

العوامل في الاعتبار بدرجة أو باخرى ويمكننا ان نعتبرهم كما لو كانوا يشترونها

الى جانب السلعة ذاتها (٢) فانظر الى ما يتحمله المشتري من جراء ذلك

فهو لا يشتري سلعة لوحدها بصيدة عن هذه العوامل بل يدفع ثمنها

لهذه العوامل ومعنى ذلك قد يغيب غينا شديدا لانخداعه بالشكل دون

المضمون فقد يجد سلعة معلقة وجميلة فيشتريها ظاناً جودتها فما يلبث أن

يجدها بمكس ما يريد . وهذا ما يحدث كثيرا في عالم اليوم . ويطلق الاقتصاديون

على العامل الأول والثاني التنوع الحقيقي أما التنوع عن طريق العامل

(١) انظر احمد جامع ج ١ ص ٧٩٥ مرجع سابق

(٢) انظر نفس المرجع السابق وهذا من قول تشمبرلين احد مشاهير الاقتصاديين
وصاحب نظرية المنظم العنصر الرابع من عناصر الانتاج .

الثالث فهو تنوع وهي وكلاهما اضافة للجهد والوقت والمال في غير ما فائدة يصدق عليها قول عربين الخطاب (اياك أن تحمرا أو تصغرا فتفتن الناس) (١) وهذا وإن كان في النهي عن بناء الساجد إلا أن مضمونه عدم الاهتمام بما هو شكلي ويؤدي الى فتنة الناس وأي فتنة أكثر من هذه التي تخدع وتضر الناس فتضيع عليهم مالهم .

وفي حالة اقتناع المستهلك بهذه الاعتبارات - كما رأينا فانهم يأخذونها في الاعتبار وكأنهم يشترونها مما يجعلهم يدفعون شئاً في مقابلها - ومن ثم يقترب منتج هذه السلعة أو الخدمة من درجة المحتكر الفرد ويستطيع ان يتحكم بدرجة ما في الانتاج ويكون عنصر التأثير والتأثير بالغير أقل فاعلية وان كانت السلع الأخرى تعتبر بدائل قريبة إلا أن العبارة في تفضيل سلعة على أخرى هو بما يقوم به ذهن المستهلك ولهذا فانه من المنطقي أن تسعى كافة المشاريع العاملة في التسابق نحو التمايز الذي يعطى هذه الدرجة من التحكم ومن ثم تبدأ الحرب الدعائية والاعلانية محاولة جذب المستهلك مما يؤدي الى تبديد واضح في الموارد الأمر الذي لا يتماشى ومصلحة المجتمع.

وقد تستمر هذه الحرب فترة ما يمتد أنها ستمود على الجهاز الاقتصادي بنتائج غير مرضية . فقد تؤدي هذه التفسيرات بصورة عامة الى رفع مستوى النوعية أو خفضه وقد تؤدي فسي أغلب الأحيان الى زيادة التكاليف وتعنى في كثير من الأحيان ارتفاعاً في الأسعار . وهي تـــــــؤدي

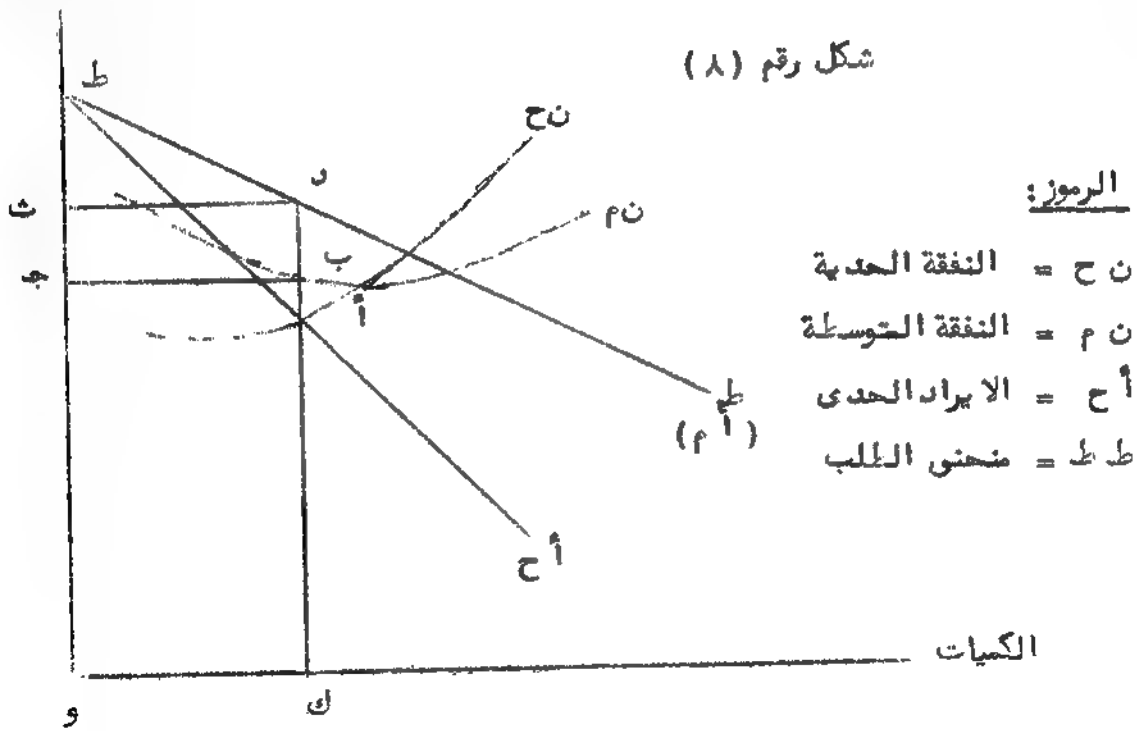
(١) انظر سبل السلام ج١ ص ١٥٧ .

دائما الى انخفاض القيمة النقدية للبضائع القديمة الموجودة في الأسواق أو في أيدي المستهلك ، وكثيرا ما تترك هذه التغييرات أثرا كبيرا على الصناعة لأنها تضطر في كثير من الأحيان الى الاستغناء عن معدات انتاجية صالحة للاستعمال لا لسبب الا لأنها لا تصلح لانتاج التصميم الجديدة (١) .

وهذه الحرب الاعلانية والدعائية والتنوع من أجل ايجاد صفة مغايرة لسلع الغير يؤدي الى زيادة التكاليف لأنها تدخل ضمن تقدير الثمن (والاعلان كلفة وعندما تغطي الأسعار الأكلاف فإنها تكون مرتفعة اذا كانت كلفة الاعلان عالية) (٢) وعلى كذلك ، فقد أصبحت نفقة الاعلان تكون نسبة كبيرة من ثمن بيع السلعة (٣)

الانتاج في الأجل القصير :

نفقات وإيرادات



(١) انظر آرثر وآخرون مرجع سابق ص ٤٢٧

(٢) المرجع السابق ص ٤٢٩

(٣) انظر محمد محروس ومحمد علي الليثي مقدمة في الاقتصاد مرجع سابق

في الشكل السابق منحى الطلب (ط ط) ينحدر من أعلى الى أسفل بسبب تباين المنتجات ويختلف عن منحى الطلب في المنافسة الكاملة لأنه أفقى تماما وعن منحى احتكار البيع لأنه أكثر انحدارا ولكنه يعنى في النهاية درجة من التحكم في السعر اقل من سعر المحتكر وأعلى من سعر المنافسة الكاملة . وكما قل التنوع اقرب هذا المنحى من الوضع الأفقى والعكس صحيح عند زيادة التنوع والمؤثر في ذلك تفضيل المستهلك .

نأتى الى توازن المنشأة وهنا في الفترة القصيرة ليس لها الوقت الكافي لكي تتمكن من تغيير حجمها الانتاجي ولا مجال لدخول صناعات جديدة فتتجه المنشأة الى الدعاية والاعلان ووسائل البيع الحديثة واحداث تغيير في اشكال منتجاتها (١) .

والمنشأة هنا تحقق توازنها عندما يتساوى ايرادها الحدى (أ ح) مع نفقتها الحدية (ن ح) في النقطة (أ) والذي يتناسب مع انتاج الكمية (و ك) لتبيع بالسعر (و ث) محققة ربحا غير عادى لأن الايراد المتوسط (أ م) وهو ذاته منحى الطلب اكبر من النفقة المتوسطة (ن م) ويمثل في (و ك × ج ث) .

وقد لا يحقق المشروع في ظل المنافسة الاحتكارية ربحا غير عادى بل ولا ربحا عاديا لاحتمال تحقق خسارة لأن الأمر يتوقف على منحى النفقة المتوسطة (ن م) فكلما ارتفع الى اعلى جهة الايراد المتوسط كلما قلّ الربح الى أن يصبح فوق النقطة (د) فيحقق المشروع خسارة عند ذلك - ويزداد هذا المنحى بزيادة الانفاق خاصة النفقات الدعاثية والاسراف في التنوع الذى لا ضرر له .

(١) انظر كلا من محمد جلال ابو الذهب ص ٢٢٨ ، حمدية زهران ص ٥٦١ سلطان أبو على ص ٢٤٧ مراجع سابقة .

عيوب المنافسة الاحتكارية :

بالرغم من أن هذه السوق تكاد تكون هي السوق الغالبة على الحياة والاكثر واقعية الا أنها من اكثر الأسواق ضررا على المستهلك وقد يتعدى ضررها الى الاقتصاد العام بسبب هذه العيوب التي تتمثل في :

- أ - أن الانتاج أقل من الحجم الامثل .
- ب - يترتب على ذلك ارتفاع السمرنوعا ما عن سعر المنافسة الكاملة . (٢)
- ج - الاسراف في مجال الدعاية والاعلان المقصود منه جذب المستهلك والايحاء اليه بجودة السلعة أو الخدمة (وللأسف فان نسبة صغيرة فحسب من الدعاية والاعلان في الوقت الحاضر هي التي يمكن أن تعتبر ذات طابع اخباري في حين أن النسبة الكبرى هي ذات طابع ايحائي واضح) (٣) .
- د - الاسراف في مجال التفتن والتنوع الذي لا يهرر له سوى خديعة المستهلك ودفعه بالشراء بأعلى من السعر الحقيقي (وهذا هو واقع المنافسة الاحتكارية فهناك أنواع عديدة من الصابون مثلا والشاي والزيت والالبان المجففة لا تستطيع أن تعرف أيها أحسن ولذا فقد تدفع سمرا لنوع هناك ما هو أحسن منه وأرخص) (٤)

(١) انظر احمد جامع مرجع سابق ج ١ ص ٨٠٩

(٢) انظر سلطان أبو على ص ٢٥٢ و ج . د . هـ . ترجمة مصطفى فايد ص ١٦٣ مراجع سابقة .

(٣) انظر احمد جامع مرجع سابق ج ١ ص ٨٢٢

(٤) انظر كلا من محمد جلال ابو الذهب ، احمد جامع ، و سلطان أبو على مراجع سابقة فصل آثار المنافسة الاحتكارية .

هـ - تستلزم العيوب السابقة تبديد موارد وإضاعة جهود كان يمكن أن توجه الى مصالح أخرى يستفيد منها المجتمع وقد اعترف بذلك علماء الاقتصاد يقول احد هم (فما من شك في أن النفقات الدعائية التنافسية والتنوع الذي ليس له لزوم يعتبر ضياعا للجهود) (١)

ويقول آخرون (الدعاية التنافسية لا الاعلامية والتنوع الذي لا لزوم له يعتبر اسرافا وتبديدا ، فوجود عدد كبير من أصناف السجائر أو الصابون يعتبر غسارة على المجتمع) (٢)

المباني ٧١ مكنة ٣٦
رأى الاسلام في هذه السوق : يتركز رأى الاسلام لهذه السوق في الرد على تلك العيوب ورفضه لها .

فيما يخص العيب الأول وهو عدم الوصول الى الحجم الأمثل فان الاسلام يحرص كل الحرص ويحقيق في اذمان افراده اتقان العمل وأن الله يحب من العبد ذلك فالرسول صلى الله عليه وسلم يقول (ان الله يحب من العامل اذا عمل عملا أن يتقنه) (٣) والاتقان بحسب العمل فاتقان المستأجر هو أداء ما استأجره الاجير حتى يشمل أجره واتقان المنتج هو تشغيل الآلة بكامل طاقتها ويحاول ان يعمل بها الى تشغيلها الأمثل ليؤدي فرض الكفاية (٤) ويقال فضل الدنيا بتحقيق ربح مقبول واسعاد الناس وشكرهم له .

- (١) انظر ج . د . هـ . ترجمة فايد مرجع سابق ص ١٦٦
- (٢) انظر محمد محروس ، ومحمد علي الليثي مرجع سابق ص ٣٢٣
- (٣) رواه البيهقي وابو يعلى وغيرهما انظر كشف الخفا ومزيل الالباس للعجلوني التراث الاسلامي حلب ج ١ ص ٢٨٥ وقال صنيع الأئمة يقتضى ترجيحها .
- (٤) انظر الفصل الاول رأى الاسلام في شرط كثرة البائعين والمشتريين ص ١٨ من الرسالة وراجع الشالبي ، الموافقات مرجع سابق ج ١ ص ١١٤ . ان يقول : أن دفع القادر على ما يقدر واجب من باب ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب .

وأما ما يخص ارتفاع الاسعار فقد لاحظنا أن المنتج في هذه السوق يسمى لتمييز سلته عن غيرها وهذا يجعله كالمفرد في بيعها لا لشيء إلا لأنه استلزم تغيير بعض شكلها بصورة تجعل المستهلك يفضلها على غيرها وبذا يستطيع هذا البائع أن يحقق أرباحا غير عادية وهذا ما كان سيتحقق لولم يسع إلى التنوع والتفنن بعكس المنتج في الاقتصاد الإسلامي فهو يهتم بالجواهر فيقدم ما هو ضروري لأنه لا بد منه لاستقامة الحياة ثم الحاجسي وهو دونه في الأهمية ثم التحسيني (١) بينما العكس في سوق المنافسة الاحتكارية وقد ذكرنا رأي الاقتصاديين في هذه الميوب (٢).

وأما الميوب التي تتضمن اسرافا في التنوع وفي الدعاية وتهديدا للموارد في غير وجهها الحقيقي فقد منعتها الإسلام وحرم الاسراف والخدعة والفسخ وكل ما يلبس على المشتري (٣). ويكفي أن هذه الميوب لم يستحسنها الاقتصاديون وجعلوها ضياعا للجهود وتهديدا للموارد (٤).

فلو خلت المنافسة الاحتكارية من هذه الميوب لأصبحت سوقا مضمونة تنفي بالحاجة خاصة أن العدد العامل فيها أقل عددا من ما يفترض في سوق المنافسة الكاملة والتي ليست واقعية وعلى ذلك نرى أن الإسلام يعتبر هذه السوق بحد أن ادخل عليها التعديلات اللازمة والتي تمثلت في ابعاد الاسراف عنها يعتبرها هي المنافسة الإسلامية (٥) المطلوبة فمن حيث العدد يعتقد الباحث أنه هو الذي يقوم بالواجب ويفي بالفرص ويدفع

(١) انظر الشاطبي، الموافقات مرجع سابق ج ١ ص ٤

(٢) راجع الصفحات السابقة لمعرفة آرائهم في هذه الميوب.

(٣) راجع ضمانات المنافسة في الإسلام والفصل التمهيدى ص ٨ من الرسالة

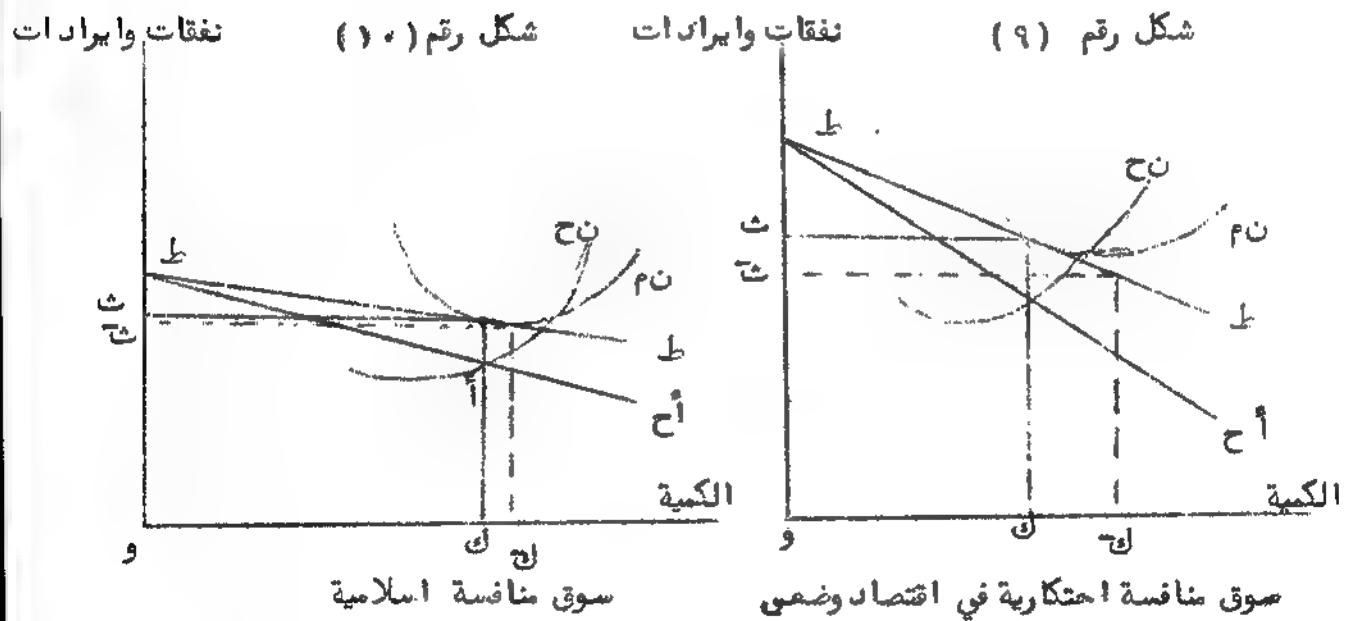
(٤) نفس المصدر رقم ٢-

(٥) راجع رأي الإسلام في شروط المنافسة الكاملة الفصل التمهيدى ص ١٩ من الرسالة فما توصلنا اليه يحدد صورة المنافسة الإسلامية المطلوبة.

الخرج عن الناس وهذا لا يعنى عدم زيادته عند الحاجة ومن حيث الصفة الاحتكارية فقد أزالها بزوال سبباتها من اسراف وتبديد بشتى صورهما ومن ثم يمكن أن نشغل لها رسماً بيانياً لتحديد كيفية الانتاج ونقارنها بالمنافسة الاحتكارية الوضعية .

الانتاج في المنافسة الاحتكارية والمنافسة الاسلامية في الأجل الطويل :

نحاول هنا أن نوضح الفرق في الانتاج والأسعار بين السوق الوضعية التي أجمع الاقتصاديون بواقعيته (١) وبين المنافسة التي يريد لها الاسلام .



الرموز :

ن ح = النفقة الحدية ن م = النفقة المتوسطة

أ ح = الايراد الحدى ط = منحني الطلب

(١) راجع تعريف المنافسة الاحتكارية ص ٣٦١ من الرسالة .

ملاحظة :

أ - العدد الذي يقوم بالانتاج افترضنا أنه واحد

ب - الطلب واحد على السوقين

ج - اللاقة الانتاجية واحدة وكذلك المبارات

ونلاحظ ايضا في السوق الاسلامية الضوابط التالية (١) :

أ - شعور المسلم بأداء الواجب الكفائي ومحاسبته على التقصير

بدفعه لزيادة الانتاج .

ب - نهى الاسلام عن الاسراف في شتى مجالاته ينقص النفقات للمنتج

الاسلامي .

ج - اهتمامه بالضروريات وعدم المبالغة في تحسينها يؤدى الى

زيادة الانتاج كليا خاصة في السلع الضرورية والحاجية .

د - الاعلان الصادق يؤدى الى زيادة الطلب ومن ثم زيادة الانتاج .

وغير ذلك من الضوابط التي تدخل في مجال الأخلاق وأثرها في الاقتصاد

الاسلامي في الوقت الذي ينكر بعض الاقتصاديين بل معظمهم صلة الأخلاق

بالاقتصاد (فقد كان هناك من بين الاقتصاديين من يحاول عزل الظاهرة

الاقتصادية عن السياسة والاجتماع تماما كما تم تجريدها وعزلها عن المسائل

الأخلاقية والفلسفية من قبل) (٢) .

وعلى ضوء هذه الملاحظات نستطيع أن نوضح الفرق بين الحالتين ليتضح

الى أى مدى يجب ان يعمد النظر في الاقتصاد المعالى المعاشى والذي تسيطر

عليه في معظم الأحيان شركات معدودة تتبعها دول معدودة (٣) .

(١) وتدخل الضوابط التي ذكرناها للمنافسة الاسلامية ص ٨ من الرسالة

(٢) انظر عبد الرحمن يسرى مرجع سابق ص ٦

(٣) انظر عبد القادر سيد احمد ، النظام الاقتصادى المعالى الجديد وحوار

الشمال والجنوب ، معهد الانماء العربى بيروت ١٩٧٨ م ص ٧ وما بعد ما .

ففي الشككين السابقين فالمنتجون في الاقتصاد الفوضى في الأجل اللويل

يحققون توازنهم عند تساوى النفقة الحدية بالايراد الحدى فيحدد الانتاج

بالكمية (و ك) ليعيموا بالسعر (و ث) وكان ينبغي أن يصلوا بالانتاج

الى (و ك) لينخفض السعر الى (و ث) .

ونلاحظ انحدار منحنى الطلب والايراد الحدى دليلا على القدرة في

التحكم على السعر برفعه ما يستلزم تخفيض الانتاج ولكي يوضوا نفقات

الدعاية والاعلان . ولذلك فان الانتاج لا يصل الى حجمه الأمثل أو حتى

قريب من ذلك فمنحنى النفقة المتوسطة يمس منحنى الطلب عند طرفه الأول

وكان يمكن - لو تخلو عن اسرافهم في النفقات والتنوع - أن يصل الانتاج الى

حجمه الأمثل أو قريب من ذلك ولكنهم لا يرغبوا في ذلك لكي لا ينخفض السعر

كما هو واضح في الشكل .

أما المنتجون في الاقتصاد الاسلامي والذين يسيرون على ضوء تلييك

الضوابط ويدفعهم الى ذلك حب الخير لخوانهم المسلمين وشعورهم بأنهم

يؤدون فرضا كفايا يتأزون به عن غيرهم لأنهم يؤدون فرضهم العيني

وزيادة كما قال النووي (واعلم أن للقائم بفرض الكفاية صرية على القائم بفرض

المعين لأنه أسقط الحرج عن الأمة . الى ان يقول - لأن القائم بفرض

الكفاية اتخذه لنفسه فرض عين وشغل نفسه به ، فلذلك أسقط الاثنان الباقيين)^(١)

(١) انظر زيدان أبو المكارم ، بناء الاقتصاد في الاسلام دار الجهاد

القاهرة ١٩٥٩ م ص ١٩٢ نقلا عن المفيد في أدب المفيد

والمستفيد .

ولذلك فالنفقات منخفضة كثيرا عن المنتجين الوضعيين بسبب اتباعهم
للاسلاام الذى نهاهم عن الاسراف وبانخفاضها يمكن أن ينخفض السعر فيكثر
الطلب ويتبعه الانتاج ، كما أن التوجيه للسلع الضرورية والحاجية مع استئصال
الطاقة الانتاجية يزداد أيضا وهو ما نشاهده في الشكل فالتوازن يحدث
بتساوى النفقة الحدية مع الايراد الحدى - وهو أقل انحدارا دليل على عدم
التحكم في السعر - عند النقطة (أ) فيحدد الانتاج بالكمية (و ك) لتباع
بالسعر (و ث) وهو منخفض عن السعر الآخر كما ان الانتاج اكبر من الانتاج
في سوق المنافسة الاحتكارية الوضعية .

ونلاحظ ان المنتجين الاسلاميين يكادون يصلون الى الحجم الأمثل
فالفرق بسيط بين الكمية المنتجة والمطلوب انتاجها وكذلك الفرق بين الثمنين ،
وما ذلك الا بسبب سماع المنتجين الى توجيهات الشرع وقواعده العامة التي تدعو
الى الاتقان والاحسان والتعاون على البر والتقوى .

والمنتجون في السوق يحققون أرباحا عادية لأن النفقة المتوسطة
تمس الايراد المتوسط (الثمن) .

وخلاصة القول أن السوق الاسلامية البعيدة عن الاحتكار لتحريم الشرع

له وذات العدد الكافي لتحقيق الحاجة والبعيدة عن الاسراف في مجالي
الاعلان والتنوع هي السوق التي يجب أن تسود لتحقيق الكفاءة الانتاجية والأسعار
المعقولة لتمتع الأموال التي تبذل فيما ليس بلازم الى ما هو لازم ومطلوب .

الفصل السابع

الاحتكار الحكومي (١)

نقصد بهذا النوع من الاحتكار انفراد الدولة بانتاج السلع والخدمات كلها

أو بعضها ، ومن ثم يدخل في هذا التعريف احتكار الدولة الكامل لوسائل الانتاج والخدمات كما في الاقتصاد السوفييتي بصفة خاصة والدول الاشتراكية بصفة عامة ويطلق أيضا على كل دولة تستأثر بعملية فرع من فروع الانتاج أو الخدمات .

والاحتكار الذي نقصده هنا هو ذلك الذي يضر بالناس ويضيق عليهم

سواء برفع الأسعار أو بخفض الانتاج الذي ينجم عن توجيه الدولة لموارد مواطنيها توجيهها في غير محله كأن يحاول حكامها الأخذ من مواردها بصورة غير منضبطة ولا محددة أو يميلوا لانتاج سلع معينة كالتوجه للسلع الحربية مثلا بصورة تستنزف معظم مواردها والناس في حاجة ملحة للسلع الضرورية

مثلا ، ومعنى هذا أنه ليس كل ما تقوم به الدولة يعد احتكارا إذ هناك فروع انتاجية وخدمات عامة يجب أن تقوم بها الدولة من أجل الصالح العام إذ في

تملكها من قبل الأفراد ضرر بالعامة مثل الطرق والأنهار والجسور والكهرباء والمعادن والنفط وغيرها فهذه في الأصل قابلة للتملك الخاص لكن وقوعها تحت التملك الفردي يضر العامة لذلك منعت الشريعة تملكها تملكا خاصا

إذ هي ما لا يستغنى عنه المسلمون وهي حق لعامةهم (٢) . (وهي من مواد الله وفيض جوده الذي لا غناء عنه فلو ملكه أحد بالاحتجاز ملك منصفه فضيق على الناس فان أخذ الموضع عنه أغلاه فخرج عن الموضع

الذي وضعه الله من تعميم ذوى الحوائج من غير كلفة) (٣)

(١) أو احتكار الدولة .

(٢) انظر البدائع للكاساني ج ٦ ص ١٦٤ ، كذلك المدخل الى نظرية الالتزام في الفقه الاسلامي مصنفى الزرقا ص ٣٦٠

(٣) انظر المفنى ج ٥ ص ٤٢٢ كذلك المجموع شرح المذهب ج ١٤ ص ٤٧٥ مراجع سابقة .

وقد وردت احاديث كثيرة تشير الى أن هناك بعض مجالات الانتاج يمكن أن تقوم به الدولة ولا تسمح فيه لأحد أن ينفرد بانتاجه الا بانها وتحت اشرافها ليتحقق الصالح العام كحديث (الناس شركاء في ثلاث ، الكسالة والماء والنار) (١) واللفظ لا يدل على حصر هذه الاشياء لأن بعض الروايات ذكرت الملح ، يروى أبيض بن حمال المازني أنه استقطع رسول الله صلى الله عليه وسلم الملح الذي بمأرب - اسم مكان - فقطعت له - أى ملكه اياه على سبيل أن ينفرد بانتاجه - قال فلمّا ولّى ، قيل يا رسول الله أتدرى ما قطعت له ؟ انما اقطعت الماء العذب - أى الجارى يقصد أنه كالماء - قال فرجعه منه) (٢) فهذه الرواية تدل على أن الحصر لجرد التمثيل بدليل اخراج الفقهاء ايضا لعدة مرافق منعوا تملكها للأفراد كما سبق .

والمنع هنا لمظنة أن يحدث المالك أضرارا بالناس فسددا لهذا الباب منع الفقهاء من مثل هذا التملك - وأما التملك بالنسبة للدولة انما هو امتلاك اختصاص لا استحقاق بمعنى أنها تدير انتاجها لصالح العامة فهي مندوبة عنهم في ازالة الضرر وتحقيق المصالح ، واذا كان في الأفراد من له القدرة على ادارة مرفق عام ذي مصلحة عامة ورأت الدولة اقطاعه له - أى سمحت له بذلك - ينفرد باستثماره فعليه أن يحرص فليس

(١) الحديث رواه احمد وأبو داود ورجاله ثقات انظر سبل السلام ج ٣

ص ٨٦ مرجع سابق .

(٢) انظر أبو عبيد ، الأموال ص ٣٥١ وقال المحقق رواه أبو داود والنسائي

والترمذي وابن ماجه والدارقطني .

أداء ما يجب عليه فيما يخرج منه وإذا لم ينجح نزع منه يقول الامام الشافعي
(ولقد رأيت للسلطان ألا يقطع معدنا الا على ما أصف من أن يقول أقطع
فلانا معدن كذا على أن يعمل فيها فما رزقه الله أدنى ما يجب عليه فيما
يخرج منه وإذا عطلها كان لمن يحييها العمل فيها وليس له أن يبيعها
له) (١) وهذه الصورة تخلق نوعا من المنافسة الحميدة التي تمود بفائدة
وتقضى على حق الامتياز ان لا يستطيع أن يتلاعب بحق العامة فالمبسرة
هنا ان يستمر في الانتاج دون توقف والا فليفسح المجال لغيره من الافراد
أو الشركات .

فما ذكرنا هو المجال الذي تحوم حوله الدولة وهي مجرد شخص أمين
على مصالح الناس فلا ينبغي لها أن تفرط في حقهم فان تعدت هذه الدائرة
للحامة أن يطالبوا بإيقافها عند حدّها ، ولذلك ذكر الفقهاء أنها لو تدخلت
بالتسمير الجبري على الباعة وهم (يبيعون سلمهم على الوجه المعروف من
غير ظلم منهم وقد ارتفع السعر اما لقلة الشيء واما لكثرة الخلق فهذا الى الله
فالزام الخلق أن يبيعوا بقيمة بئنها اكراه بغير حق) (٢) فهذا لا يجوز
(لأن الثمن حق الماقد فاليه تقديره فلا ينبغي للحاكم أن يتمرض لحقه الا
اذا تعلق به ضرر العامة .) (٣) وهو "أكل لا موال الناس بالباطل يقسول

(١) انظر الام للشافعي رحمه الله ج ٣ ص ٢٦٧ مرجع سابق

(٢) انظر الحصة لابن تيمية مرجع سابق ص ٢٥

(٣) انظر زيدان ابو المكارم ، العدل الاقتصادي ، مطبعة السنة المحمدية

، القاهرة ط ١ ١٣٦٤ هـ ص ١٩٦ .

تعالى (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) (١) يقول القرطبي : الخطاب عام والمعنى لا يأكل بعضكم مال بعض بغير حق فيدخل في هذا القمار والخداع والنصب وجحد الحقوق وما لا تطيب به نفس ماله (٢) . ويقول الشوكاني : هذا الخطاب يعم جميع الأمة وجميع الأحوال لا يخرج عن ذلك إلا ما ورد دليل الشرع بأنه يجوز أخذه (٣) فإذا منع الفقهاء الحاكم من أن يسمر على الأفراد بدون وجه حق فبعضهم من أن تمتلك الدولة لجميع وسائل الانتاج من باب أولى - لأن للأفراد حقوق وأموال لها حرمتها يقول الرسول صلى الله عليه وسلم (ان دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام) (٤) .

أوضحنا أن للدولة أن تمتلك تملك اختصاص لكل دولة في النظام
الاسلامي / ^{أما النظام} الوضعية . فيسمى عندهم بالاحتكار العام (٥) . شريطة ألا تضر بالناس وفي الغالب أن الدول عندما تقوم ببعض وسائل الانتاج من سلع وخدمات كقيامها بخدمات التعليم والكهرباء والتعمدين والطرق فانها لا تؤدي الى ضرر لأن محافظة حكماها على السلطة رهين بتقديم هذه الخدمات وتقدمها في بعض المجالات الانتاجية الهامة ، لكن نود هنا في هذا الفصل أن نتحدث عن الاحتكار الحكومي الخاص بالاقتصاد الموجه لأن الدولة تقوم باحتكار جميع وسائل الانتاج والخدمات والتجارة الخارجية ولا سلطة للأفراد في حق التصرف في أي شيء يختص بذلك بل وليس

(١) آية ١٨٨ ن من سورة البقرة

(٢) انظر القرطبي مرجع سابق ج ٢ ص ٣٣٨

(٣) انظر الشوكاني ، فتح القدير مرجع سابق ج ١ ص ١٨٨

(٤) متفق عليه انظر القرطبي ج ٢ ص ٣٤٠

(٥) انظر احمد جامع مرجع سابق ج ١ ص ٦٧٥

له حق التملك . فالدولة تتحكم في عملية الانتاج والاستهلاك والتصدير والتوريد ولا مجال للقطاع الخاص بل يظل الفرد معتمدا في معيشتة على الدولة (أما في روسيا فصاحب العمل الواحد هو الحكومة أو على الأصح الحزب ، ان كل عمل برئاسة مديروهم مسئول عن كل تقصير أو تراخ أو ابطاء في الانتاج ، فاذا لم يبالغ في اغتات العامل وإرهاق الصانع هو قب بالفصل بل قد يزج به في السجن فلا عجب اذا هو أرهاق العمال وأنهب قواهم ليظفر منهم بأغزر انتاج في أقصر وقت) (١) .

فالعامل لا حق له في اختبار عمله ولا في المكان الذي يريد العمل فيه بل ولا يستطيع أن يتخلى عن العمل ولا حتى يسمح له بالغياب والا حرم من معيشتة وسكنه كما جاء في نصوص تشريعات العمال (في ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٠م صدر مرسوم ينص على أن العامل يجب أن يقبل أى عمل يعهد به اليه وفي أى بلد وفي أى مكان . وصدر مرسوم أيضا في (٢٤ / ٩ / ١٩٣٠م) وعزز في (١٠ / ٨ / ١٩٤٠م) يحرم على العامل أن يتخلى من تلقاء نفسه عن أى عمل مسند اليه والا فيمده هاربا ويماقب بالعمل الاجبارى فسي مسمكات العمل لمدة عشرة أعوام . وصدر مرسوم آخر في (٢٦ يونيو ١٩٤٠م) على أن العامل اذا غاب يوما واحدا أو تكرر تأخره ثلاث مرات في شهر واحد يفصل ويحرم بطاقة الاتحاد التي بموجبها يأكل ويسكن ، ثم يتعرض للمحكّم بالسجن مدة ما بين ٦ أشهر وسنة . (٢) .

(١) و (٢) انظر أمين شاکر ، سميد المريان ، على أروهم ، حقيقة الشيوعية ، دار المعارف بمصر ، ص ٣٦ .

وبالرغم من روح التسلط على رقاب العمال والفلاحين التي رأيناها في تشريعات
قوانين العمال فلا حظ لهم من الأجر العادل بل يملطون أقل مما تستوجب
الكفاية الانتاجية الحديثة (١).

ولا غرو أن تؤدي هذه المعاملة الى قلة الانتاج وسوء الحال في جميع
الأوضاع ، فقد اعترف قادة الاتحاد السوفييتي بهذا . يقول كوسيفن :
(فالتقص ليس من جراء المواد الأولية أو قدرات الانتاج بل بسبب سوء عمل
المؤسسات التي تصنع هذه السلع) (٢).

وعندما ساءت الحال أكثر فاق قادة الاتحاد السوفييتي الى خططهم
ونادوا بسياسة اقتصادية جديدة تعيد للعامل حريته ليحمل بمقتضى طبيعته
الفطرية والانسانية فأعلن لينين بمناسبة العيد الرابع للثورة البلشفية بأن السياسة
التي طبقت خلال الفترة السابقة (١٩١٧-١٩٢١) قد فشلت في تحقيق
اهدافها ولذا بدأ في تطبيق السياسة الجديدة وتقضى بالتراجع جزئيا
عن التأمين واعطاء قسط من الحرية للأفراد لاقامة بعض المشروعات والغاء نظام
الاستيلاء على الأراضي الزراعية وخلق سوق حرة لهذه المحاصيل ومنح القروض (٣)
وقد أثبتت هذه السياسة الجديدة نجاحها واستمرت حتى عام (١٩٢٨)
وكانت نتيجتها انماش وانقاذ روسيا من المجاعة التي عاشتها من جراء السياسة
السابقة واعطت الروس أصلا بأن الشيوعية ستسمح بالملكية الخاصة

-
- (١) انظر الطبعة الجديدة ، ميلوفان دجيلاس ترجمة قدرى قلمجي ، دار
الكتاب العربي بيروت ص ١٥٦ . وكذلك ، مؤشرات تقييم الأداء في
قطاع الاعمال دراسة تحليلية ، احمد محمد موسى دار النهضة العربية
القاهرة ص ٩٤ .
- (٢) انظر الشيوعية بعد خمسين عاما من التجربة ، سعيد العالم ، دار الكتاب
الجديد بيروت ص ٣٢ .
- (٣) انظر التخطيط الاقتصادي دراسة نظرية وتطبيقية ، على لطفي ، عين شمس
القاهرة ج ١ ١٩٧٦ م ص ٣٣٠

وبالحرية للعمال ولكن سرعان ما تغيرت الظروف فقد جاء الى الحكم ستالين ، وقضى على تلك السياسة واعاد تملك وسائل الانتاج جميعها للدولة فأبدى الروس معارضتهم لهذه السياسة مما أدى الى مواجهتهم من قبل الدولة فكان نتيجة هذه المواجهة أن بددت موارد بشرية ومالية قدرت بخمسة ملايين من الفلاحين بعد أن قاموا بحرق وقتل عدد من الحقول والمواشي وتقليل الزراعة تمردا بسبب قتل الحوافز والحريات (١) .

واثبتت سياسة ستالين هذه فشلا ذريعا فقد هبط الانتاج الزراعي مما اضطر الروس الى مد يد المعونة من أعدائهم وما ذلك الا بسبب سلب العمال حرياتهم واجبارهم على العمل وضعهم حقهم في التملك (٢) .
وقيل أن نضال في متابعة احتكار الدولة الكامل وما يؤدى اليه نحسب أن نتوقف قليلا لتوضيح شيء هام بين ما يفعله الفلاحون في روسيا من تدمير وحرق نتيجة غضبهم لسلب حرياتهم وما يفعله الفلاحون والعمال في بقية العالم بما فيه المجتمع الاسلامي ؟ فقد رأينا ونرى أن العمال في جميع انحاء العالم يجندون الى الاضراب بصورة المتعددة ونسمع بما يحدثونه من دمار وخراب فهل لو ظلم العمال في بلاد الاسلام لهم أن يلجأوا الى ذلك ؟
نقول بالنسبة لبقية العالم غير الاسلامي ونقصد بخير الاسلامي الدول التي تلحق في معالجة هذه الأمور نظام القوانين الوضعية والمشرعية والتي ترى الأمور من طبيعتها البشرية ليدخل في ذلك البلدان الاسلامية

(١) و (٢) انظر الديمقراطية والشيوعية ، ولهم انشيتين ترجمة وديع سعيد دار الكرنك ، القاهرة ط ١٩٦٥ م ص ٢٦٩ وما بعدها .

التي تعالج هذه الأمور بتلك القوانين دون الرجوع الى الشريعة الاسلامية .
والمعالجة بهذه الصورة قد تحقق معنى العدالة للمحال والفلاحين
وقد تنف حيالها وترى أنها قد أنصفتهم فتلجأ الى معالجة ذلك بالحبس
والغرامة والطرود من العمل وسلب المزرعة من الفلاح وغير ذلك مما يؤدى هذا
الى ضرر اكبر وخطر عظيم في الارواح والأموال . ولذلك يختلط في هذه
الظروف الحابل بالنابل والقلبة في النهاية للتقوى فاما باغمار هذه
الحركة أو بزوال السلطة وهكذا لكن المسلمين الذين يمالجون الأمور من
الزوية الشرعية يختلف الأمر تماماً ولذلك سنعرض رأى الاسلام في هذه
القضية باختصار لملاقحتها بالانتاج .

هناك قواعد عامة تحدد نمطا معيناً لسلوك المسلمين وتصرفاتهم يقول
تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان) (١)
وهي آية جامعة تقر كل تعاون يؤدى الى خير وتبعد كل تعاون يؤدى
الى شر . يأتي الرسول صلى الله عليه وسلم ليوضح أشياء لا يجوز الاعتداء
عليها لما لها من حرمة (كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه) (٢)
فلا يجوز أن يعتدى على مال المسلم ، أى مال سواء تمثل في عقار أو نقد
أو راتب استحققه وغير ذلك . ويؤكد هذا المعنى في لقاء عام جامع فسي
حجة الوداع (ان دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام) (٣) .

(١) آية من سورة المائدة

(٢) رواه مسلم انظر سبل السلام ج ٤ ص ١٩٤ وهو جزء من حديث لمويل

(٣) متفق عليه سبق تخريجه .

وجاءت القواعد الأصولية على غرار ذلك (الضرر لا يزال بالضرر) وقاعدة

(درء المفسدة مقدم على جلب المصلحة) (١) .

فهذه القواعد حددت تصرفات الناس جميعا حاكمين ومحكومين وأنه لا يحق

لأحد منهم أن يتعاون على اثم وعدوان ولا التوصل الى غرضهم ومصلحتهم

بأحداث ضرر بالآخرين ، فهناك قضاء مفتوح للجميع ليقدم شكواه وعلى

القاضي (التسوية في الحكم بين القوى والضعيف والمعدل في القضاء بين

المشروف والشريف ولا يتبع هواه في تقصير المحق أو مائلة المبطل) (٢) ، قال

الله تعالى (يا داود انا جعلناك خليفة في الارض فاحكم بين الناس بالحق

ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله ان الذين يضلون عن سبيل الله لهم

عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب) (٣) .

ولا يجوز لهم أن يتفقوا لتحقيق باطل أو يتحكموا في ما يريدون من أجر

أو ما يشترون من سلع فكل اتفاق يقود الى اضرار فهو ممنوع (٤) . وأي تجمع

يأخذ حكم القصد منه فان كان تجمعا على واجب كان واجبا وان كان تجمعا

على حرام كان حراما (٥) . فاذا جار المال فيما يجبونه من الأموال فيرجع

القاضي فيه الى القوانين العادلة في دواوين الأئمة فيحمل الناس عليها ويأخذ

المال بها وينظر فيما استزادوه فان رفضوه الى بيت المال أمر به وان

أخذوه لأنفسهم استرجعه لأربابه (٦)

(١) انظر الأثباء والنظائر مرجع سابق ص ٨٧ وما بعدها .

(٢) انظر الاحكام السلطانية لأبي الحسن علي بن محمد ، مصطفى بابي الحلبي
بمصر ط ١٩٦٠م ص ٧١

(٣) آية (٤٦) من سورة ص

(٤) انظر الفصل الخامس من الباب الثالث ص ٢٢٢ من الرسالة

(٥) انظر الدولة القانونية والنظام السياسي الاسلامي دراسة مقارنة ، منير حميد
البياتي ص ٢٠٩

(٦) الاحكام السلطانية للماوردي مرجع سابق ص ٨٠

فلاضراب ليس دائما لاحقاق الحق فقد يكون تعسفا في استعمال الحق يقضى الى الضرر بالانتاج وبالمصلحة العامة وهذا هو واقع الاضرابات ولذلك تمنع الشريعة كل اضراب يؤدى الى ضرر عام ، أما لوأدى الاضراب الى ضرر خاص فهل يمنع ؟

مثال ذلك لو اضرب عدد من العمال عن الطعام حتى يستجاب لمطالبهم لكنهم لم يعتصموا عن الذهاب الى العمل أو امتنعوا لفترة لا تلحق ضررا كبيرا بالمصلحة العامة . فان كان امتناعهم عن الطعام أو عن العمل بالصورة المذكورة يحدث أثرا على المخدم بحيث يستجيب لمطالبهم ولا يؤدى في نفس الوقت الى هلاك بأنفسهم فلا طاع منه اعتمادا على قاعدة تحمل الضرر الأخف من أجل المصلحة وأما ان كان امتناعهم لا يؤثر على المخدم فلا يجوز لتحقيق الضرر منه على أنفسهم دون مصلحة توازي ذلك .

وانا اضربوا لفترة كبيرة وأصروا على ذلك حتى تستجاب لمطالبهم فان هذا ولا شك يلحق ضررا بالمصالح العام فلا بد من اجبارهم على العمل لكن بسمرا المثل ورفع أمرهم للقضاء لينظر في أمرهم .

الانتاج في الاقتصاد المركزي : سبق أن ذكرنا أن الانتاج في الدولة التي

تحتكر جميع وسائل الانتاج وتحدد أسعارها وتمنع حرية اختيار المصل ولا تسمح
بحق التملك وروح المنافسة قد هبط وانصرف عن تحقيق الكفاية ونود أن
نبرهن على ذلك من الناحية الفنية التي تتبعها الدولة واهمة أنها تحقق
الوضع الأمثل للانتاج .

فالدولة تصدر قراراتها الخاصة بالانتاج والاستهلاك وهي لا تسترشد

بقوى السوق أو جهاز الثمن لكنها تقر مسبقا اما عن طريق التجربة والخطأ

أو من الناحية التحكيمية ان لا تملك غير ذلك ، الا اذا توفر لها العلم التام

بمخاريط السواء لجميع الأفراد ودوال الانتاج وعوامل الانتاج وعرضها . وما

لا شك فيه أن معرفة الحكومة بتفضيلات جميع الافراد وبمخاريط السواء الخاصة

بهم أمر غير محتمل ان لم يكن مستحيلا ولذا فهي تلجأ الى خريطة سواء واحدة

مفترضة بهذه الخريطة أنها تعبر عن تفضيلات الأفراد جميعهم (١) وهو

أمر يستبعد علماء الاقتصاد وعليه فان هذه الخريطة ستحقق اشباعا لبعض

الأفراد ، أما بقية المستهلكين فتكون منفعة السلع المنتجة بالنسبة لهم

صفرا (وبالتالي فتحدد معدل الاحلال الحدى بين أية سلعتين في

المجتمع بهذه الطريقة غير ممكن) (٢) .

وهي على هذا الافتراض أى افتراض خريطة سواء واحدة تحدد الهدف

الذى تريد بلوغه من الانتاج ثم تصدر قرارا تحدد فيه نمط توزيع الموارد

لبلوغ هذا الهدف وتلزم المصانع والمزارع وجميع المؤسسات العاملة بتنفيذ

(١) ونتيجة لعدم استجابة الانتاج لتفضيلات المستهلكين تظهر سوق سوداء فيها يتنافس المستهلكون على سلع معينة تكون اقل من كفايتهم وهذه السوق مصاحبة للنظام الشيوعى بصفة دائمة وذلك لأن أوجه العجز فيه تحدث بشكل منتظم . انظر الديمقراطية والشيوعية ص ٢٦١

(٢) انظر سلطان أبو على وحناء خير الدين مرجع سابق ص ٤٣٨ .

ذلك ويحاول المشروع تحقيق خطة الانتاج المخططة به فان نجح نال مكافأة تشجيعية وانا فشل يتعرض للمقاب وقد رأينا كيف يعامل العمال من أجل تحقيق هدف المشروع . ومن أجل أن ينجح المشروع حتى لا يعاقب يحاول المدير ويسعى جادا للحصول على خطة انتاج سهلة التحقيق ثم يحاول اخفاء امكانيات المشروع الانتاجية الحقيقية ليحقق الهدف من ناحية ولكي لا يتجاوز نسبة نجاحه الى اكثر من الحد المطلوب حتى لا يفاجأ بخطة انتاجية أكثر طموحا من تلك بل يصل به ^{الحد} الى محاولة تطبيق مواصفات انتاجية معينة مطلوبة على حساب مواصفات أخرى كان من الممكن أن تنتج وتزيد من مستوى الانتاج .^(١)

وواضح ما سبق أن الانتاج لن يصل الى الهدف المنشود مع وجود تلك الدوافع ، وقد ردّ الاقتصاديون هذه الحالة الى الافراط في الادارة من قبل الدولة للشئون الاقتصادية ونقل الصناعة الى الملكية العامة على نطاق واسع والى عدم الكفاية وانعدام الحافز^(٢) والى التوزيع ^{غير} العادل الذي لا يفصل بين العمل والاجر ويساوي بين المجد والخامل ويخالف الفطرة الانسانية .^(٣)

وشهد شاهد من اهلها فقد اعترف قادة الاتحاد السوفيتي بقلة الانتاج ونقصه . يقول خروشوف (لقد حان الوقت أن تلوح بحدة أكثر مهمة تحسين جودة جميع البضائع تحسينا شديدا)^(٤) ومستوى المعيشة يثبت قلة الانتاج في مجال السلع الضرورية يقول كوسيفين (ما يزال لدينا كثير من السائل الحيوية في ميدان تحسين مستوى معيشة السوفيتيين يجب أن تحل)^(٥) ونقص في المساكن يقول خروشوف (لا يزال عندنا نقص في المساكن ولا تزال مشكلة السكن حادة)^(٦)

- (١) انظر مجلة مصر المعاصرة العدد ٣٣٦ ص ٣٠٤ وما بعدها بتصرف .
 (٢) انظر الديمقراطية والاشتراكية مرجع سابق ص ١٨٢ ، نظام الادارة في الاسلام القطب طهليه ، دار الفكر العربي القاهرة ١٩٧٨ م ص ٣٠٢ وما بعدها التخطيط للدعوة مرجع سابق ص ٦٨ .
 (٣) انظر الاشتراكية ، رفعت المحجوب ، دار النهضة العربية القاهرة ١٩٧٠ م ص ١٢٠ .
 (٤) (٥) (٦) انظر الشيوعية بعد خمسين عاما من التجربة ، مرجع سابق ص ٣١ وما بعدها .

فهذه السلع الضرورية التي يجب أن توفر لم ينتج لها زعماء الكرملين ان يولون وجههم شطر السلع الانتاجية وخاصة الحربية من أجل السيطرة على شعوب العالم ليصبح السوق تحت حكرتهم دون غيرهم . وما أصدق ما قاله ربيب الشيوعية ميلوفان في كتابه للطبقة الجديدة (ورغم ان الاتحاد السوفيتي قد شهد تطوراً كبيراً في بعض فروع الانتاج فقد ظلت فروع غيرها وهي الصق بحياة الشعب واكثرها حاجة وضرورة لا تفتأ تتعثر ولا تنهض من كبوة حتى تصاب بنكسة ناهيك عما يرافق ذلك ويلازمه من مصاعب جمة كثيراً ما آلت الى التفشى المزمع للتضخم المالي وارتفاع سعر كلفة الانتاج وشدة وطأتها) (١) فالشيوعية ان لم يكن همها اشباع رغبات الناس واحترام حقوقهم وانما تستهدف مصلحة طبقة سياسية بعينها فتوجه الانتاج وفقاً لهوائسها ورغباتها وليس وفقاً لاحتياجات البلاد الاقتصادية (٢) .

وقد يقول قائل ان ضعف الانتاج ليس نتيجة مترتبة على احتكار الدولة بل قد ينعكس الانتاج في حالة الاقتصاد التنافسي وقد يضعف حتى في ظل الحكومة الاسلامية ؟

والرد على ذلك ليس عسيراً فضعف الانتاج جاء نتيجة لما ذكرنا من عوامل كعدم الحافز (٣) واجبار العامل والتركيز الاداري ونزع الملكية التي تحدث أثراً سلبياً عند صاحبها فكل هذه تؤول الى ضعف الانتاج وهي سمات الاحتكار الأساسية ان تعنى أن يقوم بالعملية الانتاجية وغيرها - الجبهة المسيطرة وهذه هي مشاكل الاقتصاد الاشتراكي واعترف بها قادتها

(١) انظر كتاب الطبقة الجديدة مرجع سابق ص ١٥٦

(٢) انظر المرجع السابق ص ١٥٧-١٥٩ بتصرف.

(٣) قد زاد الاهتمام بدراسة الحوافز في النظم الاقتصادية لأثرها المباشر على حجم الانتاج ونوعه ولقد رتبها على تحريك الطاقات وارتباطها بتحقيق هدف المجتمع وهو رفع مستوى المعيشة انظر موسوعة الادارة الحديثة والحوافز ، حامد الحرفقة وآخرين ، الدار العربية ببيروت ج ٢ ص ٧٣٢ .

وتضرب مثالا لذلك (أن خرشوف في أثناء زيارته لمزرعة جماعية وجد * أن الانتاج قد اعتراه هبوط واضح وعند استقصاء الاسباب اتضح أن هناك مشاكل من الجبرات وآلات الحصاد عاقله عن العمل لأنها في حاجة الى قطع غيار أو إصلاحات بسيطة وأن الوقت قد ضاع في الكتابة الى الجهات المسؤولة وتلقى الردود على المكاتبات) . وهكذا يضيع الوقت والجهد في غير ما طائل (١) .

أما أنه يضعف في الاقتصاد التنافسي فإن اسباب ضعفه غير تلك ان من المعلوم أن الاقتصاد التنافسي يقوم على عكس ما سبق من أسباب ويكفى أن نقول ، هذا الاقتصاد يسترشد بتفضيلات المستهلك ويسعى جاهدا لتحقيقها ولا تقف أمامه إلا قلة الموارد بشرية أو مالية وهي مشاكل طبيعية تحدث لأي نظام مع ما في هذا النظام من خلل (٢) .

وأما الاسلام فبالرغم من أن الدولة لها أن تنفرد بانتاج بعض فروع الانتاج ومع ذلك فلا توجد أسباب كذلك تؤدي الى ضعف الانتاج ان هناك الحوافز التي تدفع الى الانتاج معنوية ومادية ولا يجبر السامع الا في حالة الضرورة ولا تركز بالمعنى المخل ولا نزع للملكيات الا ما أضر مع التعويض المادل وعليه فتتكاتف جهود الأفراد مع الدولة من أجل التعاون على البر والتقوى واسعاد الأمة جمعا .

الأثمان في الاقتصاد الموجّه : الذي يهمننا من دراسة الأثمان في هذا الاقتصاد

هو الدلالة على أن الثمن في هذا الاقتصاد تكبر فيه الوسائط ومعلوم أنها تؤدي الى رفع السعر . والوسائط نهى الشرع عنها ان كانت تلحق ضررا بالمعاملة ولذا نهى عن تلقى الركبان وعن بيع الحاضر للباد . كما أن الدولة كجهاز محتر

(١) انظر مجلة الاهرام الاقتصادية العدد ٢٤٥ تاريخ اول نوفمبر ١٩٦٥ م راشد البراوي

(٢) انظر عيونه في معالجته للاحتكار الفصل الثامن من الباب الثالث ص ٦٣ من الرسالة

(٣) انظر معالجة الاسلام للوسائط التي تؤدي لرفع السعر الفصل الخامس من الباب الثاني ص ٩٨ من الرسالة .

للانتاج يحدد السعر كما يشاء اذا أراد أن يحقق فائضا ماليا يصرفه اما في الشئون الحربية أو الحزبية وغير ذلك (انه من الوجهة الاقتصادية يعنى تملك الدولة لنشاط اقتصادى معين بتملكها رؤوس أموال الوحدات الاقتصادية التي تعمل في هذا النشاط احتكارا ومن ثم يكون للاحتكار الحكومي القدرة اذا شاء على تحقيق فائض ربح عن طريق بيع السلع المنتجة بأثمان تزيد عن تكلفتها) (١) ومن ثم فان رفع الاسعار جاء نتيجة لكثرة الوسائط - والتي سنبرهن أن سببها الدولة عن طريق اجهزتها المتعددة في طريقة التوزيع - وكذلك نتيجة لتحكمها في انتاج السلع وعدم وجود منافس لها .

كيف تتكون الأثمان : هناك ثلاثة أنواع من الأثمان في الاتحاد السوفييتي كمثل

للدولة التي تسلك طريق الاقتصاد (الموجه) المخطط .

أثمان الجملة :- وهي أثمان مشروعات الدولة الى غيرها من المشروعات وتنقسم الى أثمان الجملة للمشروع واثمان الجملة للصناعة . فالأولى تتكون من نفقة الانتاج وهامش الربح للسلع الانتاجية والاستهلاكية . والمقصود بنفقة الانتاج المتوسطة لا الفعلية . أما اثمان الجملة للصناعة فتتكون من نفقة الانتاج المتوسطة وهامش الربح ونسبة معينة لنفقات التوزيع ونسبة أخرى لهيئة التوزيع ، هذا بالنسبة للسلع الانتاجية أما سلع الاستهلاك فتضاف لها ضريبة رقم الأعمال (٢) . أما أثمان التجزئة فتتكون من اثمان الصناعة المذكورة بالاضافة الى نسبة معينة مقابل نفقات التوزيع والبيع للمستهلكين (تشمل اجور عمال التوزيع - نفقات التوزيع) ثم نسبة اخرى للهيئات التي تتولى التوزيع الأخير . فانظر كيف يتحمل المستهلك من نفقات وهو لا خيار له فهي أسعار محددة وهذا ما أدى الى زيادة الأسعار بنسبة ٢٥ ٪ في متوسط مستوى الأسعار . (والأسعار في هذا النظام ليست لها

(١) انظر مؤشرات تقييم الأداء - مرجع سابق ص ٩٤
(٢) انظر الجهاز المصرفي للاقتصاد المخطط ودوره ، صادق مدحت ، دار الجامعات المصرية ١٩٧٧م ص ٥٠ وما بعدها .
هيكلمه

قاعدة موضوعية تتكون وفقا لها (١) فهي لا تتأثر بالنفقات الانتاجية وانما
بالسياسة المقررة .

وقد انتقدت هذه الاسعار انتقادا شديدا لما نجم عنها من اضرار بالغة
بالاقتصاد القومي ؛ من هذه المضار :

١ - لا يستطيع المخطط أن يستخدمها من أجل تقويم نتائج نشاط
المشروعات وفعالية استخدام الموارد الاقتصادية على نحو دقيق الا " وسيضر بالقيمة
الاجتماعية التي بذلت في سبيل انتاج هذه المنتجات . لعدم وجود قاعدة
موضوعية لها بل تعدد بصورة تحكيمية (٢) .

٢ - لا يستطيع المخطط أن يستخدمها كأداة من أدوات توجيهه
الاقتصاد القومي ولا لمقارنة النفقات التي بذلت في إنتاج السلع المختلفة ومن
ثم لا نستطيع أن نحدد أن وجهامعينا من الاستثمار أكثر فعالية من غيره . (٣)
٣ - لا تأخذ في الاعتبار مدى الندرة للسلع أو مقدار المتاح من مختلف
الموارد الاقتصادية والطبيعية أو حجم النفقات الخاصة بتدريب العمال
الفنيين وتدريبهم (٤) .

٤ - نتيجة لجمودها لفترة طويلة وعدم مرونتها فانها تفشل فسي
التصميم عن الأوضاع الاقتصادية المتغيرة مما يؤدي الى انحراف الانتاج .
وعليه نستطيع أن نقرر أن المستهلك في الاقتصاد المخطط مركزيا
يماني وفي كثير من الأحيان ارتفاعا في الاسعار وانخفاضا في مستوى المعيشة .
كل ما سبق كان وصفا لاحتكار الدولة في الاقتصاد الشيوعي وأكثر حدوثنا
كان عن الاتحاد السوفييتي بصفة خاصة أما الاقتصاديات الأخرى والتي تسمى أحيانا
بالاقتصاديات الاشتراكية فهي تقل سوءا عن الاتحاد السوفييتي نتيجة لاختلاف في

(١) انظر مجلة مصر المعاصرة العدد ٣٣٨ أكتوبر ١٩٦٩م المقال لأحمد

(٢) (٣) و(٤) انظر المرجع السابق ص ٧٨-٧٩ من موضوع الاثمان في الا
الاشتراكي لأحمد جامع .

التطبيق ان بعضها يسمح نوعا من الملكية ويحرم آخر ويميل الى حوافز بالقدر الذي يفي بالحاجة و يسمح ببعض الحرية في العمل ومن ثم فالنتيجة تختلف بقدر أو آخر وهناك نوع يتصف بالاكتكار الا أنه أقل حالة ما ذكرنا ذلك النوع يسعى بالاقتصاد التعاوني وستحدث عنه فيما بعد .

الاقتصاد التعاوني (١) : في هذا الاقتصاد تتوفر في بعض الأحيان حالة الاكتكار

بمعنى انه يوجد بائع واحد بالسوق لسلعة معينة هذا البائع هو الجمعية التعاونية تحتكر التبادل بالسوق دون أن تترك احدا يدخل لمنافستها (٢) . ومعنى ذلك قد يوجد تنافس لبعض الجمعيات التي تباع صنفا أو اصنافا متشابهة . وهو حالة أفضل من الاحتكار الاشتراكي ان في الاحتكار الاشتراكي الجمعيات التي في السوق تكون تابعة للدولة أما في الاقتصاد التعاوني الجمعيات تكون منفصلة عن الدولة أي حرة التصرف تو من بقانون المنافسة فيما بينها . واحتكار الجمعيات التعاونية لا يختلف عن الاحتكار الكامل في حالته الهيانية (٣) الا أنه يختلف من حيث أن فوائد ومضار هذا الاحتكار ترجع الى جميع التعاونيين بمكس الكامل ان الاستفادة صاحب المشروع أو اصحابه مع عدم حدوث ضرر في غالب الأحيان (٤) .

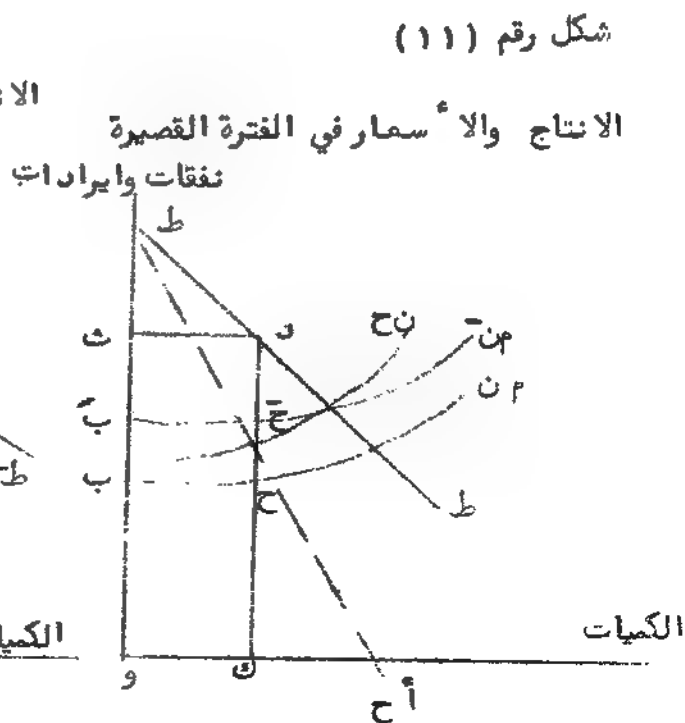
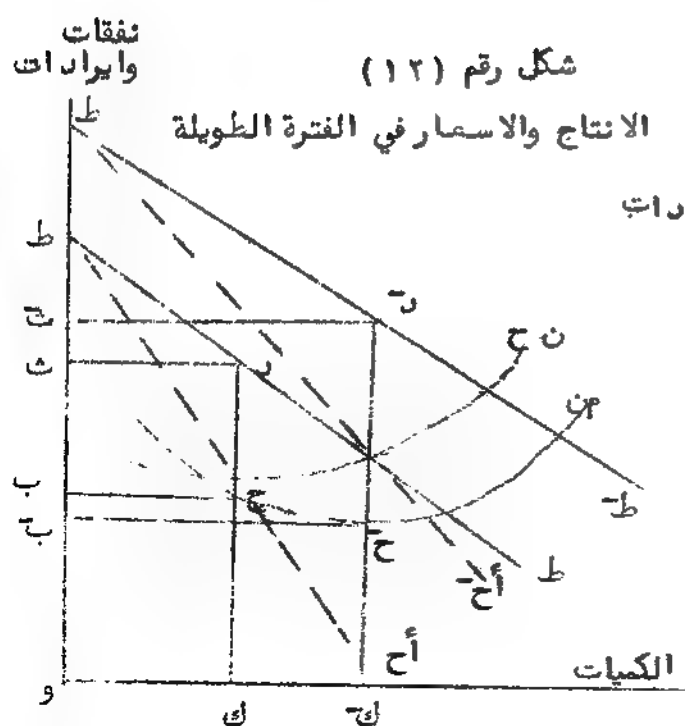
وفي الاقتصاد التعاوني عند حدوث أرباح فانها تقسم بين الادخار الاجباري وبين التعاونيين من اجل تحسين مستواهم المعيشي وعليه يزداد اتفاقهم الاستهلاكي . والفائض الذي يذهب الى الاستثمار يضاف الى التكاليف الأساسية مما يعنى ذلك زيادة الأسعار خاصة في الفترة القصيرة لكن في الفترة الطويلة يتوقع أن تنخفض الأسعار بسبب التوسع في الانتاج الى حد الانتاجية المثلى .

(١) (٢) يرجع الفضل في تعريفه الى العالم الانجليزي روبرت أوين أبو التعاون كما يسمى راجع بتفصيل ١٦٧ للاقتصاد التعاوني ، مفهوم الارباح في الاقتصاد التعاوني ، نوري عبد السلام ، دار الفكر طرابلس ١٩٦٩ م (٣) انظر مفهوم الارباح في الاقتصاد التعاوني مرجع سابق ص ١٦٨ وانظر الرسم في الصفحة التالية . (٤) المرجع السابق ص ١٦٨ .

والمسبب الذي قد يصاب به هذا النظام هو أنه قد يصل الى التعقيد الإداري الذي يأخذ وقتاً، هذا اذا كان نظاماً يضم عدداً كبيراً من الجمعيات . كذلك يخشى من تعدد الوسائط وازدياد النفقات بسبب التوسع الكبير فيؤدي الى رفع الأسعار نوعاً ما اذا قورنت بنظام المنافسة الكاملة .

وهذا النظام التعاوني اذا كان من قبيل التعاون وتسهيل وتوفير السلع للأفراد المشتركين فيه دون أن يضر بالآخرين - فإذا كانت الجمعية أو الجمعيات تمنع غير المشتركين من أن يشتروا منها وهي بصورتها الجماعية تكون قادرة على استيفاء حقها من السلطات وزيادة فهذا التصرف يؤدي الى ظلم الأفراد غير القادرين على التحرك والاشتراك ومن ثم يجدون نوع معاناة في الحصول على سلعهم / - فلا غبار عليه من الناحية الإسلامية بل التعاون أصل من أصول الاسلام ويمكن أن تساعد الدولة مثل هذه الجمعيات .

الافتتاح والأسعار في الاحتكار التعاوني :



الرموز :

من = النفقة المتوسطة أ ح = الايراد الحدى

ن ح = النفقة الحدية ط ط = منحى الطلب

الفائض التماونى في الفترة القصيرة = ث د ح د .

الفائض القابل للتوزيع على الاعضاء حسب المعاملات = ث د ح ب

الاحتياطيات المخصصة من الفائض = ب ح ح ب

هذا كله في الفترة القصيرة .

ففي الشكل الأيسر تكون الكمية المنتجة هي (و ك) والتي تتناسب

مع نفقة المشروع التماونى الذى يحقق توازنه بتساوى الايراد الحدى مع نفقته

الحدية ليبيع بسعر (و ث) محققاً أرباحاً غير عادية توزع كما أوضحناها

بمعد الرموز . فالفائض الذى سيوزع على الاعضاء يضاف الى الاحتياطي في الفترة

القصيرة فتزداد التكاليف وتحملها في بداية المصل التماونى المشتركون

فترتفع النفقات ومن ثم ترتفع الاسعار .

أما في الفترة الطويلة فان هذا الفائض يوزع للأعضاء فيزيد انفاقهم

الاستهلاكي ما يؤدى الى زيادة الانتاج وتنشيطه وهذا واضح من ارتفاع

منحى الطلب ومن ثم يزداد الانتاج الى مستوى كبير كما هو واضح في الشكل

وعلى ضوء هذا تنخفض النفقات المتوسطة كما ترى في الشكل (م ن) أقل من

(م ن) في الفترة القصيرة ويزداد الفائض التماونى نتيجة لزيادة البيع

فيصبح مثلاً في الشكل (ث د ح ب) وهو أكبر من الفائض التماونى

في الفترة القصيرة اذ يمثل (ث د ح ب) ولكن السعرات ترفع قليلاً (و ث)

عن سعر الفترة القصيرة لكن بنسبة معقولة لا تتناسب مع زيادة الكمية .

وهنا نريد أن نوضح الفرق بين الفائض الذي يحصل عليه الأفراد في النظام التعاوني والفائض الذي يحصل عليه المحتكر في النظام الرأسمالي فالأول قد ذكرنا أنه يزيد الميل الحدي للاستهلاك أما الثاني فعلى رأي كنز وهو الرأي المشاهد^{*} أن الميل الحدي للاستهلاك عند المحتكر صغير فلا يزداد الطلب الفعال وبالتالي يثبت الإنتاج عند حده أو يزيد قليلا وهذا يمسك الميل الحدي للاستهلاك عند الطبقات الفقيرة (١) فيزيد الطلب الفعال فيزداد الإنتاج.

وكما زاد الفائض التعاوني ووزع الجزء الخاص على الأعضاء حسب المعاملات السيوية إلى زيادة الإنتاج وتخفيض السعر أقل وبهذا تستطيع تحقيق رغبات المشتركين لكن إذا كانت في هذا النظام عدة جمعيات ودب التنافس بينها سيؤدي إلى حرب في الموارد المتاحة وليس حريا في الأسهم إلا إذا أقر أصحاب الجمعية البيع لغيرهم بعمد اكفائهم وهنا يمكن أن يحدث ضرر لاختلاف النفقات بين هذه الجمعيات ما يضطر بعضها للانسحاب في حالة عجزها من تغطية نفقاتها وهذا النظام بهذه الصورة غير موجود فسي النظم المصرية والإسلامية لكن الموجود هو الخاص بجمعيات البيع والشراء فقط .

هذه صورة عابرة عن الاقتصاد التعاوني والذي يهنا فيها هو الإشارة إلى جوانبها الاحتكارية وكما رأينا في الرسم البياني فهي تشبه إلى حد كبير حالات الاحتكار المتعددة التي شرحناها .

(١) انظر الميل الحدي للاستهلاك عند سلطان أبوعلى ، مبادئ الاقتصاد التجسمي مع الإشارة للاقتصاد المصري الطبعة الأولى ١٩٢٩ ص ٦٥ .

الفصل الثامن

في معالجة الاحتكار بالأساليب الوضعية

رأينا أن القوة الاحتكارية بهتت صورها المثقلة في الاحتكار البحت أو الثنائي أو المنافسة الاحتكارية أو احتكار القلة تسبب آثارا خطيرة يتحملها المستهلكون لأنها تتمثل في خفض الانتاج الذي يؤدى الى ارتفاع الأسعار وإلى البطالة وهذا ما جعل الحكومات تتدخل بهدف الحد من هذه القوة الاحتكارية ويأخذ هذا التدخل عدة أشكال منها :-

١ - تحويل بعض المشروعات من يد الأفراد الى يد الدولة أو على الأقل ان لم تفعل ذلك تهبط يدها مشرفة على هذه المشروعات اشرافا مباشرا عمن طريق الرقابة على ثمن البيع وحجم الانتاج حتى لا ينحرف عن تحقيق المصلحة العامة .

وهذا النمط من الأشكال غالبا ما يكون في الاقتصاديات الموجهة خاصة أسلوب تحويل المشروع الى ملكية الدولة وما زالت الدول الشيوعية والاشتراكية تمارس هذا النوع (١) . وأما أسلوب الرقابة فهو قد يكون متبعا في النظم الاشتراكية وفي غيرها .

ولم يؤد أسلوب التأمين والتحويل في معظم الحالات الى تحقيق المصلحة العامة الا في بعض مجالات الخدمات والمنشآت العامة والتي تقتضى عهدها أن يتولاها القطاع العام أما ما عدا ذلك فقد أدى تحويل هذه المشروعات الى يد الدولة - الى قتل الحافز على الانتاج ومن ثم ضعفه وعدم تحقيق أهدافه باعتراف قادة الاتحاد السوفييتي (٢) .

لقد

- (١) انظر الباب الثالث الفصل الخاص بالاحتكار الحكومي ص ٤٣ من الرسالة .
(٢) لقد اعترف لينين في العيد الرابع للثورة البلشفية بفشل سياسة التأمين مما جعله يغير هذه السياسة . انظر التخطيط الاقتصادي دراسة نظرية وتطبيقية ، على لافني ط ١٩٧٩ م ، عين شمس القاهرة ص ٣٣٠ وما بعدها . وانظر كذلك الفصل الخاص بالاحتكار الحكومي يتوسع في هذا المجال .

وقبل هذا الأسلوب يرجع الى مصادقه لفطرة الانسان وحيه للملك وتعلمه الى اعطاء قدر من الحرية الاقتصادية التي تهني له جو من المنافسة لتدفعه نحو التحسن والابتكار.

وأما أسلوب الرقابة فهو يربط بأسلوب تنظيم الاحتكار الذي سنتحدث عنه عما قريب .

٢ - لجأت الحكومات لمعالجة القوة الاحتكارية عن طريق سن القوانين التشريعية .

فقد أصدرت الولايات المتحدة تشريعات متعددة تهدف الى تحريم

اساليب القوة الاحتكارية . من هذه القوانين قانون شيرمان في عام ١٨٩٠ م

وقانون كلايتون ١٩١٤ وقانون سيلر - كيفوفر ١٩٥٠ بل أنشأت الولايات

المتحدة ادارة حكومية تختص بكشف المخالفات ضد هذه القوانين (١) . وليس

الولايات المتحدة وحدها التي سنت القوانين لمنع القوة الاحتكارية من ممارسة

اعمالها بل كثير من الدول التي تتبع أسلوب المنافسة الحرة ولكن القوة الاحتكارية

تتعايل في كثير من الأحيان على هذه القوانين وأكبر دليل على ذلك أن الادارة

الحكومية لمحاربة القوة الاحتكارية في الولايات المتحدة تقدم ما يقرب من خمسين

حالة سنويا الى القضاء (٢) فاذا كان هذا في بلد يدعى الحرية الاقتصادية

تعتبره حالات عديدة كهذه فما يكون الأمر في غيرها من البلدان . بل بعض

الدول كالألمانيا تسن القوانين لتشجيع التكتلات الاحتكارية ففي عام ١٩٢٣ صدر

قانون بذلك (٣) بل ان الحكومات بدأت تشارك الشركات الاحتكارية لتساعد على

منافسة الاحتكارات الأخرى (٤) .

(١) و (٢) انظر احمد جامع مرجع سابق ج ١ ص ٧٥٣ (٣) نفس المرجع السابق ج ١ ص ٧٥٣

(٤) انظر عارف دليله ، الانظمة الاقتصادية المقارنة ، جامعة حلب ، كلية العلوم ، سوريا ص ١٣٣ وما بعدها . ذكر ان فرنسا وبريطانيا شاركتا شركات فرنسية وبريطانية وعقدتا اتفاقا عام ١٩٦٢ م لانتاج طائرات الكونكورد .

وأما الاتحاد السوفيتي والدول الشيوعية بصفة عامة فقد سنوا قوانين
لاحتكار جميع وسائل الانتاج وكشال لذلك فقد أصدرت روسيا قانونا في ١٢ ابريل
عام ١٩١٨ يقضى باحتكار الدولة للتجارة الخارجية من صادرات وواردات (١).
وقد اثبتت التشريعات القانونية فشلها في محاربة القوة الاحتكارية لأنه
يمكن التحايل عليها باتشاء اتفاقات ضمنية بين المشروعات العاملة لتجنب
مجاهرتها للسلطة القانونية وغير ذلك من أساليب التحايل المعروفة في المحاكم (٢).
٣ - أسلوب زيادة معدل التركيز :

هذا الأسلوب يعنى أنه لو كان في الصناعة عدد قليل تحاول الدولة
زيادة هذا العدد لأن من مقاييس القوة الاحتكارية قلة العدد في الصناعة
المهيمنة فكلما قل العدد كلما أصبحت درجة الاحتكار كبيرة لكن لا يصلح
هذا المقياس لوحده بل لا بد من أخذ اعتبار نسبة المروض التي يتحكم فيها
المحتكر وكذلك لا بد أن نلاحظ أيضا دلالة الثمن والنفقة الحدية فانه قد
يكون العدد قليل وتكون النسبة التي يمرضها المحتكر كبيرة لكن الفرق بين
الثمن والنفقة قليل ومن ثم تكون قوته الاحتكارية ذات أثر ضعيف طالما
أن الفرق بسيط ، أما لو كان الفرق كبيرا حتى ولو لم يكن العدد قليلا أو
ليست للمحتكر نسبة عرض كبيرة فانه يستطيع أن يكون مركزا قويا بتمظيم ربحه (٣) .
فلا بد إذن من زيادة عدد المشاريع العاملة وفرض أسمار مناسبة لهم
وللمستهلكين بهدف تقليل الفرق بين الثمن والنفقة الحدية لمعالجة التركيز
الاحتكاري .

(١) انظر على لطفى مرجع سابق ص ٣٢٩

(٢) راجع الاتفاقات الصريحة والضمنية في الفصل الخاص باحتكار القلة ص ٣٠١ من
هذه الرسالة .

(٣) انظر حسين عمر مرجع سابق ص ٤٤٨ احمد جامع ج ١ ص ٧٥٠ .

٤ - أسلوب تنظيم الاحتكارات تنظيمها مباشرا وغير مباشر وهذا الأسلوب يتضمن تحليلا اقتصاديا وينقسم الى :-

(أ) - التنظيم المباشر : هذا الأسلوب يكون عن طريق فرض حد أقصى للثمن ،

وتلجأ اليه الدول في حالات عديدة . حالة الحروب وفي أعقابها . وفي فترات النهوض بالتنمية الاقتصادية لأن^{في} حالتين الحاليتين يتجه التخطيط نحو السلع الحربية والانتاجية ويقل الاهتمام الى حد ما بالسلع الاستهلاكية فتقل .

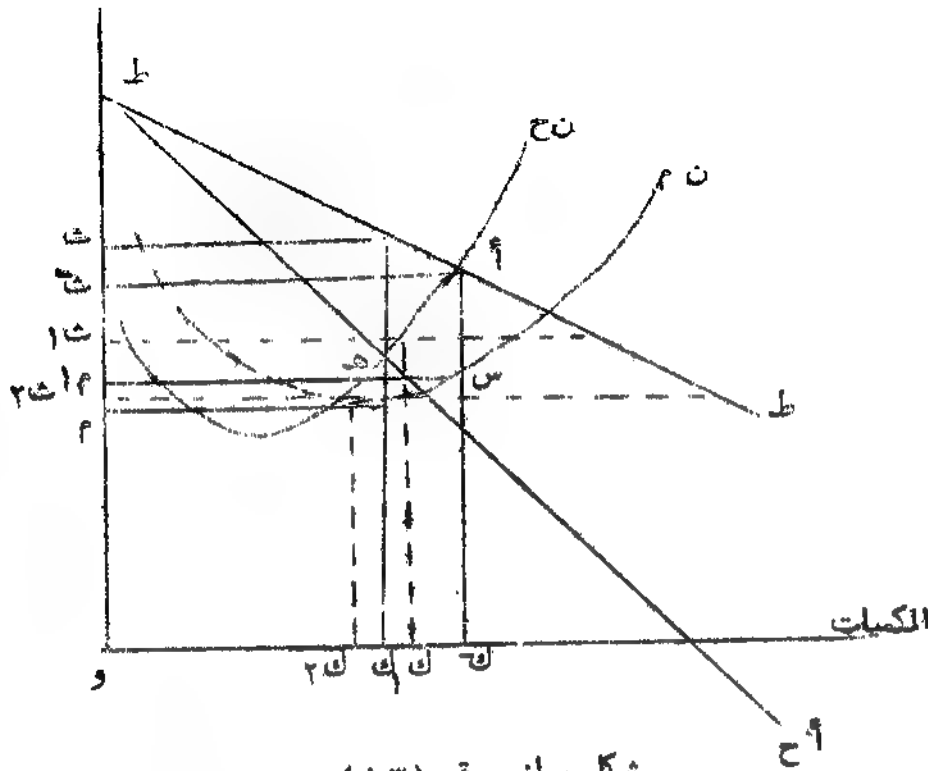
ولكن هذا الأسلوب لم يقتصر على ما ذكرنا بل أصبح يتخذ كسياسة علاجية لبعض مظاهر الاختلال التي قد تلحظ نتيجة للاتجاهات الاحتكارية في الأسواق الكبرى أو يتخذ كملاجٍ لظاهرة التكتلات بين المنتجين وفي حالات التلاعب بالأسعار وأحيانا في الظروف العادية اذا استدعى الأمر كما حدث في أمريكا بالنسبة لصناعة الصلب عام ١٩٦٢ وهو مطبق حاليا في مصر لظروف الحرب والتنمية (١) . كما أنه يمكن ان يتخذ في حالات عجز كبير من البلدان في مواجهة طلب أفرادها وأن حالة البلد الانتاجية لا تفي بتغطية الاستهلاك ولا تستطيع الاستيراد لمجزءها المالي فتقوم بفرض هذا الأسلوب الذي يقتضي توزيع العرض بقدر الامكان على الطلب توزيعا يؤول الى نوع من العدالة في اعتقاد هذه الدول .

تقوم الدولة في هذه الحالات بفرض حد أقصى للأسعار لا يحق لأحد أن يتجاوزه ما يستلزم تكوين جهاز ادارى على قدر من الكفاءة المالية لمراقبة الأسواق كما يقتضى جهازا آخر لتنظيم البطاقات والحصص لتضمن الدولة عدالة التوزيع كما أنه يجدر بنا أن ننبه على ضرورة أن يكون هذا السعر معقولا حتى لا يسوء الى نتائج عكسية وظهور السوق السوداء واختلالات الانتاجية

(١) انظر حميدة زهران مرجع سابق ص ٥٢٩ وما بعدها .

ونوضح هذا الأسلوب بيانياً لتقريب المعنى :

نفقات وإيرادات



شكل بياني رقم (١٣)

توازن المحتكر وتدخل الحكومة

نح = النفقة الحدية نم = النفقة المتوسطة

أح = الإيراد الحدى ط = منحنى الطلب

في هذا الشكل يواجه المحتكر منحنى الطلب (ط) الذى يتناسب مع إيراده الحدى (أح) ففي حالة عدم تدخل الحكومة يتحقق توازنه بتساوى نفقته الحدية (ن ح) مع إيراده الحدى (أح) في النقطة (هـ) لينتج الكمية التى تعظم له ربحه وهي (و ك) ويحدث التوازن هنا لأن المحتكر يستطيع أن يتحكم في المرنى مما يورثه إلى ارتفاع الأسعار ونتيجة لذلك فهو يواجه منحنى الطلب منحدرًا إلى أسفل جهة اليمين دلالة على أن الثمن في حالة الاحتكار لا يكون مستقلاً كما في المنافسة

الكاملة التي يكون الثمن فيها مسلّم ومن ثم يكون منحني الطلب في المنافسة الكاملة مساويا لليراد الحدى وللثمن وعلى خط أفقى على أن المشروع في ظل المنافسة الكاملة لا يستطيع التحكم في الثمن بينما النفقات التي يواجهها هي نفس النفقات التي يواجهها المشروع المحتكر (١) ،

فالمشروع المحتكر كما في الشكل يحقق ربحا غير عادي لأن النفقة المتوسطة ^{الإيراد} أدنى من المتوسط (الثمن) (٢) ، ويساوى هذا الربح غير العادي ؛ (و ك × م ث) . فتدخل الحكومة محاولة تخفيض السعر مما هو عليه وفي نفس الوقت تسمى لدفع المحتكر على زيادة الانتاج فتفرغ السعر (ث) الذي يضلمه لزيادة الانتاج الى (و ك) لأن توازنه سيكون عند النقطة (أ) وهي التي يتساوى عندها إيراده الحدى مع نفقته الحدية وما ذلك الا لأن تشجيع السعر أدى الى أن يتصرف المحتكر وكأنه في ظل منافسة كاملة ومن ثم تغير منحني إيراده فأصبح (ث - أ ب ج) وتكون هذه السياسة قد حققت عدة أغراض هي :

- (أ) زيادة الإنتاج من (و ك) الى (و ك -)
- (ب) تخفيض السعر من (و ث) الى (و ث -)
- (ج) أدت الى استغلال أفضل للموارد وقد يؤدي ذلك الى معالجة البطالة أو الى استغلال الآلات الانتاجية بصورة أحسن وكفاءة عالية.

وليس معنى ذلك أن تفضى الحكومة في تخفيض السعر لتحقيق أهدافاً

أحسن لأنه ليس كل سعر يؤدي الى نتائج محمودة ولتوضيح ذلك ارجع الى

الشكل مرة ثانية لنرى أن السعر الذي فرضته الحكومة أولاً وهو (ث -) قد حقق

للمحتكر ربحا غير عادي مثملا في الشكل (م س أ ث -) وهو ما كان سيحققه حتى

(١) انظر احمد جامع مرجع سابق ج ١ ص ٧١٠ ، حمدية زهران مرجع سابق ص ٢٧٥ وما بعدها .
(٢) انظر عبد الرحمن يسرى ، أساس التحليل الاقتصادي ، مؤسسة الشباب الجامعية الاسكندرية ص ١٩٨ وما بعدها .

لأنه يفرض هذا السعر في حالة تغير إيراده الحدى الى ما ذكرنا . لكن ليس

كل سعر يحقق الغرض الحكومي وغرض المحتكر فمثلا لو فرضت الحكومة السعر

(١ ث) لقل الانتاج الى (و ك ١) وهو أقل مما تودّه الحكومة مما يعنى ارتفاع

السعر الى أكثر من (و ث) ويكون ذلك في مصلحة المحتكر وليس في مصلحة

الناس كما يمكن أن تسوء الحالة أكثر من ذلك لو فرضت السعر (٢ ث) فيقل

الانتاج الى أقل من الانتاج الذى كان مقتنعا به المحتكر ومحققا له تعظيم ربحه

كما هو واضح في الرسم ان سيصل الى (و ك ٢) . فتكون النتيجة أن الطلب

سيتمدد والعرض سيقبل فتظهر سوق سوداء تكون فرصة للشراء الفاحش واضرار

الناس وتلجأ الحكومة الى مزيد من فرض الرقابة والمطاردة وتهتز السوق أكثر

(وعلى أى حال فان اتخاذ الدولة نظام التسعير الجبرى وتطبيق نظام

التقنين أو النقط أو غيره من الأنظمة مهما بلغ من الدقة والانضباط فانه مع

ذلك يكون مضرًا لانتهاز الثغرات الناشئة عن افتعال ثمن التوازن غير

الحقيقي أو غير النابع من تفاعل قوى السوق ، بحيث يمكن القول بأنه لا يخلو

نظام تسعير جبرى من السوق السوداء ومن الأرباح العشوائية ومن المطاردة

التقليدية بين الحكومة والمتلاعبين (١)

أما معالجة ذلك في الاسلام فالأمر على غير ذلك تماما لمدة أسباب

تتضافر جميعها لمعالجة هذه الاختلالات ففضها العامل الأخلاقى وعامل الشورى

بأداء الواجب ، وعامل الطاعة في تطبيق سياسة الدولة اذا كان ذلك يحقق

مصلحة الأمة والعامل الذى يهنا في هذا المجال هو كيفية تحديد هذا السعر

الذى يحقق الغرض فقد ذهب الجمهور الى أنه لا يحد سعر لأهل السوق ويفرض

عليهم عدم تجاوزه مع قيامهم بالواجب (٢) ، كما اذا احتاج الأمر الى فرض سعر

فينبغى أن يحدد لهم سعرا لا يخرجهم من السوق بل يجمع وجوه أهل السوق

المتخصصين في ذلك ويحضر غيرهم استظهارا على صدقهم فيسأل الباعة أو

المنتجين كيف يشترون وكيف يبيعون فينازلهم إلى ما فيه لهم وللعمامة سداد حتى يرضوا ولا يجبرون على التسعير، لأنه بهذا يتوصل إلى معرفة مصالح الباعة والمشتريين ويجعل للباعة في ذلك من الربح ما يقوم بهم ولا يكون فيه إجحاف بالناس، وإذا سَعَّر عليهم من غير رضى بما لا ربح لهم فيه أدى ذلك إلى فساد الأسعار وإخفاء الأقوات - وهو ما يعبر عنه حديثا بالسوق السوداء (١) .

(ب) - التنظيم غير المباشر يتمثل في نوعين هما :

١ - الضريبة الثابتة على الانتاج :

الفرض منها تفويت بعض الربح على المبتكر ففي هذا النوع تفرض الدولة ضريبة على الترخيص الممنوح للمبتكر وهذا يزيد نفقته الكلية الثابتة ولا أثر له على النفقة الحدية لأنه لا علاقة بينهما . وهنا يتناقص متوسط ما يخص الوحدة المنتجة من هذه الضريبة بزيادة الانتاج إذ تتوزع الضريبة على كمية كبيرة من المنتج وإذا بقل أثرها على المبتكر كلما زادت أرباحه ، ولا تؤثر على سعر البيع لارتباطه بالتوازن الذي يتحدد بتساوى النفقة الحدية مع الأيراد الحدى فتكون هذه الضريبة في مصلحة المستهلكين لأن الذي يتحملها هو المبتكر وحده ولأن مستوى الانتاج قبلها وبعدما واحد (٢) .

وتستطيع الحكومة عن طريق الضريبة الثابتة أن تمتص الأرباح الاحتكارية بالكامل دون أن تؤثر على الكمية المنتجة أو سعر بيعها (٣) ويتضح هذا بيانيا كالآتي :

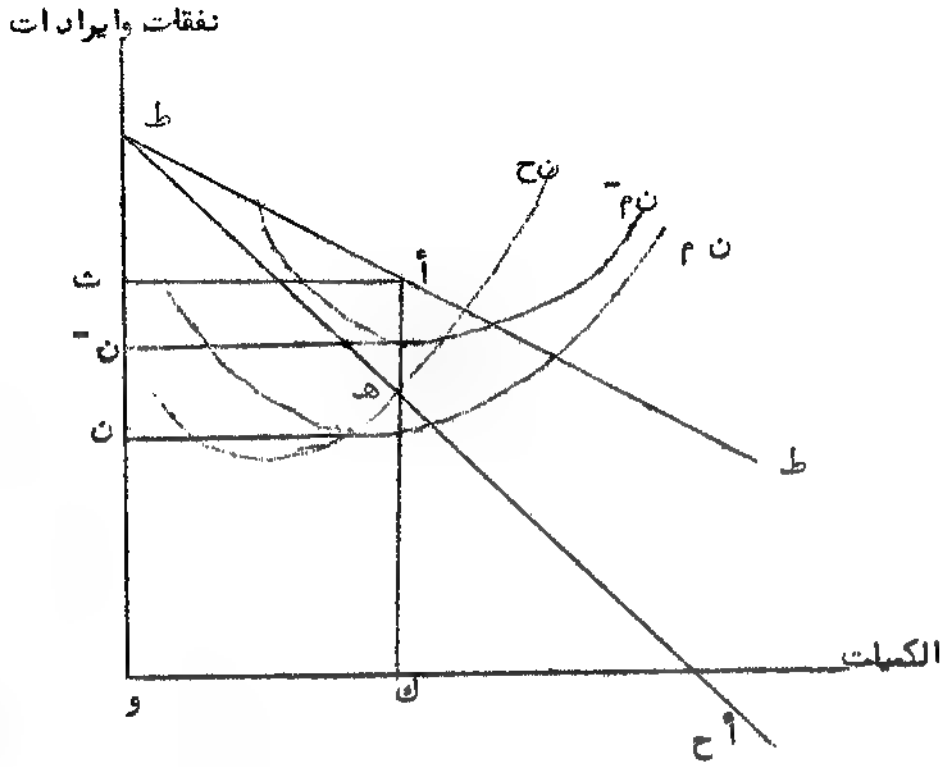
(١) انظر الحسبة مرجع سابق ص ٤ وما بعدها .

(٢) انظر أحمد جامع ج ١ ص ٧٥٤ بتصرف

(٣) انظر سللمان أبو علي وكريته مرجع سابق ص ٢٨٨ .

شكل رقم (١٤)

المحتكر وفرض الضرائب الثابتة



ط ط = منحنى الطلب أ ح = الإيراد الحدى

ن ح = النفقات الحدية ن م = النفقات المتوسطة .

ففى الشكل يعظم المحتكر ربحه بتساوى النفقة الحدية مع الإيراد الحدى فى النقطة (هـ) الذى يتناسب مع الكمية (وك) ولكن بحد أن تفرض الحكومة عليه ضرائب يرتفع منحنى النفقات المتوسطة الى المنحنى (ن م⁻) لتصبح نفقاته (ون⁻) بدلا من (ون) ونفقاته الحدية باقية فى مكانها دليل على أنه لا يتحكم فى أجور عوامل الانتاج لأن غيره من المشروعات ينافس فيه وهى لا تتأثر بالنفقات الثابتة . وأدى فرض الضريبة الثابتة الى تقليل ربحه من (وك × ن⁻) الى (وك × ن⁻ ث) . ويمكن امتصاصه نهائيا بزيادة الضريبة الى أن يصبح منحنى النفقة المتوسطة مماسا للنقطة (أ) لكن ينبغي أن يترك له مجالا لتحقيق ربح ان لم يكن غير عادى فيجب

أن يكون عادياً بمعنى تضمن جهد المحتكر في النفقات والا سيخرج من السوق وتزداد الحالة الانتاجية سوءاً وهنا يتوقف الأمر على دقة معالجة الأمر ولا بد من معالجته بعيداً عن الأهواء والتصرفات العشوائية حتى تتحقق مصالح الناس وفي نفس الوقت لا تشيع حقوق المنتجين وهو ما راعاه الاسلام فلذا فرض ضرائب على المنتجين أو البائعين بأكثر من قيمة الزكاة ٢٠٪ فانه يمكن تجاوزها في حالة احتياج الدولة والناس الى موارد تبذل في مجالات ضرورية اقتضتها ظروف استثنائية كظهور حالات الحرب والكساد العام وغير ذلك من ضروريات الأمة الاسلامية حمال شعبيها يقول ابن تيمية في هذه الضرائب الضير عادلة (اذا كان الرجل يبيع سلعته من طعام أو غيره وعليهما وظيفة تؤخذ منه أو من المشتري فهذه الوظائف الموضوعة بغير أصل شرعي منها ما يكون موضوعها على البائع مثل سوق الدواب ونحوه ، فإذا باع سلعته بمال فأخذ منه بعض ذلك الثمن كان ذلك ظلماً له - الى أن يقول - وفي الحقيقة فالكلفة تقع عليهما - أي البائع والمشتري - لأن البائع اذا علم أن عليه كلفة زاد في الثمن والمشتري نقص من الثمن فكلاهما مظلوم بأخذ الكلفة (١) .

فهذه الوظائف التي يعنى بها الضرائب غير الشرعية ظلم لا ينفى فرضها لترتب اضرار عليها وهذا فيه اشارة الى عدة اضرار منها لجوء المحتكر (المنتج المنفرد) الى الخروج من السوق أو رفع السعر أو اخفاء السلع بغية فلاحها كل ذلك بسبب الظلم الذي وقع عليه وهو ما يتفاداه الاسلام ويمالجه بالتفاهم والشورى من أهل الخبرة والصناعة حتى يرضوا كما ذكرنا سابقاً .

(١) انظر مجموع فتاوى ابن تيمية مرجع سابق ج ٢٩ ص ٢٥٢ وما بعد . . .

(٢) - الضريبة على الوحدة المنتجة (١) :

وهذا الأسلوب يعنى فرض مبلغ محدد عن كل وحدة من السلع أو الخدمات المنتجة المبيعة فتزداد هذه الضريبة بزيادة الانتاج بعكس السابقة التى تتناقص بزيادة الانتاج .

ولكن هذه الضريبة يستطيع المحتكر أن يتحمل عبئها على المستهلك وهذا يعنى ارتفاع منحنى النفقة الحدية وكذلك منحنى النفقة المتوسطة فيحدث توازن جديد ثقل فيه الكميات المنتجة ويرفع فيه السعر وهكذا كلما زاد فرض الضريبة على الوحدة .

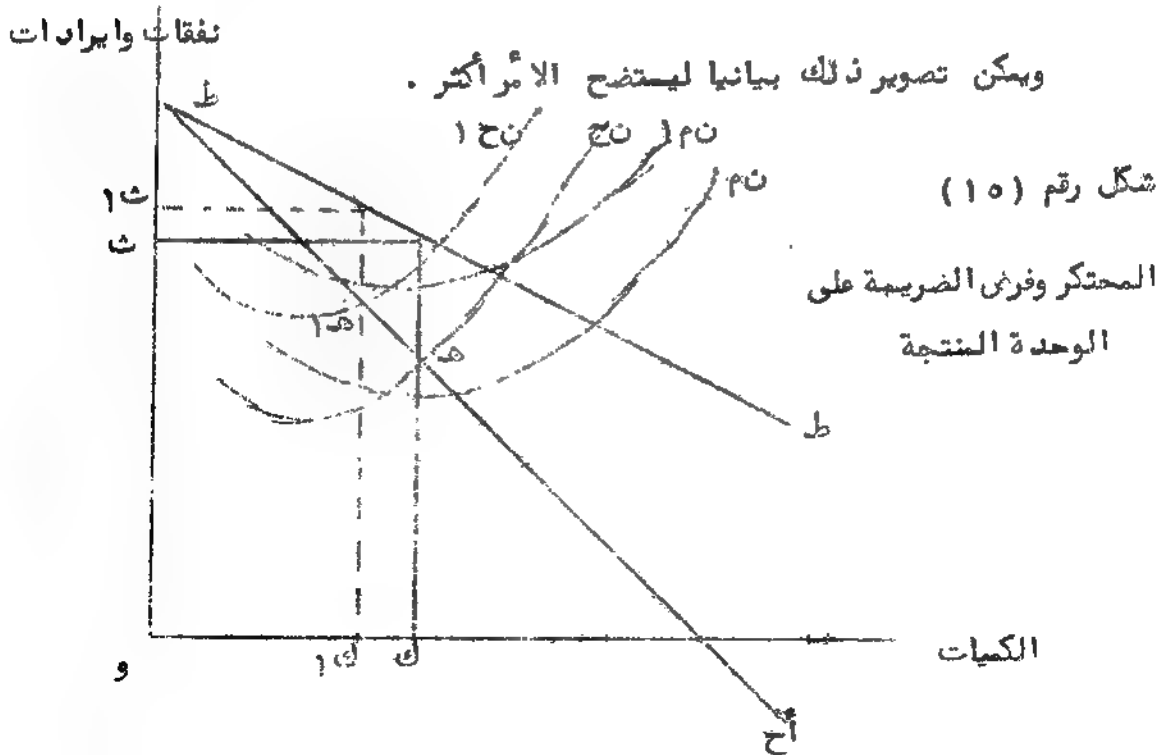
ولذلك فهذا النوع يعود بأضرارها :

(أ) نقص الكمية المنتجة ونقل عبء الضريبة على المستهلك .

(ب) استغلال غير كفء للموارد .

(ج) استمرارية النقص وسوء الاستغلال كلما زادت الضريبة ومن ثم ترتفع الاسعار

تبعا لذلك .



(١) انظر بتفصيل أكثر لهذه الضريبة كلا من سلطان أبو علي ص ٢٧٦ وأحمد جامع ج ١ ص ٧٦٢ وحسين عمر ص ٤٤٨ وما بينهما مراجع سابقة .

دلالة الرموز : أ ح = الأيراد الحدى ن م = النفقة المتوسطة

ط ط = منحتى الطلب الذى يواجهه المحتكر ،

في الشكل السابق قبل أن تفرض الدولة ضريبة على الوحدة المنتجة كان المحتكر يعظم ربحه بانتاج الكمية التى يتساوى عندها إيراده الحدى مع نفقته الحدية (أ ح) مع (ن ح) وتساوى هذه الكمية (و ك) ويبقى بها بالسعر (و ث) ولكن بعد أن فرضت الحكومة هذه الضريبة زادت نفقات المحتكر الحدية والمتوسطة فأصبحت تتمثل في الشكل البياني (ن ح ١) و (ن م ١) لتكون توازنا جديدا في النقطة (هـ ١) فيكون أقصى كمية يستطيع انتاجها المحتكر هي (و ك ١) وهي أقل من الكمية الأولى ومن ثم يرتفع السعر الى (و ث ١) وهو أعلى من السعر الأول فأضرت بالناس بالانتاج ولم تؤثر على المحتكر فهو ما زال يحقق ربحا غير عادى فتضاير الدولة الى اجبار المحتكر على تخفيض السعر وهذا يؤدى الى سوء الحالة ان لا يمكن أن يستمر المحتكر في انتاج كمية لا تحقق له توازنه فيتمرد على السلطة بحجة عجز آلاته الانتاجية أو غير ذلك من الحيل وقد يخرج من السوق اذا ضغطت عليه السلطة فتزداد الحالة سوءا وتظهر السوق السوداء وحالات التضخم .

وعليه فهذا الأسلوب لا يحقق أى هدف للسلطة وأحسن أسلوب يمكن أن يحقق أهدافا اقتصادية هو الأسلوب السابق اذا لوحظ فرض السعر المعقول وبالرغم من ذلك فان المحتكر يستطيع أن يتحايل على دفع الضريبة الثابتة أو الضريبة على الوحدة الا في حالة الرقابة المستمرة وهذا يكلف الدولة موارد بشرية ومالية مع عدم تحقق الأهداف المطلوبة في كثير من الأحيان .

وبخلاصة القول أن معالجة القوى الاحتكارية بالأساليب الوضعية لم يوصل الى الأهداف المنشودة له فأسلوب تحويل المشروعات الى يد الدولة أدى الى نزع الحوافز الفردية الذى يصادى الفطرة البشرية مع ما فيه من ظلم للأفراد وهذا يجعلهم يتمردون أكثر على السلطة .

واسلوب سن التشريعات فقد رأينا القدرة على التحايل واللجوء إلى
الاتفاقات الضمنية مع حاجته إلى الوقت الكافي لإثبات المخالفة وهذا ما يفوت
الهدف المطلوب له فهو أي المحتكر إما أن يترك ليمارس غلبة الانتساج
حتى يصدر الحكم أو يوقف وفي هذا تعميل وفي الأول استغلال للناس
وأما اسلوب التركيز فيمكن علاج الاحتكار^{به} إذا كان للدولة الموارد
الكافية لذلك فتزيد عدد المشروعات ليزداد التنافس أو يمكن أن تنافس الدولة
بدخولها معهم بائعة بأسعار أقل تضلهم إلى تخفيض السعر وقد كان
يفعله بعض خلفاء المسلمين كما ذكر ذلك الأبى المالكي بقوله (كان
إذا غلا السعر ترقى الخليفة ببغداد بالمسلمين فأمر بفتح مخازنه وأن
يساع بأقل مما يبيع الناس حتى يرجع الناس عن غلوهم في الثمان ثم يساع
مرة أخرى أن يساع بأقل من ذلك حتى يرجع السعر إلى أوله أو القدر الذي
يصلح بالناس حتى يغلب الجالبين والمحتكرين بهذا الفعل وكان ذلك من
حسن نظره) (١) .

واسلوب فرض الضرائب قد رأينا قريبا أنه لا يحقق أهدافه إلا إذا
كان سمرا معتدلا وفي هذا لا يسلم من الشغرات كما مر (٢) : وقد رأينا كيف
عالج الاسلام ذلك فهو لا يفرض ضريبة غير الزكاة إلا للضرورة القصوى ولا
يحدد سمرا إلا بعد مشاورة الباعة أنفسهم (٣) .

(١) انظر الاحتكار مرجع سابق ص ١٨٥ وانظر موسوعة جمال عبدالناصر في
الفقه الاسلامي ج ٣ ص ١٦٨ نقلا عن شرح مسلم للأبى المالكي ج ٤ ص ٣٠٤
(٢) انظر الفقرة الخاصة بالتنظيم المباشر للاحتكار ص ٦٦ من الرسالة^{هذه}
(٣) راجع الفقرة الخاصة بالتنظيم غير المباشر ص ٧٠ من الرسالة^{هذه} .

الخلاصة

ونختتم رسالتنا هذه بتوضيح أهم ما توصل اليه من نتائج

ذات مغزى هام : من هذه النتائج :

١ - اتضح لنا (أنه في غيبة المنافسة النامة لا توجد الا حائسة

السوق الاحتكارية سواء كان فرديا أو ثنائيا أو متعددا فان كفاءة تخصيص الموارد

لا يمكن الوصول اليها (١) وما ذلك الا لأن المنافسة النامة التي وضع الاقتصاديون

فروضها - من كثرة للبائعين والمشتريين وتماثل وتجانس السلع والخدمات وحرية

للدخول والخروج من وإلى الصناعة ومن علم تام بمعرفة أحوال السوق والسلعة -

لا تجد صورتها الواقعية العملية الا في مجالات ضيقة كجمال بعض

السلع الزراعية وقد اعترف الاقتصاديون بعدم واقعية هذه السوق وأنهم

مجرد خيال هدفها التقريب النظري فقط لا الواقع العملي وقد اثبتنا بدلا

لها في الاقتصاد الاسلامي وأن هذا البديل واقعي عملي يتلخص في منافسة

اسلامية ذات أسس ممتولة ومضمونة هي :

أ - ضمان العدد الكافي الذي يقوم بعملية الانتاج والا اثم المجتمع

كله وهذا الشرط بديل لشرط الكثرة وله ضمان ليجعله اكثر واقعية ان للمهاكم

أن يمسر العدد الذي يقوم بذلك (٢) .

ب - توفر العلم النام بكل ما يخص السلعة من قدرها وصفاتها وتسليمها

وانا اتضح ما يخل به للمشتري الخيار وفي حالة البيع المجهول يبطل العقد .

ج - في حالة وجود تماثل وتجانس بين السلع لا يحق للبائع أن يخفي

المشتري - كأن يبيع له سلعة مماثلة لسلعة أخرى في السوق بمسرا أعلى من تلك

وكان ذلك ما يعد غنا فله الخيار اما بامضاء البيع أو أخذ الثمن من البائع .

(١) انظر محمد علي اللبشي ولطفي لويص ص ٤٦ من كتاب اصول الاقتصاد الرياضي
دار الجامعات المصرية طبعة ١٩٧٩ م

(٢) انظر الباب التمهيدي الفصل الأول ص ٢٨ من الرسالة .

د - ضمان توفر العرية ضمانا كاملا الا في حالة الاضرار بالخير ولا يحق للحاكم او اصحاب الصنعة منع اي فرد من الدخول او الخروج في الصناعة الا عند الضرر .

فالمنافسة الاسلامية ذات أسس وقواعد واقعية تعرض السلطة على تحقيقها بمدة ضمانات باعتبار أنها هي الصورة التي تحقق مصلحة المجتمع .

٢ - اتضح لنا ان تعريف الاقتصاديين للوضعيين للاحتكار يعد تعريفا قاصرا لا يفي بالغرض ولا يستطيع الفرد ان يحكم على تصرف ما بأنه تصرف احتكاري على ضوء تعريفهم لأنهم عرفوه بقولهم (هو انفراد شخص أو هيئة بالانتاج سلطة او خدمة) وهذا في أقصى درجاته وهو ما يعرف باحتكار البيع أو الاحتكار البحت وهو يندرفي الحياة العملية على حد تعبيرهم . وعليه فان الباحث بما توصل اليه من تعريف شرعي لا يقر بهذا التعريف ويؤيد التعريف الشرعي المضبط بمصلحة فالاحتكار الشرعي هو (حبس السلعة او الخدمة عن الناس وهم في حاجة اليها بقصد اغلائها أو تربص ذلك لاحاق الضيق والضرر بالناس) ومعنى هذا انه قد ينفرد شخص بالانتاج ولكن لا يحدث منه حبس بالمعنى المذكور فلا يمكن أن نحكم عليه بأنه محتكر كيف وقد يحبس أحيانا سلعا الناس في غير حاجة لها ثم اذا احتاجوا اليها أخرجها وفي هذا مصلحة للناس فالانفراد لا يعد احتكارا الا اذا أدى الى الضرر وهنا قد يدخل ضمن التعريف فالمنع لمدة الضرر وليس للانفراد .

وهذا يقودنا الى أن تعريف الاحتكار في الشريعة الاسلامية يؤدى الى مصلحة بالاقتصاد العام ان يسمح بالفرد أو الافراد أن يمارسوا عطية الانتاج دون خوف من سلطة أو شعب لانهم لم يفعلوا ما يقتضى الخوف . وأما الاحتكار بالمعنى الوضعي فلا شك أن المنتج دائما يتوقع أن يوضع تحت الرقابة القانونية والادارية لأنه يعد محتكرا حتى ولو لم يضر هذا من حيث التعريف ، كما

أن المحتكرين هنا يمكن أن يضمنوا أى فرد يدخل معهم في الصناعة يحكمس النوع الاول فلواتفرد شخص او اكثر لا يحق لهم منع غيرهم ومن ثم يحدث التنافس بينهم في الانتاج بدون غيره من أساليب يقصد منها الضرر فتعسم المصلحة و ينزل السعر بل لو عجز الأفراد الذين يعطون في مجال الانتاج عن انتاج ما يكفي الناس أمر الحاكم بزيادتهم ليضمن الكفاية الانتاجية .

٣ - اتضح لنا أن الأسواق القائمة فعلا اغلبها اسواق احتكارية وعلى وجه التحديد فالأسواق الحالية (هي اسواق القلة أو سوق المنافسة الاحتكارية) وأنها تضمن لتضييق العدد المنتج ليزداد الاحتكارية (ولذا خرج في الفترة ما بين (١٩٤٦ - ١٩٦٥) من دائرة المصل والانتاج (٢٢٠) الف مشروع صناعي وتجاري في الولايات المتحدة وحدها . وهذا نيه السلطات لخطورة فلبأت المشاريع الكبيرة الى طريقة ذات نتائج أخبت حيث تترك المشاريع الصغيرة تعمل لكن تحت سيطرة المؤسسات الكبيرة اقتصاديا وسياسيا واخضاعها لشروطهم بدلا من ابتلاعها (١) . ولا يخفى أن الاحتكار كلما اوداد قوة عاد بنتائج أكثر ضررا من تحكم في الانتاج ورفع للأسعار وغير ذلك (٢) .

٤ - ومع ما يحدثه الاحتكار من آثار فان الدول عجزت من مهارته يسجل ذلك احد كتب الغرب أنفسهم بقوله (وعلى هذا فلم يكن هناك ما يحول بين الدولة ومهاجمة الاحتكارات في السنين الحاضرة فحسب بل وما يستدعي مساعدتها في أحوال كثيرة بسبب الاغتيال البنائي في صح الاقتصاد وبسبب ضغط الكساد العام . لقد كانت الدولة في حاجة الى تشجيع النشاط الصناعي بالعمل على زيادة الأرباح التي تغلبها العطيات الانتاجية ولهذا أغضت عينها عن زيادة الربح

(١) انظر عارف دليله مرجع سابق الصفحات ١٢٦ - ١٣٠
(٢) انظر الباب التمهيدى الفصل الثاني في اشار الاحتكار ص ٢٢ من الرسالة

ومن استغلال الاحتكارات طلبا لبحث أسباب النشاط . لقد تجاهلت الحالة العامة خدمة لحالة خاصة (١) . بل ان الدول ذهبت الى اكثر من هذا فقد ماركت في الاحتكارات (لقد ظهرت اتفاقات جديدة بين الاحتكارات الدولية شارك فيها الحكومات نفسها ومثال ذلك الاتفاق الفرنسي - البريطاني حول برنامج انتاج طائرات (الكونكورد) فقد طلبت الشركات الفرنسية والبريطانية من الدولة مساعدتها في منافسة الاحتكارات الأمريكية فصعدت فرنسا وانجلترا اتفاقا عام ١٩٦٢م لذلك (٢)

وقد سنت الدول التشريعات لاقامة الاتفاقات بين المشروعات كما فعلت ألمانيا فأصدرت قانونا عام ١٩٢٣م يشجع على الاتفاق بل ومحكمة لتنفيذ ذلك (٣) . وازداد الحال سوءا عندما اتجهت بعض الدول باحتكار جميع وسائل الانتاج مما أدى الى قتل روح المنافسة والخوفز وعاد ذلك بأضرار بليغة على الانتاج اعترف بذلك زعماء بعض الدول نفسها (٤) .

هـ - اذا عجزت الدول عن محاربة الاحتكار بل ساعدت المحتكرين واشتركت معهم ، فان الاسلام مثلا في دولته قد منع منعا حاسما اي لون من ألوان الاحتكار اذا اتضح ضرره على الناس وقد سبقنا الأدلة على ذلك . ولم يقف الاسلام في معالجته للاحتكار عند الأدلة والتي قد لا يرموى بها كل الناس الا أولئك الذين يفتقون عند حدود الله ورسوله وهم صفوة ولهذا فقد عيّن الرسول صلى الله عليه وسلم واليا على السوق بعد فتح مكة هو سميد بن سميد بن العاص وكذلك كان الخلفاء يتولون السوق أو يولون غيرهم فقد ولى عمر أم الشقاء الانصارية على السوق فيما يخص معاملات النساء وولى السائب بن يزيد وعبدالله

(١) انظر ج . د . هـ كول ترجمة مصطفى فايد مرجع سابق ص ١٧١
(٢) انظر عارف دليله مرجع سابق ص ١٣٣
(٣) انظر احمد جامع ص ١٤٩ مرجع سابق
(٤) انظر الباب الثالث الفصل السابع الاحتكار الحكومي . في هذه الرسالة

ابن عتبة بن مسعود سوق المدينة ليراقبوا التعامل بين المتبايعين وغيره من أمور السوق . وهذا ما يسمى بالمحتسب وعليه مراقبة السوق والنهي عن كل بيع غير صحيح والنظر في التسعير الذي يؤدي الى أحسن النتائج و تشجيع الاستيراد وهو ما يعرف بالجلب وضمن لهم الاسلام حرية البيع دون خوف من المحتكرين وفي الجملة فقد عالج الاسلام الاحتكار بعدة سبل منها :

- (أ) - منع الاحتكار بتحريمه
- (ب) - السماح بالجلب والركبان وهم المستوردون ليكثر العرض وينخفض السعر ويضطر المحتكر الى البيع .
- (ج) - القول بالتسعير والزام البائعين به في حالة قصد الضرر بالناس ليسد باب الاستغلال .
- (د) - منع أى وسائط تؤدي الى غلاء السعر كالسمرة وغيرها .
- (هـ) - منع أى تلقى يشتم منه أن يؤدي الى احتكار أو تخزين للسلع لتباع بالتدريج بغية التحكم في السعر .
- (و) - اتباع سياسة مشاركة الدولة للمنتجين والبائعين كمنافس لهم اذا ظهر منهم ضرر بالناس ، فتدخل الدولة أحيانا بائعة أو منتجة حفاظا لتوازن السوق فقد كان الخليفة اذا غلا السعر توفق بالمسلمين فأمر بفتح مخازنه وأن يباع بأقل من ذلك حتى يرجع السعر الى أوله أو القدر الذي يصلح بالناس حتى يخلب الجاهلين والمحتكرين بهذا الفعل وكان ذلك من حسن نظره .
- (ز) - ضمان الحد الكافي في الانتاج وفي هذا سد لباب الاحتكار لأن معنى ذلك أن يكون الانتاج بقدر حاجة الناس فلا ينشأ عجز في المرض الا عرضا وسرعا ما يحالج عن طريق معرفته من قبل المحتسب الذي يراقب ذلك لأن مهمته الحفاظ على استقرار السوق .

٦ - اتضح للباحث أنه إذا أراد المسلمون محاربة القوى الاحتكارية القائمة فعلا فلا بد من تسخير المال الاسلامي بقدر يفي بالغرض خاصة وأن طبيعة الشركات قائم على الحرب السعرية واخراج الخصم من السوق اذا ظهرت منه القدرة على المنافسة وما يمانا من الباحث بأن المنافسة الاسلامية لا بد أن تسود فيحتاج الأمر الى مواجهة - وليس بالأمر السهل - لتجبر القوى الاحتكارية على تغيير أسلوبها ولا يكون ذلك الا اذا وصلت القدرة والكفاءة الاسلامية الى درجة الجودة التي تؤهلها لقيادة السوق السعرية وفي البداية سيتركب المنتجون الاسلاميون خسائر نتيجة الحرب التي تشن عليهم لكن بالصبر ستكون الخلية لهم وعندئذ يتحسن الانتاج والاسعار بفضل الأسس والتعاليم الاسلامية .

٧ - اتضح للباحث أن كثيرا من الاصطلاحات الاقتصادية الحديثة قد سبق بها فقهاؤنا هو "لا" ومن الممكن أن يكونوا قد سرتوها . من ذلك قانون الاقتصاد المشهور وهو قانون العرض والطلب عبر عنه ابن تيمية وهو سابق لهم بقوله : (فإذا كان الناس يبيعون سلعتهم على الوجه المصروف من غير ظلم منهم - وهذا قريب من مفهوم المنافسة الكاملة - وقد ارتفع السعر (اما لقلّة الشئ) يهرب عن العرض (واما لكثرة الخلق) يهرب عن الطلب . فهذا الى الله . أي فلا دخل للعاكم فيه حتى يسمرا لأنه تقابل طبيعي بين العرض والطلب دون تدخل من أحد .

كذلك قد عرف المسلمون اصطلاح السوق السوداء فقد عبر عنها ابن تيمية بقوله (وإذا سمر عليهم الحاكم من غير رضى بما لا ربح فيه لهم أدى ذلك الى فساد الاسعار واغفاء القوات - وهو معنى السوق السوداء .

كذلك فقد شملت عبارات الفقهاء اصطلاحات مثل تصبيرهم بالجلب
الذى يعنى (الاستيراد) بل هذا أعم لأنه يطلق على المستورد الذى
يأتى بالبنائة من خارج البلد وعلى الذى يأتى بها من داخل البلد .
وقد عرف الاسلام سياسة دخول الدولة باثثة ومشتريه الذى يعد الآن
من اكثر السياسات معالجة للاختلالات والاضطرابات فقد ذكرنا أن الخليفة كان
يعالج المحتكرين بفتح مخازنه فيبيع بيسر أقل وهكذا حتى يرجع السعر
الى طبيعته .
وهذه النتيجة تعيد للمسلمين الثقة في دينهم وأنه لم يفاد رصفيرة
ولا كبرة الا أحصاها وبذلك قد يرجعوا وينفضوا عنهم ثوب التهمية .
وبعد فهذا ما وفقنى الله اليه فان احسنت فله الشكر والمنة وان
أسأت فمن نفسى وكلى أمل في أن أوفق لوضع لبنة من هذا الصرح الذى بدأ
يشق طريقه وآشر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

- ٢٠ - الاقتصاد الاسلامي (بحوث مختارة من المؤتمرات الاولى العالمي للاقتصاد الاسلامي) مركز جامعة الملك عبد العزيز بجدة لبحوث الاقتصاد الاسلامي .
- ٢١ - الاقتصاد الاسلامي مفاهيم ومبررات / محمد احمد صقر ، دار النهضة العربية القاهرة الطبعة الاولى ١٩٧٨ م .
- ٢٢ - الاقتصاد الاسلامي والفكر المعاصر (نظرية التوزيع) رفعت العوضي / الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية ١٩٧٤ م .
- ٢٣ - الامر والنهي عند الاصوليين ، لا احمد يونس سكر . دار الطباعة المحمدية القاهرة ١٩٧٧ م .
- ٢٤ - الامم . محمد بن ادريس الشافعي - المطبعة الاميرية ببغداد .
- ٢٥ - الاموال ، لا ابي عبد القاسم بن سلام تحقيق وتعليق الهراس ، دار الفكر القاهرة ومكتبة الكليات الازهرية القاهرة ١٩٧٥ م .
- ٢٦ - الانصاف في مسائل الخلاف ، علاء الدين ابي الحسن علي بن سليمان المرادوي ، الطبعة الاولى ١٩٥٦ م .
- ٢٧ - البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الامصار ، احمد بن يحيى ابن المرتضى ، مؤسسة الرسالة بيروت الطبعة الاولى ١٩٤٧ م والثانية ١٩٧٥ م .
- ٢٨ - بدائع السلك في طبائع الملك ، لا ابي عبد الله بن الا زرق المالكي تحقيق وتعليق علي سامي ، وزارة الثقافة والفنون بالمراق .
- ٢٩ - بدائع الصنائع ، علاء الدين ابو بكر بن مسعود الكاساني ، دار الكتاب العربي بيروت الطبعة الاولى والثانية .
- ٣٠ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، محمد بن احمد بن رشد القرطبي ، مصطفى باهي الحلبي واولاده مصر الطبعة الثالثة ١٩٦٠ م .
- ٣١ - بذل المجهود في حل ابي داود ، دار الكتب العلمية بيروت .
- ٣٢ - البطالة ووسائل التوظيف الكامل / د . هـ . كول ترجمة مصطفى كمال فايد ، دار الفكر العربي بيروت .
- ٣٣ - بناء الاقتصاد في الاسلام ، زيدان ابو المكارم . دار الجهاد مصر ١٩٥٩ م .
- ٣٤ - تبين الحقائق ، لفخر الدين عثمان بن علي الزيلعي ، دار المعارف بيروت .
- ٣٥ - التجارة في الاسلام ، عبد السميع المصري ، مكتبة الانجلو المصرية القاهرة ١٩٧٥ م .
- ٣٦ - تحديد معايير الكفاية الانتاجية في المجتمع الاشتراكي ، محمد ابراهيم الدسوقي ، المعهد القومي للإدارة العليا القاهرة .
- ٣٧ - تحفة الاحوذى بشرح الترمذی ، محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم الباركفوري ، دار الكتاب العربي بيروت .

- ٣٨ - التحليل الاقتصادي / لمارشال رومنسون وآخرون ترجمة ماهر نسيم /
دار المعارف بمصر .
- ٣٩ - التخطيط الاقتصادي دراسة نظرية وتطبيقية / على لطفى / مكتبة عين
شمس القاهرة .
- ٤٠ - التخطيط للدعوة الإسلامية ، على محمد جريشة / نشر رابطة العالم
الإسلامي ١٤٠١ هـ .
- ٤١ - تدريب الراوى في شرح تقريب النواوى / جلال الدين عبدالرحمن
السيوطى / تحقيق ومراجعة عبد الوهاب عبداللطيف - المكتبة العلمية
بالمدينة المنورة الطبعة الثانية ١٣٩٢ هـ .
- ٤٢ - الترغيب والترهيب / الحافظ السندرى تحقيق محمد محي الدين
عبدالحميد / دار الفكر بيروت الطبعة الثانية ١٩٧٣ م
- ٤٣ - التضخم المالي والتخلف الاقتصادي / عادل عبدالمنهدى : معهد
الانماء العربي بيروت الطبعة الاولى ١٩٧٨ م
- ٤٤ - تحليل الاحكام / محمد مصطفى شلبي / طبعة الأزهر ١٣٦٦ هـ
- ٤٥ - تفسير ابن كثير / عماد الدين أبي الفداء اسماعيل بن كثير الدمشقي /
دار الفكر العربي الطبعة الاولى ١٩٦٦ م والثانية ١٩٧٠ م .
- ٤٦ - التكافل الاجتماعي في الاسلام / محمد ابو زهرة / طبع القاهرة ١٩٦٤ م
- ٤٧ - التنمية والتخطيط الاقتصادي / على لطفى ومسييس أسعد / مكتبة
عين شمس القاهرة ١٩٧٩ م .
- ٤٨ - التكليف والتسمير في الفقه الاسلامي ، محمد كمال عطية / دار النشر
للجامعات المصرية القاهرة ١٩٧٧ م .
- ٤٩ - التوجيه التشريعي في الاسلام / مجموعة من العلماء / مجمع البحوث
الإسلامية ١٩٧١ م .
- ٥٠ - التيسير في احكام التسمير ، أحمد سميد المجيلدى تقديم موسى
لقبال / الشركة الوطنية للنشر الجزائر .
- ٥١ - الثروة في ظل الاسلام / البهي الخولى ، دار الاعتصام الطبعة الثالثة
١٩٧٨ م .
- ٥٢ - الجامع لاحكام القرآن / لآبى عبدالله محمد بن احمد القرطبي /
دار الكتب العربي القاهرة ١٩٦٧ .
- ٥٣ - الجرح والتعديل لآبى محمد عبدالرحمن بن ابي حاتم الرازى ، دائرة
المعارف العثمانية حيدرآباد ، الطبعة الاولى ١٩٥٣ م .
- ٥٤ - الجهاز المصرفي للاقتصاد المخطط هيكله ودوره / صادق مدحت /
دار الجامعات المصرية ١٩٧٧ .

- ٥٥ - حاشية ابن عابد بن محمد أمين الشهير بابن عابد بن مصطفى الباهي الحلبي وأولاده بمصر الطبعة الثانية ١٩٦٦ م .
- ٥٦ - حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للمحمد عرفة مصطفى الباهي الحلبي وأولاده بمصر .
- ٥٧ - الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي / نشأتها وتطورها / موسى لقبال / الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجواهر ، الطبعة الاولى ١٩٧١ م
- ٥٨ - الحسبة والمحتسب / نقولا زيادة / المطبعة الكاثوليكية بيروت .
- ٥٩ - حصول المأمول من علم الأصول / محمد صديق حسن خان / المكتبة التجارية مصر ١٣٥٧ هـ .
- ٦٠ - الحسبة ومسئولية الحكومة الاسلامية / احمد بن عبد الحليم ثقي الدين ابن تيمية تحقيق صلاح عزام / مطبوعات الشعب الطبعة الاولى ١٩٧٦ م .
- ٦١ - حقوق الانسان وحرياته الأساسية في النظام الاسلامي والنظم المعاصرة عبد الوهاب عبدالعزيز الشيشاني / مطابع الجمعية العلمية الملكية الطبعة الاولى ١٩٨٠ م .
- ٦٢ - حقيقة الشيوعية / امين شاكر سعيد الصريان على آدم / دار المعارف بمصر .
- ٦٣ - الخراج / يحيى بن آدم (أبي زكريا) المكتبة السلفية القاهرة ١٩٤٧ م .
- ٦٤ - الخراج / لعقوب بن ابراهيم / المطبعة السلفية ومكتبتها القاهرة الطبعة الخاصة ١٤٣٩ هـ .
- ٦٥ - الخرشى على مختصر خليل / أبي عبدالله محمد الخرشى / دار صادر بيروت .
- ٦٦ - دراسات في الاقتصاد السياسي / يوسف محمد رضا المكتبة المصرية صيدا بيروت .
- ٦٧ - دراسة في نظرية الاسواق / أحمد رشاد موسى / معهد البحوث والدراسات المصرية ١٩٧١ م .
- ٦٨ - دعائم الاسلام / لا مبي حنيفة النعمان بن محمد بن منصور التميمي / تحقيق آصف بن علي / دار المعارف بمصر الطبعة الثالثة ١٩٦٩ م
- ٦٩ - الدولة القانونية والنظام السياسي الاسلامي / منير حميد البياتي
- ٧٠ - الديمقراطية والشيوعية / ولیم انتشتين ترجمة وديع سعيد / دار الكرنك القاهرة ١٩٦٥ م .
- ٧١ - رأس المال الاحتكاري / بول وباران ترجمة حسين فهمي / الهيئة المصرية العامة القاهرة ١٩٧١ م .
- ٧٢ - روضة الطالبين / لا مبي زكريا يحيى بن شرف النووي / طبع المكتب الاسلامي .
- ٧٣ - سبل السلام شرح بلوغ المرام / محمد بن اسماعيل الصنعاني / المكتبة التجارية الكبرى بمصر .

- ٧٤ - ستن ابن ماجه، لأبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه،
عيسى بابي الحلبي وشركاه .
- ٧٥ - ستن ابي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، مصطفى البابي
الحلبي وأولاده بمصر الطبعة الاولى ١٩٥٢ م .
- ٧٦ - ستن النسائي، لأبي عبد الرحمن احمد بن شعيب النسائي،
مصطفى . بابي الحلبي وأولاده بمصر الطبعة الاولى ١٩٦٤ م
- ٧٧ - السنن الكبرى، لأبي بكر احمد بن الحسين البيهقي، دار صادر
وبيروت الطبعة الاولى .
- ٧٨ ✓ - السياسات الاقتصادية في الاسلام، محمد عبد المنعم عفر، الاتحاد
الدولي للبنوك الاسلامية ١٩٨٠ م .
- ٧٩ ✓ - السيرة النبوية لابن هشام تحقيق وضبط وشرح مصطفى السقا
ابراهيم الابيارى وعد الحفيظ شلبي، مصطفى البابي الحلبي الطبعة
الثانية ١٩٥٥ م .
- ٨٠ - شرح ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عقيل، دار الاتحاد المصري
للطباعة ١٩٦٧ م .
- ٨١ ✓ - شرح فتح القدير، لكمال الدين محمد بن عبد الواحد، احياء التراث
المصري بيروت .
- ٨٢ - الشرح الكبير للدردير، احمد بن محمد المدوي الشهير بالدردير،
مصطفى بابي الحلبي .
- ٨٣ - الشيوعية بعد خمسين عاما من التجربة، سعيد العالم، دار الكتاب
الجديد بيروت .
- ٨٤ - صحيح مسلم بشرح النووي، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي،
الطبعة المصرية ومكتبتها ١٣٤٩ هـ .
- ٨٥ - الصنم الذي هوى، آرثر كستلر وآخرون ترجمة فؤاد حمودة، منشورات
المكتب الاسلامي دمشق .
- ٨٦ - الطبقة الجديدة ميلوفان دجيلاس ترجمة قدرى قلنجي، دار
الكاتب العربي بيروت .
- ٨٧ - الطرق الحكمية في السياسة الشرعية لأبي عبدالله محمد ابن ابي بكر
المعروف بابن قيم الجوزية تقديم محمد محي الدين عبدالحميد راجعه
وصححه احمد عبد الحلیم العسكري، المؤسسة المصرية للطباعة والنشر
القاهرة ١٩٦١ م .
- ٨٨ - غارضة الأخوانى بشرح الترمذی، لأبي بكر بن العربي المالكي،
دار العلم للجميع سوريا .

- ٨٩ - العدل الاقتصادي / زيدان ابوالمكارم / مطبعة السنة المحمدية
القاهرة ١٣٩٤ هـ .
- ٩٠ - علم الاقتصاد / سعد ماهر / دار المعارف بمصر ١٩٦٧ م .
- ٩١ - علم الاقتصاد الحديث / آثر والفرد وواطسون ترجمة برهان الدجاني
طبع بيروت الجزء الاول ١٩٦٠ م
- ٩٢ - عنفة القارى شرح صحيح البخارى / بدر الدين أبى محمد محمود
أبن أحمد العيني / الناشر محمد امين بيروت
- ٩٣ - عون المعبود شرح سنن أبى داود / لأبى الطيب شمس الحق العظيم
ابادى / المطبعة العربية بيروت ١٣٩٩ هـ .
- ٩٤ - فتح البارى شرح صحيح البخارى / أحمد بن على بن حجر المسقلاني
رقم أبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي قام بإخراجه محب الدين
الخطيب / المطبعة السلفية ومكتبتها بالربوطة .
- ٩٥ - فقه السنة / السيد سابق مكتبة الاداب ومطبعتها بالحمام / النسخة
الجزء الاول أجزاء .
- ٩٦ - فتح القدير الجامع بين فنى الرواية والدراية من علم التفسير ،
محمد بن على الشوكاني ، مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر الطبعة
الثانية ١٩٦٤ م .
- ٩٧ - فقه الزكاة / يوسف القرضاوى الجزء الثاني مؤسسة الرسالة بيروت .
- ٩٨ - الفقه على المذاهب الاربعية ، وزارة الاوقاف بمصر الادارة العامة
للدعوة الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية القاهرة ١٩٦٢ م
- ٩٩ - القاموس المحيط / مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز ابادى ، طبع
دار الجيل بيروت .
- ١٠٠ - قوانين الاحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية ، ابن جزى الفرناطي
المالكي ، دار العلم للملايين بيروت ١٩٧٤ م .
- ١٠١ - كشف القناع على متن الاقتاع / منصور بن يونس بن ادريس البهوتي
راجعه وعلق عليه هلال مصلحى / مكتبة التصريح الحديثة بالرياض .
- ١٠٢ - كشف الخفاء / ومزيل الالباس / لاسماعيل بن محمد المجلوني / مكتبة
التراث حلب .
- ١٠٣ - الكوكب المنير / لمحمد بن احمد المعروف بابن النجار / دار الفكر
دمشق ١٩٨٠ م .
- ١٠٤ - لسان العرب / لأبى الفضل جمال محمد بن مكرم بن منظور / دار صادر
ودار بيروت ١٩٦٨ م .

- ١٠٥ - اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان، وضع محمد فؤاد عبد الباقي، عيسى بابي الحلبي القاهرة .
- ١٠٦ ✓ - مبادئ الاقتصاد، محمد هشام، دار العلم الكويت ١٩٧٧م .
- ١٠٧ - مبادئ الاقتصاد (الجزء الثاني النظام الاقتصادي التنافسي) محسون بهجت جلال دار الكتاب اللبناني بيروت ١٩٧٣م .
- ١٠٨ - مبادئ الاقتصاد (الجزء الثالث النظام الاقتصادي المختلط) الاحتكار وتدخل الدولة، لمحسون بهجت جلال الطبعة الثانية ١٩٧٤م .
- ١٠٩ - مبادئ الاقتصاد التجميعي، محمد سلطان أبو علي، مصر الجديدة الطبعة الاولى ١٩٧٩م .
- ١١٠ - مبادئ الاقتصاد الجزئي، محمد عبد المنعم عفر وعلى حافظ منصور دار المجمع العلمي بجددة ١٩٧٩م .
- ١١١ - المبادئ الاولى في النظرية الاقتصادية، حمدية زهران، مكتبة عين شمس القاهرة ١٩٧٥م .
- ١١٢ - متن صحيح البخاري بحاشية السندی، شركة تبهان اندونيسيا تجليد دار الفكر بيروت .
- ١٢ - فكر - متن صحيح مسلم، لأبي الحسن/ بن الحاج دار الفكر دمشق ١٩٨٠م .
- ١١٣ - متن عمدة الاحكام، لأبي محمد عبد الفتى بن عبد الواحد الحنبلي، مؤسسة مكة توزيع جامعة المدينة ١٣٩٥هـ .
- ١١٤ - المجموع شرح المذهب، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، المكتبة السلفية المدينة المنورة .
- ١١٥ - مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية، دار العربية لبنان بيروت تصوير الطبعة الاولى ١٣٩٨هـ .
- ١١٦ - محاضرات في الاشتراكية، لمصطفى كامل، احمد رشاد موسى وعبد الحميد الغزالي، دار النشر للجامعات المصرية ١٩٧٠م .
- ١١٧ - المحلى، لأبي محمد على بن احمد بن سعيد بن حزم الظاهري، المكتب التجاري بيروت .
- ١١٨ - المدخل الى نظرية الالتزام في الفقه الاسلامي، مصطفى الزرقا دار الفكر بيروت الطبعة التاسعة ١٩٦٧-١٩٦٨م .
- ١١٩ - المدونة الكبرى، مالك بن انس صاحب المذهب المالكي، مطبعة السعادة بمصر الطبعة الاولى ١٣٢٣هـ .
- ١٢٠ - مثل كل التطبيق الاشتراكي وتجربة الخطة الخمسية الاولى، على صبرى الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة .

- ١٢١ - المصباح المنير، لـ أحمد بن محمد الفيومي تصحيح السقا،
طبع الحلبي بصر .
- ١٢٢ - مصنف عبد الرزاق، لـ أبي بكر بن عبد الرزاق بن همام الصنعاني
تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الاسلامي بيروت ١٣٩٢ هـ .
- ١٢٣ - المطالب العالمة بزوائد المسانيد الثمانية، لابن حجر العسقلاني
تحقيق الأعظمي، التراث الاسلامي الكويت .
- ١٢٤ - المعاملات المالية والأدبية، على لطفي، مصطفى بابي الحلبي القاهرة
الطبعة الأولى .
- ١٢٥ - المعجم المفهرس لألفاظ الحديث، أ. ي . ونسك، مكتبة بريل
في مدينة ليدن ١٩٣٦ م .
- ١٢٦ - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن، وضع محمد فؤاد عبد الباقي
مطابع الشعب .
- ١٢٧ - المغنى والشرح الكبير، موفق الدين أبي محمد عبدالله بن أحمد
ابن قدامة، دار الكتاب العربي بيروت ١٩٧٢ م بالأوفست .
- ١٢٨ - مفهوم الأرباح في الاقتصاد التعاوني، نوري عبدالسلام، دار الفكر
لبرابلس ١٩٦٦ م .
- ١٢٩ - مقدمة في الاقتصاد، محمد محروس ومحمد على الليثي، دار النهضة
العربية بيروت ١٩٧٢ م .
- ١٣٠ - مقدمة في الاقتصاديات الكلية، عبد الحميد الفزالي، دار النهضة
العربية القاهرة مطبعة الجامعة ١٩٧٧ م .
- ١٣١ - مقدمة في نظرية القيمة، زكريا أحمد نصر، مطبعة النهضة القاهرة .
- ١٣٢ - المذهب في فقه الشافعية، لأبي اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف
الفيروزبادي الشيرازي، عيسى بابي الحلبي .
- ١٣٣ - الموافقات في أصول الأحكام، لأبي اسحاق إبراهيم بن موسى المعروف
بالشاطبي تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة ومطبعة صبيح
وأولاده ميدان الأزهر القاهرة .
- ١٣٤ - مواهب الجليل للحطاب، لأبي عبدالله محمد بن محمد بن عبد الرحمن
الطرابلسي المعروف بالحطاب، مكتبة التجاح ليبيا .
- ١٣٥ - موسوعة الإدارة الحديثة والحوافز، حامد الحزمة وآخرون، الدار العربية
للموسوعات بيروت .
- ١٣٦ - مؤشرات تقييم الأداء في قطاع الأعمال، أحمد محمد موسى، دار النهضة
العربية القاهرة ١٩٧٢ م .

- ١٣٧ - مولاً مالك شرح الزرقاني، لأبي عبدالله محمد بن عبد الباقي
ابن يوسف الزرقاني، مصطفى البابي الحلبي بمصر الطبعة الاولى ١٩٦١ م.
- ١٣٨ - نحو النظرية الاقتصادية في الاسلام (الاثنان والاربعون سؤالا) محمد
عبد المنعم عفر، الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية ١٩٨١ م.
- ١٣٩ - نظم الادارة في الاسلام، القطب طلبة، دار الفكر العربي
القاهرة ١٩٧٨ م.
- ١٤٠ - النظام الاقتصادي العالمي الجديد وحوار الشمال والجنوب،
عبد القادر سيد احمد، معهد الانماء العربي فرع بيروت الطبعة
الاولى ١٩٧٨ م.
- ١٤١ - النظرية الاقتصادية الجزء الاول، احمد جامع، دار النهضة
العربية القاهرة الطبعة الثالثة ١٩٧٧ م.
- ١٤٢ - النظرية الاقتصادية (تحديد اسعار السلع والخدمات) سامي
هليل، المطبعة المصرية الكويت ١٩٧١ م.
- ١٤٣ - نظرية القيمة، حسين عمر، دار الشروق جدة ١٩٧٨ م.
- ١٤٤ - نظرية المصلحة في الفقه الاسلامي، حسين حامد حسان، دار النهضة
العربية القاهرة ١٩٧١ م.
- ١٤٥ - النظم الاقتصادية المعاصرة، صلاح الدين نامق، دار النهضة
العربية القاهرة ١٩٦٩ م.
- ١٤٦ - النظم الاقتصادية المقارنة، عارف دليله، جامعة حلب كلية العلوم
الاقتصادية.
- ١٤٧ - النظم المالية في الاسلام، عيسى عده، شركة الطباعة الفنية المتحدة
العباسية مصر.
- ١٤٨ - النهاية للطوسى، لأبي جعفر محمد بن الحسن الطوسى، دار
الكتاب العربي بيروت.
- ١٤٩ - نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ابن بسام المحتسب، مطبعة
المعارف - بغداد ١٩٦٨ م.
- ١٥٠ - نهاية المحتاج الى شرح المنهاج، شمس الدين محمد بن ابي
المعالي بن شهاب الدين الرملى، مصطفى بابي الحلبي وأولاده
بمصر الطبعة الاخيرة ١٩٦٧ م.
- ١٥١ - نيل الاوطار شرح منتقى الاخبار، محمد بن على الشوكاني، مصطفى
البابي الحلبي وأولاده بمصر الطبعة الاخيرة.

- ١٥٢ - الهداية / لبرهان الدين الرشداني، الطبعة الأخيرة .
١٥٣ - وضع الربا في البناء الاقتصادي، عيسى عبده، دار الاعتصام الطبعة الثانية ١٩٧٧ م .

المجلات والمذكرات :

- ١٥٤ - مجلة الاهرام الاقتصادية العدد ٢٤٥ نوفمبر ١٩٦٥ المقال لراشد البراوي .
١٥٥ - مجلة القانون والاقتصاد العدد الثالث السنة السادسة والثلاثون من صدور المجلة المقال بعنوان الاحتكار في الفقه الاسلامي لمحمد مذكور .
١٥٦ - مجلة مصر المعاصرة العددان (٣٣٦) و (٣٣٨) لعام ١٩٦٩ م كاتب المقال احمد جامع .
١٥٧ - مذكرة اصول الفقه محمد الامين الشنقيطي، مطبوعات الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة .
١٥٨ - مذكرة في تحليل سلوك المشروع لصقر .
وزعت عام ١٤٠٠-١٤٠١ لطلاب قسم الاقتصاد الاسلامي بالدراسات العليا .
١٥٩ - مذكرة في الاقتصاديات الكلية، عبد الحميد الفزالي، أملاها على طلاب قسم الاقتصاد الاسلامي، لعام ١٣٩٩ - ١٤٠٠ هـ .

فهرس الموضوعات

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
كلمة شكر وتقدير	١
المقدمة	٢
الباب التمهيدي - مفهوم المنافسة الكاملة في النظم الاقتصادية	١٠
=====	
<u>الفصل الأول :</u>	
المنافسة الكاملة والنظم الاقتصادية	١١
المنافسة في النظام الرأسمالي	١١
شروط المنافسة الكاملة	١١
مزايا المنافسة الكاملة	١٣
مفهوم المنافسة في المذهب الاشتراكي	١٦
رأى الاسلام في المنافسة الكاملة	١٨
رأى الاسلام في شروط المنافسة الكاملة	١٩
ضمانات المنافسة الاسلامية	٢٨
المنافسة في نشأة الاحتكار وآثاره	٣٨
المبحث الاول في نشأة الاحتكار	٣٨
الموئل التي أدت الى نشأة الاحتكار	٣٨
المبحث الثاني في اثار الاحتكار	٤٢
الباب الثاني - الاحتكار في الشريعة الاسلامية	٤٧
=====	
<u>الفصل الأول</u> تعريف الاحتكار لغة واصطلاحاً	٤٨
تعريف الاحتكار لغة	٤٨

الصفحة

الموضوع

٤٩	تعريف الاحتكار اصطلاحاً
٤٩	تعريفه عند الاحناف
٥٠	تعريفه عند المالكية
٥١	تعريفه عند الشافعية
٥١	تعريفه عند الحنابلة
٥٢	تعريفه عند الظاهرية
٥٣	تعريفه عند الشيعة الاطمية
٥٣	التعريف الراجح لدى الباحث
٥٤	أدلة الترجيح
٥٧	تعريفه عند الاقتصاديين
٥٧	الفرق بين التعريفين
٥٩	<u>الفصل الثاني في أى شىء يكون الاحتكار الشرعي</u>
٥٩	القول الاول
٥٩	القول الثاني
٦٢	القول الثالث
٦٥	القول الراجح
٦٧	<u>الفصل الثالث في شروط الاحتكار</u>
٦٧	١- شروط الاحتكار عند الفقهاء
٦٨	شروطه عند الحنابلة
٦٨	شروطه عند الحنفية
٦٩	شروطه عند الشافعية
٦٩	شروطه عند المالكية

الصفحة

الموضوع

٧٠

مناقشة الشروط

٧٤

الفصل الرابع - رأى العلماء في حكم الاحتكار

٧٤

الرأى الاول تحريمه

٧٦

وجه الاستدلال

٧٧

القول الثانى الكراهة

٧٩

وجه الاستدلال

٧٩

مناقشة هذا الرأى

٨١

القول الرابع

٨٣

رأى الفقهاء في مسائل يضر حبسها بالناس

٨٣

قولهم في المشتري زمن الرخص ويدخر ما اشتراه

٨٥

قولهم في الجالب

٨٩

حكم حابس الطعام في البلد الكبير

٩٠

حكم حابس غلة ضيعته أو مصنعه

٩٣

ما قيل في مدة الاحتكار

٩٥

حكم احتكار البيع والشراء والمسل

٩٨

الفصل الخامس - الوسائل التي عالج الاسلام بها الاحتكار

٩٨

تحريم الاحتكار

٩٩

تشجيع الجلب

١٠١

النهي عن تلقى الجلب والركبان والسلع

١٠١

أدلة التلقى

١٠٢

علة منع التلقى

١٠٢

وجه العلة

١٠٣	٤ - حكم التلقى من حيث الحرمة والكراهة
١٠٣	القول الأول للجسور
١٠٣	دليل الجسور
١٠٤	القول الثاني
١٠٥	حكم التلقى من حيث الصحة والبطالان
١٠٥	القول الأول صحة البيع
١٠٦	القول الثاني بطلان البيع
١٠٨	القول الراجح
١٠٩	شروط التلقى
١٠٩	مناقشة الشروط
١١٠	مكان التلقى ومسافته
١١١	الرأى الأول
١١٢	الرأى الثاني
١١٣	الرأى الراجح
١١٤	٥ - النهى عن بيع الحاضر للبادى
١١٥	صورته
١١٥	أدلة النهى
١١٦	علة النهى
١١٦	حكم بيع الحاضر للبادى من حيث الحرمة والكراهة
١١٦	الرأى الأول القول بالتحريم
١١٨	الرأى الثاني القول بالكراهة
١١٩	الرأى الثالث القول بالجواز
١٢٢	القول الراجح
١٢٤	حكم بيع الحاضر للبادى من حيث الصحة والبطالان
١٢٤	القول الأول صحة البيع
١٢٤	القول الثاني بطلان البيع

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
١٢٥	شروط بيع الحاضر للبادي
١٢٦	حكم استشارة الهدوى الحضري
١٢٦	الرأى الأول
١٢٧	الرأى الثانى
١٢٨	الرأى الراجح
١٣١	٢- التسمير
١٣١	تعريف التسمير
١٣١	لماذا يجوز التسمير ؟
١٣١	الرأى الأول لا يجوز التسمير
١٣٥	الرأى الثانى جواز التسمير
١٣٧	الرأى الراجح
١٣٩	^{كتابي} الباب الثالث <u>الاحتكار في الاقتصاد الوضعى ورأى الاسلام فيه</u>
١٤٠	<u>الفصل الأول - في احتكار البيع</u>
١٤٣	عقبات الدخول في الصناعة
١٤٥	الشن والعرونة عند المحتكر
١٤٩	انتاج المحتكر في الفترة القصيرة ومقارنتها بالمنتج المسلم في نفس الفترة
١٥٧	انتاج المحتكر في الفترة الطويلة
١٥٩	المحتكر وسياسة التمييز في الشن
١٦٣	رأى الباحث في سياسة التمييز
١٦٦	<u>الفصل الثانى - في احتكار الشراء</u>
١٦٧	أسباب ظهور احتكار الشراء
١٦٨	وسائل معالجة احتكار الشراء
١٧٠	رأى الاسلام في هذا الاحتكار ومعالجته له
١٧٨	<u>الفصل الثالث - في الاحتكار المتبادل</u>
١٨٠	أسباب القدرة على المساومة
١٨١	مشكلة تحديد الشن في هذا الاحتكار المتبادل
١٨٣	رأى الاسلام في هذا الاحتكار المتبادل

١٨٩	<u>الفصل الرابع - الاحتكار الثنائي</u>
١٨٩	فروض هذه السوق
١٩٢	صعوبة تحديد الثمن باختلاف هذه الفروض
١٩٣	رأى الاسلام في هذه السوق
١٩٨	<u>الفصل الخامس - في احتكار القلة</u>
١٩٩	أنواع احتكار القلة
٢٠٢	الانتاج والاسعار في حالة الاتفاق الكامل
٢٠٣	الانتاج والاسعار في حالة الاتفاق غير الكامل
٢٠٤	صعوبة تحديد الانتاج والاسعار في حالة احتكار القلة المستقل
٢٠٥	الانتاج في الفترة القصيرة لاحتكار القلة الكامل
٢٠٨	السعر والكمية في حالة اقتسام السوق
٢١٠	الاسعار والانتاج في حالات قياسات الثمن المختلفة
٢١١	قيادة الثمن بواسطة المشروع الأقل نفقة
٢١٢	قيادة الثمن بواسطة المشروع المسيطر
٢١٣	قيادة الثمن بواسطة المشروع صاحب الخبرة العملية
٢١٥	تحليل احتكار القلة المستقل
٢١٥	سياسة حرب الثمن
٢١٦	دوافع هذه السياسة
٢١٧	سياسة جمود الثمن
٢١٨	فروض الطلب المنكسر
٢١٩	حالة الانتاج في الاجل الطويل لاحتكار القلة بكل أنواعه
٢٢٢	المنافسة غير السعرية في سوق القلة
٢٢٤	رأى الاسلام في احتكار القلة
٢٣١	<u>الفصل السادس - في المنافسة الاحتكارية</u>
٢٣٢	عوامل اختلاف السلع والخدمات في هذه السوق
٢٣٤	الانتاج في الاجل القصير لهذه السوق

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
عيوب المنافسة الاحتكارية	٢٣٦
رأى الاسلام في هذه السوق	٢٣٧
مقارنة الانتاج والاسعار بين المنافسة الاسلامية والمنافسة الاحتكارية .	٢٣٩ -
<u>الفصل السابع - الاحتكار الحكومي</u>	٢٤٣
معنى هذا الاحتكار	٢٤٣
للدولة أن تتولى انتاج بعض السلع والخدمات	٢٤٤
لماذا تمنع تملك انتاج بعض السلع والخدمات للأفراد	٢٤٤
تملك الدول الاشتراكية لجميع وسائل الانتاج	٢٤٦
القوانين تمنع حق المامل في اختيار عمله ومكان العمل	٢٤٧
نتيجة هذه القوانين على الانتاج	٢٤٨
تغيير هذه القوانين وأثر ذلك على الانتاج	٢٤٨
المامل والاضرابات ورأى الاسلام في ذلك .	٢٤٩
الانتاج في الاقتصاد المركزي (الموجه)	٢٥٣
الأثمان في الاقتصاد الموجه	٢٥٦
كيف تتكون الأثمان	٢٥٧
الاقتصاد التماواني	٢٥٩
الانتاج والاسعار في الاقتصاد التماواني	٢٦٠
<u>الفصل الثامن - معالجة الاحتكار بالأساليب الاقتصادية</u>	٢٦٣
الوضعية وغيرها .	
أشكال تدخل الدولة	٢٦٣
أسلوب التأميم	٢٦٣
أسلوب سن القوانين	٢٦٤
أسلوب زيادة معدل التركيز	٢٦٥
أسلوب تنظيم الاحتكارات تنظيما مباشرا وغير مباشر	٢٦٦
التنظيم المباشر بفرض حد أقصى للشحن	٢٦٦

الصفحة

الموضوع

٢٦٩

معالجة الآسلا م لذلك

٢٧٠

التنظيم غير المباشر

٢٧٠

أسلوب فرض الضريبة الثابتة على الانتاج

٢٧٣

أسلوب فرض الضريبة على الوحدة المنتجة

٢٧٤

فشل الأساليب الوضعية في معالجة القوى الاحتكارية

٢٧٦

الخاتمة ونتائج البحث

٢٨٣

فهرس المراجع

٢٩٣

فهرس الموضوعات